المُستقبلُ العَرَبيّ

ISSN 1024 - 9834

مجلة فكرية شهرية محكّمة تعنى بقضايا الوحدة العربية ومشكلات المجتمع العربي

يصدرها

مركز دراسات الوحدة العربية

منظمة دولية غير حكومية مقرها في لبنان

(مرسوم رقم 4174 لعام 2000)

مركز بحثي علمي يُعنى بشؤون الوطن العربي ووحدته، وما يتعلق به ويؤثر فيه إقليمياً ودولياً، على مختلف الصعد السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والأمنية والبيئية. وهو مؤسسة غير حكومية مستقلة لا تبغى الربح، يهتم بنشر الأبحاث المحكّمة.

تفهرس بيانات المجلة وملخصاتها في قواعد البيانات التالية:

1 ـ قاعدة البيانات العربية المتكاملة «معرفة» <http://www.e-marefa.net/ar>

2 ـ قاعدة المعلومات التربوية «شمعة» <http://www.search.shamaa.org>

3 ـ دار منظومة <http://www.mandumah.com>

4 ـ EBSCO Publishing <http://www.ebsco.com>

كما أن المقالات التربوية بنصوصها الكاملة متوفرة

في قاعدة المعلومات التربوية «شمعة» <http://www.search.shamaa.org>

للحصول على إصدارات المركز

1 ـ الاشتراك في مجلة «المستقبل العربي»:

■ **الاشتراك السنوي (بما فيه أجور البريد):**

للأفراد	**للمؤسسات**
100 $ للنسخة الورقية.	150 $ للنسخة الورقية.
10 $ للنسخة الإلكترونية.	40 $ للنسخة الإلكترونية.
105 $ للنسختين الورقية والإلكترونية.	180 $ للنسختين الورقية والإلكترونية.

2 ـ الاشتراك السنوي الشامل في إصدارات المركز من الكتب والمجلات:

■ تبلغ قيمة الاشتراك السنوي الشامل **1000 دولار أمريكي** (يتم الحصول بموجبه على إصدارات المركز كافة خلال السنة، بما فيها الكتب والمجلات مع أجور البريد).

3 ـ الاشتراك لمدة 3 سنوات أو أكثر يستفيد من حسم بنسبة 20% على أسعار الاشتراكات السنوية المدرجة أعلاه.

4 ـ شراء مجموعة كاملة من كتب المركز الصادرة حتى الآن، التي تزيد على 1000 كتاب، مقابل مبلغ مقطوع مقداره **سبعة آلاف دولار أمريكي** تشمل أجور الشحن.

المُسْتقبلُ العَرَبيّ

وعي الوحدة العربية
وحدة الوعي العربي

السنة الثالثة والأربعون | الخامس والتسعون والأربعمئة | أيار/مايو 2020

المحتويات

■ افتتاحية

□ **النهوض الفلسطيني: السلطة والاحتلال والسقوط** ..... لبيب قمحاوي 7

■ دراسات

□ **ظاهرة اليمين المتطرف الغربي في مواجهة خطاب أسلمة التطرف: مساءلة الاستراتيجيات الأمنية الغربية** ..... محمد عصام لعروسي 10

يقتضي تنامي ظاهرة اليمين المتطرّف في الغرب البحث عن ظروف نشأة هذا التيار والبيئة الحاضنة التي ساهمت في ارتفاع منسوب كراهية الآخر، وبخاصة المسلم، لدى العديد من التيارات الفكرية الغربية. تتناول هذه الورقة كيف ساهم خطاب شيطنة الإسلام ومحاربة التيارات الإسلامية بكل أوجهها وتوجهاتها منذ 11 أيلول/ سبتمبر 2011 من قبل الغرب، في انتشار خطاب الكراهية وخلق العديد من التقاطبات المجتمعية الفئوية والتمايزات الدينية والعرقية واستقطاب العديد من أنصار هذا الخطاب التضليلي. بالمقابل تغاضت الدول الغربية عن تبني برامج جادة لمحاربة الإرهاب تعطي فيها الأولوية لمواجهة تيار اليمين المتطرف الغربي وفي مقدمه الجماعات القومية المتعصبة.

يصدر هذا العدد بدعم من
مؤسسة علي خليفة الكواري للدراسات العربية
وتعزيز المساعي الديمقراطية (قيد التأسيس)

رئيسة التحرير: لونا أبوسويرح
مدير التحرير: فارس أبي صعب

□ **العلاقات المدنية ـ العسكرية وإدارة المرحلة الانتقالية في السودان** ..... عبد الله فيصل علام 27

تبحث هذه الدراسة في خيارات المرحلة الانتقالية في السودان من خلال منظور العلاقات المدنية ـ العسكرية، نظراً إلى محورية دور المؤسسة العسكرية السودانية في العملية السياسية خلال المراحل والأنظمة السياسية المتعاقبة على حكم السودان. تناقش الدراسة في النموذج الأفضل لإدارة العلاقات المدنية ـ العسكرية في السودان والخيارات الأفضل ما بين النموذج الغربي القائم على السيطرة المدنية والنموذج المستوحى من الخصوصية الأفريقية القائم على مبدأ «ثنائية الحكم» بين المدنيين والعسكريين. وفي ضوء ذلك تناقش الدراسة أبرز المهمات والتحديات التي تواجهها عملية إدارة المرحلة الانتقالية في السودان، وتحلل العلاقات المدنية ـ العسكرية من خلال الوثيقة الدستورية الانتقالية.

□ **الإحصاء الفلسطيني: «قراءة نقدية»** ..... أشرف بدر 48

هذه الورقة هي دراسة تحليلية ـ نقدية لتجربة الإحصاء الفلسطيني، منذ تأسيسه في عام 1993 وحتى نهاية عام 2018، وهي تحاول الإجابة عن سؤال مركزي يتعلق بعلاقة المحلي بالعالمي في الإحصاء الفلسطيني، وما هي طبيعة العلاقة بين الإحصاء الفلسطيني والمؤسسات الدولية. تجادل الورقة في أنّ الإحصاء الفلسطيني قد أُسس على قبول التقسيمات والتصنيفات الاستعمارية، وتماهى مع خطاب التنمية المعولم، تحت ذريعة الاندماج مع المعايير والتصنيفات العالمية. وترى أن هذا الإحصاء الفلسطيني يندرج تحت مظلة مفهوم ميشيل فوكو لدور المؤسسات في الضبط والتحكم والسيطرة، من خلال تأدية دور في بناء «الدولة» المنشودة بعد أوسلو.

□ **عُمان: عن مسألة الطبقة،**

وفي مُساءَلة الوسطى ..... سعيد سلطان الهاشمي 65

تطرح هذه الدراسة إشكالية مدى وجود طبقة وسطى في عُمان وجوداً تنطبق عليه معايير البناء الطبقي والتكوين الاجتماعي وفق الأطر النظرية والتجارب التاريخية. تنطلق الدراسة من عدة أسئلة حول موضوع الطبقة الوسطى في المجتمع العماني؛ فإلى أي حد هي طبقة؟ وإلى أي مدى هي وسطى؟ وهل من الموضوعية أن نصنف مجتمعاً لم يحلل كما ينبغي علاقاته بوسائل إنتاجه، ولم يناقش أسباب عدم ولوجه الطور الصناعي بعد، ولم يوثق ريادته التجارية التي أملاها عليه الموقع الجغرافي؟ وحتى المرحلة الزراعية الموسوم بها هذا المجتمع منذ القدم لم تفكك تناقضاتها كما تستحق... ؟

□ **أوضاع المهاجرين السوريين في مصر:**

الفرص والتحديات ..... سوسن الشريف 82

جذب وجود اللاجئين السوريين في مصر الانتباه بقوة، بسبب التفاعل الذي أحدثوه مع المجتمع المصري؛ فقد نجح السوريون في فرض ثقافتهم على المجتمع المصري في عدة مجالات، إلى الحد الذي بات النموذج السوري مثالاً يحتذى به. تركز هذه الدراسة على أوضاع اللاجئين والمهاجرين السوريين في مصر، وأهم الفرص والتحديات التي تواجههم. تركز الدراسة على حقبة ما بعد عام 2011، لما شهدته من تقلبات وتغيرات قوية وعميقة على الوضع السوري بوجه عام، فضلاً عن التغيرات في مصر ولا سيما بعد عام 2013، وانعكاس هذه التغيرات المصرية على الوجود السوري من لاجئين ومهاجرين.

■ الأحزاب السياسية العربية وتحديات الإصلاح: تجارب مختارة (ملف)

□ **الأحزاب السياسية في تونس بعد ثورة 2011 وأزمة**

الانتقال الديمقراطي ..... محمد الفاضل الحاج ساسي 100

تسعى هذه الدراسة لإجراء تشخيص موضوعي لحالة الأحزاب السياسية في تونس وتطور التجربة الحزبية فيها بعد ثورة كانون الثاني/ يناير 2011، ومدى تحقيق الأحزاب السياسية التونسية للانتقال الديمقراطي داخلها بموازاة

تحقيق هذا الانتقال في الدولة، إذ لا نجاح لهذا الانتقال في الدولة ما لم تنجزه الأحـزاب في داخلها أولاً؛ فالتنمية السياسية الممهدة للتنمية الشاملة تقوم بالأساس على التنشئة السياسية داخل الأحزاب في مناخ تسوده الديمقراطية والحرية. وهذا ما لم تدركه الطبقة السياسية التي اهتمت باقتسام كعكة السلطة والحكم في تونس على حساب بناء متين لأحزابها، وهو من أهم أسباب تعطيل مسار الانتقال الديمقراطي.

□ **الممارسة السياسية للأحزاب المغربية:**

حزب العدالة والتنمية نموذجاً ..... يوسف كريم 115

يسود في المغرب نقاش كبير حول تجربة حزب العدالة والتنمية في تدبير الشأن العام، حيث الاعتقاد بأن هذه التجربة تتسم بالازدواجية بين القول والممارسة، وبالتناقض بين الخطاب السياسي والأخلاقي الذي يروّجه حزب العدالة والتنمية للمغاربة وبين ممارساته في السلطة. تحاجج الدراسة للدفاع عن أطروحة محدودية فعل الأحزاب في النسق السياسي المغربي، وتبحث في العوامل الذاتية والموضوعية التي ترهن الوظيفة المحدودة للأحزاب المغربية، إذ لا يمكن منهجياً تحليل مواطن الخلل في الفعل الحزبي أو مظاهر التعثر أو الفشل أو التناقض في الأدوار السياسية لحزب ما، من دون استقراء الأساس الاستراتيجي المهيكل لهذا السلوك متمثلاً بجوهر السلطة السياسية.

□ **الأحزاب السياسية والإصلاح السياسي في اليمن: دراسة مقارنة لدور حزبي التجمع اليمني للإصلاح والمؤتمر الشعبي العام (2011 ـ 2014)** ..... بكيل الزنداني 131

تتناول هذه الدراسة موضوع الأحزاب السياسية في اليمن تجاه مسألة الإصلاح السياسي، مع التركيز على تجربتي حزب التجمع اليمني للإصلاح وحزب المؤتمر الشعبي العام، كونهما أبرز حزبين في الساحة السياسية اليمنية آنذاك. وتقارن الدراسة بين دور الحزبين في مرحلتين مختلفتين ميزتا الحالة اليمنية أثناء الربيع العربي والاحتجاجات الشعبية وبعدها؛ ففي المرحلة الأولى الممتدة من عام 2011 حتى بداية عام 2013 تركز الدراسة على مشاركة الحزبين وموقفهما من الاحتجاجات الشعبية والحراك والثورة، بينما تركز في المرحلة الثانية الممتدة من بداية انعقاد جلسات مؤتمر الحوار الوطني في آذار/ مارس 2013 حتى عام 2014 على مساهمة الحزبين في المؤتمر وقضاياه.

■ مقالات وآراء

□ **المرأة في موريتانيا: وضع سياسي واجتماعي مميَّز** فاطمة علي البتانوني 150

□ **مشكلة تأصيل مفاهيم الحداثة في التراث الإسلامي: مناقشة لموقف أركون من مفهوم التسامح** ..... عبد الصمد زهور 156

■ كتب وقراءات

□ **العوسج.. سيرة وذكريات** (علي خليفة الكواري) ..... هاني الخراز 162

□ **البلدان العربية والإسلامية في استطلاعات الرأي العام الأمريكية، 1935 ـ 2018، المجلد الثالث: فلسطين والصراع العربي ـ الإسرائيلي** (أيمن منصور أحمد ندا) ..... منى سكرية 169

□ **سوسيولوجيا الربيع العربي أو الثورات التأسيسية** (أحمد شرّاك) ..... عبد الهادي أعراب 175

□ **كتب عربية وأجنبية وتقارير بحثية** ..... كابي الخوري 183

الكتب العربية: السياسة والدين في المغرب.. جدلية السلطان والفرقان؛ أوروبا: التطرف العنيف وسبل المعالجة؛ المساكنة السياسية الصعبة بعد اتفاق الدوحة؛ حقوق الإنسان أمام محكمة العدل الدولية.

الكتب الأجنبية: The Price of Democracy: How Money Shapes Politics and What to Do about It; Cities at War: Global Insecurity and Urban Resistance; Germany and Israel: White Washing and State Building; The Force of Nonviolence: The Ethical in the Political.

التقارير البحثية: Will the OPEC Agreement Work and, If So, How Long Will It Last?; Behind the Front Lines in Yemen's Marib.

آراء الكتّاب لا تعبِّر بالضرورة عن اتجاهات يتبنّاها «مركز دراسات الوحدة العربية» أو «المستقبل العربي»

المدير المسؤول: أمين قمُّورية

صورة الغلاف: صورة مجهرية لموازين جناح فراشة www.nikonsmallworld.com

النهوض الفلسطيني: السلطة والاحتلال والسقوط

لبيب قمحاوي(*)

كاتب ومحلل سياسي فلسطيني.

تتمتع القضية الفلسطينية بحيوية متجددة مرتبطة بتصميم واستمرار عزيمة الأجيال المتعاقبة من الفلسطينيين في الحفاظ على قضيتهم وثوابتها، بالرغم من كل عوامل الهدم والتدمير التي يحاول الآخرون إلحاقها بالقضية الفلسطينية. هذه القضية التي تجاوزت العقود السبعة من عمرها وترعرعت أصلاً في أحضان العزَّة القومية، بالرغم مما تبعها لاحقاً من هزائم عربية متتالية انتهاءً بحقبة السقوط العربي الحالية، ما زالت تقاوم كل محاولات الشلل والانحلال التي يسعى الآخرون لفرضها على الفلسطينيين، وبالتالي فرض استسلامهم للواقع العربي المهزوم والمصالح الصهيونية ومخططاتها الاستعمارية الإحلالية.

يسعى البعض لقراءة الواقع الفلسطيني الحالي بأعين مهزومة ترى أن الاستسلام للواقع المُرّ الذي تعيشه القضية الفلسطينية الآن واقعٌ لا مَفَرّ منه، وليس موقفاً سياسياً يعكس نفسية مهزومة ترى في تبرير مسارها المتدثر بالواقعية الحل الأسهل والأقل تكلفة.

بالرغم من التطورات الأخيرة على مسار القضية الفلسطينية، وهي في أغلبيتها سلبية، إلا أن هنالك مؤشرات جديدة مهمة على مسار هذه القضية. ولعل أهم هذه المؤشرات تشير إلى أن أي حلول مرحلية لبعض جوانب القضية الفلسطينية، وضمن الإطار الوطني للقضية الفلسطينية، لن تأتي في المدى المنظور إلا من جانب الشعب الفلسطيني داخل فلسطين المحتلة. يستند هذا المؤشر إلى الواقع العربي المنهار والمشتت، الذي لا يسمح بتحرك عربي مؤثر حتى ولو كان ذلك التحرك سياسياً. إن هذا الكلام لا يعني خلوّ الواقع الفلسطيني تحت الاحتلال من عوامل الضعف والتشتت، بقدر ما يعني توافر العوامل الذاتية المطلوبة لإعادة النهوض في الداخل الفلسطيني.

(*) البريد الإلكتروني: lkamhawi@cessco.com.jo.

السلطة الفلسطينية، وهي وليدة اتفاقات أوسلو ومحدداتها، قد تكون أخطر المعوقات على مسار النهوض الفلسطيني في داخل فلسطين المحتلة. فالسلطة الفلسطينية قد جعلت من نفسها الوحش الذي جاء ليأكل المقاومة الفلسطينية للاحتلال، وليس الاحتلال نفسه. والسلطة الفلسطينية قد حوّلت نفسها بذلك إلى امتداد فلسطيني لواقع الاحتلال الإسرائيلي، كونها استمدت شرعيتها واستمرار وجودها من ذلك الاحتلال. وقد أدى ذلك إلى تحول تلك السلطة، مع مرور الوقت وضمن نهج التعاون مع سلطات الاحتلال، إلى أخطبوط أمني وبيروقراطي هيمن على أوجه الحياة المختلفة في الأراضي الفلسطينية المحتلة. وقد جعل هذا الواقع من الصعب، بالنسبة إلى البعض، المطالبة بحل السلطة الفلسطينية كون ذلك سيؤدي إلى شل الحياة ومصدر الدخل بالنسبة إلى كثير من الفلسطينيين الذين ترتبط حياتهم ومعيشتهم بالعمل في مؤسسات تلك السلطة.

قد يكمن الحل في التفريق بين السلطة الفلسطينية كنظام سياسي وأمني، وبين المؤسسات والدوائر الفلسطينية العامة والخدماتية. ولكن الخطوات التي يتوجب على الفلسطينيين تحت الاحتلال اتخاذها تتوقف على طبيعة برنامج العمل الوطني والنضالي الذي يسعون إليه في تعاملهم مع الاحتلال. من هنا، فإن وضوح الرؤية والهدف والمسار، بوجه عام، يرسم قاعدة الأساس للفلسطينيين في كيفية تعاملهم مع السلطة الفلسطينية، وإرغام سلطات الاحتلال على ممارسة دورها البشع كقوة احتلال، مباشرة وأمام العالم، وعدم الاختباء خلف السلطة الفلسطينية ومؤسساتها.

الخطورة الكامنة في السلطة الفلسطينية هي في كونها قد أصبحت ترى نفسها جزءاً من الواقع الفلسطيني تحت الاحتلال، تسعى إلى التعامل معه، والاستفادة منه، لا تغيير واقعه والتخلص منه من خلال برنامج عمل وطني فلسطيني مقاوم للاحتلال. وهكذا فإن السلطة الفلسطينية لا تشعر أن مقاومة الاحتلال هي من واجباتها ومسؤولياتها، بقدر ما تشعر أن واجبها ينحصر في الإبحار بالفلسطينيين في بحر الاحتلال، وتجنّب العواصف والمخاطر التي قد تترتب على مقاومته.

هنا يبرز التساؤل الكبير إذا كانت السلطة الفلسطينية حالةً طارئةً مفروضة على الفلسطينيين، ومُقدراً لها أن تكون دائمة، بالرغم من أنها قاصرة في قدرتها على تغيير المسار والمجرى الطبيعي للتاريخ الذي لا يتوقع من أي شعب القبول بالاحتلال، أم أنها أصبحت تجسيداً لنمط من الحكم الفلسطيني المقبول إسرائيلياً، بوصفه طرازاً يوحي بوجود الدولة من خلال السماح بقشور الاستقلال ومظاهره، لكنه في واقعه حكماً ذاتياً خانعاً في قبضة إسرائيل الأمنية؟

يبدو أن الاقتراب من مظاهر الدولة وقشور السيادة ومظاهرها هو أقصى ما يسمح به الاحتلال للفلسطينيين. وقد عكست ممارسات السلطة ذلك على مدى ما يزيد على ثلاثة عقود، وهو ما يطرح التساؤل الأهم: هل وَضَع الاحتلال الإسرائيلي الفلسطينيين في مسار لن يوصلهم إلا إلى هذا النمط من الحكم؟ إذا كان هذا هو الموقف الاستراتيجي الإسرائيلي تجاه الفلسطينيين، فما هو الموقف الاستراتيجي للفلسطينيين تجاه الإسرائيليين؟ هل هو موقف السلطة نفسه أم أن هنالك موقفاً استراتيجياً فلسطينياً آخر مغايراً لموقف السلطة؟

إن الوضع القانوني والحياتي للفلسطينيين تحت الاحتلال منذ عام 1948 قد ساهم في تعزيز قدرتهم على قراءة العقلية الإسرائيلية وفهمها واستيعابها، ومعرفة مكامن القوة ومكامن الضعف في المشهد السياسي الإسرائيلي، وهو ما مكنهم مع مرور الوقت من تمرير تلك الخبرات إلى إخوانهم القابعين تحت هيمنة الاحتلال الإسرائيلي منذ عام 1967، الأمر الذي قدّم بالتالي إضافة نوعية إلى رؤيتهم ومواقفهم في سبل مقاومة الاحتلال والتعامل معه بندية. إن التحام المشهد الشعبي الفلسطيني المبعثر تحت واقع الاحتلال الإسرائيلي ووحدته، قد يجعل من الممكن تبلور استراتيجية فلسطينية جديدة تسعى لتجاوز قيود ومعوقات الاحتلال والكوابح التي توفرها السلطة الفلسطينية لمسيرة النضال الفلسطيني، كما أنها قد تسهم في تطوير وسائل المقاومة للاحتلال من خلال استحضار تجارب الفلسطينيين القابعين تحت الاحتلال، وبما يسهم في تطوير رؤية فلسطينية جديدة قادرة على التعامل مع الاحتلال بندّية وضمن أساليب نضالية جديدة تتجاوز النضال التقليدي المحدود بالكفاح المسلح فقط إلى أشكال أخرى إضافية من النضال، علماً أن الاحتلال الإسرائيلي هو حليف السلطة الفلسطينية، وهو الحامي لها من أي محاولة جادة ضمن الأوساط الفلسطينية لكبح جماحها أو التخلص منها .

إن مسار الأحداث على الأرض الفلسطينية منذ اتفاقات أوسلو حتى الآن، وطبيعة العلاقة بين السلطة الفلسطينية وسلطات الاحتلال من جهة، والسلطة الفلسطينية والفلسطينيين من جهة أخرى، يشير بوضوح إلى أن السلطة الفلسطينية قد أصبحت تجسيداً لنمط الحكم الفلسطيني المقبول إسرائيلياً. على هذا الأساس فقد تم وضع الفلسطينيين في مسار لن يوصلهم إلا إلى هذا النمط من الحكم. ولكن هل هذا ما يريده الفلسطينيون أو يقبلون به؟

من الواضح أن تنفيذ مثل هذا التصور لا يمكن أن ينجح من دون استمرار التعاون الوثيق بين السلطة الفلسطينية وسلطات الاحتلال، عن وعي وتصميم خفيّ، على تنفيذ مثل تلك الرؤية وجعلها جزءاً من الواقع الفلسطيني والتفكير السياسي للفلسطينيين، بغض النظر إذا ما قبل الفلسطينيون بتلك الرؤية أم لا. إن نجاح الاسرائيليين في فرض تلك الرؤية على الفلسطينيين، من خلال السلطة الفلسطينية، سيؤدي حتماً إلى إعادة تفسير مفهوم السيادة الوطنية للفلسطينيين لتصبح جزءاً من واقع الاحتلال لا نقيضاً له. وهذا يعني تحوُّل الاحتلال إلى واقع حال دائم تصبح السيادة الوطنية الفلسطينية فيه وهمية ومزعومة ومتممة لواقع الاحتلال بل وامتداداً له. وهذا يعني ديمومة الاحتلال، ما لم يقرر الفلسطينيون أن هذا المسار والسلطة الفلسطينية التي تمثله هو أمر لا يمكن القبول به أو باستمراره مهما كان الثمن، لأن ذلك يعني القبول بالاحتلال واستمراريته إلى الأبد □

ظاهرة اليمين المتطرف الغربي في مواجهة خطاب أسلمة التطرف: مساءلة الاستراتيجيات الأمنية الغربية

محمد عصام لعروسي(*)

مدير البحوث والدراسات في مركز تريندز للبحوث والاستشارات ـ أبو ظبي.

مقدمة

تثير الهجمات الإرهابية المختلفة التي حدثت خلال العقدين الأخيرين من عام 2001 إلى عام 2019 في مختلف أنحاء العالم، سؤالاً محورياً حول هذا النزوع المتزايد نحو العنف والوحشية الناجمة عن الوجوه المختلفة للإرهاب والتطرف. ما يمكن وصفه السمة الغالبة في جميع العمليات الإرهابية التي يعرفها العالم، يكمن بالأساس في حجم الخسائر في صفوف المدنيين وتكريس كراهية الآخر. ومهما تعددت الدوافع والمسببات لا يمكن قبول أي تفسير يبيح أعمال عنف وترويع تزعزع استقرار المجتمعات.

لهذا، فالمجتمع الدولي مطالب بإدانة جميع أنواع الإرهاب، والقضاء على كل الدوافع والمحركات الرئيسية التي أسهمت في إنتاج كل التصورات الضاربة في التطرف والانغلاق، ومواجهة كل الصور النمطية عن الإرهاب الإسلامي الذي شاركت في إنتاجه أكثر فأكثر القناعات الغربية الراسخة ووسائل الإعلام الغربية التي اختزلت التطرف في الإسلام السياسي وجماعاته وتياراته، وسمحت في الوقت نفسه بانتشار التعصب والعنصرية وكراهية الأجانب عبر سياساتها الرسمية ومأسسة أحزابها اليمينية المتطرفة التي ركبت موجة الهوية الضيقة، بهدف الوصول إلى أصوات الناخبين مستغلة الأوضاع الاجتماعية السيئة. وقد سجل تقدم واضح للأحزاب اليمينية الشعبوية المتطرفة في السنوات الأخيرة، كحزب الجبهة الوطنية في فرنسا الذي أصبح القوة السياسية الثالثة، والذي يرفض التعايش مع المهاجرين، وبخاصة المسلمون، ويطالب بإرجاعهم إلى بلدانهم الأصلية. وقد مثل موضوع الهجرة حجر الزاوية لليمين الشعبوي لاستمالة الأجيال

(*) البريد الإلكتروني: isslaaroussi@gmail.com.

الجديدة من الشباب الأوروبي، والزجّ بهم في علاقات صراعية مع المهاجرين من أصول عربية مسلمة، وهو ما يفسر ارتفاع الكراهية وقيام أفراد ومجموعات محسوبة على هذا التيار بحوادث عنف مقصودة ضد المهاجرين.

المجتمع الدولي مطالب بإدانة جميع أنواع الإرهاب، والقضاء على كل الدوافع والمحركات الرئيسية التي أسهمت في إنتاج كل التصورات الضاربة في التطرف والانغلاق، ومواجهة كل الصور النمطية عن الإرهاب الإسلامي.

إن فهم التطرف يقتضي مسبقاً فهم كل ما يلزم من السياق والتصورات التي ساهمت في تكريسه. حسب بعض الاتجاهات، يشير التطرف إلى مسارات التشكل والتنشئة، وفي حالات أخرى، قد يتعلق الأمر بمعاينة وتحليل النتائج، بمعنى إعطاء الأولوية للمخرجات الناجمة عن الممارسة العنيفة للجماعات المتطرفة. علاوة على ذلك، فإن التطرف لا يعني دائماً في دلالته ومعناه وغائيته ممارسة الإرهاب[1]. هذا النقص في الوضوح حول ماهية التطرف يشوّه فهم التطرف العنيف[2]، على وجه الخصوص عندما يكون هناك سوء فهم مركّب للعوامل الاجتماعية والسياسية والنفسية والثقافية التي تنطوي على تعقيدات واضحة تمثل تهديدات أمنية ذات أولوية كبيرة.

لا يوجد معنى واحد وقارّ لتعريف «التطرف» بنفس الطريقة والأسلوب؛ فبعض الاتجاهات، تعدّ الفعل العنيف هو حجر الزاوية الذي يستحوذ على اهتمامها ويحوز على الأولوية لديها، ولهذا ركزت أكثر على تداعيات العنف من دون الأخذ بعين الاعتبار أصل الأيديولوجيات المتطرفة. بالنسبة إلى الاتجاهات أخرى، فإن الأيديولوجيا التي قد تؤدي، أو لا تؤدي، إلى العنف هي محور الاهتمام الأساسي. وبالرغم من ذلك، فإن جميع التعريفات تدرك فكرة التطرف بوصفها في أغلب الأحيان عملية منفردة جداً، ولا يمكن التنبؤ بها إلى حد كبير، كما هو الشأن بالنسبة إلى عمليات الذئاب المنفردة التي ينكر فيها مرتكبو الجرائم والعمليات الإرهابية من متشددين من القومية البيضاء انتماءهم إلى أي جماعة إرهابية، وإنما يستوحون عنصريتهم المقيتة من أفكار متطرفة لعدد من زعماء الفكر الممجد لتفوق الجنس الأبيض على باقي الأجناس والديانة المسيحية على باقي الديانات[3].

(1) Randy Borum, «Radicalization into Violent Extremism I: A Review of Social Science Theories,» *Journal of Strategic Security*, vol. 4, no. 4 (2011), pp. 7-36, and Mark Sedgwick, «The Concept of Radicalization as a Source of Confusion,» *Terrorism and Political Violence*, vol. 4, no. 4 (2010), pp. 479-494.

(2) Toby Archer, «Breivik's Mindset: The Counter Jihad and the New Transatlantic Anti-Muslim Right,» in: Max Taylor, P. M. Currie and Donald Holbrook, eds., *Extreme Right-Wing Political Violence and Terrorism* (London: Bloomsbury, 2013), pp. 169–186.

(3) Gavin Bailey and Phil Edwards, «Rethinking «Radicalization»: Microradicalisations and Reciprocal Radicalization as an Intertwined Process,» *Journal for Deradicalization*, no. 12 (2016), pp. 255-281.

تحاول هذه الورقة التطرق إلى كل من مراحل التطرف وكذا مخرجاته الرئيسية. بناءً على اليقين الراسخ أن التطرف تعرفه كل الديانات والمعتقدات والحضارات، وأن الإرهاب متعدد الألوان والأشكال والجذور ولا وطن ولا أرض له، تضع هذه الورقة موضع البحث القواسم المشتركة التي تجمع بين التطرف الإسلامي والتطرف اليميني، من خلال اعتمادهما العنف كخطاب رئيسي يستخدم أيديولوجيا متعصبة لزعزعة استقرار الدول والمجتمعات، عبر الفهم العميق للدوافع الرئيسية لتلك البنى الغارقة في التعصب والكراهية، التي تجد في البيئة الإقليمية والدولية كما في الصراعات الداخلية ذات الطبيعة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والنفسية، المناخ المناسب لدفع العديد من الفئات الاجتماعية للارتماء في أحضان الفكر المتطرف، والاحتماء به من النزعة العولمية والليبرالية المتوحشة التي قذفت بهذه المجموعات إلى الهامش. كما أن الاستيعاب العميق للظاهرة، يمهد الطريق لوضع استراتيجية شاملة تواجه جميع أنواع التهديدات المتطرفة المحتملة.

إن من ساهم في ارتفاع التطرف اليميني الشعبوي الغربي، وجود مركزية الخطاب الأيديولوجي الممنهج وفائق الحساسية تدعمه وسائل الإعلام الغربية، يفترض أن الإسلام السياسي هو المحرك الرئيسي للتطرف في الغرب.

أولاً: أوجه التشابه والاختلاف بين الإرهاب الإسلامي وإرهاب اليمين المتطرف

بلا أدنى شك، إن من ساهم في ارتفاع التطرف اليميني الشعبوي الغربي، وجود مركزية خطاب أيديولوجي ممنهج وفائق الحساسية تدعمه وسائل الإعلام الغربية، يفترض أن الإسلام السياسي هو المحرك الرئيسي للتطرف في الغرب. ولكن في الواقع، الفرق بين التطرف اليميني والتطرف الإسلامي هو خط رفيع جداً غارق في العنف المحافظ[4]. كلاهما، على الرغم من العيش في ظل الحداثة، وازدهار الحركة النسائية، والتيارات العلمانية، والنخب الحضرية وتطور مهارات المعرفة والتعليم، يفضل لغة العنف والمدافع والعسكرة والثيوقراطية والتوسعية والحنين إلى الماضي المجيد. هما أساساً وجهان لعملة واحدة مفرطة وموغلة في المحافظة والتطرف.

خلال العقدين الأخيرين، ركزت الحكومات الغربية جهودها لمحاربة الجماعات الإسلامية المتطرفة بمختلف أصنافها، بما في ذلك تنظيم القاعدة والدولة الإسلامية، ومع ذلك، فإن المتطرفين المحليين من أبناء الدول الغربية[5] الذين ألهمتهم فكرة التطرف، يمثلون مشكلة أكثر

(4) David Atkins, «White Supremacist Terror and Islamist Terror Are Conservative Cousins,» *Washington Monthly* (17 March 2019), <https://bit.ly/3dRscjE>.

(5) Clint Watz, «America has a white Nationalist Terrorism Problem: What Should We Do?,» Program of National Security, Foreign Policy Research Institute, 1 May 2019, <https://bit.ly/3aFxsFj>.

إثارة للقلق في الوقت الراهن. ورغم تنظيم العديد من المؤتمرات واللقاءات والندوات التوعوية، ظل التركيز منصباً على مواجهة الإرهاب «الجهادي» وليس الإرهاب الداخلي الذي يشتمل على تهديد الجماعات الإرهابية المتطرفة، وبخاصة تلك التي تؤمن بتفوق العنصر الأبيض، وتجعل من المهاجرين المسلمين أعداءها المفترضين، وتسعى للقضاء عليهم مستغلة ارتفاع العديد من الأصوات الشعبوية اليمينية المتطرفة التي تمكنت من الوصول إلى الحكم في العديد من الدول الغربية، وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية، بعد وصول الرئيس الأمريكي دونالد ترامب إلى الحكم سنة 2016، وما تلت هذه المرحلة من ظهور موجة جديدة من التطرف والعنصرية، وبخاصة ضد المسلمين بعد تحقيق اليمين المتطرف للعديد من المكتسبات الانتخابية في عدد كبير من الدول الأوروبية، حيث أسفرت انتخابات البرلمان الأوروبي الأخيرة خلال عام 2019 عن تقدم وصعود اليمين الشعبوي ونهاية التكتلات التقليدية في كل من فرنسا وإيطاليا وبريطانيا.

بعد أكثر من عقد من الزمن من الإهمال والتغاضي عن التيار المتصاعد للحركات المتعصبة البيض، المقترن باتساع الانقسام السياسي المبني على التناقضات العرقية والدينية والإثنية، تفجرت موجة جديدة من الإرهاب الداخلي أو الوطني لم يسبق لها مثيل في تاريخ العمليات الإرهابية. على سبيل المثال، كانت كنيسة أمريكية من أصل أفريقي مسرحاً لفظائع مروعة[6] في ساوث كارولينا. وتمت مهاجمة العديد من المساجد وتدنيسها في الولايات المتحدة[7]. وأصبحت المعابد الأمريكية في بيتسبورغ وسان دييغو مستهدفة منذ فترة طويلة، وتعرضت لإطلاق نار جماعي من جانب بعض المتطرفين القوميين البيض. وأصبحت هذه الحوادث الإرهابية المؤسفة في ارتفاع متصاعد داخل المجتمع الأمريكي والأوروبي.

لطالما كان التطرف الديني والأيديولوجي يهدد المصالح المشتركة لدول العالم الإسلامي والغرب على حد سواء، كما يعدّه البعض أيضاً تلك القشة التي قصمت ظهر البعير، أي ذلك البعبع المخيف الذي يشكل أداة الغرب النافذة لتحقيق مصالحه في المنطقة العربية والإسلامية. لكن غالباً ما يتم تجاهل وجوه التطرف الأخرى بوصفها سمة من سمات التعصب الموجودة في جميع المجتمعات. تتزايد الحركات اليمينية في مجتمعات أمريكا الشمالية وأوروبا. الغريب أن هذه الجماعات اليمينية المتطرفة قدمت الكثير من الأسس والادعاءات والخطابات المشابهة لتلك التي تظهرها الجماعات الإسلامية المتطرفة.

بناءً على تحليل الخطاب لمفهومين متصلين من الناحية المفاهيمية والغائية، نسعى في هذه الورقة لشرح طبيعة التشابهات والاختلافات بين جماعات الإسلام السياسي الراديكالي والحركات اليمينية الغربية المتطرفة. كما نحاول تفكيك هذا الخطاب ووجهات نظر كل منهما ودورهما في تأجيج النعرات العنصرية والأفكار الهامشية والانتصار للشوفينية الفكرية والراديكالية. لهذا يحتاج صنّاع القرار والباحثون والمهتمون إلى فهم التطرف اليميني والإسلامي على أنهما ظواهر

(6) Dylann Roof, «Charleston Church Shooter Gets Nine Life Sentences in State Case,» NBC News, 10 April 2017, <https://nbcnews.to/2X5iFQ5>.

(7) «Anti-Muslim Activities in the United States,» <https://www.newamerica.org/in-depth/anti-muslim-activity/>.

لها قواسم مشتركة ونزوعات ذات قوى دافعة لها تأثير كبير، إن على الصعيد المحلي أو على الصعيد الدولي.

منذ نهاية الحرب الباردة، حوّلت السياسة العالمية الأنظار والاهتمام إلى العالم الإسلامي، كما يتم التفكير وعلى نحو متزايد في الأقليات المسلمة في المجتمعات الأوروبية الغربية كمجموعات دينية بدلاً من وصفها أقليات عرقية أو ثقافية. إن هذه الصورة النمطية تعطي انطباعاً سيئاً لدى المسلمين، وتفجر في داخلهم كل ما هو سلبي وعدائي وعنيف ضد الغرب وثقافته الاستئصالية.

بالرغم من الاختلافات الكبيرة بين اليمين المتطرف والتطرف الإسلامي من حيث النشأة والجذور الفكرية والأهداف والمآلات والخطط التكتيكية والاستراتيجية، فهما يتقاسمان الكثير من القواسم المشتركة.

تستغل النخب السياسية في الغرب كل التوترات والصورة القدحية عن الإسلام والمسلمين لتحقيق مكاسب سياسية على الصعيدين الوطني والدولي. أصبحت السياسات الغربية تضع الأقليات المسلمة تحت الأضواء الكاشفة، وتمكنت من فرض بعض المفاهيم الجاهزة على المواطن العادي، كما جندت كل وسائل الإعلام لإقناع مواطنيها بالتعميمات البسيطة باتهام المسلمين والإسلام بأنهم مصدر للإرهاب والعنف، وإلصاق كل العمليات الإرهابية بهذه المجموعة، وجعل الرهاب ضد الإسلام أمراً مسلّماً به.

كما أن مستويات الإحباط لدى بعض الشباب المسلم تؤدي في كثير من الأحيان إلى اختيارهم التوجه إلى نقطة اللاعودة، والانتقال بهم من حالة فقدان الأمل إلى حالة الانتقام والتشظي والكراهية. ويتمثل رد الفعل المقاوم للعنصرية الغربية في انضمامهم أكثر فأكثر إلى الجماعات الإسلامية، واعتناقهم أفكارها المتطرفة، حيث إن كثيراً من المسلمين لا يقاتلون من أجل مجتمعاتهم المحلية، ولكن من أجل مشروع عالمي متخيَّل، يؤدي إلى مزيد من الفراغ على المستوى المحلي المليء بمكائد السياسات اليمينية التي يتم تحضيرها محلياً ولكن برعاية وتوجيه من سياسات وطنية ذات الأصول اليمينية المتعصبة.

وفي الوقت نفسه، تؤدي الهجمات اليمينية المتطرفة والخوف من الإسلام إلى ظاهرة الرهاب المزمن من الدين الإسلامي، ويرتبط ذلك بسياق ثقافي محلي. إنه يعكس تحولاً داخل التطرف اليميني بوجه عام، ومع إدانة العديد من الجماعات والأفراد ـ بما في ذلك بريفيك ـ للنازية والفاشية ومعاداة السامية، لكنهم لا يتورعون عن التعبير عن رغبتهم الدفينة في صيانة هويتهم الضيقة من الانهيار والتآكل نتيجة التهديد المتصور من خطر الإسلام على بنية المجتمعات الغربية الاجتماعية والديمغرافية[8].

(8) Toby Archer, «Breivik's Mindset: The Counterjihad and the New Transatlantic Anti-Muslim Right,» in: Taylor, Currie and Holbrook, eds., *Extreme Right-Wing Political Violence and Terrorism*, pp. 169–186.

في المقابل، فإن نسبة كبيرة من الإرهابيين «الذئاب المنفردة» انشغلوا فقط بالرمزية النازية الجديدة وأبطال ورموز التيارات اليمينية المتطرفة وأيديولوجياتها. ومع ذلك، هناك نقص نسبي في معالجة وتحليل التهديد الناجم عن التطرف اليميني في أمريكا الشمالية وأوروبا[9]. اعترف بافلو لابشين، وهو إرهابي يميني متطرف أدين بتهمة قتل محمد سليم، البالغ من العمر 82 عاماً من برمنغهام، بقتل هذا الأخير، لا لشيء إلا لأنه مسلم الديانة.

بالرغم من الاختلافات الكبيرة بين اليمين المتطرف والتطرف الإسلامي من حيث النشأة والجذور الفكرية والأهداف والمآلات والخطط التكتيكية والاستراتيجية، فهما يتقاسمان الكثير من القواسم المشتركة، أهمها: الميكانيزمات المستخدمة من جانبهما لجذب اهتمام الضحايا وتمجيد الجهاد والقتل من خلال استغلال شبكة الإنترنت أو غير ذلك ـ فهي متشابهة جداً. كما هي الطريقة التي يكون بها شكلان من أشكال النشاط العنيف على هامش حركة أوسع كثيراً[10]. لا توجد «ذئاب منفردة»، على الأقل ليس بمعنى قاتل منفرد، من دون صلة أو وشائج تجمعه مع جماعة متطرفة، سواء كانت افتراضية أو حقيقية. ففي «بيان» نشره موقع هجوم كرايست تشيرش على الإنترنت، على سبيل المثال، ذكر فيه أنه ليس «عضواً مباشراً» في أي مجموعة أو منظمة، لكنه تفاعل واستلهم من هذه التيارات الكثير من أفكاره المتطرفة والمتعصبة حيث وصل به المطاف إلى قتل أبرياء بدم بارد في دور العبادة.

يشترك التياران معاً أيضاً في عنصر مشترك آخر هو الاعتقاد بأن «مقاومة» الاستبداد واجب. يقول مفكرون إسلاميون متشددون إنه يجب إطاحة الحكام أو الأنظمة الحاكمة المستبدة إذا وقفوا في طريق الحكم المستنير والمخلص. ينظر المتطرفون اليمينيون أيضاً إلى الحكومة كمضطهِد لمجتمعهم المتخيل، المعرَّف بـ «العرق» وأحياناً بالعقيدة، ويعتقدون أن هذه السلطة السياسية يجب التخلص منها ما دامت تعارض وجودهم كمجموعة بشرية لها أفضلية العيش والاستمرار في بلدانها الأصلية من دون السماح للآخرين والمهاجرين بالتمتع بنفس الحقوق والحريات.

يعتقد كل من الإسلاميين والمتطرفين اليمينيين أن مجتمعاتهم تواجه تهديداً وجودياً، وهذا يفرض التزاماً على الفرد لمواجهة هذا الواقع ومحاولة تغييره. بالنسبة إلى الإسلاميين، ومن الناحية التاريخية، فإن الاعتقاد السائد هو أن الغرب عمل على استغلال العالم الإسلامي لأزيد من 1000 عام، كما كرّس واقع الفرقة والشتات من خلال دعم الأنظمة الفاسدة في العالم الإسلامي للاستمرار في استغلال خيراتها وارتهان مستقبل شعوبها. وهذا ما يفسر موقفهم من الغرب ليس كفاعل حضاري وإنما كمستعمر ساهم في تمزيق الوطن العربي والإسلامي، وهذا ما يستوجب في نظرهم الجهاد.

---

(9) Daniel Koehler, «Right-Wing Extremism and Terrorism in Europe: Current Developments and Issues for the Future,» *Prism: A Journal of the Center for Complex Operations*, vol. 4, no. 2 (2016), pp. 84-104.

(10) Vikram Dodd, «Pavlo Lapshyn Jailed for 40 Years for Murder and Mosque Bombs,» *The Guardian*, 25/10/2013, <https://www.theguardian.com/uk-news/2013/oct/25/ukranian-white-supremacist-murder-mosque-bombs-pavlo-lapshyn>. (accessed 30 August 2016).

تعدّ ردود الفعل على هجوم كرايست تشيرش بأستراليا من أعراض التطرف التراكمي المشترك بين الإسلام المتطرف واليمين الغربي المتطرف. كلا الأيديولوجيتين تتغذى على مثل هذه التصورات الإرهابية، وتستخدم بعض العمليات الإرهابية لإضفاء الشرعية على بعضها بعضاً وتعزيزها، من خلال تمسكها المشترك برؤية عالمية تتعلق بصراع الحضارات بين الإسلام والغرب. فالهجوم الإرهابي من جانب إحدى المجموعات يدعو إلى انتقام واستعداد المجموعة الأخرى لتوجيه ضربات مماثلة للتيار الآخر المختلف.

قد نعتقد بأن هاتين الأيديولوجيتين البغيضتين ـ التفوق الأبيض والإسلام المتطرف ـ متناقضتان كلياً، لكن وجهات نظرهما حول العالم تتشابهان إلى حد التطابق؛ فكلاهما مصاب بجنون العظمة، ويظهران مزيجاً ساماً من التفوق والإحساس بالغطرسة تجاه الآخر، وهم يحتقرون أفراداً أقل تطرفاً في مجتمعاتهم، ويحنّون إلى الماضي المتخيَّل للهيمنة الثقافية. هذه المنطلقات الشمولية التي ينطلق منها كل تيار، تجد أساساً لها في الطوباوية المتخيلة الراسخة في متنهم ومرجعيتهم الفكرية. فالجماعات الإسلامية، أخذت بفكرة الخلافة الإسلامية ودافعت عنها بقوة. وتتشابه هذه الجماعات في هذا المعطى، وتتداخل بينها على غرار أيديولوجيا الإخوان المسلمين والقاعدة وتنظيم الدولة الإسلامية. في المقابل ينحو اليمين المتطرف الغربي المنحى نفسه، لكن من منطلق إثني وديني مركب يمعن في احتقار الشعوب والثقافات الأخرى ويعدّها غير صالحة للتنافس، بل للتواجد جنباً إلى جنب مع أيديولوجيته وفكره وتاريخه وتفوقه الحضاري.

إن ازدراء الحداثة «الغربية» سمة أخرى يتقاسمها الإسلام المتطرف ومعتنقو أقصى اليمين. وقد أشار حسن البنا، الأب المؤسس للإسلام السياسي، في كتاباته، حسب ما تحدث عنه تارانت، أن الغرب أغرق العالم في الحياة المادية والرأسمالية المتوحشة، مع بث سمومهم للسيطرة والهيمنة على الدول الإسلامية التي تقع تحت سيطرتهم، وهو مقتنع بأن الغرب أصبح «مجتمعاً من العدمية المتفشية والنزعة الاستهلاكية والفردية». هذا الازدراء للعديد من جوانب الحداثة يترجم الرغبة التواقة إلى ماضٍ مفترض أكثر نصاعة وبياضاً، وحنينٍ إلى العظمة الإمبراطورية القديمة حين كان العالم تحت قيادة الإمبراطورية الأوروبية أو الخلافة الإسلامية بالنسبة إلى حركات الإسلام السياسي.

تزداد الهوة حدة في طريقة التعامل مع التطرف الإسلامي واليمين المتطرف من الأغلبية البيضاء والقومية الضيقة، حيث يناشد التطرف على غرار داعش أقلية صغيرة داخل المجتمعات الغربية. وحتى عندما تكون جاذبية أيديولوجيتها أكثر تناسباً داخل مجتمعات الأغلبية المسلمة، فإن الجاذبية تكون ضئيلة جداً في الدول الغربية. علاوة على ذلك، لا يمكن تخيُّل استمرار هذه التنظيمات الإسلامية المتطرفة لفترات طويلة، بالنظر إلى الجهود الدولية التي تبذل على نطاق واسع لمحاربتها وسحقها نهائياً.

في المقابل عندما يتعلق الأمر بتطرف اليمين والانتصار للقومية البيضاء، فإن التعاطف يكون أكبر كثيراً في المجتمعات الغربية من أي نوع من الأيديولوجيا المتعاطفة مع داعش. في الواقع حتى عندما نقارن الجاذبية التي تتسم بها أيديولوجيا تنظيم الدولة الإسلامية في مجتمعات الأغلبية المسلمة، فقد نواجه مشكلة أكثر نسبياً مع تفوق التطرف الأبيض. ومع هذا

لا يتم التعاطي مع التيارات القومية المتشددة بما يتناسب مع التهديدات التي تطرحها في المجتمعات الغربية[11].

يمكن أن نقارن هذا الأمر بكيفية مواجهة إشكالية الطائفية في العالم العربي والإسلامي، حيث إن الصراعات الطائفية في هذه المناطق الجغرافية، استهدفت من ضمن أهدافها المجتمعات الدينية غير المسلمة مثل المسيحيين أو الأيزيديين، وأودت بحياة الكثير من الأبرياء من هذه الأقليات، وتواجه حالياً بصرامة كبيرة من جانب الغرب. فحينما يتعلق الأمر بحقوق الأقليات غير المسلمة ينتفض الغرب ولا يهدأ له بال، في حين أن الخطاب الطائفي هدفه الرئيس هو التلاعب بجغرافية وديمغرافية أجزاء كبيرة في العالم الإسلامي، وتأثيره على المدى القريب والبعيد أمر لا يستهان به، بوصفه محركاً أساسياً لحالة الفوضى التي أصبحت ميزة أساسية لهذه الرقعة الجغرافية من العالم.

يكمن الفرق الأساسي في كيفية تعاطي الحكومات الغربية مع التطرف الإسلامي واليمين المتطرف. منذ عام 2001، تعاملت الحكومات في جميع أنحاء العالم مع التطرف الإسلامي بالكثير من الصرامة والجدية من خلال متابعة نشاطاته عبر الإنترنت، وقامت برصد ومتابعة مصادره التمويلية، وبحثت عن إرهابيين محتملين، وعملت عبر منصات التواصل على وقف انتشار الجماعات الإسلامية المتطرفة وتوقيف عملية التجنيد والاستقطاب غير المباشر التي تنهجها هذه الجماعات.

شهدت مجتمعات واقتصادات أوروبا الغربية تغيراً عميقاً منذ إلغاء القيود المنظمة للقطاع المالي وهيمنة خصخصة المرافق العامة والليبرالية الاقتصادية التي بدأت في حقبة الثمانينيات.

على النقيض من ذلك، لم تتعامل هذه الحكومات بنفس الجدية والصرامة مع الجماعات اليمينية المتطرفة، بل واصل العديد منها حملاته على الإنترنت مستعرضاً أفكار اليمين المتطرف المعادية للمهاجرين. على سبيل المثال لا الحصر، بعد عدة ساعات من العملية الإرهابية في نيوزيلندا، كان من السهل جداً العثور على الفيديو عبر الإنترنت ومنعه من التداول على نطاق واسع في مختلف تطبيقات التواصل الاجتماعي، لكن تم التعامل بقدر كبير من التجاهل ومنطق تحقيق المكاسب التجارية وبث الذعر وتخويف الناس. ولم يتخذ الرئيس الأمريكي أي موقف مندد من القاتل، كما عبر سياسي أسترالي، عقب الهجوم، عن تأييده الضمني للقاتل وللهجوم على المسجدين. من جهة أخرى، هناك عدد قليل من البرامج الحكومية الخاصة لمحاربة الأصناف الأكثر تطرفاً لهذه الأيديولوجيا العنيفة، ولم يخصص إلا القليل من الوقت للتفكير في السبل الكفيلة بمواجهتها.

(11) Charles Kurzman, Ahsan Kamal and Hajar Yazdiha, «Ideology and Threat Assessment: Law Enforcement Evaluation of Muslim and Right-Wing Extremism,» *Socius: Sociological Research for a Dynamic World*, vol. 3 (April 2017), <https://journals.sagepub.com/doi/full/10.1177/2378023117704771>.

ويلاحظ بوجه عام، أنه عندما يتعلق الأمر باليمين المتطرف الغربي وهيمنة القومية البيضاء، يصبح خطاب التقليل من خطورته وتبسيط منطلقاته هو الخطاب السائد لدى الساسة ووسائل الإعلام الغربي. على سبيل المثال، وصفت صحيفة **الديلي ميرور** في المملكة المتحدة المجرم في حادثة كرايست تشيرش بنيوزلندا بأنه «طفل ملائكي» نشأ في بيئة عادية ليصبح إرهابياً فيما بعد. ووصفته صحيفة **ديلي ميل** الأسترالية بأنه «يافع في مدرسة الرعب» تحول بعد ذلك إلى قاتل جماعي ـ مبررة أنه عانى طفولة صعبة نتيجة شكله البدين، ما ساهم في انحرافه وإقدامه على قتل مجموعة من المسلمين في مسجدَي نيوزلندا أثناء تأديتهم صلاة الجمعة.

ندرك في الوطن العربي حجم تهديد الجماعات الإسلامية المتطرفة، على غرار داعش والقاعدة، حيث كان المسلمون بوجه عام الضحايا الرئيسيين لهذا النوع من التطرف. لكن المتطرفين في هذه التنظيمات، لا يمكنهم تصور قلب موازين الغرب وتهديد بُناه وأنظمته الدستورية والسياسية والاجتماعية والثقافية، بغض النظر عن النيات والرغبات والمشاريع المرتبطة بتيارات فكرية متطرفة كهذه. يمكن وصف التهديد الوجودي[12] الذي يمثله اليمين المتطرف على أمن واستقرار الدول الغربية، بعد الحادثة الفظيعة التي تعرض لها مسلمون في مسجدَي نيوزيلندا، بأنه الأخطر في نوعه من الناحية العملية ويجب التعامل معه بالمزيد من الجدية والتبصر والمتابعة الأمنية والإعلامية، ومحاولة تفكيك هذا الخطاب العنصري الذي يبني أسس وجوده على النعرات الضيقة وعلى بناءات عنصرية تضرب التعايش والتسامح في الصميم.

1 ـ السياق البنيوي والثقافي

لقد أصبحت هذه الهجمات التي يشنها اليمين المتطرف، وانتشار الإسلاموفوبيا، تعكس تحولاً حقيقياً داخل منظومة التطرف اليميني الغربي بوجه عام. وشمل هذا التحول العديد من الجماعات والأفراد. رغم إدانة المتطرف النرويجي أندريس بريفيك، منفذ اعتداءَي أوسلو وأوتويا[13] بالنرويج في 22 تموز/يوليو 2011، اللذين أوديا بحياة 69 شخصاً، للنازية والفاشية ومعاداة السامية، فهو لخّص قضيته ودوافعه الإرهابية في الدفاع عن الهوية التي ينتمي إليها ضد التهديد الذي يمثله الإسلام على المجتمعات الغربية.

لقد شهدت مجتمعات واقتصادات أوروبا الغربية تغيراً عميقاً منذ إلغاء القيود المنظمة للقطاع المالي وهيمنة خصخصة المرافق العامة والليبرالية الاقتصادية التي بدأت في حقبة الثمانينيات[14]. وقد أدى ذلك إلى العديد من التداعيات على صعيد تغيير الخريطة الهوياتية

---

(12) Daryl Johnson, *Right-wing Resurgence: How a Domestic Terrorist Threat Is Being Ignored*, forward by Mark Potok (Lanham, MD: Rowman and Littlefield, 2012), <https://bit.ly/2RpFACg>.

(13) «المتطرف أندريس بريفيك يعود لجزيرة أوتايا لإعادة تمثيل جريمته،» موقع فرانس 24، 14 آب/أغسطس 2011، <https://bit.ly/34pbqnX>.

(14) Maurizo Ferrera, «Ideology, Parties and Social Politics in Europe,» *West European Politics*, vol. 37, no. 2 (2014), pp. 420-448.

للشباب، وبخاصة في المناطق الحضرية[15]. غالباً ما يُغفل واضعوا السياسات الحضرية والعمرانية الظروف السيئة التي يواجهها سكان المناطق الهامشية من المجموعات المحرومة، «الطبقة الدنيا»، فهي مناطق لمجتمعات متنوعة متجانسة مع بعضها وغير مندمجة مع النسيج المجتمعي الغربي بوجه عام[16].

إن التمايزات العرقية التي تم اعتمادها بعد الحرب العالمية الثانية، ركزت على تجميع الأقليات في مناطق حضرية معينة للاستفادة من رأس المال الاجتماعي والاقتصادي والثقافي. وفي الوقت نفسه، فإن التركيز المكاني للأغلبية المهمشة المحرومة يمثل فرصة أيضاً لحماية إرث وتاريخ المجموعة وقيمها المرتبطة بهويتها الثقافية والحضارية. في ضوء السياسات الحالية، يتصور وجود تهديد حقيقي للخطاب الليبرالي والديمقراطي السائد من جانب هذه الجماعات الغاضبة على طبيعة الأنظمة الغربية المفتوحة التي ضيقت، حسب أنصار هذا التيار، المجال عليهم وأولويتهم في الحصول على فرص اقتصادية وظروف اجتماعية أفضل. كما أن أغلبية المجتمعات المنغلقة من الأغلبية البيضاء تعاني أيضاً المآزق التي تؤدي إلى التطرف والتطرف العنيف، لكن الخطابات الإعلامية والسياسية تركز بصورة أقل على مثل هذه الجماعات، وهذا يؤدي إلى تخطي النقاش على نحو مقصود وتوجيه سهام النقد إلى جماعات الإسلام السياسي[17].

أثرت مرحلة ما بعد نهاية الحقبة الصناعية وتصاعد الاقتصاد العولمي[18] في الأقليات المسلمة داخل مدن أوروبا الغربية، كما ساهمت هذه المخاوف في شعور الساكنة الأصلية بالإحباط والتذمر نتيجة ما وصلت إليها وضعيتها الاقتصادية والاجتماعية المتردية. على سبيل المثال، يمكن وصف احتجاجات أصحاب السترات الصفر في فرنسا، بمنزلة رد فعل على السياسات الفرنسية الفاشلة في الحفاظ على مكاسب الطبقة المتوسطة التي أصبحت عاجزة عن الاستفادة من دولة الرفاه الاجتماعي. بدافع الحنق والتذمر قد يلجأ البعض من الغاضبين إلى أقصى اليمين السياسي، وقد يجد في أطروحتهم المبجلة للذات الأوروبية بعض العزاء في انهيار وضعهم الاقتصادي والاجتماعي[19].

بوجه عام، ليس هناك نقاش عميق غربي لتحليل العلاقة بين اليمين المتطرف والجماعات الإسلامية الراديكالية. من شأن تغيير بوصلة التفكير نحو هذا الاتجاه العقلاني، من وجهة نظر

---

(15) Saskia Sassen, *Globalization and its Discontents: Essays on the New Mobility of People and Money* (New York: The New Press, 1998).

(16) Ceri Peach, «Slippery Segregation: Discovering or Manufacturing Ghettos?,» *Journal of Ethnic and Migration Studies*, vol. 35, no. 9 (2009), pp. 1381–1395.

(17) Ceri Peach, «The Meaning of Segregation,» Planning Practice and Research, vol. 11, no. 2 (1994), pp. 137-150.

(18) Harris Beider, *White Working-Class Voices: Multiculturalism, Community-Building and Change* (Bristol: The Policy Press, 2015).

(19) Betz Hans-Georg, «The Two Faces of Radical Right-Wing Populism in Western Europe,» *The Review of Politics*, vol. 55, no. 4 (1993), pp. 663-685.

أكاديمية، أن تساعد على اكتشاف أوجه التقارب والتشابه بينهما، كما يمكن الاستنتاج أنهما يلتقيان حتماً في نوعية النواتج الناجمة عن تداعيات التطرف العنيف[20]. في الواقع، في الفترة ما بين 1970 و2012، لم ينفذ المتطرفون الإسلاميون سوى 2.5 بالمئة فقط من جميع الهجمات والعمليات الإرهابية التي حصلت في الولايات المتحدة الأمريكية، بالمقارنة بعدد العمليات التي قام بها المتطرفون اليهود والمسيحيون. أي أن أكثر من 90 بالمئة من جميع الهجمات نفذها مواطنون من أصول غير مسلمة[21].

إن التمييز بين الأغلبية من البيض والقومية البيضاء والأقلية المسلمة يتم تعريفه من خلال الفروق في الهوية على المستويين المحلي والعالمي. وهذا ما يكشف نوعية الصراع التي تعتمل داخل كلا المجموعتين في صورة صراع شديد من أجل إثبات ذاتها في المجتمع. وعلى خلاف إثبات الذات، فإن التطرف الإسلاموي يستهدف البحث عن هوية بديلة «أكثر نقاء»[22] على الرغم من أن كلا المجموعتين أحدثت العديد من التأثيرات السياسية على المستوى المحلي والدولي، لكن نجاحاتها الانتخابية لم تكن لها أهمية تذكر حتى وقت قريب[23]. ويتمثل المؤشر الأكثر وضوحاً في تصويت المملكة المتحدة عن اتفاقية البريكسيت، والذي كان جزئياً مدفوعاً بالخطابات السلبية حول الهجرة واللاجئين ومسائل الهوية السياسية الوطنية[24].

2 ـ صراع الهويات الاجتماعية وجغرافية المكان

على المستوى الفردي، يمكن لمختلف العوامل الاجتماعية والنفسية والاقتصادية والهيكلية أن تجعل من تداخل وازدحام الهويات موضوعاً إشكالياً ومعقداً بامتياز، انطلاقاً من حاجة الأفراد إلى الرغبة في الارتقاء الاجتماعي وتحقيق الذات من خلال فقاعات هوياتية متضخمة. وهذا ينطبق على كل من الأقليات المسلمة وفئة من الطبقة العاملة البيضاء. داخل كل من هذين التيارين، تناسلت مخاوف متعددة حول خطر التعددية الثقافية وتضارب الهويات الثقافية والدينية. كما أن فقدان الأمل واليأس في تحقيق مستقبل أفضل ساهم في سقوط هذه الفئة بسهولة في براثن

(20) Richard Saull, «Capitalism, Crisis and the Far-right in the Neoliberal Era,» *Journal of International Relations and Development*, vol. 18, no. 1 (2015), pp. 25-51, and Danny Dorling, *Inequality and the 1%* (London; New York: Verso, 2015).

(21) Mathew Goodwin, *The Roots of Extremism: The English Defense League and the Counter-Jihad Challenge* (London: Chatham House Briefing Paper, 2013).

(22) Global Research, «Non-Muslims Carried Out More than 90% of All Terrorist Attacks in America,» <http://www.globalresearch.ca/non-muslims-carriedout-more-than-90-of-all-terrorist-attacks-in-america/5333619> (accessed 16 February 2017), and Arie Perliger, *Challengers from the Sidelines: Understanding America's Violent Far-Right* (New York: Combating Terrorism Center and Department of Social Sciences at West Point, 2012)

(23) Daniela Pisoiu, «Subcultural Theory Applied to Jihadi and Right-Wing Radicalization in Germany,» *Terrorism and Political Violence*, vol. 27, no. 1 (2015), pp. 9-28.

(24) Juris Pupcenoks and Ryan McCabe, «The Rise of the Fringe: Right Wing Populists, Islamists and Politics in the UK,» *Journal of Muslim Minority Affairs*, vol. 33, no. 2 (2013), pp. 171-184.

التطرف والانحراف والجريمة، وبأن تكون أكثر من غيرها عرضة للمخاطر والتأثيرات الخارجية المتعاظمة.

مع مستوى تعليمي متدن وفرص عمل محدودة بسبب تعاظم كل أنماط الاستعلاء المعيبة المكرسة للتمييز والمحسوبية، يواجه مختلف الشباب في المناطق الهامشية بالمراكز الحضرية الكبرى بأوروبا مستقبلاً مجهولاً وغامضاً، كما يواجهون العديد من التحديات في ظل انسداد الأفق السياسي والاقتصادي والاجتماعي في بلدان الاستقبال[25].

إن الاستخدام المقصود للإسلاموفوبيا كفكرة جديدة ـ قديمة لمضاعفة الرهاب والخوف من الإسلام (الإسلاموفوبيا)، هو الخطاب السائد في الغرب، الذي يمثل تهديداً للحوار بين الحضارات والتعاون والتناغم والتعددية الثقافية وثقافة العيش المشترك.

جدير بالذكر أن هذه المخاوف تؤثر في الشباب من جميع الخلفيات الثقافية والدينية. كما أن جزءاً من أسباب تطرف شباب الجيل الثالث من مسلمي أوروبا والشباب اليميني المتطرف هو الجانب المتعلق بمدركات الهيمنة الذكورية في سياق الانفصال عن الأجيال السابقة، إضافة إلى انعدام الأمن الاقتصادي[26].

أصبح الانعزال أيضاً من مميزات مجتمعات الأقليات ذات السمات الثقافية الخاصة. حيث أظهرت العديد من الدراسات وجود السلطة الأبوية لدى الآباء الباكستانيين والأتراك وهي وجه من وجوه الهيمنة على الأسرة[27]. وهذا يشمل السلطة على الأبناء الذين يجسدون بدورهم أنماط الرجولة المهيمنة داخل الأسر، وهذا قد يؤدي إلى مزيد من الانفصال بين الآباء وأولادهم. هذه السلوكيات مستمدة أساساً من منطلقات إسلامية وثقافية تعلي من شأن الرجل والثقافة الذكورية في المجتمع.

بالرغم من ذلك، فإن هؤلاء الآباء أنفسهم يتعرضون للعنصرية والتهميش في مواقع عملهم، كما تعاني هذه الفئة مضايقات وتهميشاً من جانب القوى المتحكمة في سوق العمل. تواجه الأقليات المسلمة عقوبات إثنية ودينية في العديد من الوحدات الإنتاجية، سواء في القطاع العام أو في القطاع الخاص، وهو ما يؤثر أكثر فأكثر على مستوى الدخل الاقتصادي[28]. ويؤدي التردّي

(25) Eric Kaufmann, «It's NOT the Economy, Stupid: Brexit as a Story of Personal Values,» British Politics and Policy at LSE, 7 July 2016, <http://blogs.lse.ac.uk/politicsandpolicy/personal-values-Brexit-vote> (accessed on 4 April 2017).

(26) Alice Sullivan [et al.], «Social Origins, School Type and Higher Education Destinations,» *Oxford Review of Education*, vol. 40, no. 6 (2014), pp. 739-763.

(27) Linda McDowell, «The Trouble with Men? Young People, Gender Transformations and the Crisis of Masculinity,» *International Journal of Urban and Regional Research*, vol. 24, no. 1 (2000), pp. 201-209.

(28) Asifa Siraj, ««Because I'm the Man! I'm the Head»: British Married Muslims and the Patriarchal Family Structure,» *Contemporary Islam*, vol. 4, no. 2 (2010), pp. 195-214.

الاقتصادي بدوره إلى تزايد الشعور بالاضطهاد لدى الرجال من أصول مسلمة. وبالتالي تعيش هذه الفئة الاجتماعية في تناقض صارخ بين الشعور بالذكورة المتضخم داخل الأسرة والإحساس بالدونية الممارس من جانب المحيط المهني والاجتماعي.

لمعالجة مشاكل التطرف الإسلامي، حددت الحكومات الغربية «المجتمعات الإسلامية» كأكثر المجتمعات هشاشة و«عرضة» للتطرف مقارنة بالمجموعات الأخرى. لذلك ينظر إلى الجماعات الإسلامية بوصفها المجموعة المستهدفة الرئيسية للاستفادة من برامج مواجهة التطرف العنيف (Countering Violent Extremism (CVE))، حيث تغيب عن معظم هذه البرامج في المملكة المتحدة مثلاً الإشارة للجماعات اليمينية المتطرفة التي تظل غائبة بصورة خاصة عن خطاب المنع والتحذير والمواكبة والمعالجة، على الرغم من أن العديد من الشواهد اليومية تؤكد ارتفاع دورها في تفريخ الإرهاب وتعويم العنف المباشر وغير المباشر.

تركز هذه البرامج عموماً على إعادة الإدماج المجتمعي، ووضع آليات جديدة تكرس قيم المرونة والاعتدال والمشاركة في الشأن العام، كما تم التشديد على الحفاظ على تماسك المجتمع من خلال «القيم المشتركة». لكن أبدت العديد من الأقليات مقاومة شرسة إزاء مجموعة من البرامج المشابهة باعتبار التوظيف السياسي المقصود من هذه السياسة التدخلية. كما ينظر إليها البعض بوصفها محاولة لنزع الشرعية عن نقد السياسة الداخلية مع الحفاظ على الوضع الراهن في ما يتعلق بالسياسة الخارجية، وتتجاهل الغياب التام للسياسات الداخلية القادرة على إدماج هذه الأقليات العرقية.

ترتبط ظاهرة «تغيير منحى التطرف» بين المجموعات البيض بنقص كبير في ترسيخ قيم المجتمع، أو ربما تبنّي الإسلام من جانب بعض الشباب الغربيين كطريقة لرفض الواقع وكنوع من أنواع التمرد[29]. يبدو أن صراع الأجيال له أهمية أيضاً داخل السياق الاجتماعي والاقتصادي والثقافي، إضافة إلى الشعور بالاغتراب الذي هيمن على مجموعة واسعة من المجتمعات بسبب التحولات السياسية والدينية والثقافية التي حدثت في ضوء التطورات التي شابت التفكير والممارسة في قضايا التعريب والعولمة.

في خضم التحديات المادية التي تواجه الشباب في أوروبا الغربية وأمريكا الشمالية، تنشأ مخاوف خاصة حول فرط الذكورة وفرط النشاط الجنسي (التركيز المفرط على النشاط الجنسي)[30]. يشير هذا الخوف إلى التوقعات غير الواقعية التي يتم تداولها لدى الشباب وارتفاع منسوب الخوف والإحساس بعدم الأمان في المستقبل، بدلاً من الانتقال السلس من الشباب إلى مرحلة البلوغ. وفي هذا الصدد، يواجه «الجهاديون» ومتطرفو أقصى اليمين تحديات متماثلة، حيث توجد اختلافات في الدين والثقافة في ما يتعلق بـ «الآخر»، وهي مشكلة تخضع للكثير من

(29) Nabil Khattab and Tariq Modood, «Both Ethnic and Religious: Explaining Employment Penalties across 14 Ethno-Religious Groups in the United Kingdom,» *Journal for the Scientific Study of Religion*, vol. 54, no. 3 (2015), pp. 501-522.

(30) Peter E. Hopkins, «Youthful Muslim Masculinities: Gender and Generational Relations,» *Transactions of the Institute of British Geographers*, vol. 31, no. 3 (2006), pp. 337-352.

التسييس والمزايدات السياسوية. كما أن الإحساس المتضخم بالذكورة[31] يقلل من ثقة الشباب في صناعة مستقبلهم ويتم دفعهم في المقابل لإثبات ذواتهم والحصول على التقدير مهما كلفهم الأمر، وربما يؤدي بهم الوضع في النهاية إلى اعتناق أفكار متطرفة تذهب بهم للبحث عن البطولة وعن نماذج مثالية في نظرهم اتخذت من العنف مسلكاً لها لإثبات الذات، بدل الحرص على الارتقاء الاجتماعي بالسبل المشروعة[32].

ثانياً: فهم جذور التطرف: الطريقة المثلى لمواجهة الإرهاب

لا يمكن أن نتجاهل دور التمثلات القومية المتطرفة وأشكالها العنيفة ذات الدوافع السياسية ـ التي تشمل العنصرية ومعاداة السامية ومناهضة الهجرة والمشاعر المعادية للحكومة ـ في الولايات المتحدة والمملكة المتحدة وفرنسا وألمانيا وإيطاليا وأستراليا من بين بلدان أخرى لعدة عقود. مع فارق بسيط أنه في الماضي كانت هذه الأعمال العنيفة تتم بطريقة معزولة ومتقطعة، أو ما يسمى دورات متقطعة أو مؤقتة للعنف. لكن الوتيرة ارتفعت في السنوات الأخيرة أكثر فأكثر. ويعزى هذا الأمر إلى وسائل الاتصال المتطورة عبر الإنترنت ووسائل التواصل الاجتماعي التي أصبحت قادرة اليوم على توحيد الأفراد الحانقين على السياسات في بلدانهم والرافضين للواقع في رؤية أكثر تماسكاً أيديولوجياً، والتي تعمل كمنصة لتصريف أعمال العنف الخبيثة وتسهم في الترويج لهذه الأفكار وإقناع العديد من الشباب بجدوى التغيير من طريق العنف بدل استخدام الوسائل السلمية والحضارية.

على سبيل المثال، عندما طُلب من وكالات إنفاذ القانون في الولايات المتحدة تحديد أخطر تهديدات المتطرفين العنيفين التي واجهوها في ولاياتهم القضائية، أشاروا إلى خطر المتطرفين اليمينيين والمناهضين للحكومة؛ وفي المرتبة الثانية تأتي السلفية الجهادية. ولكن بالنظر إلى ظهور القومية البيضاء العنيفة والتطرف اليميني المتطرف، وقوة منصات الاتصالات في القرن الحادي والعشرين، فإن التهديد يتطور بسرعة بالغة ويحتاج إلى فهم عميق وحلول عاجلة.

يتعين على السلطات الأمنية في الدول الغربية أن تكون على دراية تامة بالتطورات المتعلقة بمجال التطرف وأدوات التجنيد، وسهولة تبادل المعلومات المتعلقة بالعمليات والهجمات، والمؤشرات التي يمكن أن تسهل التدخل والوقاية وإحباط الحوادث الإرهابية المؤسفة في المستقبل. هناك حاجة إلى المزيد من تبادل المعلومات الاستخبارية والتدريب والتعليم لمواكبة هذا التهديد المتحرك والمتحول.

---

(31) Linda Papadopoulos, *Sexualisation of Young People: Review* (London: Home Office, 2010).

(32) Virinder S. Kalra, «Between Emasculation and Hypermasculinity: Theorizing British South Asian Masculinities,» *South Asian Popular Culture*, vol. 7, no. 2 (2009), pp. 113-125.

ثالثاً: هل من استراتيجية شمولية لمواجهة اليمين المتطرف؟

من خلال الاطلاع على الاستراتيجية الأوروبية لمحاربة الإرهاب التي اعتُمدت في مجلس الاتحاد الأوروبي في 30 تشرين الثاني/نوفمبر 2005 يمكن فهم الآليات الأوروبية الكفيلة بمواجهة الإرهاب وحماية ضحاياه في جميع صنوفه ومظاهره، بالتشديد على سيادة القانون ومنع انتهاكات حقوق الإنسان والتمييز الإثني والوطني والديني، والإقصاء السياسي والتهميش الاجتماعي والاقتصادي ونقص الحكم الرشيد، إدراكاً لأن أي نقص في هذه الشروط لا يمكن أن يبرر أعمال العنف والإرهاب[33].

ومن التدابير الأساسية التي تم اعتمادها تشمل الإشكالات التي تهم محاربة الإرهاب والكراهية ضد الإسلام: مواصلة التعاون والتنسيق تحت رعاية مبادرات منظمة الأمم المتحدة وبرامجها لتعزيز الحوار والتسامح والتفاهم بين الحضارات والثقافات والشعوب والديانات، وتعزيز الاحترام المتبادل ومنع تشويه الأديان والقيم الدينية والمعتقدات والثقافات. ومن بين هذه المبادرات مبادرة تحالف الحضارات تحت رعاية الأمم المتحدة لتعزيز ثقافة السلام والعدالة والتنمية البشرية والعرقية والوطنية والتسامح الديني، واحترام جميع الأديان والقيم الدينية والمعتقدات والثقافات، ووضع برامج التثقيف والتوعية العامة وإشراك جميع قطاعات المجتمع. في هذا الصدد، تؤدي منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة دوراً رئيسياً في هذا الموضوع من خلال تشجيع الحوار بين الأديان وبين الحضارات[34].

اليمين المتطرف الغربي وتطرّف الإسلام السياسي، هما وجهان لعملة واحدة، حيث إن الحد من أحدهما سيقلل من فعالية وديناميّة وخطورة الآخر بصورة كبيرة.

لتنفيذ هذه الاستراتيجية، أُنشئت مجموعات عمل ضمن «فرقة عمل مكافحة الإرهاب» وأحدها هو الفريق العامل المعني بالتطرف. وهو نهج إيجابي لاستخدام مفاهيم محايدة تميز مثلاً بين «التطرف غير العنيف والتطرف الذي يؤدي إلى العنف» غير المرتبط بأي دين أو معتقد، وذلك حسب تقارير منظمة الأمم المتحدة ووثائقها. وهذا النهج يجب أن يكون نموذجاً تقتدي به الاستراتيجيات الوطنية. لكن ما يميز هذه الاستراتيجيات الدولية والوطنية هو المقاربة العمومية وعدم الإشارة إلى خطر التطرف اليميني في الدول الغربية، كما لا تشير إلى موضوع صراع الحضارات كما تم الترويج له في وقت من الأوقات.

إن الاستخدام المقصود للإسلاموفوبيا كفكرة جديدة ـ قديمة لمضاعفة الرهاب والخوف من الإسلام (الإسلاموفوبيا)، هو الخطاب السائد في الغرب، الذي يمثل تهديداً للحوار بين الحضارات

(33) Mairtin Mac an Ghaill and Chris Haywood, «British-Born Pakistani and Bangladeshi Young Men: Exploring Unstable Concepts of Muslim, Islamophobia and Racialization,» *Critical Sociology*, vol. 41, no. 1 (2015), pp. 97-114.

(34) Mohammed Elshimi, «De-radicalisation Interventions as Technologies of the Self: A Foucauldian Analysis,» *Critical Studies on Terrorism*, vol. 8, no. 5 (2015), pp. 110-129.

والتعاون والتناغم والتعددية الثقافية وثقافة العيش المشترك. وهو كما يبدو خطاب يقوم بخرق سيادة القانون ولا سيما قانون الحريات العامة وحقوق الإنسان، وذلك بسبب الأفعال التمييزية والعنف. في هذا السياق، من الضروري أن يستخدم الساسة في الغرب ووسائل الإعلام لغة مناسبة في الساحة الوطنية والدولية على حد سواء لمنع انتشار فكرة كراهية الإسلام وعدّه المصدر الحقيقي للتطرف والعنف وما ينطوي على هذه المقاربة من تهديد للسلام المدني والأمن الداخلي، والاستقرار الدولي والإقليمي. كما أن تعميم الخطاب الذي قد يشعل المشاعر المعادية للإسلام في وسائل الإعلام والجمهور، يسهم في ارتفاع الأصوات العنصرية وكره الأجانب ويمثل عائقاً حقيقياً في سياق المعركة ضد الإرهاب[35].

ومع ذلك، فإن ربط الإسلام ـ الذي يحظر أي نوع من أنواع العنف والعدوان ويدافع عن الرحمة والتسامح ـ بالإرهاب والعنف ومعاملة جميع المسلمين كما لو أنهم إرهابيون محتملون لمجرد أن منفذي هجمات الحادي عشر من أيلول/سبتمبر كانوا مسلمين، هو موقف غير عادل ومهين للإسلام والمسلمين، ذلك أن العالم الغربي المسيحي الذي يعرّف الإسلام بالعنف والإرهاب يجب ألّا ينسى الماضي الغربي الدموي الذي اتسم أولاً وأخيراً بالاستخدام المفرط للعنف، وفرض الاستعمار بالقوة، وشن الحروب الصليبية. ويفرد الأكاديمي الأمريكي آرثر ف. بوهلر وجهة نظر متميزة حول هذا الموضوع حين يقول إن «الخوف من الإسلام هو مظهر نفسي لتاريخ الغرب الطويل المتمثل بإنكار احتكاره للعنف الممارس على الإسلام والمسلمين»[36]. إنه خوف لا أساس له من الصحة، وهو غير موجود في الواقع، بل ينطوي على إسقاط نفسي يبتغي صنع «الآخر» كعدو. هذه الظاهرة هي آلية الدفاع النفسي التي تنطوي على إسقاط ما يشير إليه بـ «الجانب المظلم للغرب» تجاه الإسلام وأتباعه.

من الواضح أننا نحتاج إلى استراتيجيات فعّالة ومتكاملة على الصعيدين الدولي والوطني. تناقش الاستراتيجيات الدولية الحالية الإرهاب بوصفه مشكلة عامة، كما تعالج هذه الاستراتيجيات ظاهرة الإسلاموفوبيا على نحو غير مباشر من خلال الإشارة إلى حوار الحضارات. علاوة على ذلك، لا تشتمل هذه الاستراتيجيات على عبارات واضحة تشجع الحوار بين الحضارات وبين الثقافات لدعم المعركة ضد الإسلاموفوبيا. من ناحية أخرى، ينبغي على الاستراتيجيات الوطنية أن تبني هيكلها وآليات عملها على الاستراتيجيات الدولية؛ لكنها، وبشكل مقصود، غالباً ما تحسب التنظيمات والهيئات والجماعات الإسلامية التهديد المحتمل للمجتمع الدولي في سياق الحرب على الإرهاب، كما تستخدم مفاهيم تربط الإسلام بالعنف. مثل هذه الاستراتيجيات تفشل في دعم الحرب ضد الإسلاموفوبيا، حيث تستخدم الاستراتيجيات الوطنية للولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة والسويد مصطلح «رهاب الإسلام» في وثائقها المتعلقة بالاستراتيجية الوطنية[37].

---

(35) Milena Uhlmann, «European Converts to Terrorism,» *Middle East Quarterly*, vol. 15, no. 3 (2008), pp. 31-37.

(36) Ergin Ergül, «Islamophobia and the Counter-terrorism Strategies,» IPHRC (March 2017) <https://www.oic-iphrc.org/en/data/docs/studies/818084.pdf>.

(37) Daniel Koehler, «How and Why We Should Take Deradicalization Seriously,» *Nature Human Behavior* 1, no. 0095 (May 2017), <https://doi.org/10.1038/s41562-017-0095>.

إن العلاقة بين الإسلاموفوبيا والإرهاب لها بعدان أساسيان: **الأول** يكمن في دفع المسلمين إلى التطرف، مثل العنف بسبب التمييز والعزلة والإقصاء الاجتماعي؛ وهذا البعد يجد لنفسه مكاناً في الاستراتيجيات الوطنية والدولية لمكافحة الإرهاب، ويتعامل مع الجوانب الوقائية بكثير من الاستخفاف. أما البعد **الثاني** فيتعلق بردود أفعال الناس إزاء ظاهرة العنف تحت تأثير الدعاية المعادية للإسلام والمسلمين أو في بعض الأحيان ضد أولئك المتهمين بالتسامح تجاه المسلمين.

لا يمكن حل مشكلة الإرهاب وكراهية الإسلام ما لم يؤخذ بعين الاعتبار البعدان الأول والثاني والتشديد على هذا البعد في سياسات مكافحة الإرهاب. لذلك، فالبلدان التي تواجه التهديد الإرهابي ملزمة باتباع نهج موضوعي تجاه قضية الإرهاب وتطوير وتنفيذ سياسات شمولية ومتكاملة وفقاً لذلك. في هذا الصدد، نؤكد أن العنف والإرهاب لا يرتبط بأي دين أو جماعة عرقية وأيديولوجية، والقيم الخاصة بالجماعات الدينية. إن الفهم العميق لأبعاد التطرف وماهيته ومآلاته وتداعياته، سوف يسهم في نسف الشروط والبيئة المؤدية إلى تبنّي خطاب الكراهية ضد الدين الإسلامي وعدّه البعبع الذي يهدد سلامة وأمن المجتمعات.

في الحقيقة، إن الفهم العميق لجذور التطرف وتصميم وإرادة الدول الغربية لمواجهة الظاهرة بكل وجوهها وأشكالها، من دون تمييز أو استثناء، هو المفتاح الحقيقي لإدراك الغايات القصوى لهذه الاستراتيجيات. وبينما تسعى الدول الغربية لإشراك الدول الإسلامية في الجهود الدولية لمكافحة الإرهاب، فإنه على المستوى نفسه من التصميم والإرادة، يجب أن تبذل الجهود ذاتها، وتسخر تلك الإمكانات لمواجهة الإسلاموفوبيا. النجاح في هاتين المسألتين سيمهد الطريق إلى الاستقرار والسلام والأمن وسيادة القانون على المستوى المحلي والإقليمي والدولي[38].

خلاصة

في النهاية، اليمين المتطرف الغربي وتطرّف الإسلام السياسي، هما وجهان لعملة واحدة، حيث إن الحد من أحدهما سيقلل من فعالية وديناميكية وخطورة الآخر بصورة كبيرة. كلا التيارين يتشابهان في العديد من الجوانب المهمة كتمجيد الذات واستخدام العنف لإقصاء الآخر المختلف، ويتغذى خطاب كل واحد منهما من خطاب الآخر. في حين يسعى التوجه الغربي الرسمي إلى نهج سياسة التفرقة والتمييز في تعاطيه مع الاختلافات المجتمعية التي تعتمل داخل المجتمعات الغربية عبر بوابة الصراعات الإثنية والدينية وإثارة النزاعات الهوياتية لتحقيق أجندته السياسية، وهو ما يفسر وجود ازدواجية غربية تحارب التطرف وتستخدمه في ذات الوقت لأهداف سياسية. إن الفهم الأكبر للروابط والتفاعلات الخاصة بالجماعات المتطرفة وبُناها وأبعادها، أمر حاسم وضروري للمضيّ قدماً في معالجة الظاهرة، والتمكن من محاصرتها، من خلال توفير الظروف المناسبة للتعايش والتسامح بين كل الأفراد تحت سقف المواطنة وسيادة القانون وتكافؤ الفرص والعدالة الاجتماعية وتوفير فرص اقتصادية مناسبة □

---

(38) Jytte Klausen, «How to Disrupt the Link between Crime and Extremism,» in: *2019: Challenges in Counter-Extremism* (London: Tony Blair Institute for Global Change, 2019), p. 52, <https://institute.global/sites/default/files/inline-files/2019_challenges_in_counter_extremism.pdf>.

العلاقات المدنية ـ العسكرية وإدارة المرحلة الانتقالية في السودان

عبد الله فيصل علام(*)

مدرس العلوم السياسية، جامعة أسيوط.

مقدمة

في السابع عشر من آب/أغسطس 2019، وفي أجواء احتفالية حضرها العديد من القادة الأفارقة، تم توقيع «الوثيقة الدستورية للمرحلة الانتقالية»، بين ممثلي قوى إعلان الحرية والتغيير وبين ممثلي المجلس العسكري الانتقالي في السودان. وكان الطرفان قد وقّعا قبل ذلك بشهر وثيقة «الاتفاق السياسي» الذي وضع الخطوط العامة للوثيقة الدستورية الانتقالية. وتمثل الوثيقتان معاً ما يطلَق عليه اتفاقية «تقاسم السلطة» بين المدنيين والعسكريين في السودان.

على الرغم من أن الفهم الشائع عن العلاقات المدنية ـ العسكرية في البلدان الغربية هو الفصل التام بين ما هو مدني وما هو عسكري، وأن المكان الوحيد للقوات العسكرية هو «الثكنات» [...] إلا أن الواقع يقول خلاف ذلك.

تشمل الوثيقة الدستورية الانتقالية النصوص المحددة لآلية إنشاء هياكل ومؤسسات الحكم في المرحلة الانتقالية، وكيفية مشاركتها بين المجلس العسكري وبين قوى إعلان الحرية والتغيير وغيرها من القوى السياسية؛ وذلك خلال تسعة وثلاثين شهراً ميلادياً حددتها الوثيقة كمدة المرحلة الانتقالية، تسري من تاريخ توقيع الوثيقة. وذلك عقب إطاحة نظام حكم الرئيس عمر البشير.

(*) البريد الإلكتروني: faisal.allam@aun.edu.eg.

بدأت سنوات حكم نظام الإنقاذ في ليلة الثلاثين من حزيران/يونيو 1989، حين أطاحت مجموعة من نخبة ضباط الجيش ذوي الرتب المتوسطة بقيادة العميد عمر حسن البشير حكومة صادق المهدي الائتلافية المدنية بانقلاب غير دموي. واستمر نظام الإنقاذ في الحكم تحت حكم البشير، وتحت وصاية ورعاية الأجهزة الأمنية والعسكرية لثلاثين عاماً، حتى استطاعت تحركات الجماهير المتواصلة أن تجعل القوات المسلحة تتخلى عن دعمها لنظام البشير، بعد أن أصبح حملاً زائداً عليها بسبب فشل السياسات الاقتصادية وتردّي الأوضاع الاقتصادية في السودان أكثر فأكثر.

وبالتالي، يكون السودان قد دخل في التجربة الديمقراطية الرابعة بعد ثلاث تجارب للحكم العسكري، وثلاث أخرى للحكم الديمقراطي. ولقد جاءت التجربة الأولى للحكم الديمقراطي بعد حصول السودان على استقلاله عام 1956 وذلك حتى عام 1958. وكانت التجربة الثانية خلال المدة 1965 ـ 1969، والتجربة الثالثة خلال الحقبة 1985 ـ 1989. وبخلاف التجارب الديمقراطية الثلاث، التي كانت قصيرة الأجل ولم يتجاوز أي منها الأربع سنوات، كانت تجارب الحكم العسكري أطول عمراً بأطّراد، حيث جاءت تجربة الحكم العسكري **الأولى** عام 1958 حتى عام 1964، والتجربة **الثانية** خلال الفترة 1969 ـ 1985، أما التجربة **الأخيرة** فبدأت عام 1989 حتى 2019. وخلال هذه الحقبة الممتدة منذ عام 1956، تشابهت سيناريوهات تعاقب الحكم في السودان بين المدنيين والعسكريين، فما تلبث حكومة مدنية تأتي حتى تتبعها أخرى عسكرية. وهو الأمر الذي يجعلنا نتساءل عن احتمالية تكرار هذا المسار للمرة الرابعة، أي أن يقوم العسكريون باستعادة السيطرة على نظام الحكم مرة أخرى، عقب فترة من الحكم المدني.

المشكلة البحثية: تتطلع الجماهير السودانية إلى إقامة نظام حكم مدني كامل، تسيطر فيه المؤسسات المدنية على ماجريات الأمور داخل الدولة، ويتم فيه إصلاح المؤسسات الأمنية والعسكرية، وعزلها عن المجال السياسي، وإخضاعها لسيطرة المؤسسات المدنية، وهو ما يتوافق مع نماذج الحكم الديمقراطية في العالم الغربي، ومع الطرح التقليدي الذي تقدمه نظريات العلاقات المدنية ـ العسكرية. إلا أن إدراك خصوصية الواقع الأفريقي، والحذر من الإقصاء المبكر للعسكريين، يجعل البعض ينصح بأن على السودان التخطيط لبناء مستقبل بعيداً من الأنماط والقوالب المستوردة والمفروضة من الخارج، وأن الاشتراك في عضوية «مجلس السيادة» ـ الذي نصت عليه الوثيقة الدستورية ـ بين المدنيين والعسكريين هو «حلٌ فيه مسحة من عبقرية»[1]. وأن مبدأ «ثنائية الحكم» بين المدنيين والعسكريين قد يكون هو الخيار الواقعي بهدف تحقيق الأمن والاستقرار، عوضاً من المبدأ الغربي الحاكم لنمط العلاقات المدنية ـ العسكرية.

وبالتالي، تكون إشكالية الدراسة هي التوصل إلى النموذج الأمثل لإدارة العلاقات المدنية العسكرية، ومن ثم إدارة الدولة في السودان، ما بين السيطرة والإدارة المدنية، وبين التحالف المدني العسكري في الإدارة والحكم.

---

(1) حمدي عبد الرحمن، «الثورة السودانية و«أفرقة» علم السياسة،» **قراءات أفريقية**، 26 آب/أغسطس 2019، <https://bit.ly/39Tm9b7>.

الأسئلة البحثية: بناءً على الإشكالية السابقة، يكون التساؤل الرئيس للدراسة على النحو التالي: ما هو النموذج الأفضل لإدارة العلاقات المدنية ـ العسكرية في السودان؟ وفي ما يلي الأسئلة الفرعية للدراسة:

كيف تؤصل الوثيقة الدستورية الانتقالية لبناء نظام سياسي جديد في السودان؟

- ما أبرز تحديات إدارة المرحلة الانتقالية في السودان؟
- هل هناك فرصة حقيقية لإنجاح التحول الديمقراطي في السودان؟
- ما مكاسب القوى المدنية في الوثيقة الدستورية الانتقالية؟
- ما مكاسب المؤسسة العسكرية في الوثيقة الدستورية الانتقالية؟
- ما فرص كل من المدنيين والعسكريين في السيطرة على عملية بناء النظام الجديد؟

يمكن للأنظمة الغربية أن تتقبل وجود أدوار غير عسكرية للقوات المسلحة، كما يمكنها أن تتقبل مشاركتها في صنع السياسات العامة في المجالات ذات الصلة بنشاطاتها. لكن هذا لا يتضمن مشاركتها في السلطة السياسية أو تولي أعضائها مناصب مدنية.

فرضية الدراسة: ربما المقدمات الخاصة بالوضع السوداني توحي بأن سطوة العسكريين ليس من السهل التغلب عليها، وأن إبعادهم من أجهزة ومؤسسات إدارة الدولة سوف يعقد إجراءات التحول الديمقراطي، وربما يؤدي إلى تدخل عسكري جديد. وبالتالي تفترض الدراسة أن: «التوافق ومشاركة السلطة بين المدنيين والعسكريين هو الحل الواقعي لحكم السودان ولإدارة العلاقات المدنية العسكرية».

منهجية الدراسة: تعتمد الدراسة على **منهج تحليل النظم**، الذي يقوم على أن «النظام السياسي» هو وحدة التحليل الرئيس ويشهد عملية التحويل بمعنى التفاعلات والعلاقات والأنشطة التي تتحول من خلالها المدخلات والمؤثرات في بنية النظام وأنسجته إلى مخرجات وقرارات وسياسات. ومن خلال أدوات هذا المنهج يمكن أن ننظر إلى إشكاليات الوضع الراهن في السودان وطبيعة التحديات والفرص القائمة بوصفها «المدخلات» التي يتم التعامل والتفاعل معها من جانب كل من المدنيين والعسكريين، وما يمكن أن يمثله هذا التفاعل من «مخرجات» يمكنها أن تعيد صوغ المشهد السوداني، وتحدد طبيعة النظام السياسي الجديد الذي يسعى السودانيون إلى بنائه. كما يمكن الاستعانة بأسلوب التحليل الرباعي «SWOT» في التطرق إلى نقاط القوة ونقاط الضعف لدى كل من المدنيين والعسكريين في السودان، وكذلك إلى الفرص والتحديات التي يواجهونها، وكيفية تأثير ذلك على اختيار النموذج الأنسب لإدارة العلاقة فيما بينهما.

الإطار النظري: سوف نتناول هنا الإسهامات الرئيسة التي ارتبطت بأسلوب السيطرة المدنية وأسلوب التحالف المدني ـ العسكري، والطريقة التي يقدمها كل أسلوب لإدارة العلاقات المدنية ـ العسكرية، وذلك لاستكشاف أيها أقرب إلى التطبيق في الحالة السودانية.

أولاً: السيطرة المدنية على المؤسسة العسكرية

خلال العقود القليلة التالية لانتهاء الحرب العالمية الثانية، ظهر العديد من التصنيفات الخاصة بالسيطرة المدنية على المؤسسات العسكرية، منها تصنيف هنتنغتون[2] وتصنيف نوردلنغر وتصنيف هانز بورن[3]، التي أنتجت العديد من أشكال السيطرة المدنية؛ منها السيطرة الموضوعية، السيطرة الذاتية، السيطرة الرأسية، السيطرة الأفقية، السيطرة الديمقراطية، والسيطرة البراغماتية[4]. ولقد تباينت هذه الأشكال فيما بينها من حيث الأدوات والأطراف، وذلك من أجل التعامل مع الاختلافات البينية داخل النظم السياسية الغربية.

ولقد صاحب ذلك جدال حول التطبيق العملي للسيطرة المدنية داخل الأنظمة الغربية طوال العقود الماضية، وحول العديد من المفاهيم الأخرى ذات الصلة، مثل الحياد السياسي للمؤسسة العسكرية والاحترافية العسكرية، وهو ما قاد إلى إكساب مفهوم السيطرة المدنية قدراً أكبر من المرونة، ربما أدت إلى تغير النموذج التقليدي للعلاقات المدنية العسكرية، الذي ربما لا يزال عالقاً بأذهان الكثير داخل بلداننا.

على الرغم من أن الفهم الشائع عن العلاقات المدنية ـ العسكرية في البلدان الغربية هو الفصل التام بين ما هو مدني وما هو عسكري، وأن المكان الوحيد للقوات العسكرية هو «الثكنات»، وأن الوظيفة الوحيدة للمؤسسة العسكرية هي الدفاع العسكري، إلا أن الواقع يقول خلاف ذلك. فلقد أظهرت دراسة ألبريشت شنابل ومارك كروبانسكي أن هناك تصاعداً في الأدوار غير العسكرية للقوات المسلحة داخل البلدان الغربية، وأن المؤسسة العسكرية بالتوافق مع المؤسسات المدنية تشارك في مهام حفظ الأمن الداخلي ومكافحة الجريمة وفي مهام أخرى تنموية[5].

كما أن هذه ليست الصورة الوحيدة غير الصحيحة الشائعة عن طبيعة العلاقات المدنية ـ العسكرية في البلدان الغربية، فهناك أيضاً تصور بأن المؤسسة العسكرية يجب أن تكون منعزلة عن السياسة تماماً، وهو أيضاً ما لا يتفق معه العديد من مُنظري العلاقات المدنية ـ العسكرية، وأبرزهم موريس جانوفيتز الذي أعلن التشكيك في مفهوم الحياد السياسي للجيش وقبوله لدرجة معينة من تسييسه[6]. ولم يكن جانوفيتز هو الوحيد الذي انتقد مفهوم الحياد السياسي

---

(2) Samuel P. Huntington, *The Solider and the State: The Theory and Politics of Civil-military Relations* (Cambridge, MA: Belknap Press of Harvard University Press, 1957).

(3) Hans Born, «Democratic Control of Armed Forces: Relevance, Issues, and Research Agenda,» in: Giuseppe Caforio and Marina Nuciari, eds., *Handbook of the Sociology of the Military* (New York: Springer, 2006).

(4) Donald S. Travis, «Saving Samuel Huntington and the Need for Pragmatic Civil-military Relations,» *Armed Forces and Society*, vol. 43, no. 3 (2017), pp. 395-414.

(5) Albrecht Schnabel and Marc Krupanski, *Mapping Evolving Internal Roles of the Armed Forces* (London: Ubiquity Press, 2012), vol. 7.

(6) Morris Janowitz, *The Professional Soldier: A Social and Political Portrait* (New York: The Free Press, 1971).

للجيش الذي دعا إليه هنتنغتون، فلقد هاجم دونالد ترافيس تراث هنتنغتون ورأى أنه «خاطئ وغير مهم»، حيث إنه يرى أن الفصل بين ما هو مدني وما هو عسكري هو فصل مُتخَيل وغير حقيقي، إذ إن:

«فصل المسؤوليات والسلطات بين المدنيين «غير العسكريين» مقابل العسكريين «غير المدنيين» نظرية غير محققة وتمثل فجوة حقيقة بين العالم الواقعي في مقابل رؤية مثالية، وهو ما يؤدي إلى ظهور شعارات بلا جدوى وإلى الارتباك المفاهيمي. حيث إن التغيرات الاجتماعية والجيوسياسية والتكنولوجية تستمر في كسر الحواجز التي تفصل الجنود عن المجتمع. فلقد أصبح التدخل المدني في القرارات التشغيلية والتكتيكية للعديد من النزاعات أمر شائع مثل التدخل العسكري في السياسة المدنية والقرارات السياسية، حيث يتصرف القادة العسكريون نيابة عن المدنيين، كما يوجه المدنيون الأعمال العسكرية، بما يكشف عن مجتمع شبه عسكري، شبه مدني»[7].

تعَدّ الوثائق الدستورية والقانونية من المحددات الجوهرية التي تحكم العلاقات المدنية ـ العسكرية في أي دولة، لأنها هي التي تقرر وضع السلطات المدنية في الدولة، وإلى أي مدى ترسخ نظام حكم مدني، وكذلك مكانة المؤسسات والأجهزة العسكرية.

إذاً، يمكن للأنظمة الغربية أن تتقبل وجود أدوار غير عسكرية للقوات المسلحة، كما يمكنها أن تتقبل مشاركتها في صنع السياسات العامة في المجالات ذات الصلة بنشاطاتها. لكن هذا لا يتضمن مشاركتها في السلطة السياسية أو تولي أعضائها مناصب مدنية، كما أنه لا يتم من دون محددات تحكم هذه العلاقة، أبرز تلك المحددات هي مقدار الثقة التي تحظى بها في المؤسسات العسكرية داخل تلك البلدان، ومستوى الاحترافية والمهنية التي تتمتع بها وتجعلها تعمل في إطار السياق الديمقراطي للدولة، إضافة إلى قوة وتماسك المؤسسات والأجهزة المدنية التي تستطيع أن تضع الحدود لنشاطات الجيش غير العسكرية وأن توقفها ما دعت الحاجة إلى ذلك.

ثانياً: التحالف المدني ـ العسكري

إضافة إلى هذا الطرح الخاص بالسيطرة المدنية، ظهرت اقترابات أخرى مختلفة للتعامل مع الظاهرة العسكرية، حاولت التعامل مع الوضع المعقد في الأنظمة غير الغربية. ومن بين تلك الاقترابات ما قدمه دوغلاس بلاند في نظريته «المسؤولية المشتركة» (Shared Responsibility Theory) التي يرى فيها أهمية مشاركة المؤسسة العسكرية للمدنيين في تطبيق السيطرة

(7) Donald S. Travis, «Pursuing Civilian Control Over the Military,» *Armed Forces and Society*, vol. 45, no. 3 (2019), p. 546.

المدنية[8]، ونظرية التوافق (Concordance Theory) لربيكا شيف، التي ترى أن أفضل طريقة لتجنب التدخل العسكري المباشر هي التوافق بين العسكريين والنخب المدنية والمواطنين على الدور المناسب للمؤسسة العسكرية حسبما ترتضيه كل الأطراف[9].

وبالتالي، فإن ما تم تقديمه هنا هو محاولات مختلفة لتسوية معضلة السيطرة العسكرية على السلطة، وبناء علاقات مدنية ـ عسكرية متوازنة تحافظ على النظام الديمقراطي من ناحية، ولا تُعادي أو تستفز المؤسسة العسكرية من ناحية أخرى. وإن ذلك قد تم تحت مسميات مختلفة، مثل التعاون أو التحالف أو التوافق أو الشراكة.

إن العديد من التجارب الدولية أشارت إلى أن «الرقابة البرلمانية» على المؤسسات العسكرية عادة ما تكون أكثر فعالية من رقابة السلطة التنفيذية عليها.

قدمت التجربة الفنزويلية خلال حكم هوغو تشافيز ما يمكن الاستعانة به من أجل توضيح هذا الطرح. فلقد قام تشافيز في إطار «مشروعه البوليفاري» لإعادة تشكيل الهياكل الاجتماعية والاقتصادية والسياسية الفنزويلية، بإنشاء روابط من الثقة والتعاون والتعارف المتبادل بين السكان المدنيين والجيش من خلال ما يطلق عليه التحالف المدني ـ العسكري، وقد نتج من هذا التحالف:

«تغير دور الجيش في المجتمع أكثر فأكثر، فلقد أدّت الشخصيات العسكرية منذ ذلك الحين دوراً حاسماً في المكاتب الحكومية والإدارة العامة، وشارك الأفراد العسكريون على نطاق واسع في تنفيذ السياسات العامة. كما تم إتاحة التعليم العالي داخل الأكاديميات العسكرية للطلاب المدنيين، وتم فتح أماكن عسكرية كانت مغلقة من قبل أمام الجمهور، مثل المجمعات السكنية والنوادي الترفيهية. كما زاد العنصر النسائي في القوات المسلحة زيادة كبيرة، حيث يمثل الآن 33.5 بالمئة من إجمالي الموظفين وفقاً للأرقام الرسمية. في عامي 2013 و2014، شغل منصب وزير الدفاع لأول مرة سيدة تدعى الأدميرال كارمن ميليندیز»[10].

استمر هذا التحالف المدني ـ العسكري في فنزويلا طوال مدة حكم تشافيز التي استمرت أربعة عشر عاماً، استطاعت خلالها المؤسسة العسكرية أن تكسب ثقة المواطنين، كما أنها اصبحت في نفس الوقت جزءاً من عملية التنمية الوطنية التي بدأت هناك. وبالتالي، فإن النموذج الفنزويلي يعدّ هو الأقرب لفكرة التحالف المدني ـ العسكري الذي تشير إليه بعض الدراسات.

(8) Douglas L. Bland, «A Unified Theory of Civil-Military Relations,» *Armed Forces and Society*, vol. 26, no. 1 (1999), pp. 7–25.

(9) Rebecca L. Schiff, «Civil-Military Relations Reconsidered: A Theory of Concordance,» *Armed Forces and Society*, vol. 22, no. 1 (1995), pp. 7–24.

(10) Iselin Åsedotter Strønen, ««A Civil-Military Alliance»: The Venezuelan Armed Forces before and during the Chávez Era,» CMI Working Paper Nr. 4 (2016).

الجدول الرقم (1)

خصائص النماذج المختلفة للعلاقات المدنية ـ العسكرية

الخصائص	السيطرة المدنية		التحالف المدني ـ العسكري	
	تقليدية	مرنة	ديمقراطي	غير ديمقراطي
السلطة العليا	مدنية	مدنية	مدنية	مختلطة
الدور السياسي للمؤسسة العسكرية	محظور	محظور	متاح في إطار العملية السياسية	متاح بصورة مطلقة
المشاركة في صنع السياسات العامة	محظور	متاح في القطاعات المتعلقة بنشاط المؤسسة العسكرية	متاح في كل القطاعات	متاح في كل القطاعات
النشاط الاقتصادي	محظور	مسموح تحت إشراف مدني وبصورة مؤقتة	مسموح في إطار القانون وبشكل مستمر	متاح بصورة مطلقة
أبرز المفكرين	صامويل هنتنغتون	موريس جانوفيتز ـ دونالد ترافيس	ريبيكا شيف	نامدي ازيكيوي

وعلى الرغم من أن التراث الأفريقي قدم هذا الطرح من خلال فكرة «الديماركية» أو الحكم المدني ـ العسكري المختلط، منذ سبعينيات القرن الماضي، حيث اقترح نامدي أزيكيوي (Azikiwe) إقامة نظام حكم مشترك يجمع بين المدنيين والعسكريين[11]. وعلى الرغم من عدم قبول العديدين لهذه الفكرة وقتها، إلا أنها ما زالت مطروحة كأحد الحلول للإشكالية العسكرية في الدول الأفريقية. كما أن بعض الممارسات المشابهة، مثل التجربة الفنزويلية التي أشرنا إليها، ومع التشابه بين تجارب أمريكا اللاتينية والتجارب الأفريقية في المعاناة من الانقلابات والحكم العسكري، قد تسهم في تقبل هذا الطرح على نطاق أوسع.

ثالثاً: السودان والمرحلة الانتقالية: المهام والتحديات

إن إسقاط نظام البشير، وتولي المجلس العسكري الانتقالي للسلطة في السودان، لم يؤدِّ إلى توقف الحراك الجماهيري، الذي انتقل من المطالبة بإسقاط البشير إلى المطالبة بإسقاط حكم المجلس العسكري، وبتسليم السلطة للمدنيين. ومن ثم بدء المجلس العسكري التفاوض مع

(11) Austine Uchechukwu Igwe, ««Zik of Africa»- An Appraisal of the Contributions of Dr. Nnamdi Azikiwe to African Socio-political and Economic Growth during the Twentieth Century,» *Global Journal of Arts Humanities and Social Sciences*, vol. 3, no. 4 (April 2015), pp. 14-27.

ممثلي قوى الحرية والتغيير من أجل الاتفاق على خطوات وإجراءات تسليم السلطة، وذلك في ظل التباين في وجهات النظر بين الطرفين.

وفي السابع عشر من آب/أغسطس 2019، وقعت قوى إعلان الحرية والتغيير مع المجلس العسكري الانتقالي في السودان الوثيقة الدستورية للمرحلة الانتقالية، لكي تصبح القانون الأعلى بالبلاد الذي يدير المرحلة الانتقالية التي تم تقديرها بتسعة وثلاثين شهراً ميلادياً منذ تاريخ توقيع الوثيقة.

1 ـ تحديات وأدوات إدارة المرحلة الانتقالية

بتوقيع الوثيقة الدستورية، والبدء في إنشاء مؤسسات الحكم الانتقالي التي تم النص عليها، دخل السودان في مرحلة انتقالية، يشوبها العديد من التحديات، التي صيغت في الوثيقة على صورة مهام ينبغي تحقيقها خلال تلك الفترة، وهي شملت:

أ ـ تحقيق السلام العادل وإنهاء الحرب: وهو ما يتطلب احتواء المناطق الملتهبة التي تشهد حركات تمرد مسلح في أطراف السودان (مثل: دارفور، وجنوب كردفان، والنيل الأزرق)، الأمر الذي لن يكون سهلاً، وبخاصة مع رفض معظم قادة الحركات المسلحة للاتفاقية الموقعة مع المجلس العسكري.

ب ـ تفكيك بنية النظام القديم ومحاسبة المنتسبين إليه: وهو الأمر الذي يتطلب إصلاح مؤسسات الدولة المختلفة الإدارية والقضائية وحتى الأمنية وتطهيرها من العناصر التي رسّخت للنظام القديم، حتى يتم تجنب مقاومة وإفشال خطط الإصلاح وإفشالها.

ج ـ معالجة الأزمة الاقتصادية بإيقاف التدهور الاقتصادي والعمل على إرساء أسس التنمية المستدامة: وهو الملف الأكثر صعوبة، في ظل ارتفاع مستويات الفساد، وضعف سيطرة الحكومة السودانية على الجزء الأكبر من موارد الدولة. حيث إن استمرار التدهور الاقتصادي يعتبر من أبرز الدوافع التي تستغلها الجيوش لتبرير تدخلها السياسي[12].

د ـ الإصلاح القانوني وتطوير منظومة العدالة وإصلاح القضاء: ولقد شهدت الأيام الأولى التالية على توقيع الوثيقة الدستورية بروز خلاف بين قوى الحرية والتغيير والمجلس العسكري حول المرشح لرئاسة القضاء في السودان، حيث رفض المجلس العسكري تعيين عبد القادر محمد أحمد رئيساً للقضاء، وقام بإعلان تعيين نعمات عبد الله خير في هذا المنصب، وهو ما لم توافق عليه قوى الحرية والتغيير ولا نادي القضاة. واتهم تجمع القضاة السابقين المجلس العسكري بأنه «يتخوف من تعيين رئيس قضاء يتمتع بالاستقامة والنزاهة، ويريد الإتيان برئيس

(12) G. S. Mmaduabuchi Okeke, «Theories of Military in African Politics,» in: Samuel Ojo Oloruntoba and Toyin Falola, eds., *The Palgrave Handbook of African Politics, Governance and Development* (London: Palgrave Macmillan, 2018).

قضاء مؤدلج وطيِّع يسمح بإفلات من أجرموا في حق البلاد من المساءلة والعقاب والمحاكمات العادلة»[13]. وهو ما يظهر أن معركة إصلاح القضاء بدورها لن تكون سهلة.

إن الوثيقة الدستورية الانتقالية قد أعطت المدنيين السلطة العليا على المؤسسات السياسية، وقد وضعت سلطات إدارة الدولة في المرحلة الانتقالية إلى حدٍ كبير تحت قيادتهم.

هـ ـ الإعداد لوضع دستور دائم لجمهورية السودان: إن هذه الوثيقة التي تم اعتمادها خاصة بالمرحلة الانتقالية، وبالتالي فإنه لا بد من صوغ دستور دائم للبلاد، يحدد طبيعة نظام الحكم الجديد، والمقومات الأساسية للمجتمع، وطبيعة وضع الجيش داخل الدولة، وغير ذلك من القضايا الجوهرية ذات الطبيعة الخلافية، التي تجعل الجميع يتساءل؛ من الذي سيكتب الدستور؟ في حين أعطت الوثيقة صلاحيات سن القوانين والتشريعات للمجلس التشريعي الانتقالي، إلا أنها لم تنص على قيامه بوضع الدستور، بل نصت على عقد «المؤتمر القومي الدستوري» وذلك من دون توضيح ماهية وطبيعة هذا المؤتمر، وكيف سيتم تأليفه وما هي هياكله. مع الإقرار بحساسية وخطورة معركة كتابة الدستور، وبخاصة عقب الثورات، والتجربة المصرية ما زالت حاضرة.

و ـ سن التشريعات المتعلقة بمهام المرحلة الانتقالية: في هذه المرحلة من عمر الثورات، كل شيء يكون محل جدال، وكل قانون يتم مناقشته عادة ما يحظى بسجالات حادة، ما بين أصحاب المصالح المختلفة ممن سوف يتأثرون سلباً أو إيجاباً بالقانون الجديد، ومن أبرز القوانين التي من المنتظر صدورها قانون الانتخابات، الذي يحدد الإجراءات الخاصة بتأليف المجالس النيابية المختلفة، وما إذا كان سيسمح لمن يحسبون على النظام السابق من حزب المؤتمر الوطني والإخوان المسلمين بالترشح أم سوف يستمر بتطبيق العزل السياسي عليهم، وغيره من القوانين التي لن يكون إقرارها بالأمر السهل.

2 ـ طريقة إدارة المرحلة الانتقالية

إن التعامل مع التحديات السابقة يفرض بدوره تحديات على أجهزة الحكم الانتقالي، **أولها** قدرتها على إشراك وتمثيل مختلف القوى السياسية والحركات المسلحة في تكوينها؛ **وثانيها**، التوافق في اتخاذ القرارات وفي التعامل مع القضايا الخلافية بداخلها: **ثالث** تلك الإشكاليات مرتبط بالسرعة والإنجاز في العمل لتلبية حاجات الشارع السوداني الثائر الذي يتطلع إلى حل سريع لمشكلاته وأزماته.

وبالتالي، فإن الحلول التوافقية يجب أن تكون هي لغة الحوار داخل أجهزة الحكم بين الأطراف المختلفة، وبخاصة بين المدنيين والعسكريين، ولاستطلاع مدى القدرة على تحقيق

(13) «أول خلاف في المجلس السيادي.. من يتولى القضاء في السودان؟،» موقع الحرة (21 آب/أغسطس 2019)، <https://arbne.ws/3cdsPmh>.

هذا التوافق، سوف نقوم بتقييم تجربة التفاوض الذي تم من أجل إعداد الوثيقة الانتقالية، وما يمكن أن تظهره هذه التجربة عن مستقبل العمل المشترك خلال المرحلة القادمة. وذلك من خلال الملاحظات التالية:

الملاحظة الأولى: بخصوص أطراف التفاوض، شملت المفاوضات المجلس العسكري الانتقالي من طرف، و«قوى الحرية والتغيير» بوصفها ممثلة عن القوى المدنية من طرف آخر. وقد سعت قوى الحرية والتغيير إلى التواصل مع مختلف القوى السياسية، بما فيها الحركات المسلحة «الجبهة الثورية»، عبر لقاءات متعددة من أجل التوافق على رؤية إدارة المرحلة الانتقالية، وتجميع وجهات النظر المختلفة بغرض التقريب بينها. ولقد ساعد هذا الأمر على توحيد موقف القوى المدنية في مواجهة المجلس العسكري، كما ساعد على التقبل الواسع لما تضمنته الوثيقة، بخلاف اعتراضات رموز «الجبهة الثورية».

الملاحظة الثانية: بخصوص مدة التفاوض، بدأت العملية التفاوضية سريعاً مع الأيام الأولى لتولي المجلس العسكري السلطة، وقد تم توقيع «الاتفاق السياسي» بين الطرفين في السابع عشر من تموز/يوليو، وبعد ذلك بشهر واحد تم توقيع «الوثيقة الدستورية الانتقالية»، وهو ما يظهر أن المدة الزمنية التي استغرقتها المفاوضات مع المجلس العسكري كانت قصيرة نسبياً، في حدود أربعة أشهر تقريباً، وهو ما يشير إلى أن الوصول إلى توافق بخصوص القضايا الخلافية لم يكن صعباً، وأنه كانت هناك درجة جيدة من المرونة بين الأطراف المتفاوضة.

الملاحظة الثالثة: بخصوص أساليب التفاوض؛ اتبعت المفاوضات أسلوب التفاوض المباشر، مع الاستعانة ببعض جهود الوساطة الدولية التي عملت على تحفيز عملية التفاوض. ويعد التفاوض المباشر هو الوسيلة الأفضل في إدارة التفاوض، حيث يمكن الأطراف من عرض وجهات النظر والتناقش بحولها بصورة واضحة وبسيطة. كما أن التفاوض المباشر مؤشر على وجود قدر كافٍ من الثقة بين الأطراف.

لا يمكن القول إن هناك موقفاً سياسياً أو أيديولوجيا سياسية ما تمثل العقيدة العسكرية للجيش السوداني، فعلى الرغم من تكرار حالات تدخل المؤسسة العسكرية في الحياة السياسية السودانية، إلا أن تدخلها لم يكن بناء على موقف عقيدي ثابت داخل المؤسسة العسكرية.

على الرغم من بعض الأحداث التي شهدتها السودان خلال مرحلة التفاوض، وأبرزها فض اعتصام القيادة العامة، وقطع الإنترنت عن السودان، إلا أنه كانت هناك رغبة مشتركة في التوصل إلى حل من أجل إنهاء حالة عدم الاستقرار، وهو ما أدى إلى تقديم تنازلات أبرزها كان من طرف المجلس العسكري الذي لم يحصل على السيطرة العددية على مجلس السيادة، كما لم يحصل على الحصانة القضائية التي كان يريدها لأعضائه.

وما يمكن أن نخلص إليه من الملاحظات السابقة التي قيمت مفاوضات تقسيم السلطة في السودان، أن هناك قدراً معقولاً من الثقة والمرونة والذكاء السياسي يمكن التعويل عليه في إنجاح

أداة التفاوض كأداة فعالة لحل المشكلات والتعامل مع التحديات التي يواجهها السودان خلال المرحلة الانتقالية.

رابعاً: العلاقات المدنية ـ العسكرية في ظل الوثيقة الدستورية الانتقالية

تعَدّ الوثائق الدستورية والقانونية من المحددات الجوهرية التي تحكم العلاقات المدنية ـ العسكرية في أي دولة، لأنها هي التي تقرر وضع السلطات المدنية في الدولة، وإلى أي مدى ترسخ نظام حكم مدني، وكذلك مكانة المؤسسات والأجهزة العسكرية، وطبيعة الوضع الخاص بالعسكريين. ونحاول في هذا التحليل أن نستكشف طبيعة العلاقات المدنية ـ العسكرية الجديدة التي يفترض أن تمثلها الوثيقة في السودان عقب عقود من اختلال العلاقات لصالح المكون العسكري.

1 ـ مكانة السلطات المدنية في الوثيقة الدستورية

تضمنت الوثيقة الدستورية العديد من الإشارات إلى «النظام المدني» بوصفه أحد أهم أهدافها، والوجه المرجو لحكم السودان مستقبلاً[14]. ويمكن رصد ذلك من خلال النقاط التالية:

أ ـ أعادت الوثيقة في المادة الخاصة بطبيعة الدولة فرض صيغة «النظام البرلماني» للحكم في السودان، وهي الصيغة التي كان معمولاً بها خلال فترات مختلفة من حكم السودان عقب الاستقلال عام 1956. وهو ما يستدعي التساؤل هنا حول جدوى الحكم البرلماني في تمكين السلطات المدنية، وهنا يمكن القول إن العديد من التجارب الدولية أشارت إلى أن «الرقابة البرلمانية» على المؤسسات العسكرية عادة ما تكون أكثر فعالية من رقابة السلطة التنفيذية عليها[15]، وأن النظم البرلمانية عادة ما تحقق مستويات أعلى من السيطرة المدنية على العسكريين[16]، مع وجود ربط بين النظم الرئاسية في العديد من مناطق العالم كالشرق الأوسط وأفريقيا والوطن العربي وأمريكا اللاتينية، وبين انتشار النظم التسلطية وتعاظم دور العسكريين داخل الدولة. وبالتالي، فإن إلغاء صيغة الحكم الرئاسي وإعطاء السلطة الرئيسية للمجلس التشريعي قد يسهم في الحد من سلطات العسكريين داخل الدولة ويدعم أركان الحكم المدني.

---

(14) ديباجة الوثيقة الدستورية الانتقالية.

(15) هانز بورن، **الرقابة البرلمانية على الدفاع والأمن: المبادئ، الآليات، الممارسات** (جنيف: مركز الرقابة الديمقراطية على القوات المسلحة، 2004).

(16) Wim F. van Eekelen, *Democratic Control of the Armed Forces: The National and International Parliamentary Dimension* (Geneva: Geneva Center for Democratic Control of Armed Forces, 2002).

إضافة إلى ذلك، فإن الوثيقة الدستورية قد حصّنت السلطة البرلمانية الممثلة بـ «المجلس التشريعي» من الحل[17]، إلا بعد انتهاء المرحلة الانتقالية، كما أعطت للمجلس التشريعي سلطة رفع الحصانة عن أعضاء مجلس السيادة «بمن فيه من العسكريين».

ب ـ إعطاء التفوق العددي للمدنيين على حساب العسكريين في مجلس السيادة الذي ضم 11 عضواً، 6 منهم مدنيون، وذلك على عكس ما كان يرغب فيه المجلس العسكري الانتقالي قبل ذلك، حيث كان يفضل سيطرة عسكرية على المجلس. وبالتالي، فإن اتخاذ القرارات داخل المجلس لن يتم من دون موافقة الأعضاء المدنيين عليها. إضافة إلى ذلك، فإن سلطات مجلس السيادة نفسه جاءت في معظمها «شكلية»، وبلا قوة حقيقية، ويستطيع المجلس التشريعي أن يمرر القوانين التي يصدرها «بالأغلبية البسيطة»[18] حتى لو اعترض عليها مجلس السيادة.

ج ـ إضافة إلى السيطرة العددية للمدنيين داخل مجلس السيادة، فإن أجهزة الحكم الأخرى التي سوف تدير المرحلة الانتقالية قد أعطت الوثيقة الدستورية السيطرة عليها للمدنيين أيضاً، فبموجب الوثيقة يتم تعيين مجلس الوزراء ـ عدا وزيري الدفاع والداخلية ـ ونسبة 67 بالمئة من أعضاء المجلس التشريعي من جانب قوى إعلان الحرية والتغيير. وبالتالي، فإن السلطتين التنفيذية والتشريعية أصبحتا تحت سيطرة القوى المدنية، وبعيداً من تحكم العسكريين سواء بشكل مباشر أو غير مباشر.

د ـ لم تمنح الوثيقة الدستورية للعسكريين الحصانة التي كانوا يرغبون فيها، وتم حذف المادة المقترحة التي كانت تمنح أعضاء المجلس العسكري حصانة مطلقة من المحاكمة. وقد جاء في نص المادة (6) من الوثيقة أن جرائم القتل خارج نطاق القضاء وانتهاكات حقوق الإنسان لا تسقط بالتقادم. كما نصت المادة (16) من الوثيقة على تأليف لجنة تحقيق مستقلة للتحقيق في الانتهاكات التي جرت في الثالث من حزيران/يونيو 2019، والمعروفة بـ «مجزرة القيادة العامة»، التي توجه اتهامات تنفيذيها إلى المجلس العسكري، وإلى قوات الدعم السريع بوجه خاص.

هـ ـ كما حظرت الوثيقة على جميع أعضاء مجلس السيادة من الترشح في الانتخابات العامة التي تلي المرحلة الانتقالية. وهو الأمر الذي يحد من الطموح السياسي لقادة المؤسسة العسكرية، وعلى رأسهم الفريق أول محمد حمدان دقلو، المشهور بلقب «حميدتي»، الذي يترأس قوات الدعم السريع، والذي يثار عنه أنه ربما يرغب أو يخطط لحكم السودان.

ز ـ السيطرة العددية على «مجلس الأمن والدفاع»: تضمنت الفقرة الثانية من المادة (12) من نص الوثيقة الدستورية الإشارة إلى «مجلس الأمن والدفاع»[*]، وحسب نص المادة، فإن المجلس

---

(17) الوثيقة الدستورية الانتقالية، 2019، المادة 24.

(18) المصدر نفسه، المادة 25.

(*) «... مجلس الأمن والدفاع والذي يتكون من مجلس السيادة، رئيس الوزراء، وزير الدفاع، وزير الداخلية، وزير الخارجية، وزير العدل، وزير المالية، القائد العام للقوات المسلحة، النائب العام والمدير العام لجهاز المخابرات العامة ...».

يتألف من عشرين عضواً، أحد عشر عضواً منهم من المدنيين، بخلاف التشكيلات السابقة للمجلس التي كانت تعطي الهيمنة العددية للعسكريين.

2 ـ مكانة المؤسسة العسكرية في الوثيقة الدستورية

كسابق عهدها في الدساتير السودانية السابقة، لم تحظَ المؤسسة العسكرية بوضع مميز داخل الوثيقة الدستورية الانتقالية الحالية. فبينما كانت الأجهزة العسكرية السودانية تتدخل في الوضع السياسي من خلال الانقلابات العسكرية، إلا أنها لم تحاول دسترة وضعها أو سلطتها على المدنيين، وهو ما سهّل الأمر على قوى إعلان الحرية والتغيير المتفاوضة مع المجلس العسكري، حيث لا توجد شواهد دستورية سابقة تمنح العسكريين صلاحيات أو سلطات خاصة خارج الدور التقليدي لهم، أو أن يتم تحصين ميزانيتهم العسكرية. بل حتى منصب وزير الدفاع لا يوجد ما ينص على أن يكون من بين العسكريين، وهو ما لا يمنع تولي وزير دفاع مدني.

على الرغم من عدم تحيز العقيدة العسكرية للمؤسسة العسكرية، إلا أن ثقافتها غير محصنة بصورة جيدة ضد الاختراق السياسي، الذي تكرر كثيراً خلال العقود القليلة الماضية.

وبرغم ذلك، فلقد حصل العسكريون على بعض المكاسب المحدودة وفقاً لبنود الوثيقة الدستورية الانتقالية، وذلك على النحو التالي:

أ ـ المكسب الأكبر بالنسبة إلى العسكريين في الوثيقة الدستورية، هو حصولهم على رئاسة المجلس السيادي خلال الأشهر الواحدة والعشرين الأولى للمرحلة الانتقالية، ومع أهمية مجلس السيادة بوصفه رأس الدولة ورمز سيادتها ووحدتها، إلا أن سلطات مجلس السيادة «شكلية» أكثر فأكثر، كما سبق أن أوضحنا. والأمر ذو الأهمية هنا، قد يكون سيطرتهم خلال رئاسة المجلس السيادي على منصب «القائد الأعلى للقوات المسلحة»، وهو ما يسمح لهم بإدارة أمور الأجهزة العسكرية بحرية أكبر.

ب ـ إسناد مهمة إصلاح الأجهزة العسكرية للمؤسسات العسكرية[19]، حيث جاء ضمن مهام المرحلة الانتقالية في الوثيقة «وضع برامج لإصلاح أجهزة الدولة... على أن تسند مهمة إعمال إصلاح الأجهزة العسكرية للمؤسسات العسكرية وفق القانون»، وهو ما يعزز استقلالية المؤسسة العسكرية بعيداً من التحكم المدني. وفي حين هناك من يرى الأمر بطريقة إيجابية في إبقاء الأجهزة العسكرية بعيداً من تدخل السياسيين، إلا أن الرأي الآخر يرى أنه «في أي مكان حافظت فيه القوات المسلحة على استقلاليتها من التحكم المدني، شكلت المعضلة العسكرية مصدراً دائماً لعدم استقرار المؤسسات الديمقراطية»[20].

---

(19) الوثيقة الدستورية الانتقالية 2019، المادة 8 فقرة (12).

(20) نارسيس سيزا، **الانتقال العسكري: تأملات حول الإصلاح الديمقراطي للقوات المسلحة** (بيروت: شركة المطبوعات للنشر والتوزيع، 2016) ص 46.

ج ـ منحت الوثيقة للأعضاء العسكريين داخل مجلس السيادة سلطة تعيين وزيري الدفاع والداخلية[21]، وهو مكسب آخر لمصلحة استقلالية الأجهزة الأمنية، إلا أن للمجلس التشريعي الانتقالي سلطة سحب الثقة من أي عضو من أعضاء الحكومة بمن فيهم وزيرا الدفاع والداخلية.

الإشكالية الأصعب التي تواجهها القوى السياسية، هي التعامل مع «الحركات المسلحة» التي لديها مظلوميات ومُطالبات تريد إدخالها في أجندة الحكومة، والتي يتم التعامل معها بوصفها جزءاً من القوى السياسية السودانية.

الخلاصة هنا، أن الوثيقة الدستورية الانتقالية قد أعطت المدنيين السلطة العليا على المؤسسات السياسية، وقد وضعت سلطات إدارة الدولة في المرحلة الانتقالية إلى حدٍ كبير تحت قيادتهم. وبينما لم يحصل العسكريون على الحصانة السياسية أو الحصانة القضائية التي تحول بينهم وبين المحاكمة، إلا أنهم في الوقت نفسه حصلوا على درجة عالية من «الاستقلالية» المؤسسية، التي تجعل إدارة شؤون المؤسسة العسكرية خاضعة بوجه كامل للسلطات العسكرية. وبالتالي، فإن الوثيقة الدستورية قسمت السلطات بين المدنيين والعسكريين من خلال الفصل بين سلطات وصلاحيات كل منهما.

3 ـ مستقبل الحكم المدني في السودان

من أجل تقييم مدى قدرة المؤسسات المدنية على إنجاح عملية التحول الديمقراطي خلال المرحلة الانتقالية، وتقييم احتمالية تدخل المؤسسات العسكرية وسيطرتها على السلطة، فإننا بحاجة إلى إلقاء الضوء على حالة القوى المدنية ومدى جاهزيتها لتولي شؤون الحكم، وكذلك على المؤسسة العسكرية ومدى رغبتها وقدرتها على التدخل في الشأن السياسي، وإجراء عملية تقييم لنقاط القوة ونقاط الضعف لكل طرف حتى يمكن معرفه أيهما لديه قدر أكبر من القوة يمكنه من التحكم في ماجريات عملية بناء النظام السياسي الجديد.

أ ـ المؤسسة العسكرية: نقاط القوة ونقاط الضعف

ما سوف نناقشه هنا لا يتعلق بمقدار القوة أو الضعف من ناحية القدرات العسكرية أو التسليحية، لأن ليس لها علاقة واضحة بالتدخل العسكري، وإنما ما سنناقشه هو علاقة المؤسسة العسكرية بالدولة والمجتمع. ويمكن أن نشير هنا إلى مجموعة من الملاحظات التي توضح مقدار قوة أو ضعف المؤسسة العسكرية في علاقتها بالدولة السودانية، وذلك على النحو التالي:

(1) **مكانة المؤسسة العسكرية في الدولة السودانية:** يرى دينيس بلير أن حصول الدولة على استقلالها من خلال الكفاح المسلح، يؤدي إلى تطوير الإحساس بالمسؤولية لدى القادة العسكريين وقواتهم عن دولهم، وإحساسهم بالحق في التدخل في السياسة عندما يكونون غير

(21) الوثيقة الدستورية الانتقالية 2019، المادة 15 فقرة (1).

راضين عن مسار الأحداث الجارية[22]. كما أن إسهام المؤسسة العسكرية في بناء الدولة وهيكلة مؤسساتها يجعل العسكر راغبين في الحفاظ على هذه المؤسسات وغير راغبين في تغييرها. وهو الأمر الذي لا يتوافر في حالة السودان، فلم يكن للمؤسسة العسكرية دور بارز في حصول السودان على استقلالها عام 1956، كما أنهم لم يساهموا في بناء مؤسسات النظام السياسي وأجهزته، حيث كانت هناك تجربة نيابية موجودة في السودان ما قبل الاستقلال، مع وجود نشاط قوي للأحزاب السياسية. وبالتالي، فإن محاولة إعادة بناء النظام السياسي في السودان، أو إعادة هيكلة المؤسسات السياسية والعودة بالسودان إلى النظام البرلماني لا تلقى رفض أو مقاومة من الجيش السوداني.

(2) **النشاط الاقتصادي للجيش**: تشدد بيلين (Bellin) على أهمية اقتصاد الجيوش كعامل أساسي في تفسير تمسكهم بالسلطة. وهي تجادل بأن «من المرجح أن تبتعد المؤسسات الأمنية عن السلطة عندما يكون الأساس المالي معرضاً للخطر بشدة»[23]. وفي ما يتعلق بالنشاط الاقتصادي للجيش السوداني، فإنه من غير الواضح حجم هذا النشاط، ويبدو أنه نشاط محدود وغير مقنن. ومع ذلك، فإن المؤسسة العسكرية في السودان تقوم بإنتاج المعدات العسكرية، من خلال «مجمع الصناعات العسكرية»[24]. كما يتناول البعض الحديث عن أن بعض القوات التابعة للجيش تسيطر على نشاط استخراج الذهب في بعض المناطق، أو حصولهم على عمولات لبعض الأنشطة التجارية[25]، وهو ما لا توجد أدلة قوية تستطيع إثباته. وبالتالي، فإن الطبيعة المحدودة للنشاط الاقتصادي للمؤسسة العسكرية السودانية، ربما تسهم في الحد من قدرتها ورغبتها في التدخل في القطاعات غير العسكرية أو في السياسات العامة للدولة.

(3) **العقيدة العسكرية:** لا يمكن القول إن هناك موقفاً سياسياً أو أيديولوجيا سياسية ما تمثل العقيدة العسكرية للجيش السوداني، فعلى الرغم من تكرار حالات تدخل المؤسسة العسكرية في الحياة السياسية السودانية، إلا أن تدخلها لم يكن بناء على موقف عقيدي ثابت داخل المؤسسة العسكرية، وإنما كان من خلال استدعاء بعض القوى المدنية للتدخل العسكري، وتحالفها مع بعض قادة الجيش ضد القوى السياسية الأخرى. فبينما كان التدخل العسكري الأول 1958 بإيعاز من «حزب الأمة» ذي التوجهات القومية، جاء التدخل العسكري الثاني 1969 بتدبير من الحزب الشيوعي بواسطة بعض عناصره وسط ضباط الجيش، بينما كانت الجبهة الإسلامية هي

---

(22) Dennis Blair, *Military Engagement: Influencing Armed Forces Worldwide to Support Democratic Transition, vol. 1: Overview and Action Plan* (Washington, DC: Council for a Community of Democracies, 2013), p. 44.

(23) Eva Bellin, «The Robustness of Authoritarianism in the Middle East: Exceptionalism in Comparative Perspective,» *Comparative Politics*, vol. 36, no. 2 (January 2004), pp. 139-157.

(24) Atta El-Battahani, «The Sudan Armed Forces and Prospects of Change,» *CMI Insight*, no. 3 (April 2016), p. 4.

(25) «كيف تمول مليشيات الدعم السريع نفسها؟،» على موقع «عاين»، 23 تشرين الأول/أكتوبر 2018، <https://bit.ly/2VmnEtr>.

المخطط للتدخل العسكري الثالث عام 1989[26]. وهو ما يُظهر أن المؤسسة العسكرية السودانية لا يطغى عليها موقف سياسي أو أيديولوجي. وعلى الرغم من محاولات تأثير نظام البشير في العقيدة العسكرية، من خلال «أسلمتها»، إلا أنه من الواضح أن هذه المحاولات لم تكن ذات جدوى كبيرة، بدليل عدم ثقة النظام في المؤسسة العسكرية، وتقوية وتسليح جهاز الأمن والمخابرات على حسابها[27]. وهو ما قد يجعل موقف المؤسسة العسكرية أكثر حيادية تجاه الحالة السياسية الراهنة، ما دامت القوى المدنية التزمت بتسوية خلافاتها بالأدوات السياسية، والحفاظ على حيادية المؤسسة العسكرية.

(4) **وحدة وتماسك المؤسسة العسكرية:** عمد الرئيس حسن البشير إلى خلق أجهزة أمنية مسيّسة حتى تكون أدوات لحماية النظام، أبرزها قوات الدفاع الشعبي، كتائب الظل، قوات الأمن الشعبي، وعناصر الشرطة الشعبية والمجتمعية، هذا إضافة إلى جهاز الأمن والمخابرات الذي بدوره كان قوة مسلحة تقوم بالعديد من الأدوار خارج السياق الاستخباراتي، وقوات الدعم السريع التي أنشأها «محمد حمدان دقلو» من بين أبناء قبيلته[28]. ولقد تداخلت أدوار هذه الأجهزة مع ما تقوم به القوات المسلحة، وظلت العلاقة بين تلك الأجهزة وبين القوات المسلحة غير واضحة. وبالتالي، لم تعد المؤسسة العسكرية هي المحتكر الوحيد لاستخدام وسائل العنف[29]. وبعد إزاحة البشير، شرع المجلس العسكري الانتقالي في تصحيح بعض الأوضاع، أولها إصدار مرسوم بتغيير اسم «جهاز الأمن والمخابرات» إلى «جهاز المخابرات العامة»، وسحب سلطتي التفتيش والاعتقال منه، ونقل تبعية «هيئة العمليات» المقاتلة التابعة له إلى رئاسة الأركان البرية بالجيش السوداني[30]. ومع ذلك تبقى هناك العديد من الخطوات التي يجب على المؤسسة العسكرية إنجازها من أجل زيادة تماسكها، هذا في غياب نص قانوني يحظر حمل السلاح على غير القوات الأمنية والعسكرية الرسمية، ومع انتشار للميليشيات المسلحة في بعض ولايات السودان. وعادة ما تكون وحدة وتماسك الأجهزة العسكرية عامل قوة لها في مواجهة المكونات المدنية، وهو الأمر غير المتوافر في الحالة السودانية التي تعاني سيولة كبيرة في أجهزتها العسكرية.

على الرغم من أن الصورة الظاهرة توحي بأن المؤسسة العسكرية لا تمتلك وحدها ما يجعلها قادرة على الانقلاب على الوضع الحالي والسيطرة على السلطة، حيث إنها ليست هي مُنشئة النظام القائم، كما أن مصالحها الاقتصادية محدودة، وليس لديها عقيدة سياسية متحيزة، إضافة إلى ضعف تماسكها التنظيمي في الوقت الحالي. إلا أن تلك العوامل نفسها تحتوي بداخلها

---

(26) حسن علي الساعوري، «كيف يُحكم السودان،» ورقة قدمت إلى: مؤتمر «السودان: الواقع وآفاق المستقبل»، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية والسياسية، جامعة أفريقيا العالمية، 26 ـ 27 أيلول/سبتمبر 2012.

(27) El-Battahani, «The Sudan Armed Forces and Prospects of Change,» p. 3.

(28) محمد أبو الفضل، «حل الكتائب المسلحة التابعة للبشير خطوة لمنع الفوضى في السودان،» موقع «العرب» 15 أيار/مايو 2019، <https://bit.ly/2wyV0wM>.

(29) El-Battahani, Ibid., p. 5.

(30) مرتضى كوكو، «السودان يسحب سلطة تأمين التصنيع الحربي من «المخابرات»،» موقع العين 7 آب/أغسطس 2019، <https://al-ain.com/article/sudan-secure-military-manufacturing-intelligence>

على ما يمكن أن يمثل خطورة على عملية الانتقال الديمقراطي في المرحلة الانتقالية، ذلك أن المؤسسة العسكرية لم تُنشئ النظام لكنها تداخلت معه بصورة أو بأخرى، وهناك العديد من قادتها استفادوا من المنظومة السابقة بأجهزتها وقوانينها، وبالتالي فإن عملية إصلاح النظام يجب أن تتم بحذر شديد. كما أن ضعف النشاط الاقتصادي للجيش يجعل اعتماده قائماً على مخصصات الدفاع في موازنة الدولة، التي تبلغ مستويات مرتفعة في الوقت الحالي، وبالتالي فإن أي عملية خفض في تلك المخصصات سوف يؤثر بالسلب في مصالح العسكريين الاقتصادية. إضافة إلى ذلك، فإنه على الرغم من عدم تحيز العقيدة العسكرية للمؤسسة العسكرية، إلا أن ثقافتها غير محصنة بصورة جيدة ضد الاختراق السياسي، الذي تكرر كثيراً خلال العقود القليلة الماضية. وأخيراً، فإن ضعف تماسك المؤسسة العسكرية له أثر واضح في إضعاف المعايير المهنية داخلها، ومن المعروف أن الجيوش غير المهنية هي الأكثر انخراطاً في الانقلابات العسكرية.

القوى والكيانات المدنية بدورها في وضع هش، وبحاجة إلى إعادة بناء نفسها، مثلها في ذلك مثل المؤسسة العسكرية التي بدأت بالفعل تسوية التعارض في المهام والمسؤوليات بين الأجهزة الأمنية والعسكرية وشبه العسكرية.

ب ـ القوى المدنية: نقاط القوة ونقاط الضعف

العبء الأكبر في إنجاح الانتقال الديمقراطي عقب نجاح الثورات الشعبية يقع على عاتق القوى المدنية، فما لم تخفق القوى المدنية في إدارة أمور الدولة، وفي التعامل بكفاءة وفعالية مع الملفات السياسية والاقتصادية، فإنه يكون من الصعب على المؤسسة العسكرية أن تجد ما يبرر لها تدخلها في الحياة السياسية. وبناء عليه، فإن وجود ثقافة ديمقراطية سليمة تقبل بالتعدد والتنوع بين القوى المدنية، ووجود قنوات اتصال فعّالة ومستمرة تربط القوى المدنية بعضها ببعض، والاستعداد للتشارك في إدارة أمور الدولة وتغليب المصلحة العامة على المصالح الخاصة الضيقة، كلها أمور يجب أن تتوافر في القوى المدنية حتى تستطيع إنجاح إدارتها للدولة، وبالتالي إدارتها للتحول الديمقراطي. ونشير فيما يلي إلى واقع القوي السياسية المدنية في السودان:

(1) **الثقافة المدنية:** من المعلوم أن ضعف التكوين الديمقراطي لدى بعض النخب يجعلها تصبح في الأغلب الأعمّ نخباً تسلطية بلا تقاليد ديمقراطية، لا تؤمن إيماناً حقيقياً بالقيم والمبادئ الديمقراطية، بل تقف على أتم الاستعداد للتضحية بالمبادئ الديمقراطية والمصالح العامة لحساب المصالح الشخصية والحزبية الضيقة[31]. وللأسف، فإن هذا هو ما يظهر عبر التجارب السودانية السابقة، حيث دائماً ما كانت الانقلابات العسكرية في السودان مرتبطة بتواطؤ أو تحالف من إحدى القوى السياسية المدنية. كما أن ثلاثين عاماً من الدكتاتورية والصراع الطائفي والعرقي

(31) حسنين توفيق إبراهيم، «أزمة النخبة السياسية وتعثر مسارات الثورة،» **الديموقراطية**، العدد 53 (2014)، ص 25 ـ 31.

والقبلي بالتأكيد سوف تزيد الثقافة السياسية تشوهاً. وفي حين أن المرحلة الحالية تشهد مظاهر إيجابية متمثلة بانتشار الاتحادات بأشكالها المختلفة السياسية والمهنية والشبابية والنسوية، والمسارعة في القيام بالأعمال التطوعية والخدمية، إلا أنها لم تواجه بعد تحدي تقاسم المناصب والانتخابات وغيرها من المحطات الحاسمة في تعزيز الثقافة المدنية.

(2) **تماسك القوى المدنية:** تحالفت العديد من التيارات السياسية خلال الأيام الأولى للثورة السودانية تحت مسمى «قوى إعلان الحرية والتغيير» التي يشار إليها بـ «قحت»، حيث وقع اثنان وعشرون كياناً وتجمعاً واتحاداً سياسياً على الإعلان[32]، وقادت قوى إعلان الحرية والتغيير الثورة السودانية حتى نجاحها بسقوط البشير. ومع بداية التفاوض مع المجلس العسكري الانتقالي على وضع قواعد إدارة المرحلة الانتقالية، احتكرت قوى الإعلان الحرية والتغيير عملية التفاوض مع المجلس العسكري، ورفضت إشراك أطراف أخرى في هذه العملية، على عكس موقف المجلس العسكري الذي لم يكن يمانع وجود أطراف أخرى داخل المفاوضات. ومع انتهاء المفاوضات بتوقيع على الوثيقة الدستورية الانتقالية، أعلنت بعض القوى السياسية والحركات المسلحة رفضها لها، لأنها ترى أنها لم تستجب لمقترحاتهم وتطلعاتهم. وبالتالي، فإن على «قحت» مسؤولية إشراك جميع الأطراف في تأليف الحكومة وتأليف المجلس التشريعي، من أجل تجنب الانقسامات والصراع السياسي، وهو ما ننتظر حدوثه.

(3) **الوضع بالنسبة إلى الأحزاب السياسية:** مع سيطرة حزب المؤتمر الوطني على العمل السياسي طوال العقود الماضية، تعرضت الأحزاب السياسية لعدد من الأزمات، **أولها** الانشقاقات التي تعرضت لها، وبخاصة الحزبان الكبيران (الأمة والاتحادي الديمقراطي)، فلقد انشق عن حزب الأمة ستة أحزب، بينما تفرعت سبعة أحزاب من الحزب الاتحادي[33]، الأمر الذي أدى إلى زيادة عدد الأحزاب مع قلة فعاليتها وضعف الثقة فيها لتحالف بعض الأحزاب المنشقة مع نظام البشير. **ثانيها** ضعف القواعد المؤسسة داخل الأحزاب، وذلك في ظل التداخل بين الأحزاب السياسية والطائفية، ويظهر ذلك في علاقة الحزب الاتحادي الديمقراطي بطائفة الختمية «الصوفية»، وعلاقة حزب الأمة بطائفة «الأنصار»؛ الأمر الذي أدى إلى تصاعد الشكوى بين رموز تلك الأحزاب من عدم وضوح عملية اتخاذ القرارات داخل الحزب، ولعل ما حدث داخل الحزب الاتحادي من فصل 17 من عناصره البارزة بسبب اعتراضهم على إدارة الحزب ـ والتراجع عن هذا القرار بعدها بشهور قليلة ـ يكشف ذلك بوضوح[34]. **ثالثها** ضعف قنوات التواصل بين الأحزاب السياسية وبين بنيتها الاجتماعية، بسبب الحصار الأمني الذي فُرض على الأحزاب السياسية بفعل القوانين المقيدة للتجمع وللعمل السياسي. ولعل أبرز نتائج هذه الأزمات هو ضعف قدرة الأحزاب على إعداد الكوادر السياسية الجديدة المؤهلة للانخراط في العمل السياسي، والقادرة على شغل

---

(32) «إعلان الحرية والتغيير،» موقع تجمع المهنيين السودانيين، <https://bit.ly/2JVzG7y>.

(33) هاني رسلان، «خريطة القوى السياسية في السودان عقب سقوط البشير،» **إنديبندنت العربية** (3 حزيران/يونيو 2019)، <https://bit.ly/2wuhajz>.

(34) «الميرغني يبطل قرار فصل 17 من قيادات الاتحادي ويصدر توجيهات بمباشرة مهامهم،» موقع سودان تربيون، 15 آب/أغسطس 2015، <https://bit.ly/2XwtmM1>.

الساحة السياسية. وفي حين أن السنوات الأخيرة من حكم البشير شهدت ظهور كيانات سياسية جديدة أبرزها «قوى نداء السودان»، و«التجمع الاتحادي المعارض»، و«قوى الاجتماع الوطني»، وغير ذلك من الاتحادات الثورية الأقل حجماً، إلا أن هذه الاتحادات تواجه تحدي القدرة على التماسك والاستمرار في ظل السيولة السياسية الشديدة التي يعانيها السودان حالياً، فلقد قام التجمع الاتحادي المعارض بحل سكريتاريته، تمهيداً لإعادة بنائه لتحويله لحزب سياسي[35]، ومن المتوقع أن تشهد الساحة السياسية السودانية تفكيك وإعادة بناء في المنظومة الحزبية الحالية، وهو ما يجب ألّا يستغرق أطول من اللازم حتى تكون تلك الأحزاب مستعدة للاستحقاقات السياسية القادمة في السنوات القليلة القادمة.

(4) **المعارضة المسلحة**: الإشكالية الأصعب التي تواجهها القوى السياسية، هي التعامل مع «الحركات المسلحة» التي لديها مظلوميات ومُطالبات تريد إدخالها في أجندة الحكومة، والتي يتم التعامل معها بوصفها جزءاً من القوى السياسية السودانية، حيث تمثل الحركات المسلحة جزءاً من تحالف نداء السودان تحت مسمى «الجبهة الثورية»(*)، التي كانت قد شاركت في لقاءات مع قادة قوى الحرية والتغيير بوساطة أفريقية وإثيوبية، انتهت بتوقيع «وثيقة السلام»، التي أُدرجت في «الوثيقة الدستورية الانتقالية». وعلى الرغم من ذلك، فإن «الجبهة الثورية» اعترضت على الوثيقة الدستورية، ورفضت حضور الاحتفال بتوقيعها[36]، لأنها ترى أنها لم تحصل على التمثيل المناسب في مجالس الحكم الانتقالية. ويمثل احتفاظ قوى «الجبهة الثورية» بسلاحها في نفس الوقت الذي أصبحت فيه جزءاً من العملية السياسية خطورة كبرى. وبالتالي، فإنه يجب الانخراط في حوار جاد مع مؤسسات الحكم الانتقالي من أجل تسليم سلاح تلك الحركات للمؤسسة العسكرية، وإعادة هيكلة نفسها في إطار حزبي، بحيث تدخل المنافسة السياسية بعدالة وتكافؤ مع باقي القوى السياسية الأخرى.

(5) **القوى النقابية**: كانت الاتحادات النقابية والعمالية في السودان إحدى أدوات نظام البشير، التي أمّم من خلالها العمل النقابي لمصلحته، ولقد ظهر أكثر صور تشوّه العمل النقابي في السودان في ما يعرف بقانون «نقابة المنشأة»، وهو ما يعني أن كل منشأة تضم مجموعة من العمال يصبح لها نقابة خاصة[37]، مثلاً «النقابة العامة لعمال التعليم العالي والبحث العلمي»، هذه النقابة مثلاً تضم بداخلها أطباء ومهندسين وموظفين وغير ذلك من المهن المختلفة، وغير المرتبطين بتنظيمات نقابية أخرى تجمعهم بفئاتهم، الأمر الذي يجعل من الصعب على النقابات

---

(35) التجمع الاتحادي المعارض يمثل مجلس تنفيذي بقيادة بابكر فيصل،» موقع سودان ديلي، 7 آب/أغسطس 2019، <https://bit.ly/34oE34q>.

(*) تضم الجبهة ثلاث حركات مسلحة هي حركة تحرير السودان بقيادة أركو مناوي (في إقليم دارفور)، والحركة الشعبية برئاسة مالك عقار (في ولايتي جنوب كردفان والنيل الأزرق)، وحركة العدل والمساواة، التي يتزعمها جبريل إبراهيم (في دارفور أيضاً).

(36) «السودان: الجبهة الثورية تقاطع حفل توقيع الوثيقة الدستورية في الخرطوم،» موقع مصراوي، 15 آب/أغسطس 2019، <https://bit.ly/2JRh20L>.

(37) «في دراسة.. فهم تحليلي لنقابة المنشأة،» موقع «الحزب الشيوعي السوداني»، 13 تشرين الثاني/نوفمبر 2018، <https://bit.ly/2V0krRk>.

أن تحدد مطالب مشتركة فيما بين أعضائها، وجعل من السهل السيطرة عليها من قبل النظام. وهو ما جعل حل تلك الاتحادات النقابية مطلباً ثورياً، إلا أن المجلس العسكري الانتقالي اكتفى بتجميد نشاط تلك النقابات، إلا أنه وفي أقل من شهر تم رفع التجميد عنها وإعادة نشاطها[38]. وعلى الجانب الآخر، تم الإعلان عام 2016 عن «تجمع المهنيين السودانيين»، الذي تشكل من خلال دمج العديد من الكيانات النقابية المستقلة داخل قطاعات مهنية متنوعة ضمت مهندسين وأطباء وأساتذة جامعات، وتولى التجمع قيادة الحراك الثوري ضد نظام البشير، وأقامت مع غيرها تحالف «قوى الحرية والتغيير»، وبعد تنحية البشير يسعى التجمع لإعادة تنظيم العمل النقابي في السودان[39]، من خلال الدعوة لجمعيات عمومية للقطاعات المهنية المختلفة في جميع ولايات السودان.

يمكن التفضيل بين النموذج المرن للسيطرة المدنية، وبين النموذج الديمقراطي للتحالف المدني ـ العسكري، كنماذج قابلة للتطبيق بالنسبة إلى إدارة العلاقات المدنية ـ العسكرية في السودان.

القوى والكيانات المدنية بدورها في وضع هش، وبحاجة إلى إعادة بناء نفسها، مثلها في ذلك مثل المؤسسة العسكرية التي بدأت بالفعل تسوية التعارض في المهام والمسؤوليات بين الأجهزة الأمنية والعسكرية وشبه العسكرية. كما لا يمكن القول إن أحد الأطراف ـ المدنية والعسكرية ـ يحظى بتفوق نسبي على الطرف الآخر، أو أنه يستطيع التغلب على تحديات المرحلة الانتقالية منفرداً بدون التعاون والدعم من الطرف الآخر.

الاستنتاجات والخلاصة

يمكن من خلال العرض السابق الخروج بمجموعة الاستنتاجات التالية:

• أن حالة الدولة السودانية حرجة جداً، ولا يوجد طرف مستفيد من استمرار التردي في مختلف قطاعات الدولة، ولا سيما القطاع الاقتصادي، الأمر الذي يفرض مسؤوليات وتحديات كثيرة على القائمين على إدارة المرحلة الانتقالية من مدنيين وعسكريين.

• أن معظم القوى السياسية، كما المؤسسة العسكرية، تتحلى بقدر معقول من الذكاء والتوافق السياسي، وأن هناك مستوى مناسباً من الثقة المتبادلة يمكن البناء عليه في إدارة الخلافات.

• أنه يمكن التعويل على التفاوض كأداة للتواصل بين الأطراف المختلفة خلال المرحلة الانتقالية، وبوجه خاص بين المدنيين والعسكريين.

---

(38) «المجلس العسكري يحرر نشاط النقابات الموالية للبشير والمعارضة تحتج،» موقع «روسيا اليوم»، 23 أيار/مايو 2019، <https://bit.ly/2JWbLFe>.

(39) «بيان تجمع تصحيح واستعادة النقابات العمالية ـ السودان،» موقع المهنيين السودانيين، 9 آذار/مارس 2019، <https://bit.ly/3edokJV>.

• عملية تقاسم السلطة التي عبرت عنها الوثيقة الدستورية، أقامت فصلاً واضحاً بين المؤسسات المدنية والمؤسسة العسكرية، حيث احتفظ كل طرف بسيطرة كاملة ـ تقريباً ـ على إدارة المؤسسات التابعة له.

• أن مجلس السيادة الذي يفترض أنه يعبر عن الشراكة بين المدنيين والعسكريين جاء بدون صلاحيات واضحة، وشرفياً إلى حد كبير.

• أن كلاً من المدنيين والعسكريين بحاجة إلى إصلاح أو إعادة بناء الكيانات والأجهزة التي يعملون من خلالها، لأنها تعاني قدراً كبيراً من الفشل.

الخلاصة، أن كلاً من المدنيين والعسكريين لديهم إمكانات وقدرات متقاربة، ولا يمتلك أحدهما قدراً أكبر من القوة أو التفوق على حساب الآخر، كما أن مؤسساتهم تعاني المشكلات نفسها، وفي النهاية هم يواجهون تحديات مشتركة، الأمر الذي يستدعي استمرار وتطوير التواصل والتوافق المشترك فيما بينهم.

وبناء على الإسهامات النظرية التي قامت الدراسة بتقديمها، وعلى الإشكالية البحثية التي حاولت الإجابة عنها، والاستنتاجات التي توصلت إليها، فإننا نرى أنه يمكن التفضيل بين النموذج المرن للسيطرة المدنية، وبين النموذج الديمقراطي للتحالف المدني ـ العسكري، كنماذج قابلة للتطبيق بالنسبة إلى إدارة العلاقات المدنية ـ العسكرية في السودان. ويجب علينا كباحثين خلال المرحلة المقبلة أن نراقب التفاعلات داخل أجهزة الدولة بوجه عام، وداخل مجلس السيادة بوجه خاص، وكذلك مراقبة تحركات وخطط إصلاح الكيانات المدنية والأجهزة العسكرية من أجل تقديم إسهامات متجددة تعالج واحدة من أكبر إشكاليات التحول الديمقراطي في بلدان أفريقيا والوطن العربي، وهي إشكالية وضع ومكانة المؤسسات العسكرية داخل الدولة، وطبيعة الدور الذي يجب عليها القيام به، وحدود علاقتها بالمؤسسات المدنية □

الإحصاء الفلسطيني: «قراءة نقدية»

أشرف بدر(*)

أستاذ في جامعة بيرزيت.

مقدمة

يندرج تأسيس الإحصاء الفلسطيني[1] ضمن مسار مفاوضات السلام التي انطلقت في مؤتمر مدريد عام 1991، وذلك بهدف إنشاء مؤسسات تسهم في بناء «الدولة» الفلسطينية المنشودة، وليس أدل على ذلك من أنّ أحد مؤسسي الإحصاء الفلسطيني، ورئيسه الأول (حسن أبو لبدة)، كان عضواً في الوفد الفلسطيني المفاوض. جاءت مفاوضات السلام وما تبعها من عقد اتفاقية أوسلو عام 1993 تحت مظلة دولية، فكان من الطبيعي أن تكون المؤسسات الفلسطينية الناشئة متسقة مع البعد العالمي، من هنا برز السؤال المحوري الذي تعالجه الورقة، وهو: ما مدى التقاطع والتناقض بين العالمي والمحلي فيما يتعلق بالإحصاء الفلسطيني.

يدعي عبّاد يحيى أنّ الإحصاء الفلسطيني قد حذا حذو مكتب الإحصاء المركزي الإسرائيلي «الإحصاء الإسرائيلي» الذي عمل على تشظية «المجتمع الفلسطيني»، وذلك عبر الاقتصار على إحصاء الفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة، بحيث لم يتم إيراد مبرر علمي أو معرفي لعدم تعامل الإحصاء الفلسطيني مع الفلسطينيين (في فلسطين الانتدابية والشتات) كوحدة تحليلية واحدة[2]. استند يحيى في مجادلته إلى تتبع ملابسات تأسيس الإحصاء الفلسطيني، وتبنيه التصنيفات الاستعمارية التي وضعها الإحصاء الإسرائيلي، ومن بعده مؤسسة «فافو» النرويجية،

(*) البريد الإلكتروني: ashrafshrf0@gmail.com.

(1) تأسس الجهاز عام 1993 تحت مسمى مركز الإحصاء الفلسطيني، ثم تحول إلى دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية عام 1995، وفي عام 1999 تحول مسماه إلى الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.

(2) عبّاد يحيى، «الإحصاء الفلسطيني والبحث الاجتماعي في الأرض المحتلة عام 1967: الأثر الاستعماري وتشظية المجتمع الفلسطيني،» **عمران للعلوم الاجتماعية والإنسانية**، السنة 2، العدد 7 (شتاء 2014).

التي تولى كبير باحثيها (حسن أبو لبدة)، مهمة تأسيس الإحصاء الفلسطيني وإدارته حتى عام 2005. لكن يحيى لم يسند مجادلته بأي أدلة أو شواهد من منشورات الإحصاء الفلسطيني، وافتقرت دراسته إلى ذكر أي شواهد من المطبوعات الصادرة عن الإحصاء الفلسطيني، ولم يبنِ ورقته على إجراء مقابلات مع العاملين فيه، وذلك لإثبات مجادلته، وإنما استند إلى تأطير نظري وبعض الدراسات المنشورة المبنية على الافتراض بأن الإحصاء الفلسطيني أداة من أدوات الاستعمار. في المقابل يرى يان بُوسِه (Jan Busse) في دراسته الصادرة عام 2015؛ أنّ الإحصاء الفلسطيني لم يأتِ من خلال عملية تطور تاريخي، وإنما جاء تأسيسه من الصفر، وبالتالي يمكن أن نلحظ درجة عالية من التكامل العالمي للإحصاء الفلسطيني، ومساهمته في بناء الدولة المرتقبة[3]. إلا أنّ باس تبنى بالكامل وجهة النظر «الرسمية» الفلسطينية حول تأسيس الإحصاء من دون أن يخضعها للنقد أو الفحص.

يُظهر تقييم الإحصاء الفلسطيني للبيانات الإحصائية المتوافرة [...] أنّ الدولة التي خُطط لقيامها قد صُممت بالاستناد إلى التقسيمات والتصنيفات الاستعمارية، المبنية على أساس «حل الدولتين»، والقائمة على تقسيم أرض فلسطين التاريخية

بناءً على ما سبق، وفي ضوء قلة الدراسات المتعلقة بالإحصاء الفلسطيني[4]، تسعى هذه الدراسة لسد ثغرة معرفية من خلال دراسة وتحليل تجربة الإحصاء الفلسطيني، وذلك بمنظور نقدي تحليلي، بالاعتماد على مصادر أولية من وثائق غير منشورة، كاستمارات التعداد السكاني، ومسح للأدبيات والمنشورات الصادرة عن الإحصاء الفلسطيني، وإجراء مقابلات مع حسن أبو لبدة وثلاثة من رؤساء الأقسام في الإحصاء الفلسطيني، إضافة إلى باحثة أكاديمية من خارج الجهاز تربطها علاقة عمل بالإحصاء الفلسطيني. ويجب التنويه هنا إلى أنّه ليس من أهداف الدراسة إجراء موازنة بين إيجابيات وسلبيات الإحصاء الفلسطيني، الذي تغلب إيجابياته على سلبياته، وإنما الهدف إجراء قراءة نقدية لأداء هذا الجهاز.

---

(3) Jan Busse, «The Biopolitics of Statistics and Census in Palestine,» *International Political Sociology*, vol. 9, no. 1 (2015), pp. 70–89.

(4) فيما انتهى إليه البحث، وبواسطة الاستعانة بقاعدة البيانات المتوافرة في مكتبة جامعة بيرزيت، ومحرك البحث غوغل، إضافة إلى البحث عبر jstore، وباستخدام كلمتي البحث: الإحصاء الفلسطيني (Palestinian Statistics)، لم يتم العثور إلا على خمس دراسات حول الإحصاء الفلسطيني، **إحداها** لإليا زريق **والثانية** لعبّاد يحيى سيتم الإشارة إليهما، علاوة على دراسة يان بُوسِه (Jan Busse). بالإضافة إلى دراستين لا علاقة لهما بموضوع الورقة، **أولاهما**: رسالة ماجستير لتوفيق نصار من جامعة الخليل عام 2010، بعنوان: «واقع اتجاهات العاملين المؤقتين نحو وظائفهم في الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني»؛ **وثانيتهما**: تقرير صادر عام 2007 عن «أمان» حول «حق المواطن في الحصول على المعلومات العامة في الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني».

أولاً: الإحصاء والدولة

نشأ جهاز الإحصاء الفلسطيني في سياق العملية التفاوضية بين منظمة التحرير الفلسطينية «م.ت.ف» وإسرائيل، التي انطلقت مع مؤتمر مدريد للسلام عام 1991، حيث برزت حاجة المفاوض الفلسطيني إلى أرقام إحصائية من مصادر موثوقة. بحسب أبو لبدة[5] تم رفع توصية إلى مؤسسة صامد[6] بإنشاء جهاز إحصاء فلسطيني، بهدف توفير رقم فلسطيني كي تستخدمه «الكينونة الفلسطينية (المتوقع إنشاؤها)، التي يفترض أن تكوّن نظاماً سياسياً، اقتصادياً، اجتماعياً، يسعى لتحقيق العدالة من أوسع أبوابها، بما فيها العدالة الاجتماعية، والذي يحتاج إلى أرقام حتى تكون الخطط عملية وواقعية». في إثر ذلك اتخذت الدائرة الاقتصادية التابعة لـ «م.ت.ف» قراراً بتاريخ 1993/3/13 (أي قبل ستة أشهر من الإعلان عن اتفاق أوسلو الموقع بتاريخ 1993/9/13)، بتكليف مجموعة من داخل فلسطين المحتلة بإنشاء دائرة للإحصاء، فتم افتتاح مركز الإحصاء الفلسطيني على نحو غير رسمي بتاريخ 1993/9/1، ورسمياً بتاريخ 1993/10/1[7]. أي قبل تأسيس السلطة الوطنية الفلسطينية على أرض الواقع، حيث دخلت أولى طلائع القوات الفلسطينية إلى غزة بتاريخ 1994/5/10[8].

تظهر وثيقة قرار إنشاء مركز الإحصاء الفلسطيني[9]، أن الرئيس الراحل ياسر عرفات بوصفه رئيس دولة فلسطين/رئيس اللجنة التنفيذية لـ «م.ت.ف»/رئيس مجلس السلطة الوطنية الفلسطينية، قد وقع قراراً في تونس بتاريخ 1994/1/10؛ بإنشاء مركز للإحصاء الفلسطيني. بحسب الوثيقة فإنّ مهمة المركز هي تولي «إعداد الخطط وتنفيذها من أجل توفير الإحصاءات الفلسطينية في **فلسطين**»، وذلك بالتعاون والتنسيق مع مكتب الإحصاء المركزي الفلسطيني التابع لـ «م.ت.ف»، والذي أُنشئ في دمشق عام 1979. يرى أبو لبدة أن مكتب الإحصاء في دمشق كان متواضعاً في إمكاناته وبما ينتج، فهو محكوم بالسقف الذي تضعه الدول المضيفة للاجئين الفلسطينيين وفي مقدمها الدولة السورية، يضاف إلى ذلك عدم قدرته على العمل في بعض البلدان العربية كالأردن بسبب الخلاف السياسي بين الدولتين، وبالتالي فهو لا يلبي حاجة الكينونة الفلسطينية المتوقع إنشاؤها.

يشير أبو لبدة إلى أنّ الإحصاء الفلسطيني في بداياته اعتمد على نفسه بالكامل في تدريب وإعداد كوادره، حيث أشرف بنفسه على عملية التدريب بالاشتراك مع مروان الخواجا أحد مؤسسي الإحصاء الفلسطيني. يجب الإشارة هنا إلى أن موظفي الإحصاء في فترة التأسيس افتقروا إلى

---

(5) مقابلة شخصية مع د. حسن أبو لبدة في رام الله بتاريخ 18 تشرين الثاني/نوفمبر 2018.

(6) مؤسسة اجتماعية إنتاجية تتبع لحركة فتح.

(7) **الخطة الشاملة لإعداد الإحصاءات الرسمية الفلسطينية**، إعداد الإحصاءات الرسمية الفلسطينية، ط 2 (رام الله: مركز الإحصاء الفلسطيني، 1995)، ص 7.

(8) وكالة الأنباء والمعلومات الفلسطينية (وفا)، «يوم من الذاكرة ـ العاشر من أيار/مايو،» <http://www.wafa.ps/ar_page.aspx?id=1mhmbXa64782971451a1mhmbX>.

(9) وثيقة من أرشيف الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، صادرة عن دولة فلسطين، منظمة التحرير الفلسطينية، مكتب الرئيس، تحت رقم 995، 94/2/14.

الخبرة العملية، واقتصرت معرفتهم على الجانب الأكاديمي النظري، فيما عدا ما يقارب العشرين موظفاً الذين كانوا يعملون سابقاً كعدادين ميدانيين في الإدارة المدنية الإسرائيلية، وتم استيعابهم في الإحصاء الفلسطيني بعد اتفاق أوسلو. في المقابل تشير حليمة سعيد[10] (مديرة العلاقات العامة في الإحصاء الفلسطيني)؛ إلى أنّ الجهات المانحة والمؤسسات الدولية كان لها دور في تأهيل وتدريب الكوادر، وتضرب مثالاً على ذلك بمساهمة خبير ألماني من مؤسسة GIZ[11] في عام 1995 في إعداد النظام الإداري والمالي للإحصاء الفلسطيني، حيث استمر في تدريب الكوادر الفلسطينية على النظام المالي لمدة سنة كاملة، والذي ما زال الإحصاء الفلسطيني يعمل بموجب هذا النظام مع إدخال بعض التعديلات الطفيفة. كذلك الأمر مع مستشارين من النرويج قاموا بتدريب الكوادر لفترة طويلة. وحتى دليل تدريب العاملين في الإحصاء وكما تشير عناية زيدان (وكيل مساعد رئيس الإحصاء الفلسطيني للبرامج الإحصائية)[12]، تم تطويره بالتعاون مع مؤسسة «فافو» النرويجية.

يمكننا الادعاء بأنّ الإحصاء الفلسطيني يندرج تحت مظلة مفهوم فوكو لدور المؤسسات في الضبط والتحكم والسيطرة، من خلال تأدية دور في بناء «الدولة» المنشودة. يجادل ميشيل فوكو وضمن مفهوم «السياسات الحيوية» (البيوبوليتك) بأنّ موضوع الدولة الحديثة تحول من «دولة الأرض» إلى «دولة السكان»[13]. يقسّم فوكو السلطة إلى ثلاثة أنواع (السلطة السيادية «التأديبية»، السلطة الانضباطية، السلطة الحيوية). تتمثل السلطة السيادية بـ«وضع قانون وتحديد عقوبة الشخص الذي يخرقه»[14]، بينما تتجسد السلطة الانضباطية بـ«آليات المراقبة والتصويب»[15]، بينما تتمحور السلطة الحيوية في وضع قواعد للسلوك والسعي لإدارة حركة الانتشار. يحاجج فوكو بأنّ العقلانية السياسية الأوروبية ركزت على الجسد من حيث التكاثر، والولادات والوفيات، والمستوى الصحي، ومعدل أجل الحياة، والتعمير، وبالتالي تم الاهتمام بالشروط التي يمكن أن تغير هذه الظواهر، من خلال مجموعة كبيرة من التدخلات والمراقبات الضابطة، التي اصطُلح عليها بأنّها سياسة حيوية (Bio-politique) للسكان التي تمارس سلطتها بصورة جماعية، موجهة إلى الإنسان النوع وليس فقط الإنسان ـ الجسد[16].

---

(10) مقابلة شخصية مع حليمة سعيد، المدير العام للعلاقات الدولية، في الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني في مدينة رام الله بتاريخ 2017/11/13.

(11) المؤسسة الألمانية للتعاون الدولي ـ GIZ.

(12) مقابلة شخصية مع عناية زيدان، وكيل مساعد رئيس الإحصاء الفلسطيني للبرامج الإحصائية، في مقر جهاز الإحصاء الفلسطيني برام الله، بتاريخ 14 تشرين الثاني/نوفمبر 2018.

(13) Michel Foucault, «Security, Territory, Population: Lectures at the Collège de France, 1977-1978,» edited by Michel Senellart; translated by Graham Bruchell (New York: Palgrave Macmillan, 2007), p. 129.

(14) Ibid., p. 5.

(15) Ibid., p. 5.

(16) ميشيل فوكو، **يجب الدفاع عن المجتمع: دروس ألقيت في الكوليج دي فرانس لسنة 1976**، ترجمة وتقديم وتعليق الزواوي بغورة (بيروت: دار الطليعة للطباعة والنشر، 2003)، ص 236.

يدعي فوكو بأنّ «السلطة الانضباطية» الموجودة في المؤسسات، التي تطورت خلال القرن التاسع عشر، تهتم بإدارة ومراقبة والسيطرة على الشعب **أولاً**، والفرد والجسد **ثانياً**[17]. تسعى «السلطة الانضباطية» إلى ضبط حيوات وميتات وأنشطة الأفراد، وذلك بهدف إخضاعه للسلطة البيروقراطية، بهدف إنتاج «جسد مدجّن»[18]. و«كجزء أساسي من نمو السلطة، يتكون جهاز وثائقي كبير جداً يهتم بالتفاصيل الدقيقة. وعبر هذه المراكمة الفردية بانتظام كامل، يصبح من الممكن قياس عموم الظواهر، وتوصيف الجماعات، وترسيم الوقائع الجماعية، وحساب الفراغات بين الأفراد، وتوزيع ذلك كله على سكان معينين»[19]. بحسب جيل دولوز «مجتمعات الانضباط لها قطبان، البصمة التي تميز الفرد، والرقم أو الترقيم الإداري الذي يحدد موضعه في المجموع، ذلك لأن الانضباط لم يرَ أي تعارض، عدم توافق، بين الاثنين، ولأن القوة تفرد وتجمع في آن واحد، وذلك بأن تشكل من عليهم تمارس السلطة في الجسد وتقولب فردانية كل عضو في ذلك الجسد»[20].

ثانياً: الإحصاء والتقسيمات الاستعمارية

يُظهر تقييم الإحصاء الفلسطيني للبيانات الإحصائية المتوافرة «تقارير الوضع الراهن»؛ إضافة إلى المؤشرات والتصنيفات وتعريف المصطلحات، ومسح التجمعات السكانية والتعداد السكاني (وهذا ما سيتم التطرق إليه في السطور اللاحقة)، أنّ الدولة التي خُطط لقيامها قد صُممت بالاستناد إلى التقسيمات والتصنيفات الاستعمارية، المبنية على أساس «حل الدولتين»، والقائمة على تقسيم أرض فلسطين التاريخية (الانتدابية) إلى الأراضي المستعمرة في عام 1948، إلى جانب الأراضي المستعمرة عام 1967.

يجادل بندكت أندرسن في كتابه **الجماعات المتخيلة** بأنّ التجديد الفعلي في التعدادات الاستعمارية في دول جنوب شرق آسيا، في مرحلة السبعينيات من القرن التاسع عشر، هو عدم اقتصارها فقط على التمثيل العرقي الاثني بل في التكميم المنهجي، فالسلطات الاستعمارية بدأت باتخاذ خطوات أشد تعقيداً في تعداداتها منذ عام 1850، كتعداد الأطفال والنساء الذين تم تجاهلهم سابقاً. يلفت أندرسن الانتباه إلى أنّ التعداد اهتم بما كان المستعمِر يتخيله عن الشعب المستعمَر، حيث تم بناء البيروقراطيات الاستعمارية على أساس إثني عرقي. يفترض أندرسن وجود ثلاثة مؤسسات للسلطة الاستعمارية، وهي التعداد والخريطة والمتحف، تم العمل من خلالها على تغيير الطريقة التي تعمل بواسطتها المؤسسة الاستعمارية على بسط نفوذها وسيطرتها، من

---

(17) Michel Foucault, *Discipline and Punish: The Birth of the Prison,* translated from the French by Alan Sheridan (London: Allen Lane, 1977).

(18) Hubert L. Dreyfus and Paul Rabinow, *Michel Foucault: Beyond Structuralism and Hermeneutics*, with an afterword by and an interview with Michel Foucault (Chicago, IL: University of Chicago Press, 1982), p. 135.

(19) Ibid., p. 159.

(20) Gilles Deleuze, «Postscript on the Societies of Control,» *October*, vol. 59 (Winter 1992), pp. 3-7.

خلال الربط بين طبيعة البشر الذين تحكمهم، وجغرافيتهم، وشرعية أسلافهم. بحسب أندرسن تشترك الخريطة والتعداد في أنهما وضعا الأساس لتصنيفات شاملة، وهما يتقاطعان في عملهما من حيث تقسيم الناس. فقد كان هدف المستعمِرين دوماً إخضاع المكان للمراقبة، كما في التعداد الذي أريد منه إخضاع الأشخاص للمراقبة[21]. يبني أندرسن مجادلته بتأدية الاستعمار دوراً في تشكيل الهويات والقوميات في البلاد المستعمرة، بالاستناد إلى تعريفه للأمة على أنّها: «جماعة سياسية مُتخيّلة، حيث يشمل التخيّل أنها محددة وسيدة أصلاً»[22]. وبالتالي فهو يحاجج بأنّ هذه الجماعات المتخيلة تم «تصنيفها» و«تقسيمها» من خلال الاستعمار؛ وفيما بعد تبنت حركات التحرر الوطني في البلاد المستعمرة هذه التعريفات والتصنيفات والتقسيمات.

من الصعب الحديث عن وجود دور للإحصاء الفلسطيني في صناعة المواطنة، وذلك بسبب طبيعة الاتفاقيات الموقعة بين منظمة التحرير الفلسطينية وإسرائيل، والتي [...] شرعنت تدخل الإسرائيليين في بناء المؤشرات السكانية للسلطة الفلسطينية.

يمكننا الادعاء بأنّ الاستعمار في القرن العشرين تدخّل مرتين في صناعة مخيال الفلسطينيين؛ وما ينتج منه من تعريف هويتهم وحيّزهم الجغرافي. المرة **الأولى** كانت على يد الاستعمار (الانتداب) البريطاني، برسم خريطة «جديدة» لفلسطين الانتدابية، وذلك عندما تم تغيير الحيّز الفلسطيني وسلخه عن بلاد الشام. ففلسطين المتخيلة في العهد العثماني كانت جزءاً من بلاد الشام، التي اشتملت في مطلع القرن العشرين على ولايتي بيروت وسورية، إضافة إلى متصرفية القدس الشريف التي اصطلح عليها في التقسيمات الإدارية العثمانية بـ «فلسطين». يعرض سليم تماري وثيقة عثمانية نُشرت في عام 1915، واستمر العمل بها حتى وقعت فلسطين تحت سيطرة الاستعمار البريطاني، تتضمن الوثيقة خريطة عامة لفلسطين شملت مدينة صور ونهر الليطاني شمالاً، فضلاً عن أقضية نابلس وحيفا وعكا التي كانت جزءاً من ولاية بيروت حتى نهاية العهد العثماني في فلسطين[23]. وهكذا نجد أن خريطة فلسطين الانتدابية أخرجت مدينة صور وشمال الليطاني من فلسطين المتخيلة، بعدما كانت جزءاً منها في العهد العثماني. وأصبحت فلسطين بعد الاستعمار البريطاني وحدوث النكبة عام 1948؛ مقتصرة على ما تم تحديده بواسطة الاستعمار البريطاني.

أمّا المرة **الثانية** التي قام فيها الاستعمار (بشقيه الصهيوني والغربي) بتغيير المخيال الفلسطيني فقد كان بعد اتفاقية أوسلو عام 1993، التي احتوت على الفضاء المسموح به

(21) بندكت أندرسن، **الجماعات المتخيلة: تأملات في أصل القومية وانتشارها**، ترجمة ثائر ديب (بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2014)، ص 255 ـ 283.

(22) المصدر نفسه، ص 63.

(23) سليم تماري، «الرؤية العثمانية لفلسطين: الترسيم العثماني الإثنوغرافي لفلسطين وسوريا،» **مجلة الدراسات الفلسطينية**، العدد 84 (2010)، ص 53 ـ 69.

للفلسطينيين التخيل، والذي يحصر فلسطين في الأراضي المحتلة عام 1967، وهذا ما سنلمسه في تقسيمات الإحصاء الفلسطيني، ويتمظهر في الخطاب الحقوقي والإعلامي «الرسمي» والمناهج الدراسية، الذي يتمثل باستخدام المؤسسات الرسمية لمصطلحات كـ«شقي الوطن»، أو «المحافظات الشمالية والجنوبية»، للإشارة إلى أنّ «الوطن» مكون من الضفة الغربية وقطاع غزة. في مقابل هذا الخطاب الرسمي نجد صعود خطاب غير رسمي ينادي بفلسطين التاريخية (الانتدابية)، تبنته قوى فلسطينية فاعلة. صحيح أن مخيال هذه القوى لم يتأثر بفعل تقسيمات الإحصاء أو المناهج الدراسية أو الخطاب «الرسمي»، إلا أنّ الواقع المفروض بفعل اتفاق أوسلو شكّل مخيالَ نسبةٍ لا يستهان بها من الفلسطينيين.

تجادل عناية بأنّه كان يتم استخدام مصطلح الضفة الغربية وقطاع غزة في وصف أعمال الإحصاء في بداية تأسيسه، ولكن بعد حصول فلسطين على صفة مراقب في الأمم المتحدة عام 2012، «أصبحنا نستخدم كلمة فلسطين». يتوافق ما ذكرته عناية مع ما أوردته الخطة الشاملة لإعداد الإحصاءات الفلسطينية، التي وضعت في عام 1994 بالتزامن مع بدء الإحصاء لأعماله، في أنّ الإحصاء الفلسطيني يسعى «منذ اليوم الأول لنشوئه، إلى سد الفراغ الإحصائي القائم في الضفة الغربية وقطاع غزة»[24]. لكن وفي نفس الخطة نجد خلطاً بين الضفة الغربية وقطاع غزة وفلسطين، بحيث يتم توصيفهما بـ «فلسطين». هذا ما نلمسه في ما أوردته الخطة وتحت عنوان النظام الخاص بالمجالات التي تشملها الإحصاءات، «وتعتمد هذه الخطة الخاصة بالمجالات التي تشملها الإحصاءات في **فلسطين**،...، وستكون الحاجات الإحصائية التي برزت في الدول الأخرى وثيقة الصلة بالحاجات في **فلسطين**»[25]. يتكرر الأمر في عدة مواقع، على سبيل المثال عند الحديث عن «تطوير بنية الحسابات القومية في **فلسطين**»[26]، «وكما هو الحال في **فلسطين**»[27]. نلاحظ هنا كيف انعكس اتفاق أوسلو على المخيال الفلسطيني، وكيف تحول الشعب الفلسطيني وفلسطين (بقصد أو من دون قصد)، من الذين ولدوا في فلسطين قبل النكبة عام 1948، في فلسطين الانتدابية (بحسب الميثاق الوطني)، إلى الشعب والحيز الجغرافي في الضفة الغربية وقطاع غزة. فالإحصاء الفلسطيني في مسوحاته وتعداده اقتصر على الضفة الغربية وقطاع غزة، مع أنه وبحسب أبو لبدة حاول في البدايات إجراء إحصاءات في مناطق 1948، إلا أنه توقف بعد وقت قصير بفعل الضغوط الإسرائيلية[28]. وبالرغم من أنّ الإحصاء الفلسطيني يصدّر منشوراته بصورة لخارطة فلسطيني (الانتدابية)، مع تلوين للمناطق المستعمرة عام 1967، إلا أنّ الواقع المترسخ بحكم الممارسة يشير إلى فلسطين المسموح تخيلها بحسب اتفاق أوسلو هي الضفة

(24) **الخطة الشاملة لإعداد الإحصاءات الرسمية الفلسطينية**، ص 8.

(25) المصدر نفسه، ص 24.

(26) المصدر نفسه، ص 49.

(27) المصدر نفسه، ص 55.

(28) يجب الإشارة هنا إلى التعداد الذي أُجري عام 2017 بواسطة الإحصاء الفلسطيني في مخيمات اللاجئين في لبنان بالتعاون مع الحكومة اللبنانية.

الغربية وقطاع غزة، وتم «تقنين» ذلك بعد حصول فلسطين على صفة دولة مراقب غير عضو في الأمم المتحدة عام 2012.

من الصعب الحديث عن وجود دور للإحصاء الفلسطيني في صناعة المواطنة، وذلك بسبب طبيعة الاتفاقيات الموقعة بين منظمة التحرير الفلسطينية وإسرائيل، والتي يجادل إيليا زريق بأنّها شرعنت تدخل الإسرائيليين في بناء المؤشرات السكانية للسلطة الفلسطينية، فبحسب المادة 28 من اتفاق أوسلو، والمعنونة «سجل وتوثيق السكان»، يتم إبلاغ السلطات الإسرائيلية بواسطة السلطة الفلسطينية بأي تغيرات في وضع سكان الضفة الغربية وقطاع غزة، بحيث يتم تسليم بطاقات الهوية الشخصية بالتنسيق مع السلطات الإسرائيلية[29]. وبالتالي لا تستطيع السلطة الفلسطينية منح الجنسية أو المواطنة لأي فلسطيني غير مسجل في السجلات الإسرائيلية، أو مولود خارج الأراضي الفلسطينية المستعمرة عام 1967. وعلى نفس المنوال استمرت حركة حماس بعد سيطرتها على قطاع غزة عام 2006، فبحسب أحد موظفي وزارة الداخلية في قطاع غزة[30]، تقوم الداخلية بإرسال إشعار الولادة للمواليد الجدد إضافة إلى رقم الهوية الجديد، إلى السلطات الإسرائيلية يومياً بانتظام، عبر معبر إيرز، بواسطة بريد ورقي، حيث يتم الترتيب بشكل مسبق مع الداخلية التابعة للسلطة الفلسطينية في رام الله (رغم الانقسام)، من أجل تنسيق وتوزيع تسلسل أرقام الهويات الجديدة التي يحصل عليها قطاع غزة، والتي تقدر بنحو 70 ألف رقم سنوياً. وحتى بعدما حصلت السلطة الفلسطينية على صفة دولة مراقب غير عضو في الأمم المتحدة عام 2012؛ بقي الوضع على ما هو عليه سواء في الضفة الغربية أو قطاع غزة.

سنحاول في السطور اللاحقة التعرف إلى كيفية مأسسة الإحصاء الفلسطيني للتقسيمات والتصنيفات الاستعمارية، وذلك من خلال استعراض تقارير «الوضع الراهن» والمؤشرات والتصنيفات والتعريفات، وكذلك التعرض للمسح والتعداد السكاني.

1 ـ تقييم «الوضع الراهن»

أدى غياب جهاز إحصاء فلسطيني «رسمي» إلى اعتماد بعض الجهات الفلسطينية (في الأراضي المحتلة عام 1967)؛ على الإحصاءات المنشورة بواسطة جهاز الإحصاء الإسرائيلي، التي تفتقر بدورها إلى الدقة، بسبب غياب الإشارة إلى حجم وتركيبة وخصائص السكان. فالإحصاءات الإسرائيلية المتوافرة مبنية على تعداد 1967، بالإضافة إلى تقارير أجهزة إدارة الاحتلال، التي تتضمن عدد المواليد الذين يتم تسجيلهم، والمغادرين «المهاجرين» عبر المعابر، والوفيات المسجلة. وبما أن التعداد الأصلي الذي أُجري عام 1967 يعتريه بعض الشكوك، كونه أجري في ظل الحكم العسكري الاحتلالي، وما يرافقه من خوف السكان من التعامل مع العدادين والإجابة عن أسئلتهم وإحجام قسم آخر، فإنّ الأساس الذي اعتمدت عليه هذه الإحصاءات يعتريه الشك في

(29) Elia Zureik, «Constructing Palestine through Surveillance Practices,» *British Journal of Middle Eastern Studies*, vol. 28, no. 2 (November 2001), p. 218.

(30) مقابلة مع أحد موظفي وزارة الداخلية الفلسطينية في غزة (رفض الكشف عن اسمه)، عبر وسائل التواصل الاجتماعي بتاريخ 18 تشرين الثاني/نوفمبر 2018.

دقته. يضاف إلى ذلك الخلل في تقدير عدد الخارجين من فلسطين الذي يعتمد على تقارير المعابر الحدودية، وعدم تحديد هذه الإحصاءات معدلات الوفيات العمرية أو تركيب الجنس والعمر[31].

تظهر سلسلة التقارير الصادرة عن الإحصاء الفلسطيني بين عامي 1994 و1995، والمعنونة بتقارير الوضع الراهن، الفجوات والثغر التي تعانيها الإحصاءات المتوافرة (قبل إنشاء الجهاز) والمتعلقة بالشأن الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة، وبالتالي وضعت أمام الإحصاء الفلسطيني التحديات التي يجب التعامل معها. اهتمت تقارير «الوضع الراهن» بتقييم خمسة محاور إحصائية؛ كانت بالترتيب: ديمغرافية الشعب الفلسطيني، الإحصاءات الاقتصادية، القوى العاملة، الإحصاءات الصحية، إحصاءات التعليم.

يبرز عند استعراض تقارير الوضع الراهن ملاحظتين أساسيتين، **أولاهما**: خضوع الإحصاء الفلسطيني في عملية تقييم الوضع الراهن إلى سقف اتفاق أوسلو السياسي، الذي يخرج الأراضي والسكان الفلسطينيين في الأراضي المستعمرة عام 1948 (علاوة على فلسطينيي الشتات)، من دائرة «صلاحيات» السلطة الفلسطينية، وبالتالي اقتصر التقييم على الضفة الغربية وقطاع غزة. و**ثانيتهما**: أنّ عملية التقييم تمت بإشراف ومتابعة من خبراء أجانب تابعين لمؤسسات دولية، نجد ذلك في تقرير رقم (1) «ديموغرافية الشعب الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة»[32]، حيث يقدَّم شكر إلى «أرغون أدلخا» المستشار في مكتب الإحصاء الأمريكي، لمساعدته على «إعداد بعض فصول الدراسة». وكذلك في تقرير رقم (2) «الإحصاءات الاقتصادية في الضفة الغربية وقطاع غزة»، يتم تقديم شكر إلى خبير الإحصاءات الاقتصادية الألماني «ايرفن فاغتبرغ» من مؤسسة GTZ الألمانية على مساعدته على إعداد التقرير. وفي تقرير رقم (3) «إحصاءات القوى العاملة في الضفة الغربية وقطاع غزة»[33] نجد كلمة شكر لـ «هانز التفال» المستشار في منظمة العمل الدولية، لمساعدته على إعداد بعض فصول الدراسة. وفي تقرير رقم (4) «الإحصاءات الصحية في الضفة الغربية وقطاع غزة» تم تقديم الشكر إلى «توماس جنارسون» من مكتب الاستشارات الدولية «الإحصاءات السويدية»، لمساعدته على إعداد بعض فصول الدراسة. بينما في التقرير الرقم (5) «إحصاءات التعليم في الضفة الغربية وقطاع غزة» نجد شكراً لـ «كيني بيترسون» من مكتب الاستشارات الدولية «الإحصاءات السويدية»، للمساعدة على «إعداد جدول الدراسة ووضع الخطة الأولية لإعداد التقرير».

اللافت للانتباه هو استخدام الإحصاء الفلسطيني تصنيفات وتعريفات معتمدة من قبل منظمة بيتسليم والإحصاء الإسرائيلي، دون أن يكون واضحاً الحاجة العلمية للاستناد إلى مصادر إسرائيلية.

(31) **الخطة الشاملة لإعداد الإحصاءات الرسمية الفلسطينية**، ص 28.

(32) التقرير غير متوافر على الصفحة الإلكترونية لجهاز الإحصاء، تم الحصول عليه من مركز خدمات الجمهور التابع للإحصاء الفلسطيني.

(33) التقرير نفسه.

2 ـ المؤشرات والتصنيفات وتعريف المصطلحات

تؤكد حليمة أنّ كل المسوحات والإحصاءات قائمة على التوصيات الدولية، وفي العادة تقوم الأمم المتحدة بإقرار المؤشرات والتصنيفات. يجادل أبو لبدة بأنّ الهدف من الاعتماد على المصطلحات والمعايير الدولية هو السعي للحصول على الاعتراف الدولي بالإحصاء الفلسطيني، لذلك تكونت لجنة داخل الإحصاء الفلسطيني تقوم بوضع الإطار العام بما يتوافق مع توصيات الأمم المتحدة. تلفت حليمة الانتباه إلى أنّ هنالك مؤشرات لا يصلح التعامل معها إلا بحسب تعريفها الدولي. يُعرّف المؤشر الإحصائي بأنّه: «تعبير عن واقع ظاهرة في وقت ومكان محددين، ويأتي على شكل رقم مطلق أو نسبي أو معدل يرصد وضع سائد أو حالة معينة، ويمكن تفسيره وتوضيحه من خلال استخدام تعبير لفظي»[34]. لجأ الإحصاء الفلسطيني إلى وضع 657 مؤشراً إحصائياً، وذلك بهدف تحسين المنتج الإحصائي. بحسب حليمة تم الدمج بين المحلي والعالمي أثناء وضع هذه المؤشرات والتصنيفات، وشكل لهذا الهدف عام 1997 لجنة وطنية للتسميات والتصنيفات. تم الاسترشاد بعدة معايير عند وضع هذه المؤشرات، من أهمها: «أن تكون واضحة وصريحة وأن تصلح أساساً لعقد المقارنات على الصعيد الزمني والمكاني والمحلي والدولي. أن تتسق بوجه عام مع المعايير المتبعة عالمياً. أن تقوم أساساً وإلى أقصى حد ممكن على مقاييس دولية موحدة»[35]. وبالتالي يُستفاد من هذه المؤشرات على الصعيد المحلي بما يخدم الباحثين وصانعي القرار. أمّا على الصعيد الدولي فكان الهدف توفير مؤشرات قابلة للمقارنة دولياً، وهو ما يساعد على اتخاذ القرارات الدولية على جميع الأصعدة، وبصورة أساسية على الصعيد الاقتصادي؛ مع إتاحة المجال للدول المانحة لاتخاذ القرارات بشأن أوجه تقديم المساعدات.

تشير حليمة إلى أنّ اعتماد المؤشرات الإحصائية يتم عبر آلية المشاركة مع الشركاء المحليين والدوليين (المانحين)، بحيث يتم التشاور مع الشركاء والمستخدمين قبل تنفيذ أي مشروع إحصائي، للتعرف إلى حاجاتهم. تؤكد عناية ذلك؛ حيث تُجرى عملية المشاورة بواسطة عقد ورشة عمل تضم الشركاء والمستخدمين الأساسيين، يتم فيها عرض الاستمارات عليهم والاطلاع على حاجاتهم والإضافات المطلوب إيرادها في الاستمارات. من خلال استعراض معجم المصطلحات الإحصائية المستخدمة في الجهاز لعام 2017، سنجد أنّ الإحصاء الفلسطيني في معظم التصنيفات وتعريف المصطلحات التي يعتمدها؛ استند إلى الأمم المتحدة والمنظمات التابعة لها كاليونسكو، وغيرها من المؤسسات الدولية كصندوق النقد الدولي والبنك الدولي، إضافة إلى منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD). استناداً إلى تحليل مضمون المعجم، نجد أنّ نحو 76 بالمئة من المصطلحات والتصنيفات التي يعتمدها تعود للمؤسسات الدولية، بينما 22 بالمئة منها محلية، بينما 1.3 بالمئة إسرائيلية كما هو موضح بالجدول والرسم التالي[36]:

---

(34) الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، «دليل المؤشرات الإحصائية التي يوفرها الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني 2017،» (رام الله ـ 2017)، ص 13.

(35) المصدر نفسه، ص 11.

(36) الجدول والرسم من إعداد الباحث، تم تصميمهما بالاستناد إلى: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، **معجم المصطلحات الإحصائية المستخدمة في الجهاز 2017**، رام الله، 2017.

عدد المصطلحات بحسب مصدرها

	عالمي	محلي	إسرائيلي	المجموع
العدد	854	251	15	1120
النسبة المئوية	76.26	22.41	1.33	100

الجدول الرقم (1)

النسبة المئوية للمصطلحات بحسب مصدرها

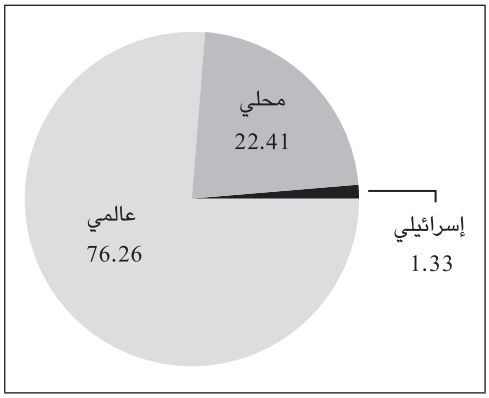

اللافت للانتباه هو استخدام الإحصاء الفلسطيني تصنيفات وتعريفات معتمدة من قبل منظمة بيتسليم والإحصاء الإسرائيلي، دون أن يكون واضحاً الحاجة العلمية للاستناد إلى مصادر إسرائيلية. ورغم قلة المصطلحات والتصنيفات الإسرائيلية المعتمدة (15 مصطلحاً وتصنيفاً)، إلا أن لهذه المصطلحات والتصنيفات دلالات استعمارية واضحة، وخصوصاً أنها جميعاً تندرج تحت بند استعمالات الأراضي. حيث تم إدراج خمسة مصطلحات تصنيفية من بيتسيلم (قطاع التلال الغربية للضفة الغربية، القطاع الجبلي للضفة الغربية، القطاع الشرقي للضفة الغربية، قطاع القدس الكبرى). تكمن الخطورة في استخدام هذه المصطلحات من جانب الإحصاء الفلسطيني في كونها استبطاناً للمعرفة الاستعمارية.

يتكرر اعتماد الإحصاء الفلسطيني على مصادر إسرائيلية، من خلال الأخذ بعشرة مصطلحات استعمارية وضعها الإحصاء الإسرائيلي، كان المنطق يوجب أن تكون من تعريف الإحصاء الفلسطيني. تتمحور هذه المصطلحات حول استعمالات الأراضي، وهي كالتالي: كيبوتس، المستعمرة، مستعمرة إقامة منتظمة، المستعمرة الحضرية، المستعمرة الريفية، مستعمرة جماعية، مستعمرة ريفية أخرى، معدل الارتفاع عن سطح البحر، موشاف، موشاف جماعي. نلاحظ فيما بعد أن المعرفة الاستعمارية انعكست على تعريف الإحصاء الفلسطيني للموقع الاستعماري؛ والذي يعرفه بأنّه: «هو موقع يشمل المستعمرات والبؤر الاستعمارية والمستعمرات العسكرية وشبه

العسكرية والمستعمرات الزراعية والمناطق الصناعية **ولا يشمل معسكرات الجيش**»[37]. وهذا شيء غير مبرر، لماذا لا يعتبر الإحصاء الفلسطيني معسكرات الجيش من المواقع الاستعمارية، هل مفهومه للمواقع الاستعمارية مقتصر على المستعمرات (المستوطنات) فقط!

في المقابل وفي ما يتعلق بالاعتماد على التعريفات والتصنيفات التي تضعها المؤسسات الدولية، انتقد زريق اعتماد بعض الدراسات على إحصاءات اللاجئين، التي يتم فيها تعريف اللاجئ بحسب معايير وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين «الأونروا»، بحيث اعتمدت الأونروا على إحصاء الفقراء من بين اللاجئين المسجلين لديها، الذين تلقوا حصصاً غذائية من الوكالة. حيث تُعرِّف الأونروا اللاجئ على أنه أي شخص يقيم في فلسطين قبل سنتين على الأقل من تأسيس إسرائيل في 15 أيار/مايو 1948، ومن فقد منزله وسبل عيشه نتيجة لحرب 1948. وبالتالي لم يتم تسجيل جميع الذين أصبحوا لاجئين في الصراع الطويل مع إسرائيل، وتم إغفال الفلسطينيين الأثرياء الذين هجّروا ولم يتلقوا حصصاً غذائية أو مساعدة من الأونروا، أو انتهى بهم المطاف في أماكن أخرى غير ما تطلق عليه الأونروا خمس مناطق عمليات (سورية ولبنان والأردن والضفة الغربية وغزة)، وبالتالي لن يظهروا في سجل الأونروا. كذلك، لا يغطي سجل الأونروا الفلسطينيين المهجَّرين أثناء حرب 1967. وهذا يعني (بحسب تقديرات زريق) إضافة ما لا يقل عن مليون شخص إلى إجمالي عدد اللاجئين للأونروا[38]. يبدو أنّ الإحصاء الفلسطيني قد تنبه للخلل الذي يعتري تعريف اللاجئ والمعتمد من الأمم المتحدة، لذلك نجده قد خصص في استمارات التعدادات أسئلة لتسجيل اللاجئين غير المسجلين. لكن من ناحية أخرى نجده يعتمد تعريف الأنروا لحالة اللجوء بأنّها: «وهي خاصة بالفلسطينيين الذين هجروا من أراضيهم عام 1948 وتشمل الأبناء الذكور منهم وأحفادهم»[39]. من غير الواضح لماذا اقتصر التعريف على الأبناء الذكور واستثنيت الإناث. بموجب هذا التعريف فإن ابن اللاجئ يعيش حالة اللجوء، أما ابنته فلا تعيش هذه الحالة!

ملاحظة أخيرة تتعلق بمصادر المصطلحات، هو اعتماد الإحصاء الفلسطيني في تعريفاته على مصادر يوجد جدل كبير بين الأكاديميين حول مدى «علميتها» وصدقيتها، مثل موقع ويكيبيديا. حيث نجد تسعة مصطلحات مأخوذة من ويكيبيديا. علاوة على ذلك تم اعتماد ثمانية مصطلحات ومفاهيم بيئية من مصدر إلكتروني بعنوان: «يوم جديد، كنانة أون لاين»! ألم يكن من الممكن استلال هذه التعريفات من مصادر أكثر «موثوقية»؟.

3 ـ مسح التجمعات السكنية

أجرى جهاز الإحصاء، وكتمهيد لإجراء الانتخابات الرئاسية والتشريعية؛ مسحاً للتجمعات السكانية الفلسطينية في الضفة وقطاع غزة في خريف عام 1994. يُعَدّ هذا المسح الأول في نوعه فلسطينياً، فالتجمعات السكانية الفلسطينية كانت مغيبة على صعيديّ القيام بدور في تخطيط مستقبلها، وتوفير بيانات أولية حولها، فالمعلومات والبيانات على مستوى التجمع الواحد كانت

(37) المصدر نفسه، ص 153.

(38) المصدر نفسه، ص 219.

(39) المصدر نفسه، ص 189.

مفقودة تماماً، وبالتالي لن يكون هنالك أي إمكان للتخطيط ووضع البرامج على مستوى التجمع السكاني[40]. أُجري المسح بتمويل من السوق الأوروبية المشتركة، وواكب إجراءَه أندرو أليس (مستشار لجنة الانتخابات والحكم المحلي؛ المنتدب من السوق الأوروبية المشتركة)، الذي بحسب أبو لبدة تم التخلي عن خدماته فيما بعد لقلة خبرته.

شمل المسح جميع التجمعات السكانية الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة، باستخدام استمارة خاصة تم تقسيمها إلى أربعة أقسام: السلطات المحلية، خدمات البنية التحتية، الخدمات الصحية، الجانب الاقتصادي. تم الاهتمام أثناء تصميم الاستمارة بأن تتقيد بالأعراف والتقاليد العالمية في مجال المسوحات المشابهة (Community Surveys). أشرف على إجراء المسح 102 موظف من الإحصاء، وقد بُني على إجراء مقابلات مع 2481 شخصاً، مطلعين على أحوال تجمعاتهم السكانية، بحيث يمثل 4 أشخاص على الأقل كل تجمع سكني تم مسحه[41].

خدم هذا السلطة المركزية، وفي الوقت ذاته استفادت منه وزارة الحكم المحلي وغيرها من الوزارات. ساهم هذا المسح في وضع تقسيم المناطق والتأسيس لمسمى المحافظات؛ فبحسب أبو لبدة فإنّ الإحصاء الفلسطيني هو الجهة التي قسمت المناطق الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة، لغايات انتخابية، وقامت برسم الخرائط يدوياً، مع الرجوع إلى الخرائط المتوافرة سابقاً، الصادرة عن الاحتلال والموجودة لدى المكاتب الهندسية ووزارة الحكم المحلي والبلديات. ومع أنّ رسم الخرائط ليس من وظيفة الإحصاء إلا أنّه تم التكفل بها، في ضوء حداثة المؤسسات والوزارات الفلسطينية، ولكون الإحصاء الفلسطيني استبق في تأسيسه مجيء السلطة الفلسطينية، فهو يملك من الإمكانات (على تواضعها) ما يؤهله للاضطلاع بهذه المهمة. وبالتالي يعود الفضل إلى الإحصاء الفلسطيني الذي كان رئيسه (أبو لبدة) عضواً في لجنة الانتخابات في تقسيم المراكز الانتخابية، حيث تم البناء على المسح للخروج بفكرة جعل كل 150 بيتاً يدلون بأصواتهم في نفس المركز الانتخابي في اليوم نفسه. الطريف في هذا الأمر أنّ هذه التقسيمات والتسميات لم يكن مخططاً لها دوماً ضمن جداول زمنية، فأحياناً كان بعض «الظروف» تساعد الإحصاء على تأدية مهامه. على سبيل المثال، يذكر أبو لبدة أن السويسريين اتصلوا بهم في نهاية السنة، ليعلموهم بأن لديهم مبلغاً متبقياً من الميزانية يقدر بـ250 ألف دولار ويطلبون المساعدة على صرفه، من هنا استخدم الإحصاء هذه الأموال لتنفيذ مشروع ترقيم الشوارع في أربع مدن فلسطينية.

4 ـ التعداد السكاني

أجري التعداد السكاني العام ثلاث مرات منذ تأسيس الإحصاء الفلسطيني، بمعدل مرة كل عشر سنوات، أي في الأعوام 1997، 2007، 2017. من خلال استعراض الاستمارات المستخدمة

(40) **مسح التجمعات السكانية الفلسطينية لعام 1994: النتائج الأساسية** (رام الله: دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية، 1995)، ص 15.

(41) المصدر نفسه، ص 16.

في هذه التعدادات[42]، نلاحظ تشابهاً فيما بينها مع بعض الإضافات والتعديلات. نجد أن كل تعداد احتوى ثلاثة مواضيع أساسية، تحت العناوين التالية: استمارة حصر المباني والمساكن والأسر «نموذج رقم (1 ت.س)»، واستمارة حصر المنشآت «نموذج رقم (2 ت.س)»، وكذلك استمارة الأسرة والظروف السكنية «نموذج رقم (3 ت.س)». يوجد بعض الفروقات البسيطة في استمارة حصر المباني والمساكن للسنوات (1997، 2007، 2017)، يلاحظ عدم وجود بند الرقم التنظيمي في استمارة 1997، وزيادة بعض البيانات في استمارة 2017 كالرقم التنظيمي للوحدة السكنية، وهذا يعود إلى عدم وجود ترقيم للمباني في عام 1997. الملاحظة الأبرز هي الاهتمام ببعض الممارسات الاحتلالية في استمارتي 2007 و2017 «ولو بصورة عابرة»، (وهذا شيء لم يتكرر في النماذج الثلاثة لاستمارات التعداد)، بواسطة إضافة استفسار عن سبب وجود منشأة مغلقة «سبب المغلق والخالي والمهجور»، وتضمين أحد الخيارات في عام 2007 بـ«التهجير والإجراءات الإسرائيلية»، تم تعديلها في عام 2017 لتصبح «الإجراءات الإسرائيلية»!.

بالرغم مما سبق ذكره، يبقى السؤال قائماً: ما مدى استقلالية الإحصاء الفلسطيني في عصر العولمة، وكيف يمكن الحديث عن «استقلالية» والإحصاء الفلسطيني مقيد بشروط اتفاقية أوسلو أولاً وبصفة دولة مراقب في الأمم المتحدة ثانياً.

يلاحظ مراعاة التقدم التكنولوجي في الاستمارات، حيث تم تطوير وتعديل استمارة حصر المنشآت في عام 2017، بإضافة «الصفحة الإلكترونية للمنشأة». تشترك استمارة 2017 مع استمارة 2007 في إضافة «إعداد سجلات محاسبية»، لكن استمارة 2017 تتوسع لتسأل عن وجود «ميزانية عمومية» و«قائمة أرباح وخسائر»، و«هل المنشأة مرخصة أو مسجلة»، و«ما هي القيمة الحالية لرأسمال المنشأة» مع وضع أربعة خيارات «5000 دولار فأقل، 5001 إلى 50 ألف دولار، 50,001 إلى 100 ألف دولار».

نجد اختلافاً في المشهد الخارجي وترتيب أقسام البيانات في الاستمارات للسنوات المختلفة، فما هو مصنف تحت القسم الثاني: «بيانات أفراد الأسرة» في استمارتي 2007 و2017، نجدها تحت القسم الثالث في استمارة 1997. يضاف إلى ذلك زيادة بعض البنود، وحذف أخرى في استمارتي 2007 و2017، كحذف القسم الرابع في استمارة 1997 المعنوَن بـ «الفلسطينيون في الخارج»، الذي يهتم بـ «عدد الفلسطينيين الذين يملكون أرقام هويات ويقيمون حالياً في الخارج ومكان إقامتهم بالداخل مع هذه الأسرة».

يلاحظ اشتمال استمارات التعداد على تصنيف الأفراد بحسب الديانة (مسلم، مسيحي، آخرين). الأمر اللافت هو السعي للتصنيف بحسب الديانة في الوقت الذي ينادى به عالمياً إلى

(42) نماذج استمارات التعداد السكاني للأعوام (1997+2007+2017)، تم الحصول عليها من جهاز الإحصاء الفلسطيني.

إلغاء مثل هذا النوع من التصنيف، وذلك لمنع التمييز على أساس الديانة. توضح عناية أنّ السؤال عن الديانة وارد ضمن معايير الأمم المتحدة كسؤال اختياري وليس إجبارياً. تفسر حليمة الإصرار على هذا التصنيف بحاجة القيادة السياسية ممثلة بالرئيس محمود عباس أبو مازن، التي تهدف إلى التعرف إلى أعداد المسيحيين كمؤشر للضغوط الاحتلالية التي تتعرض لها الأقليات وتدفعهم إلى الهجرة، فمن خلال الإحصاءات اتضح تناقص أعداد المسيحيين في «فلسطين» باطراد. بالرغم من ذلك، وإن كانت الحاجة تلزم إبقاء هذه التصنيف، يبقى التساؤل قائماً: لماذا يتم تصنيف أقلية كالطائفة السامرية القاطنين في نابلس تحت بند «آخرين». أليس من المجدي «سياسياً» إبراز وجود أفراد محسوبين على الديانة اليهودية[43] يعيشون تحت إدارة السلطة الفلسطينية، وذلك للتدليل بأن الصراع مع الصهيونية صراع سياسي وليس ديني. عدا عن ذلك؛ فإنّ استخدام تعبير «آخرين» تم انتقاده من قبل عدة مدارس فكرية (أبرزها النسوية)، التي تجادل بأنّ وصف «الغير» بأنّهم مختلفون عنا «آخرون» (Othering)، يستبطن نظرة استعلائية تجاههم، على اعتبار أنّهم أدنى مكانة عبر وصفهم بأنّهم «آخرون»، وبالتالي فإنّ إطلاق وصف «آخرين» يعني ممارسة عملية «قهر منظم في المجال العلمي»[44].

خلاصة واستنتاجات

لا شك في أنّ الإحصاء الفلسطيني بعامليه والمنتسبين إليه، قد قطع شوطاً طويلاً وبذل جهداً مضنياً للوصول إلى الإنجازات التي حققها على الصعيدين المحلي والدولي. يفاخر الإحصاء الفلسطيني باستقلاليته في فيلم وثائقي من إنتاجه عام 2015، تحت عنوان «الإحصاء عشرون عاماً من العطاء»[45]. يحق لنا التساؤل: كيف يمكن الادعاء بالاستقلالية في ضوء تحكُّم الاحتلال في المفاصل الرئيسية للحياة اليومية الفلسطينية؟ توضح حليمة بأن المقصود بالاستقلالية، هو تنفيذ جمع البيانات بحسب المعايير الدولية، وعدم تدخل أي طرف في المنهجية المتبعة أو نوع الرقم الإحصائي المنتج، ولا شكل الرقم وكيفية إخراجه؛ فالرقم الناتج مستقل ولا يخضع لتأثير أي شخص أو مسؤول، حيث يوجد لدى الإحصاء الفلسطيني مطلق الحرية في وضع الخطة وآلية تنفيذها، وبالرغم من محاولة بعض الأطراف في الحكومة الفلسطينية التدخل في أعمال الإحصاء إلا أنه لم يتم التجاوب معهم ورُفض تدخلهم. على سبيل المثال رفض طلب تقدم به أحد الأطراف في الحكومة للإطلاع على بعض البيانات الإحصائية قبل نشرها على الملأ، لأنّه وبحسب المعايير الدولية: للكل الحق في الحصول على البيانات في نفس الموعد.

---

(43) يرفض حسني واصف السامري (كاهن الطائفة السامرية) تصنيف السامريين كيهود، ويعتبر وصفهم باليهود إهانة، معتبراً أن مذهبهم إسرائيلي، كونهم يعودون في أصولهم إلى بني إسرائيل. <https:// www.youtube.com/watch?v=ZWbxhbun4XE&t=23s>.

(44) Zuleyma Tang Halpin, «Scientific Objectivity and the Concept of «the Other,» *Women's Studies International Forum*, vol. 12, no. 3 (1989), pp. 285-294.

(45) الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، «عشرون عاماً من العطاء،» <https://bit.ly/37VgRfn>.

يدعي أبو لبدة بوجود استقلالية مطلقة للإحصاء الفلسطيني عن القيادة الفلسطينية أو الدول المانحة؛ في فترة توليه لإدارة الإحصاء، ويضرب مثالاً على ذلك برفضه أحد المشاريع الإحصائية بتمويل أمريكي يبلغ 7 ملايين دولار، لأن «الأمريكان حاولوا التدخل في عملنا»، بالإضافة إلى اننا اكتشفنا وبعد الاطلاع على تفاصيل المشروع، أن 85 بالمئة من تمويله سيرجع عملياً للأمريكان. تؤكد الباحثة الأكاديمية نادرة شلهوب كيفوركيان[46] عدم خضوع الإحصاء الفلسطيني لشروط المانحين، وذلك بالاعتماد على تجربة شخصية عايشتها أثناء العمل على دراسة بالاشتراك مع الإحصاء الفلسطيني، حيث تم رفض التمويل الأجنبي للمشروع رغم الحاجة الماسة إلى التمويل، بسبب إصرارهم على تضمين الاستمارة الإحصائية أسئلة حساسة، تتعلق بالحياة «الحميمية» للأزواج. بحسب حليمة فإنّ المشروع يتضمن مسح أدوار المرأة والرجل من منظور نوع اجتماعي، حيث تم توقيع عقد مع مؤسسة PROMUNDO، التي أشرفت على هذا المسح عالمياً وتحت عنوان: The International Men and Gender Equality Household Survey، كان الهدف من المسح التعرف إلى أنماط أدوار الرجل الفلسطيني في الكثير من القضايا المتعلقة بالنوع الاجتماعي والثقافة المجتمعية، وقد طلب من الإحصاء الفلسطيني في حينه إضافة أسئلة خارج سياق الثقافة والتقاليد الفلسطينية، فرفض الإحصاء الفلسطيني القيام بذلك، وتم إلغاء العقد الذي تبلغ قيمته 86 ألف دولار. لا يقتصر الأمر على الجانب التمويلي، فكما تشير عناية رفض الإحصاء الفلسطيني تنفيذ نشاطات إحصائية دولية لا تتوافق مع القيم الفلسطينية، كاستمارة العنف الدولية، التي لا تتلاءم مع وضعنا في «فلسطين».

أمّا في ما يتعلق بالاستقلالية عن القيادة الفلسطينية، يدلل أبو لبدة على ذلك بكونه أول جهة تقدم شكوى ضد الرئيس الراحل أبو عمار (رغم رمزيته) في المجلس التشريعي، في عام 1996، في ما يتعلق بمحاولة شركة البحر التدخل في أعمال الإحصاء الفلسطيني، من خلال سحب 5 ملايين دولار كانت مخصصة على أسم الإحصاء الفلسطيني. يشير أيضاً أبو لبدة إلى أنّه رفض محاولة الرئيس الراحل أبو عمار التدخل عند الإعلان عن نتائج تعداد 1997، وبتأثير من بعض المحيطين به، من أجل رفع عدد سكان قطاع غزة بـ 200 ألف، لكن لم يتم الاستجابة لضغوط الرئيس، وتم الإعلان عن النتائج كما هي.

لكن بالرغم مما سبق ذكره، يبقى السؤال قائماً: ما مدى استقلالية الإحصاء الفلسطيني في عصر العولمة، وكيف يمكن الحديث عن «استقلالية» والإحصاء الفلسطيني مقيد بشروط اتفاقية أوسلو **أولاً** وبصفة دولة مراقب في الأمم المتحدة **ثانياً**. لا ينحصر الحديث هنا عن التمويل وتأثيره بل يتعداه إلى مدى تماهي الإحصاء الفلسطيني مع «المعايير» الدولية، وفي ضوء أن أكثر من ثلاثة أرباع التعريفات والتصنيفات التي يستخدمها، تم استلالها من تصنيفات ومعايير غير فلسطينية. صحيح أن بعض هذه التعريفات والتصنيفات قد تم «التصرف بها»، لكن الأساس المعرفي (الإبستيمولوجي) لهذه التعريفات يبقى غير فلسطيني، ومهما تم التعديل عليها تبقى نابعة من أرضية ومصالح غير فلسطينية. كيف يمكن الحديث عن استقلالية؛ وعملية التقييم والتدريب

(46) مقابلة شخصية مع نادرة شلهوب في رام الله بتاريخ 12 تشرين الثاني/نوفمبر 2018.

والتخطيط وحتى وضع قانون الإحصاء[47] تتم بإشراف وتدخل القوى المانحة. من ناحية أخرى؛ من الإنصاف التساؤل: هل كان من الممكن إنشاء جهاز إحصاء فلسطيني من دون التقيد بالمعايير الدولية؟ هل الإحصاء الفلسطيني متفرد في تبنيه للمعايير والتصنيفات والتعريفات «الدولية»، أم أن هذه حال أجهزة الإحصاء على مستوى العالم؟ هذا ما يفترض فحصه بدقة في بحث مستقل يتم مقارنة بين الإحصاء الفلسطيني وغيره من أجهزة الإحصاء؛ في الحد الأدنى على مستوى الوطن العربي □

صدر حديثاً

تفكيك الاشتراكية العربية

علي القادري

يدرس علي القادري في هذا الكتاب التجربة الاشتراكية العربية، وظروف نشوئها وأسباب تفككها، محللاً البنية الطبقية لتلك التجارب وأبرز التطورات التي عرفتها هذه البنية والتي ساهمت في تحويل هذه التجارب عكسياً باتجاه الخيارات النيوليبرالية التي قضت على إنجازات المرحلة الاشتراكية لديها، وتحديداً البنية الاقتصادية المنتجة، وعززت دور الاقتصادات التجارية ـ الاستهلاكية غير المنتجة، وأعادت هيمنة الطبقة الكومبرادورية التي عرّضت هذه البلدان لعملية نهب اقتصادي لمصلحة مراكز النظام الرأسمالي العالمي، وسببت في تراجع معدل النمو واضمحلال إنجازات التنمية الاشتراكية وانخفاض فرص العمل وانتشار الفقر، مقابل تراجع الوعي الطبقي وصعود صراع الهويات.

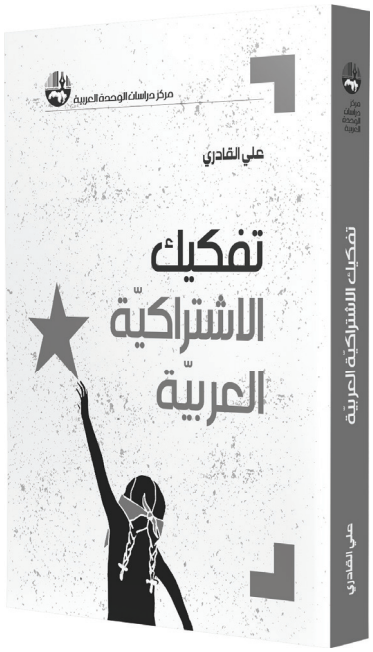

416 صفحة

الثمن: 20 دولاراً

(47) يُظهر أحد منشورات الإحصاء الفلسطيني عقد ورشة عمل عام 1995 لمدة ثلاثة أيام بحضور أكثر من 31 خبيراً يمثلون مؤسسات أجنبية، لبحث تقييم الخطة الشاملة ووضع توصيات لصياغة قانون الإحصاء. انظر: *Success Against All Odds-International Expert Discussion of the Master Plan for Palestinian Official* (Ramallah: Palestinian Bureau of Statistics, 1995), p. 171.

عُمان: عن مسألة الطبقة، وفي مُساءَلة الوسطى

سعيد سلطان الهاشمي(*)

باحث وكاتب وناشط عُماني مهتم بقضايا حقوق الإنسان والعدالة الاجتماعية والمجتمع المدني.

مبتدأ

إلى أي مدى توجد طبقة وسطى في عُمان؟ وجوداً تنطبق عليه معايير البناء الطبقي والتكوين الاجتماعي وفق الأطر النظرية والتجارب التاريخية، سواء ضمن النظريات الماركسية والاشتراكية أو التراكمات المعرفية للرأسمالية الحديثة؟ إلى أي حد هي طبقة؟ وإلى أي مدى هي وسطى؟ وهل من الموضوعية أن نصنف مجتمعاً لم يحلل كما ينبغي علاقاته بوسائل إنتاجه؟؛ لم يناقش أسباب عدم ولوجه للطور الصناعي بعد؟ ولم يوثق ريادته التجارية التي أملاها عليه الموقع الجغرافي؟ لا من ناحية الحجم ولا من جهة الأثر ـ أكثر من تمثلات عن مجد غابر وماضٍ تليد تصنعه خطابات إعلامية وتضخّه كلما احتاجت لذلك، لا تذهب أبعد من دغدغة المشاعر ومزاهقة الخيال؟ حتى المرحلة الزراعية الموسوم بها هذا المجتمع منذ القدم ـ لم تفكك تناقضاتها كما تستحق؟ ولم تدرس كما يليق بالجهد الكبير الذي بذله الإنسان في عُمان من تطويع للطبيعة وفهم لصعوباتها والتصالح مع شحها وسخائها؟ لا خيرات الأرض ولا خيرات البحر التي عاشت عليها البلاد مدة طويلة من فترات تاريخها ـ نالت ما يكفي من دراسة وتحليل وفهم لمصلحة الأجيال القادمة، لا في أطوار الوفرة ولا في مراحل الندرة؟ ولم يأخذ المجتمع وقته ولا حريته في بسط عواقب نموذج الدولة الريعية المرتكزة على مصدر وحيد، والتمتع بنعمة النفط؟ ويضرب صفحاً عن نقمته؟ دون الانتباه، أو حتى الاكتراث، للمزالق الوخيمة والمآلات الكارثية التي تفتتحها الدولة الريعية بوعود السعادة والرفاهة وتختمها الدولة الرعوية، بعد حين قصير جداً بفعلها للسيطرة والتحكم؟

(*) البريد الإلكتروني: hashmisos9@yahoo.com.

أليس من الأجدى التمييز بين مفاهيم مثل: متوسطو الدخل، والطبقة الوسطى، والفئة الميسورة، ليتسنى لنا الاقتراب من مفهوم أكثر ملامسة لواقع الحال، بدلاً من الوقوع في تعميمات فرضتها المناهج الغربية وأملتها سلطة تفوُّقها المعرفي؟ هل يكفي أن نقيس تأثير هذه الطبقة أو الفئة أو الجماعة أو الشريحة بالعدد المعلن من المتعلمين وأصحاب الشهادات الرسمية؟ هل حصص الفرد من الدخل القومي كافية للتعرف إلى حقيقة دور هذه الفئة في المجتمع؟ هل نوع المهن والوظائف وأعداد المنتسبين إليها قادر على تأطير هذه الفئة والتنبؤ بدورها داخل الشكل الحالي للدولة، ومع واقع المجتمع بتناقضاته الواضحة والمستترة والعلاقة المعقدة بينهما ـ المجتمع والدولة ـ في ظل سؤال أيهما أوجد الآخر؟ وأيهما التابع وأيهما المتبوع؟ ما قيمة كل هذه الأرقام والإحصاءات إذا ما علمنا أنها تصدر من أجهزة مركزية لديها السلطة والكفاءة في حجب الأرقام الحقيقية وإطلاق تقديرات موجّهة لكي لا يطالبها الإنسان ـ مواطناً كان أم مقيماً ـ بأي واجبات أو التزامات تفرضها سلطة قول الحقيقة والعمل لأجلها؟ ثم ماذا عن شُح الأدبيات والمراجع المعتبرة والمتخصصة في سبر وتحليل ودراسة المجتمع العُماني وطبائعه الاقتصادية والاجتماعية عبر التاريخ، المنشور منها على وجه التخصيص، ألا يعتبر هذا العامل مدعاة لإعادة النظر في ارتياد مقاربات جديدة، واقعية، بلا مبالغات، ومن دون إسقاطات نظرية جامدة، لفهم فاعلية هذا المجتمع وطبيعة حراك أفراده ومكوناته؟

هناك تصنيفات اجتماعية تتكئ على تمييزات وفق أسس في مجملها ليست بحسب النشاط الاقتصادي أو المهني أكثر منها تراكمات اجتماعية، سياسية، تاريخية، وفق جدليات الصراع والغلبة.

ستحاول هذه الدراسة مقاربة واقع الفئة المتوسطة في عُمان، من خلال أهم ما تتميز به من ملامح من حيث القياس والنشأة والدور. ثم ستعرّج على التحديات الظاهرة، وعلى المآلات الناجمة من إهمال هذه التحديات، وبخاصة مع تراجع النفط على مستوى القيمة والمكانة. ستنطلق هذه الورقة في قراءتها من الأرقام الرسمية المعلنة للمركز الوطني للإحصاء والمعلومات، إضافة إلى تقارير التنمية البشرية في عُمان، وتقارير الأمم المتحدة. ورغم التحفظ على الأرقام الرسمية، التي لا تعبر عن حقيقة الواقع المعاش ولا تعكس تحوّلاته العميقة، إلا أنها تبقى الحد الأدنى المتاح أمامنا، ظاهرياً على الأقل، لكي لا نُفرط في الأحكام المسبقة، ولا ننساق لفخاخ التخمينات غير المرتكزة على مؤشرات تحترم لغة العلم وتقدّر منهجه في التحليل.

أولاً: في مفاهيم الطبقة والتوسط

لا يزال مصطلح «الطبقة» عصياً على التعريف الجامع، المانع، النهائي؛ حيث سؤال الطبقة جدلي، متجدد، مشحون بتجارب الإنسان في تدبير شؤونه الاقتصادية والاجتماعية والسياسية. لذا، ليس بالمستغرب انشغال علماء الاجتماع زمناً طويلاً في البحث عن تعريف شامل ودالّ للطبقة. وليس من العجب في شيء الانتباه الذي أولاه الكثير من الفلاسفة ومؤرخي التطور الحضاري

للبشرية بالجماعات التي تتوسط معمار المجتمع والدولة. هذا الانتباه الباكر يُدلّل على محورية هذه الفئة ودورها الجوهري في حفظ التوازن واستدامة الخير العام، في رعاية العدالة وتذليل الفوارق بين البشر. كما يعكس الخطورة المتحصلة من إهمال وتهميش هذه الفئة وتعريضها للتآكل والانكماش، بقطع النظر عن تعريفنا وتحديدنا ونظريات قياسنا لها، سواء على مستوى الكمّ أو على مستوى الكيف، على مستوى الأثر أو مستوى التأثر. إن الجدل الحاصل في هذا المقام إنما هو في: **الحدود** لا في **الوجود**، حيث لا خلاف في الثانية بقدر ما هو اختلاف لفهم الأولى.

مثالاً لا حصراً؛ يناقش أرسطو في مرحلة مبكرة، في أبواب الرزق، الفوارق بين «فن الاقتناء» وفن «الكسب»، أيهما طبيعي وأيهما «مغاير للطبيعة» وفق ظنه. ثم يُفصّل الاختلافات النابعة من التفضيلات التي توّلدها الثروة، وكيف تتسبب هذه التفضيلات في الصراع، الذي هو في الأساس ليس أكثر من تضارب في المصالح بين المجموعات الأغنى والأفقر. يشير أرسطو هنا إلى دور الفئة الأوسع التي تتوسط «أهل الاقتناء» و«أهل الكسب»، الأغنياء والفقراء، وكيف باستطاعتها أن تُخفف من غلواء «حشد المال» وتُبقي الدولة مستقرة أطول فترة ممكنة[1].

أما آدم سميث صاحب **ثروة الأمم** فتحدث بإسهاب عن الطبقات المختلفة التي تولّد الثروة في كل بلد، محدداً «أوسط سلم الثروات» الذي يتكون من: أصحاب الأراضي والمزارعين والعمال والمصنعين والحرفيين والتجار.

في هذا المقام لا يمكن تجاوز إسهام كارل ماركس في دراسة وتحليل التاريخ الإنساني، الذي هو «تاريخ الصراع الطبقي» في أساسه، بحسب نظريته، موضحاً التناقضات الداخلية والخارجية للنظام الرأسمالي، تناقض المصالح بين أقلية تملك وتحتكر الثروة والمال وفئات عاملة تُحرم فوائض القيمة المتأتية من عرقها ومجهودها البدني والذهني. الأمر الذي يقود إلى اشتعال الثورات داخل البلد الواحد ونشوب الحروب بين الأمم المتنافسة للاستحواذ على الخيرات والموارد. يرى ماركس أن الطبقة عبارة عن جماعة تنجز ذات العمل، في سياق عملية الإنتاج، تتمايز هذه الجماعة وفق موقعها في هذه العملية، كما يعدّ الملكِية محدداً رئيساً لنشأة الطبقة، ومن ثم نوع العمل وتقسيمه كمحدد وسيط تتحدد معه الأفكار والمعتقدات وبالتالي السلوكيات والخيارات في الحياة. إلا أن ماركس نفسه يشترط في مسألة الطبقة ما أسماه «الوعي الذاتي» لتكون قادرة على إدراك وجودها، في الأساس، ومن ثم نجاحها في إحداث نضال سياسي واقتصادي واجتماعي ينشد تغييراً جذرياً لواقعها. وهنا تتضح محورية الفهم المشترك الذي تصله الجماعة/الطبقة لذاتها، وقيمتها الموضوعية التي تتحصل عليها سواء من طريق تلك الأحاسيس المشتركة التي تكوّن موقفها تجاه أوضاعها الاجتماعية والسياسية، أو من خلال التفاعل مع الظروف المحيطة واستيعاب تناقضاتها الناتجة من عملية الإنتاج[2]. ثم جاء ماكس فيبر بتعريف أكثر اتساعاً لفهم

---

(1) أرسطو، **في السياسة**، ترجمة الأب أوغسطينُس بربارة البولسي (بيروت: المنظمة العربية للترجمة، 2012)، ص 121 ـ 130.

(2) انظر إلى تحليل ماركس لتشكيل المجتمع عبر التاريخ، الذي يرتكز على العداوة بين الطبقات المستغِلّة والطبقات المُستغلَّة في: كارل ماركس وفردريش إنجلز، **البيان الشيوعي**، ترجمة محمود شريح (بيروت: منشورات الجمل، 2000)، ص 54.

الطبقة، حيث عرّفها بـ «جماعة من الناس لديها فرص الحياة نفسها (الدخل والملكية والتعليم... إلخ) كما تتحدد من خلالها قدرة الأفراد على اقتناء السلع والحصول على مختلف الخدمات. وتعد الملكية في هذا التصور رصيداً طبقياً، وإن لم تكن المعيار الوحيد المحدد للطبقة الاجتماعية. ويعتقد فيبر أن العلاقات الاجتماعية بين الطبقات تتحدد من خلال التفاعل بين الأفراد المتباينين اقتصادياً في إطار السوق، بينما تتحدد **المكانة** من خلال التفاعل بين الأفراد المتماثلين في المستوى الاقتصادي. وعلى الرغم من وجود صلات عديدة بين الأفراد المتباينين في مكانتهم، إلا أن ذلك لا يجعلهم في مكانة واحدة. وبذلك يميز فيبر بين **الطبقة والمكانة** على الرغم من الصلة الوثيقة بينهما؛ فالأفراد «قد يحتلون مكانة اجتماعية عالية في المجتمع، إلا أنهم يحتلون أوضاعاً طبقية دنيا»[3]. أما داهرندورف فذهب إلى التمايز بين الطبقة والشريحة[4]. فالطبقة وفق تحليله هي «فئة تحليلية» تعبر عن تجمعات بشرية تظهر بفعل ظروف بنائية خاصة، تتكون على أساس المصلحة المشتركة. أما الشريحة فهي فئة وصفية من الناس لها أوضاع متشابهة بالإمكان تمييزها من خلال مؤشرات ظاهرة كالدخل والمنزلة وأسلوب الحياة.

عربياً؛ اشتغل العديد من المفكرين العرب على مقاربة مفاهيمية للطبقة، حيث يربط خلدون النقيب تركيب الشرائح الطبقية الاجتماعية بعوامل محددة، من أهمها: «أنماط الطلب على المهارات المهنية، وهي أنماط تقررها القطاعات المسيطرة على الاقتصاد. إن إعادة تنظيم الاقتصاد، وفق تحليله، ينتج منه تحولات في تركيب الشرائح الطبقية»[5]. لذا، نجد تأثر مفهوم الطبقة بالوجه الذي تبنته، أو فرضته، الأنظمة الحاكمة على المجتمعات العربية، الأمر الذي أدخل طيفاً متنوعاً في ارتباطاته الاقتصادية وانتماءاتها الاجتماعية وأصوله التاريخية عند مقاربة مفهوم الطبقة الوسطى العربية. حنّا بطاطو[6] مثلاً مدّ في تعريفه للطبقة الوسطى إلى حدود بعيدة، حيث رأى أنها «تلك الفئات ذات الطبيعة المركبة (أو المزدوجة) التي تتعدد وظائفها، ولكن يجمع بينها احتلالها موقع أو مكاناً وسطاً بين هؤلاء الذين لا يملكون وكبار الملّاك، وهذه الفئات تضم ضمن ما تضم من عناصر وفئات: «ضباط الجيش وموظفي جهاز الدولة وأرباب المهن الحرة، والتجار وملاك الأراضي المتوسطين». أما البعض فقد حرص على استبعاد «الصفوة البيروقراطية والسياسية والعسكرية صاحبة النفوذ الأعظم»[7] من هذا التعريف الرحب.

---

(3) Nicholas Gane, «Max Weber as Social Theorist «Class, Status, Party»,» *European Journal of Social Theory*, vol. 8, no. 2 (2005), pp. 211-226.

(4) Ralf Dahrendorf, *Class and Class Conflict in Industrial Society* (Stanford, CA: Stanford University Press, 1959), <https://bit.ly/2RxRZEc>.

(5) خلدون النقيب، **في البدء كان الصراع! جدل الدين والإثنية، الأمة والطبقة عند العرب** (بيروت: دار الساقي، 1997)، ص 80.

(6) Hanna Batatu, *The Old Social Classes and New Revolutionary Movements of Iraq* (London: Al-Saqi Books, 2000).

(7) محمد عبد الحميد، «الطبقة الوسطى،» في: أحمد عبد الله، محرر، **هموم مصر وأزمة العقول الشابة** (القاهرة: مركز الجيل للدراسات الشبابية والاجتماعية، 1994)، ص 12.

خليجياً: يرى حسن مدن أن لهذه الشريحة دوراً مؤثراً في حراك المجتمع وبناء الدولة كونها «شكلت رافعة لقيم وسلوكيات الحداثة وحاملاً للإبداع الثقافي والفني، فضلاً عن دورها في جهاز الدولة والبنى الإدارية عامة»[8]. في المقابل، فرّق فيه توفيق السيف بين تعريف ذوي الدخل المتوسط وتعريف الطبقة الوسطى؛ فتعريف ذوي الدخل المتوسط «مضمونه اقتصادي بحت، يتعلق بمستوى المعيشة. أما «الطبقة الوسطى» فهو وصف سوسيولوجي لتلك الشريحة التي تجاوزت حد الكفاف، وأصبح بوسع المنتمي إليها تخصيص بعض وقته لنشاطات لا تتعلق مباشرة بتدبير المعيشة، مثل النشاطات الثقافية والترفيهية والمشاركات الاجتماعية..»[9]. بيد أن باقر النجار قاربها بصورة أكثر اتساعاً ومرونة عندما وصفها بأنها «فُسيفساء اجتماعية مشتتة الأدوار» من حيث إنها «جماعة كثيرة العدد، متنوعة الأهداف والنوازع والمسالك والقيم. وهي الفئة/الجماعة الأكثر حضوراً من حيث الكم والكيف في أوساط السكان المحليين في مجتمعات الخليج العربي»[10].

إذاً؛ يتضح لنا جلياً التباين في تعريفات الطبقة الوسطى بين: **مؤشرات كمية**، ذات أثر سريع وواضح، في مدد زمنية قصيرة: كحجم الاستهلاك ومستويات الدخول، فدخل الفرد يعطي مدخلاً عاماً يدلل على تصنيف هذا الفرد، ولأي طبقة اجتماعية ينتمي، ومن دخل الفرد بمقدورنا ربط متوسط دخول الأسر ومستويات استهلاكها للأساسيات من غذاء وسكن وكساء، وما يفيض عن ذلك للصرف على الترفيه والسفر. وبين **مؤشرات نوعية**، عميقة الأثر، لا تظهر إلا بعد مراحل زمنية أطول، لكنها تقارب مفهوم الطبقة الوسطى بصورة أكثر فاعلية، تُلمس من طريق مؤشرات مثل التعليم، ونوعية العمل، وحجم الأسرة، ونوعية السكن، وطبيعة التنظيمات الاجتماعية، ومستوى الانخراط بفاعلية في مؤسسات المجتمع المدني.

ثانياً: عُمان: مسألة الطبقة ومُساءلة الإنتاج

1 ـ في التجربة

ماضياً: عُرفت عُمان منذ القدم بأنها بلد تجارة لتوسط موقعها على المحيط النشط، ذي الحراك الحضاري القديم؛ المحيط الهندي. مرّ عليها طريق الحرير الشهير، صدّرت موانئها معدن النحاس الفاخر الذي كان مصدره جبالها الغنية، ووصل خام اللبان العطري الذي كان يستخرج من أشجار نجود وسيوح ظفار إلى معابد وقصور حضارات سومر وآكاد في بلاد ما بين النهرين والحضارة الفرعونية في وادي النيل. كما مارس الإنسان في عُمان مهنة الزراعة وصيد الأسماك منذ أن استوطن الأرض، وأبدع لأجلهما تقاليد ظلّت راسخة ومتوارثة ومحفوظة حتى

(8) حسن مدن، «محنة الطبقة الوسطى العربية،» **الخليج** (الشارقة)، 2015/8/12، <https://bit.ly/3b7xm9o>.

(9) توفيق السيف، «استمعوا لصوت التغيير،» **التجديد العربي**، 2013/3/19، <https://www.aleqt.com/2013/03/19/article_740526.html>.

(10) باقر سلمان النجار، **الديمقراطية العصية في الخليج العربي** (بيروت: دار الساقي، 2008)، ص 63.

وقتنا الحاضر: نظام ريّ نادر عُرف بـ «الأفلاج»؛ اجترحه من ينابيع الماء العذبة من بطون الجبال، وقواعد للصيد وتوزيع الحصص أسماه «سنن البحر»، ضَمن كلاهما الاكتفاء والدقة لكل من يمارس هذه المهن ويعيش عليها طوال حقب مديدة. إذاً، يمكننا القول بأن مهن الزراعة والصيد والتجارة مثّلت الإطار الاجتماعي والاقتصادي لسكان البلاد مع فترات انتعشت فيها صناعات وحرف، بحسب أوقات الرخاء والاستقرار أو الحروب والصراعات، كالنسيج وصهر المعادن وصناعة السيوف والخناجر والدروع. وهناك العديد من الأدبيات التاريخية الوصفية التي تتحدث عن أشكال الأنشطة الاقتصادية للسكان إلا أن عمان «مشهود لها بعدم وجود تقسيم طبقي مُعلن». هنالك الغني والفقير[11]، وهناك تصنيفات اجتماعية تتكئ على تمييزات وفق أسس في مجملها ليست بحسب النشاط الاقتصادي أو المهني أكثر منها تراكمات اجتماعية[12]، سياسية، تاريخية، وفق جدليات الصراع والغلبة من قبيل: الأصل/العرق/القبيلة (عربي [قحطاني، عدناني]، غير عربي [أفريقي، فارسي، هندي)، اللون [أبيض، أسود، آخر]، الدين/المذهب [مسلم (سني، شيعي، أباضي)، هندوسي، يهودي، مسيحي). وغني عن القول في هذا المقام حاجة هذا الحقل إلى مزيد من البحث والدراسة وتتبع تاريخانية المهن والوظائف والأدوار التي أدّتها في تصنيف المجتمع العُماني وتشريح طبقاته.

إن الفئة المتوسطة هذه لا يمكن أن نطلق عليها تساهلاً مصطلح «طبقة» لأنها تتألف من مزيج متنوع من المفاهيم الاجتماعية والقيمية والخبرات، تصل في مجملها إلى عدم الانسجام أو التناسق.

حاضراً: أحرزت عُمان على مستوى دليل التنمية البشرية[13]، الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي تقدماً لافتاً. كما ظل اقتصادها يحقق معدلات نمو مضطرد، وصل في العشرية الأولى من القرن الحادي والعشرين إلى ما نسبته 6.5 بالمئة، كما أن سجلها في أغلب التقارير الدولية يشير إلى نموها الظاهر، حيث كانت الدولة العربية الوحيدة من 12 دولة حول العالم التي حققت معدل نمو اقتصادي أعلى من 7 بالمئة لمدة 25 سنة أو أكثر[14].

---

(11) J. E. Peterson, «The Emergence of Post-Traditional Oman,» *Durham Middle East Papers*, no. 78, <http://www.jepeterson.net/sitebuildercontent/sitebuilderfiles/Emergence_of_Post-Traditional_Oman.pdf>.

(12) انظر في هذا المقام بحوث جون ولكنسون المتخصصة في دراسة خصائص المجتمع العُماني. على سبيل المثال: John C. Wilkinson, «Bayasira and Bayadir,» *Arabian Studies*, vol. 1 (1974), pp. 75-85.

انظر أيضاً: John C. Wilkinson, *Water and Tribal Settlement in South- East Arabia: A Study of the Aflāj of Oman* (Oxford: Clarendon Press, 1977).

(13) انظر التقرير على الرابط: <http://hdr.undp.org/sites/default/files/reports/270/hdr_2010_en_complete_reprint.pdf>.

(14) انظر: حاتم الشنفري، «الأوضاع الاقتصادية والمالية وأثرها في الحراك،» في: **الربيع العماني: قراءة في الدلالات والسياقات**، إعداد وتحرير سعيد سلطان الهاشمي (بيروت: دار الفارابي، 2013)، ص 29 ـ 41.

بيد أن هذا «النمو الاقتصادي» لم يكن أسطورة عصية على الفهم، بل يعود في مجمله لسبب بارز ومعروف، تشترك فيه جميع بلدان منطقة الخليج العربية ألا وهو النفط. إن المبالغ الكبيرة التي تأتت من بيع هذه السلعة الناضبة وتدويرها في الاقتصاد الوطني أعطى انطباعاً مضللاً بالرفاه وبالازدهار الاقتصادي، لأنها في حقيقة البناء الاقتصادي لم تخلق أي قاعدة إنتاجية صلبة، يعوّل عليها، لا من طريق التصنيع، ولا من خلال تطوير الزراعة، ولا ارتكازاً على توسيع التجارة، ولا بفضل تبني خيار نقل المعرفة وتوطينها. النقيض هو الذي حدث؛ ظهرت بصورة واضحة «رأسمالية الدولة»، حيث سيطرت على جميع عناصر الإنتاج من خلال: احتكار الانتفاع بكامل ثروات الأرض عن طريق إنشاء وإدارة أغلب المشروعات الصناعية والتجارية، سيطرت على قوة العمل فغدت هي المُشغِّل الأكبر، واهبةً الوظائف ووعود الرخاء والاستقرار لمن تشاء، واستفردت بمركزية توزيع وإنفاق رأس المال، حيث ضاعفت الإنفاق العام فتضاعفت معه أجور السوق التي لا تعكس الكلفة الاجتماعية الحقيقية للإنتاج.

2 ـ في الملامح: فئة أكثر من وسطى وأقل من مؤثرة

أوضح إشكال يتسبب به نموذج الدولة الرعوية على النسيج الاجتماعي هو أنماط توزيع الثروة المتأتية من عوائد مصدر وحيد، في الحالة محل الدرس هنا، هو النفط. فهو يربط آليات هذا التوزيع وفق درجات الولاء والاقتراب من رعاة الدولة. في مقابل الامتيازات التي يحصل عليها الرعايا؛ يحتكر الرعاة القرار والثروة، وبدلاً من أن يأتي الدخل من العمل أو الإنتاج أو الابتكار أو المخاطرة، تستفرد الإدارة العامة/الحكومة/السلطة المركزية، التي تمثل الرعاة أو الراعي الفرد، بعملية استخراج الموارد وتوزيع العوائد وتأطير الفوائد.

ونتيجةً لذلك يتوسع القطاع الحكومي على حساب القطاعات الاقتصادية الأخرى. في حالة عُمان مهَّد هذا التوسع لظهور فئتين بارزتين ذات علاقة وطيدة ببعضهما هُما: الموظفون الحكوميون والطبقة الرأسمالية من التجار. من رحم هاتين الفئتين تمثلت بصورة متراكمة مع مرور الزمن ما يمكننا أن نطلق عليها «الفئة المتوسطة» التي هي مزيج سائل يتمدد وينكمش، حجماً ووجوداً، في حدود المنطقة التي تتوسط صورة الواقع المعيشي للمجتمع العُماني. تألفت هذه الفئة من بعض أفراد الأسر الفقيرة في مرحلة ما قبل النفط، أبناء المزارعين والصيادين والحرفيين، ومن صغار التجار وموظفي القطاع الحكومي والعسكري والقطاع الخاص. كما تشمل أبناء الجيل الثاني من سكان الريف والبوادي والجبال، أفراد قبائل استقرت في حواضر المدن العمانية بعدما تبنت الدولة العمانية المعاصرة خيارات التحديث والتنمية منذ عام 1970. كما تشمل هذه الفئة جُلّ من ساهم التعليم في تحسين مستواه الاقتصادي والاجتماعي من المعلمين والأطباء والمحامين والمهندسين والممرضين والصيادلة والمحاسبين.. وغيرهم.

بيد أن الفئة المتوسطة هذه لا يمكن أن نطلق عليها تساهلاً مصطلح «طبقة» لأنها تتألف من مزيج متنوع من المفاهيم الاجتماعية والقيمية والخبرات، تصل في مجملها إلى عدم الانسجام أو التناسق. ومن باب أولى فإن «الوعي الذاتي» الذي يمهد لأي طبقة صهر أحاسيس مشتركة لصوغ مواقف معلنة ومنظمة تناضل من أجلها لتحسين مكانتها وبسط شروطها، في الحالة العُمانية،

على الأقل، إن لم تكن موجودة في الأساس، فإن ظروفاً موضوعية تحول دون تحققها على أرض الواقع.

مركزية السلطة وتمحورها حول نظام الحكم الفردي، القيم الثقافية التقليدية المستمدة من الإرث القبلي، الممارسات الدينية الموصولة بالمذهبية، شكلانية الحداثة السائدة، غياب أو تغييب الثقافة النقدية الداعية لإعادة فهم خصائص الجماعة البشرية التي تعيش في عُمان بظروفها المعاصرة؛ كلها عوامل أوجدت في مجملها قاعدة متينة من اللاتجانس أطّرت سلوكيات وأفكار أغلب من ينتمي إلى هذه الفئة. وهي وإن بدت حداثوية المظهر إلا أنها مقاوِمة لجوهر التغيير والتقدم. بل، ليس باستطاعتها حتى مزاحمة الهويات البدئية، والانتماءات الأساسية، التي يلوذ بها الأفراد والجماعات كالقبلية والمذهبية والطائفية والمناطقية.

غير أننا بالإمكان قراءة سمات وملامح نستقرئها من الأرقام الرسمية المعلنة من قبيل:

أ ـ اعتماد على السلطة، هدر للمجهود

يتجلى هذا الاعتماد في الأرقام الرسمية للقوى العاملة لعام 2015. فمن إجمالي القوى العاملة في القطاع الخاص هناك فقط 210 آلاف عامل وعاملة من العمانيين من قُرابة مليوني عامل وعاملة يمثلون 13 بالمئة من القطاع الخاص[15]. بينما يعمل في القطاع الحكومي 229 ألفاً بلغت نسبة العمانيين منهم 85 بالمئة. انخفض معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي لكل شخص عامل من 3 بالمئة في عام 2000 إلى 1.8 بالمئة في عام 2014 بسبب التذبذبات الحادة التي أحدثتها مسألة تغيير أسعار النفط المُعتمد عليها الاقتصاد العماني أكثر فأكثر.

تتضاءل الفئة المتوسطة في القطاع الخاص لتبعية هذا القطاع للحكومة في نشاطه وحركته. ولا يقف الأمر عند مستوى الأجور المتدني نسبياً بل يتجاوزه إلى تقلص فرص التطوير والاستثمار في تأهيل العاملين فيه من المواطنين. وهو بذلك يعزز درجات اللايَقين في نفوس منتسبيه، وهو ما يشجعهم على مغادرته سريعاً والبحث عن أي وظيفة في القطاع العام مهما كان راتبها متواضعاً.

كما أثبتت تظاهرات 2011، وما تلاها من فتح الحكومة أبواب التوظيف، أن القطاع الخاص غير قادر على استيعاب المواطنين في وظائف تكفل لهم الاستقرار وتستفيد من قدراتهم لتطوير اقتصاد منتج قائم على أساس الكفاءة والفاعلية. وبدلاً من العمل على تحقيق هدف كهذا اتجه أصحاب رؤوس الأموال وبمساعدة الحكومة إلى مضاعفة أعداد العمالة الأجنبية حتى وصلت إلى أرقام غير مسبوقة. فبعدما فتحت الحكومة مجال التوظيف، تشير التقديرات إلى أن نحو 80 ألفاً من المواطنين استقالوا من القطاع الخاص للعمل في القطاع العام عامي 2011 و2012. إن القرارات اللحظية باستيعاب القوى العاملة الوطنية التي استخدمتها السلطة لامتصاص تمدد الاحتجاجات الغاضبة في مطلع عام 2011؛ عمّقت تأزم سوق العمل على المستوى الجذري؛ فقد

(15) انظر: **ملامح الاقتصاد العُماني 2015**، المركز الوطني للإحصاء والمعلومات، على الرابط: <https://bit.ly/3b7eXtr>.

انسحبت أعداد كبيرة من المواطنين من القطاع الخاص (الصناعي والحِرَفي على وجه الخصوص)، بل ومن مقاعد التعليم النظامي (المتوسط والثانوي والعالي) للظفر بالفرص المعروضة وبالرواتب الآمنة. غير أن جُل فرص التوظيف، التي عُرضت، وما زالت، كانت في القطاع العسكري والشُرَطي، وهو ما يعني حلاً سياسياً مؤقتاً وعبئاً مُعقداً على الموازنة العامة أكثر مما هو حل اقتصادي يسهم في إضافة حقيقية في اقتصاد وطني مُنتج. إضافة إلى الكُلفة الباهظة لعسكرة المجتمع وتجميده في الثكنات، بدلاً من تعليمه وتشجيعه على الحياة المدنية بفضاءاتها الحُرة والمفتوحة على الوعي والثقافة.

أثبتت تظاهرات 2011، وما تلاها من فتح الحكومة أبواب التوظيف، أن القطاع الخاص غير قادر على استيعاب المواطنين في وظائف تكفل لهم الاستقرار وتستفيد من قدراتهم لتطوير اقتصاد منتج قائم على أساس الكفاءة والفاعلية.

من الأدلة البارزة على أزمة «الإعالة» هذه: أن عدد العمانيين في الوظائف التي يصل راتبها إلى أكثر من 2000 ريال لا يتجاوز 2000 مواطن عماني، من بين 40000 وظيفة قيادية برواتب عالية، أي أن نسبة العمانيين في هذا النوع من الوظائف هو 5 بالمئة فقط. الإشكال الأبرز في هذا المقام هو أن 92 بالمئة من العمانيين في القطاع الخاص يتقاضون رواتب أقل من 500 ريال، و80 بالمئة منهم يتقاضون رواتب أقل من 400 ريال، أي أن نسبة العمانيين في القطاع الخاص الذين يتقاضون رواتب أكثر من 600 ريال هم 10 بالمئة فقط. وهذا يعني أن إشكالية العمالة الوطنية في القطاع الخاص، ليست قلة عددها مقارنة بالعمالة الوافدة وحسب؛ ولكن إشكاليتها تكمن أيضاً في نوعية الوظائف وضعف الرواتب[16].

ب ـ رخاوة في الكتلة، تسارع إلى المجهول

تشير نتائج المسوحات الوطنية لنفقات الأسرة وأرقام الإسكوا إلى أن حجم الفئة المتوسطة في عُمان يتراوح بين 20 و30 بالمئة من سكان البلاد[17]. كما شهدت البلاد في الفترة التي أعقبت عام 2011 زيادة واضحة في الفئة المتوسطة، فمن 18.2 بالمئة ـ 20 بالمئة صعدت إلى 29.8 بالمئة حيث يسببها البعض بالإجراءات التي اتخذتها الحكومة لاحتواء الاحتجاجات التي تفجرت في ذلك العام من توفير أكثر من 50 ألف فرصة عمل، وحصول أكثر من 150 ألف باحث عن عمل على علاوة بطالة تصل إلى 150 ريالاً عُمانياً إلى حين حصوله على وظيفة تناسبه ويقبل بها. كما

(16) انظر: **عُمان تقرير التنمية البشرية 2012**، المجلس الأعلى للتخطيط، ص 265. على الرابط التالي: <https://bit.ly/3b86V3x>.

(17) **الطبقة الوسطى في البلدان العربية: قياسها ودورها في التغيير** (بيروت: الأمم المتحدة، اللجنة الاجتماعية والاقتصادية لغرب آسيا (الإسكوا)، 2014). انظر أيضاً: حسن العالي، «الطبقة الوسطى في دول مجلس التعاون الخليجي: الخصائص والآفاق،» مركز الجزيرة للدراسات،21 تموز/يوليو 2014، <https:// studies.aljazeera.net/ar/reports/2013/07/201372272619767829.html>

تتميز هذه الفئة بمستوى متنامٍ من التعليم، إذ إن ثلث راشدي هذه الفئة متحصلون على مؤهلات التعليم الثانوي أو العالي. ولا غَرابة في ذلك، لأن عُمان قد حققت تقريباً، ومنذ فترة مبكرة، الهدف الإنمائي للألفية المتعلق بتعميم التعليم الابتدائي، ويتجسد ذلك ببلوغ صافي نسبة القيد في الصفوف (1 ـ 6) إلى 99.4 بالمئة في العام 2016[18]. بيد أن هذا الإنجاز يستوجب الانتباه للانسداد الذي ستعانيه الأجيال القادمة، المتعلمة، المتطلبة لفرص تشغيل منتجة، آمنة، مستدامة، وإلّا ستراكم أرقاماً مهولة من المعطلين من العمل. في سياق متصل، تتصدر عُمان قائمة البلدان العربية من حيث حجم النفقات العسكرية من حيث نسبتها من الناتج المحلي الإجمالي بمتوسط سنوي هائل قدره 10.84 بالمئة وهي بذلك تنفق على الأغراض العسكرية أكثر مما تنفقه على الصحة والتعليم والخدمة العامة وشبكات الأمان الاجتماعي مجتمعة، إذ لا يتجاوز الإنفاق على التعليم أكثر من 4.2 بالمئة، وعلى الصحة 2.2 بالمئة.

إن أسباب تأخر ظهور مجتمع مدني بصورته الحديثة والفاعلة تعود إلى عاملين رئيسيين: الأول، اضطلاع الدولة بالدور الرئيسي في رعاية المواطنين والقيام بالأدوار كافة [...] والثاني، هيمنة التنظيمات التقليدية المتحكمة بطبيعة العلاقات بين الناس.

ومن نافلة القول هنا ذكر أهمية أن من شأن إعادة النظر في هذا النوع من الإنفاق أن يعالج الكثير من التفاوت وتناقص العدالة الاجتماعية، ويتيح الفرص لفئات المجتمع المختلفة لتطور قدراتها من خلال استثمار القيمة المضافة المتأتية من تزويدها بفرص تعليم ذات جودة عالية، وخلق فرص عمل حقيقية في قطاعات إنتاجية مستدامة، الأمر الذي يوسع تدابير الحد من الفقر ويمنح الفئة المتوسطة سعة في النمو والتأثير، كما يعزز من ممارسات الحماية والأمان الإنساني ويردم فجوات التفاوت الاجتماعي.

ج ـ إغراق في الاستهلاك، تجاهل للإنتاج

شهدت عُمان في العشرية الأولى من القرن الحادي والعشرين زيادة مضطردة في حجم الفئة المتوسطة، بفضل الارتفاع الحاد في الإنفاق الحقيقي للفرد؛ حيث سُجّلت مستويات مرتفعة من التباين بين بيانات الحسابات القومية حول الإنفاق الأسري النهائي للفرد، وبين بيانات المسوح بشأن الإنفاق الاستهلاكي الأسري للفرد. وقد وصل هذا التباين إلى 2.22 في عام 2010 الأمر الذي ينبئ بتفاقم الهوة بين الأغنياء والفئة المتوسطة، ويكرس عدم المساواة مع مرور الزمن، إذ تخطى إنفاق الفرد من الأغنياء في عُمان إنفاق الفقراء 11 مرة، وإنفاق المعرضين للفقر 7.3 مرة، وإنفاق الفئة المتوسطة 4.7 مرة[19].

(18) **الأهداف الإنمائية للألفية: التقرير الوطني الرابع**، المركز الوطني للإحصاء والمعلومات (آذار/مارس 2016)، <https://bit.ly/3chUz9l>.

(19) الإسكوا، **الطبقة الوسطى في البلدان العربية: قياسها ودورها في التغيير**.

وكنتيجة للطفرات النفطية المتعاقبة والمفاجئة سلكت الفئة المتوسطة خياراً أشبه بالمقامرة لتعظيم أموالها المتحصلة من هذه الطفرات، التي حصلت عليها إما من طريق المنح من السلطة المركزية أو من خلال الرواتب التي تصرفها الحكومة. يتضح ذلك من خلال ضخ الناس مدخراتهم في أسواق الأسهم والعقارات، ورهن ممتلكاتهم والاقتراض المفرط لتمويل السلوك المضاربي (يصل حجم القروض الشخصية في البنوك العُمانية إلى7 مليارات ريال عماني في عام 2016). لذلك أصبح من الشائع تفشي ظواهر الاستهلاك التفاخري من قبيل: شراء «الأرقام المميزة» للهواتف، وللسيارات، وقطع الأراضي، وشراء «أوقات تشاركية» في منتجعات سياحية لقضاء إجازات باذخة، وتأسيس «محافظ مالية» بوعود عوائد مجزية. كلها أمثلة تدلل على سلوك المضاربة والمقامرة لتحقيق أرباح سريعة بلا جهد يذكر في عملية الإنتاج الحقيقي. حتى الفئات التي تنتمي إلى ذوي الدخل المحدود انجرفت في هذه الممارسات لتسبب في اتساع دائرة «التأزم» المالي ووضع عدد كبير من المواطنين تحت تهديد الرهون العقارية، والكثير من الشركات تحت طائل الإفلاس وتسريح العمال والموظفين.

د ـ خمول عن الاجتماع، خوف من السياسة

يؤكد العديد من دراسات علم الاجتماع السياسي أن «قوة الدولة ما بعد التقليدية يعود إلى النخب الجديدة والتقليدية التي تستفيد من الوضع الحكومي الحالي، وعلى العكس فهم أكثر من يخافون من الحداثة خشيةً على مكانتهم ومصالحهم. ونتيجة لذاك، تُعادي تلك النُخب أي تغيير حيوي في طبيعة الدولة والمجتمع»[20]. كما تجادل بعض الأدبيات الرسمية في عُمان بأن أسباب تأخر ظهور مجتمع مدني بصورته الحديثة والفاعلة تعود إلى عاملين رئيسيين: **الأول**، اضطلاع الدولة بالدور الرئيسي في رعاية المواطنين والقيام بالأدوار كافة (دولة الرفاه)؛ **والثاني**، هيمنة التنظيمات التقليدية المتحكمة بطبيعة العلاقات بين الناس، وهي تحددها بشكل صريح في القبيلة». إذ إن القبيلة، حسب الرواية الرسمية السائدة، وبفضل دورها المحوري في البنية الاجتماعية، وتنظيماتها المحكمة القريبة من التأثير في الفرد، هي من أخّرت لجوء المواطنين للانتظام على صورة صيغ ونماذج أخرى[21]. على الرغم من التراجع الواضح في دور القبائل في مقابل التحول السياسي والاقتصادي الذي شهدته البلاد خلال العقود الخمسة الأخيرة فإن هذه العبارة «نحن مجتمع قبلي/قبيلي» ما تلبث أن تظهر لمواجهة بعض الجهود المدنية المتواضعة لإجراء حوار اجتماعي يناقش مبادئ حقوق الإنسان أو أفكار المواطنة والمجتمع المدني وغيرها من الأطروحات التي تصنفها السلطة على أنها أفكار وافدة على المجتمع من الخارج، ومدعومة بشكل مشبوه لزعزعة الأمن الداخلي للبلاد، وليست نابعة من حاجة إنسانية

---

(20) Peterson, «The Emergence of Post-Traditional Oman».

(21) **عُمان: تقرير التنمية البشرية 2003** (مسقط: وزارة الاقتصاد الوطني، 2003)، ص 197 ـ 183. وللمزيد من التوسع في تحديات المجتمع المدني في عُمان، انظر: سعيد سلطان الهاشمي، **عُمان، الإنسان والسلطة: قراءة ممهدة لفهم المشهد السياسي العُماني المعاصر** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2013)، ص 161.

أمّلتها ظروف التطور والنمو وشجعتها ضرورات التواصل المعرفي مع العالم. بيد أن للصورة وجهاً آخر، غير «رواية» ضمور روح المبادرة الاجتماعية عند الفئة المتوسطة، حيث لا يخفى على دارس المجتمع العُماني العائق «القانوني» أمام ممارسة السياسة، إذ يُجرم قانون الجزاء العماني العمل السياسي العلني، كما يحظر تكوين الأحزاب، حيث تنص المادة 134 منه على أنه: «يحظر تأليف الأحزاب والمنظمات ذات الأهداف المناهضة للنظم الأساسية السياسية أو الاجتماعية أو الاقتصادية في السلطنة». كما تنص المادة 5 من قانون الجمعيات الأهلية الصادر عام 2000 على أنه «يحظر على الجمعية الاشتغال بالسياسة أو تكوين الأحزاب...». ناهيك بأن الوسائل المسموح بها للاحتجاجات بين المواطنين كالتجمع السلمي والإضراب والوقفات والمسيرات والتظاهرات والاعتصامات ترى فيها السلطة وسائل استفزاز مباشر لها، وبخاصة بعد مرحلة 2011. وتحرص هذه السلطة بكل ما أوتيت من إمكانات على تحاشي ممارسة المواطنين لحقوقهم في الاحتجاج، وإن فعلوا فالقوة حاضرة، حيث شهدت السنوات الخمس التي أعقبت «الربيع العُماني» الكثير من الحوادث التي تدلل على مواجهة السلطة لفكرة الاحتجاج بالسحق وبالسجن. من أمثلة ذلك: إضراب المعلمين، إضرابات عمال حقول النفط، الوقفات السلمية للمطالبة بالإفراج عن معتقلي الرأي (2012)، احتجاجات أهالي ولاية لوى بسبب التلوث الذي أصاب حياتهم من المدينة الصناعية في ولاية صحار (2013، 2014). أما الفئة المتوسطة الناشئة، فإنها إزاء ذلك كله قد «تُمثل قوة ضغط بالمفاهيم الاقتصادية لكنها لا تُمارس أي تأثير سياسي. وفي الواقع، إذا ما استثنينا بعض العناصر المُتعلمة، فإن التحريض لُممارسة نشاط سياسي أكبر يُعدُ محدوداً لأن أغلب أبناء [هذه الفئة]، كما هو الحال في دول الخليج الأخرى، غارقون في الماديات»[22].

إن استمرار الاقتصاد العماني على الواردات والخدمات ذات القيمة المضافة المنخفضة لن يسهم جذرياً في استيعاب الأجيال القادمة عموماً والفئة المتوسطة بالأخص، ولا في استثمار طاقاتها كما يجب.

هـ ـ في التحديات: إذا سَلِمتْ ناقتي...

يعترض واقع الفئة المتوسطة في عُمان جملة تحديات ليست بالمفاجئة إذا ما وضعنا في الاعتبار ظروف تعايشها مع صورة الدولة العُمانية المعاصرة، وحدود الدور الذي ارتضت ممارسته في الواقع السياسي والاجتماعي والاقتصادي للبلاد. وفي ظل الضبابية التي تكتنف الرابطة القائمة على قيم المواطنة والوفاء بالتزاماتها تجاه الفرد وتجاه الجماعة الوطنية؛ تستعيض الفئة المتوسطة عن كل ذلك بسلوكيات الولاء للسلطة المركزية ولمؤسساتها التنفيذية والأمنية، لظنها أن «الطرف الماسك بالدولة أو الموظف لها يرى أنها وسيلة نحو احتكار المزايا والمنافع في خاصته أو جماعته أو طائفته أو قبيلته أو قوميته، أو هكذا ترى فيها الأطراف الأخرى المتصارعة معها أو

(22) Peterson, Ibid.

المتضررة منها»[23]. كما ارتبط في المخيال العام، وبعد تجارب تقارب العقود الخمسة الآن ـ بأن هذا النوع من الولاء ضامن موضوعي للرفاه والأمان النفسي والاجتماعي. بيد أن ظناً كهذا لا يصمد طويلاً أمام الكثير من التحديات التي تجابه هذه الكتلة البشرية، والتي نذكر منها على سبيل المثال لا الحصر التالي:

(1) التآكل: تواجه الفئة المتوسطة في عُمان تحدي التآكل والانكماش. على الرغم من النسبة المتنامية التي تمثلها من معمار المجتمع العماني المعاصر، إلا أن هذه النسبة لا تعتمد على منابع راسخة لعملية إنتاج كفؤة، بقدر اعتمادها على صورة الدولة المعاصرة التي تُنفق على متوالية أزمات سببتها سياساتها الاقتصادية السابقة من دون الاكتراث لاستحقاقات المستقبل وأجياله. من ظاهريات هذا التآكل هو مسار مستوى الأجور الحقيقية في البلاد الذي ينمو بنسبة أقل من 1 بالمئة، في مقابل أن الناتج المحلي الإجمالي ينمو قرابة 5 بالمئة، كما أن حصة الأجور نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي قد انخفضت إلى 28 بالمئة في السنوات العشر الأخيرة.

لقد تم تبديد عوائد النفط لتحقيق نمو اقتصادي سريع، مشغول بشراء ولاءات لحظية لا ترى في المستقبل أكثر من وسائل تنعّم سطحية. وأغفل الاستثمار في قطاعات إنتاجية تحقق قيمة مضافة عالية ومستدامة كقطاعات التصنيع واقتصادات المعرفة.

إن استمرار الاقتصاد العماني على الواردات والخدمات ذات القيمة المضافة المنخفضة لن يسهم جذرياً في استيعاب الأجيال القادمة عموماً والفئة المتوسطة بالأخص، ولا في استثمار طاقاتها كما يجب، على النقيض تماماً؛ اقتصاد بهذا المسار، وخيارات بهذا الضيق، لن يسهما في تنمية المعارف المحلية. لقد تم تفويت مراحل الوفرة، ولم يُستفد من دينامية عائدات الحجم والتغير التكنولوجي، والأخطر من ذلك أن شكل الاقتصاد الحالي أعاق تنمية قوى عاملة ماهرة وجاهزة للتشكل، ولذلك لا غرابة من انخفاض معدلات الأجور الحقيقية لأنها ببساطة تعكس انخفاض مستويات الإنتاجية. نتيجة لذلك ستتسع معدلات الفقر وستقترب من الفئة المتوسطة مما قد يصيبها بالتآكل.

(2) التواكل: تعاني الفئة المتوسطة في عُمان اليوم متلازمة «الانتظار والتواكل»، والحرص على رفاه اليوم من دون الاهتمام بحقوق وواجبات الغد، حيث يلخصها المثل الشعبي الدارج «إذ سلمت ناقتي لا عليّ من رفاقتي»، وهي متلازمة أوجدها النمط السياسي والاقتصادي الذي أدارت به السلطة البلاد طوال الفترة الماضية. هذا النمط الذي في شقه الاقتصادي اتكأ على ريع عوائد النفط، وفي شقه السياسي انشغل برضا وخضوع الفئة الكبرى من الشعب. يقف الجهاز التنفيذي العُماني اليوم في حيرة عن استحداث الكم والنوع الكافيين من فرص العمل اللائقة للقادمين الجدد لسوق العمل من المواطنين. وقد تزداد الأمور تعقيداً وبخاصة إذا ما وضعنا في الاعتبار أن 42 بالمئة من إجمالي العمانيين اليوم هم من الأطفال في الفئة العمرية (0 ـ 17)، حيث

---

(23) باقر سلمان النجار، «الفئات والجماعات: صراع الهوية والمواطنة في الخليج العربي،» في: أحمد صدام عبد الصاحب الشبيبي [وآخرون]، **مجلس التعاون لدول الخليج العربية: قضايا الراهن وأسئلة المستقبل**، سلسلة كتب المستقبل العربي؛ 59 (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2008)، ص 54.

يبلغ عددهم أكثر من مليون نفس. وأن أكثر من 31.4 بالمئة من إجمالي العاملين في القطاعين الحكومي والخاص هم من فئة الشباب (15 ـ 29) سنة. إن كل هذه المؤشرات تستحث الجميع، سواء الدولة أو الناس، على تغيير النمط الذي يدير البلاد ويتحكم بمستقبلها القريب. وليس من مصلحة حتى السلطة السياسية الاستمرار في ذات السياسات التي تضعف القاعدة الإنتاجية في مقابل خضوع الجماهير تجنباً لمطالباتها بالمشاركة السياسية. بل إن الفئة المتوسطة الحالية لن تنفعها المكافآت السخية التي أغدقتها السلطة عليها في مقابل دعمها غير المشروط. إن هذا الدعم المتمثل بوظائف تدر أجوراً مرتفعة نسبياً، وإعانات سخية لن تعالج التشوهات الهيكلية في بنيان الاقتصاد الحالي، وستزيد الأمور سوءاً، لأنها تسحب من احتياطيات الأجيال القادمة وتهدر ثرواتها بلا عوائد مضمونة تكفل استدامة مطمئنة.

(3) التفاوت: تواجه الفئة المتوسطة في عُمان تحدي التفاوت متعدد الأبعاد؛ تفاوت نوع العمل؛ تفاوت حسب النوع الاجتماعي؛ وتفاوت الحضر والريف.

(أ) على مستوى التفاوت بحسب نوع العمل؛ لا تتجاوز نسبة المهنيين العُمانيين من الفئة المتوسطة 15 بالمئة بينما تنخرط النسب الأكبر في العمل في القطاع العام والقطاع العسكري والأمني. تكمن خطورة هذا التفاوت في أن استدامة وتوسع الفئة المتوسطة مرتهن لقاعدة إنتاجية تحقق قيمة مضافة حقيقية للاقتصاد الوطني وللدخل الشخصي على حد سواء. أما التعويل على رواتب ومعاشات تدفعها الدولة المعتمدة على تصدير سلعة واحدة مهددة بالنضوب أو البوار كالنفط فإن ذلك يكرس مأساة الفئة المتوسطة ولا يتحرك بصورة عاجلة للتخفيف من عواقبها.

(ب) على مستوى التفاوت حسب النوع الاجتماعي؛ الذي يقرأ مساهمة المرأة العمانية في الفاعلية الاجتماعية والاقتصادية للفئة المتوسطة، فقد اتسمت هذه المساهمة بذات السمات السائدة لعموم المجتمع؛ تكدس في القطاع العام، وانتظار التوظيف المركزي، مع مشاركة متواضعة في القطاع الخاص وانحسار مخيف في قطاع المبادرات والحرف والصناعات اليدوية. هذا إذا ما علمنا أن المرأة كانت أبرز مثال في المجتمع العُماني على تكريس مُثل الاستقلال المالي والإعالة الأسرية عن طريق الحرف والمهن ذات القيمة المضافة في الاقتصاد المنزلي، كالخياطة والدباغة والرعي والزراعة وصناعة العطور والخزفيات والنسيج. أما حاضر نساء الفئة المتوسطة فيشير إلى التالي: 41 بالمئة من التوظيف في القطاع العام من النساء، بينما لا تتجاوز نسبتهن في العمل في القطاع الخاص الـ 23 بالمئة.

(ج) على مستوى التفاوت المناطقي: فتتوزع الفئة المتوسطة في عُمان على نحوٍ يُنذر بتكريس لامساواة خطيرة في شأن توزيع التنمية على مناطق البلاد، إذ إنها تتوزع على الشكل التالي؛ 62.3 بالمئة في المناطق الحضرية، 37.7 بالمئة في المناطق الريفية، ويؤكد هذا التفاوت عدم الانتباه المبكر لظاهرة هجرة أهل الريف إلى الحواضر، رغم وضوح عواقب هذه الظاهرة والمآلات الخطيرة التي أحدثتها في كثير من البلدان العربية على مستويات اجتماعية وسياسية وأمنية؛ فقد أوجد هذا التفاوت اختلالاً ملموساً على مستوى الخدمات، ظهر في ازدياد النزوح السكاني إلى مسقط، والضغط على الخدمات المتوفرة فيها وكفاءة تشغيلها وصيانتها. وأظهرت نتائج دراسات رسمية «أن سكان القرى أقل قدرة بصورة واضحة من سكان الحضر في الوصول

إلى الخدمات العامة. كما أن متوسط استهلاك الأسرة أعلى في الحضر عن نظيره في القُرى العُمانية»[24]. زاد على ذلك مركزية صنع القرار الذي تتحكم به الوزارات والأجهزة الرئيسية، والتي تتخذ من العاصمة مقراً لها، ومحدودية التفويض الممنوح للمكاتب والمديريات المتوزعة في كل محافظة ومنطقة، على مستوى المباني. إضافة إلى صُوَرية المجالس البلدية وعدم قدرتها، بفعل نصوص تشكيلها وتكوينها، على اتخاذ أي قرار وتطبيقه وتوفير المخصصات المالية اللازمة لتنفيذه إلا بعد الرجوع والاعتماد من الأجهزة المركزية في العاصمة. هذا الواقع أثّر جذرياً في انحسار الصناعات التقليدية، ومصادر الرزق الأولية، التي كانت القرى والأرياف حواضنها الآمنة ومنابعها المستقرة منذ القدم كالزراعة وصيد الأسماك وحرف الدباغة والنسيج والفخاريات وصوغ مختلف المعادن وغيرها. على سبيل المثال لا الحصر: تراجعت معدلات نمو أنشطة الزراعة والأسماك في الناتج المحلي الإجمالي إلى 9.7 بالمئة في عام 2015 مقارنة بما كانت عليه 15.7 بالمئة في عام 2013، وكذا الحال في شأن الصناعات التحويلية التي تراجعت إلى –13.4 بالمئة بعدما كانت معدلات نموها 4.3 بالمئة[25]. في نفس الفترة، إذ إن أغلبية السكان هجروا هذه الصناعات الأساسية في اقتصادهم لصالح الوظائف الحكومية التي عطّلت القدرات الإنتاجية والمهارات الأساسية، ليس بين أوساط الجيل الشاب فحسب، بل بين أهل المهن والحرف المَهَرة أنفسهم. لأن هذه القطاعات ليس باستطاعتها مجاراة قطاعات النفط والمقاولات والمضاربات المالية. هذا الأمر شجع نشوء أزمات اقتصادية متواصلة، وحفّز نمو وتوسع نشاطات طفيلية: كالبطالة المقنعة في المؤسسات الحكومية، والاتجار بتأشيرات القوى العاملة الأجنبية، وشيوع المحسوبيات، والإثراء من الأراضي والعقارات التي تقوم السلطة بتمليكها لخاصتّها والمقربين منها، وقبل ذلك؛ ربط حياة الناس وأرزاقهم بمركزية السلطة.

يبدو أن الفئة المتوسطة في عُمان لا تقف على أرضية صلبة، حيث أغلب الأفراد المنضوين إليها لا يزالون يتكئون على وشائج النسب أكثر من رهانهم على عروة الانتساب.

(4) التقايض: يرى تيري لين كارل أن «الأموال التي تتدفق على خزائن سلطة شديدة المركزية لا تقود إلا إلى المزيد من تمركز هذه السلطة، مشجعة نسيج العلائق الريعية بين السياسيين والرأسماليين. وهكذا تتولد حلقة مفرغة من نتائج التنمية السلبية والتي ترسخ التبعية الأحادية.. وتفسر لنا أحجية «مفارقة الوفرة»»[26]. من هذه النقطة بالتحديد، ومن بوابة «سخاء السلطة» على القطاعات المعيشية المباشرة، كقطاعات التعليم والتشغيل والصحة، ومن خلال

(24) **عُمان: تقرير التنمية البشرية 2003** (وزارة الاقتصاد الوطني)، ص 75 ـ 79.

(25) انظر: **الكتاب الإحصائي السنوي 2016**، المركز الوطني للإحصاء والمعلومات (تموز/يوليو 2016)، <https://bit.ly/3a4rCw1>.

(26) تيري لين كارل، «مخاطر الدولة النفطية: تأملات في مفارقة الوفرة،» ترجمة علي داود، مجلة **الفلق** الإلكترونية (2014)، <http://www.alfalq.com/?p=6960>.

«الأعطيات» والمنح والهبات التي تستهدف بعض المكونات الاجتماعية ذات الصوت المسموع كشيوخ القبائل ومشايخ المذاهب الدينية وبعض القيادات الأمنية والعسكرية، إضافة إلى بعض المثقفين والكتاب والأكاديميين، مع الرهان على العائلات التجارية المضمونة الولاء؛ بمعية هذه المكونات المختلفة، استطاعت السلطة المركزية في عُمان أن تكون في مأمن عن أي ضغط حقيقي وجاد وواضح البرامج، من قبل الفئة المتوسطة، وباتجاه الإصلاح السياسي والاقتصادي والثقافي.

بفعل هذه الطريقة ظلت هذه الفئة حذرة من ممارسة نقد منظّم للنظام الحاكم ولسلطته المركزية. «لقد اعتمد النظام على الفئة المتوسطة بقدر ما اعتمدت هي عليه»[27]؛ بل إن هذه الفئة، على امتداد العقود الخمسة الماضية، رأت في المساعدات الاجتماعية والمنافع الاقتصادية وشكلانية المؤسسات السياسية المقدمة من السلطة والمتحكمة بتفاصيلها، رأت فيها ثمناً ضامناً للصمت عن تجاوزات هذه السلطة، حرصاً على «السلم الاجتماعي» ودرءاً للفتن المستهدفة «للوئام الوطني». بل ظنت هذه الفئة أن تحكم الدولة في الاقتصاد، ومركزيتها في الإدارة، واختراقها للفضاء العام، وسيطرتها على النشاط المدني، كلها ضمانات لحماية مصالحها الفئوية، من دون النظر إلى عواقب هذه المقايضة على الاقتصاد الكلي ولا على التكوين الاجتماعي برمّته. ولأن السلطة صاحبة الكلمة الفصل في تحديد واقع قرارات مصيرية في نوع التعليم وكم التشغيل وتفاصيل نظام الحماية الاجتماعية، يبدو أن الفئة المتوسطة في عُمان ارتضت بمقايضة سلطوية مفادها:

بدلاً من المطالبة بعقد اجتماعي قائم على المساءلة المتبادلة بين النظام الحاكم والشعب من خلال الحوار الاجتماعي والمشاركة السياسية الفاعلة المرتكزة على رقابة المال العام ومحاسبة التنفيذيين ومكافحة الفساد ـ بدلاً من كل تلك المنظومة من حقوق الموطنين وحرياتهم ـ الاكتفاء والرضى بوعود الأمن والرفاه الاجتماعي.

مختتم

يبدو أن الفئة المتوسطة في عُمان لا تقف على أرضية صلبة، حيث أغلب الأفراد المنضوين إليها لا يزالون يتكئون على وشائج النسب أكثر من رهانهم على عروة الانتساب. نسب الهويات البدئية كالقبيلة والأسرة والمذهب، أكثر من الانتساب إلى قيم المواطنة وطرائق إنتاج رأس المال البشري والمادي. كما أن طبيعة نشأة هذه الفئة، وحدود دورها الراهن مع السلطة المركزية قد أصابها بشلل تكويني عطّلها عن القيام بدورها الكافل للتوازن الاجتماعي، والاستدامة الاقتصادية، والتطوير السياسي، والمبادأة الثقافية. إن ما يجري من تحولات متسارعة في النسيج الاجتماعي العُماني المعاصر ينبئ بإشكالات خطيرة، إذا لم يتم الانتباه لها سريعاً ومعالجتها بصورة جذرية تُراعي الأعراض الجانبية المصاحبة فإن مفهوم «دولة الأمن والرفاه» سيكون على المحك.

---

(27) الإسكوا، **الطبقة الوسطى في البلدان العربية: قياسها ودورها في التغيير**.

الجرأة التي اكتسبتها الأجيال الناشئة من أجواء انتفاضات الربيع العربي، مع ترنحات أسعار النفط المستمرة، في مقابل التكبيل السياسي والاقتصادي للمواطنين في إدارة وتسيير القطاع العام وعزلهم عن المشاركة الفاعلة سينجم عن كل ذلك تنمية مشلولة.

لم يعد كافياً، ولا مقنعاً، رهان السلطة على صناعة حالة من الفخر الوطني والاعتداد بالإنجازات السابقة، في الوقت الذي يكابد فيه المواطن نتائج سياسات اقتصادية وسياسية واجتماعية قصيرة الفائدة وباهظة التكاليف. والأنكى أن هذه السياسات غير قابلة للنقد ولا النقض ولا التقويم. ومع انتقال الاقتصاد من سعة الوفرة إلى ضيق الندرة لن يكفي أي سلطة تشبثها بالمفهوم الضيق والتقليدي للأمن، ولا كرمها في توزيع حصص الامتيازات بحسب الولاءات، ولن تسعفها مخازن الأسلحة المكدسة ولا الجيوش والعساكر المُدربة، العكس هو ما يتوقع حدوثه؛ المزيد والعميق من الانفجارات، لأن الموارد استُنزفت، والثقة في الإدارة العامة فُقدت، والأفواه زادت.

الرهان على مفهوم أمن إنساني واسع ومنصف، يضع نصب عينيه الإنسان كقيمة عليا في ذاته، مستحق لعدالة اجتماعية ناجزة ومستدامة؛ قد يكون أحد المخارج الأكثر موثوقية للخروج من انسداد كهذا □

صدر حديثاً

تونس: فرادة عربية

صفوان المصري

يستكشف صفوان المصري في هذا الكتاب العوامل التي كوّنت التجربة الخاصة للبلاد؛ فهو يتتبع تاريخ الإصلاح في تونس في مجالات التعليم والدين وحقوق المرأة، ويجادل في أن بذور المجتمع الليبرالي والديمقراطي نسبياً اليوم زُرِعت قبل مدة طويلة تصل إلى منتصف القرن التاسع عشر. كما يجادل في أن تونس ليست نموذجاً يمكن تكراره في بلدان عربية أخرى بقدر ما هي فرادة، إذ إن تاريخها في العمل الإصلاحي وضَعَها على مسار منفصل عن سائر المنطقة. ويستكشف السرد أفكاراً تتعلق بالهوية، والعلاقة بين الإسلام والمجتمع، والدور المهيمن للدين في تشكيل الأجندات التعليمية والاجتماعية والسياسية في المنطقة. واستناداً إلى مقابلات مع عشرات الخبراء والقادة والناشطين والمواطنين العاديين، وإلى جمع كتلة غنية من المعرفة، يقدم المصري رواية حساسة، وشخصية أحياناً كثيرة، تمثل عاملاً حاسماً في فهم لا تونس فحسب بل العالم العربي الأعرض كذلك.

416 صفحة

الثمن: 18 دولاراً

أوضاع المهاجرين السوريين في مصر: الفرص والتحديات

سوسن الشريف(*)

باحثة اجتماعية ونفسية من مصر.

مقدمة

بحسب المفوضية السامية لشؤون اللاجئين بالأمم المتحدة لا يوجد تعريف قانوني موحد لمصطلح «مهاجر» على المستوى الدولي. ويفهم بعض صنّاع القرار، والمنظمات الدولية، ووسائل الإعلام، مصطلح «مهاجر» ويستعملونه كمصطلح جامع يشمل المهاجرين واللاجئين. وتستخدم الإحصاءات العالمية حول الهجرة الدولية مثلاً تعريفاً لـ «الهجرة الدولية» يشمل العديد من تحركات طالبي اللجوء واللاجئين. ولكن هذه الممارسة قد تؤدي بسهولة في المناقشات العامة إلى الالتباس، وقد تحمل أيضاً عواقب خطيرة على حياة اللاجئين وسلامتهم. غالباً ما يتم فهم «الهجرة» على أنها عملية طوعية، يعبر الأشخاص الحدود بموجبها بحثاً عن فرص اقتصادية أفضل. ولكن هذه ليست حالة اللاجئين الذين لا يستطيعون العودة بأمان إلى وطنهم ويحق لهم بالتالي الحصول على حماية خاصة بموجب القانون الدولي[1].

مصر هي إحدى الدول الموقعة اتفاقية اللاجئين لعام 1951 وبروتوكولها لعام 1967، إضافة إلى اتفاقية منظمة الوحدة الأفريقية لعام 1969 التي تحكم الجوانب الخاصة بمشكلات اللاجئين في أفريقيا. وتنفذ المفوضية في مصر عمليات التسجيل والتوثيق وتحديد وضع اللاجئ، وذلك بموجب مذكرة التفاهم الموقعة مع الحكومة المصرية في عام 1954. يقدر عدد الأشخاص الذين تُعنى بهم المفوضية في مصر عام 2019 بنحو 280,000 شخص، وهم عبارة عن لاجئين

(*) البريد الإلكتروني: sawsan73@aucegypt.edu.

(1) المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، «اللاجئون والمهاجرون أسئلة شائعة،» 20 آذار/مارس، 2016 (شوهد في 5 حزيران/يونيو 2019)، <https://www.unhcr.org/ar/news/latest/2016/3/56ee7ddb6.html>.

وطالبي لجوء من العراق وإريتريا وإثيوبيا وجنوب السودان والسودان واليمن. ويعيش اللاجئون وطالبو اللجوء في مناطق حضرية إلى جانب المجتمعات المحلية[2].

ساعدت التركيبة المجتمعية لمصر اللاجئين على الاندماج، والدليل على ذلك الطفرة غير المسبوقة التي فعلها اللاجئ السوري في الأسواق المصرية، ومظاهر تأثير وتأثر كبيرة عادة ما تحدث داخل المجتمعات التي تستوعب الآخر.

من خلال دراسة برلمانية مصغرة طرحت للمناقشة في تشرين الأول/أكتوبر الماضي، أشارت إلى أن الدولة المصرية تتربع على قمة الدول المحتضنة للاجئين، إذ احتضن الإقليم المصري على مدار العقدين الماضيين ما يزيد على 5 ملايين لاجئ، من شرق آسيا وأفريقيا، وأن المعدل ارتفع إلى هذا الحد بعد الحروب الأهلية والاضطرابات السياسية التي نشبت في السنوات العشر الأخيرة، بسبب الأعداد الكبيرة للاجئين الوافدين إلى مصر من السوريين والعراقيين واليمنيين، بخلاف الأشقاء الفلسطينيين المتوافدين على الدولة المصرية منذ احتلال 1948. وكشفت المفوضية في مصر عن وجود 221 ألفاً و675 لاجئاً مسجلين على أراضيها، من بينهم 127 ألفاً و414 سورياً، بما يوازي 57 بالمئة من إجمالي اللاجئين على الأراضي المصرية، بينما يوجد 36 ألفاً و195 لاجئاً سودانيّاً، و14 ألفاً و564 لاجئاً إثيوبيّاً، و12 ألفاً و959 لاجئاً من إريتريا و10 آلاف و518 لاجئاً من جنوب السودان، بالإضافة إلى 20 ألفاً و25 لاجئاً من 51 دولة أخرى.

تمثل مصر نموذجاً فريداً في التعامل مع اللاجئين من 58 دولة يحصلون على خدمات صحية وتعليمية إلى جانب فرص العمل دون تمييز، ويعيشون بحرية بين أبناء الشعب المصري وإلى جواره. ومصر من أكثر الدول التي توجه إليها السوريون بكثافة للفرار من أهوال الحرب في بلادهم، وتختلف الأرقام في تحديد عددهم الحقيقي؛ ففي الوقت الذي تحدث البنك الدولي عن وجود أكثر من 115 ألف لاجئ سوري، أعلن مساعد وزير الخارجية المصري للشؤون العربية أن العدد وصل عام 2018 إلى 133 ألفاً، بينما تفيد أرقام أخرى أن عددهم يتجاوز 200 ألف[3].

وقد ساعدت التركيبة المجتمعية لمصر اللاجئين على الاندماج، والدليل على ذلك الطفرة غير المسبوقة التي فعلها اللاجئ السوري في الأسواق المصرية، ومظاهر تأثير وتأثر كبيرة عادة ما تحدث داخل المجتمعات التي تستوعب الآخر. وكلما زاد الاندماج في المجتمع زادت الاستثمارات، وزادت عجلة العمل، وهو أمر مطلوب ولا شك في ذلك[4].

---

(2) المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، بيئة العمل،» <https://www.unhcr.org/ar/5ae5be9 24.html>. (شوهد في 8 حزيران/يونيو 2019).

(3) إسماعيل عزام، «بعد اتهامات «الأخونة».. كيف هو وضع اللاجئين السوريين في مصر؟،» مهاجر نيوز، 11 حزيران/يونيو 2019، <https://bit.ly/2IWmS14> (شوهد في 18 تموز/يوليو 2019).

(4) محمد الشماع، «تجربة اندماج اللاجئين في مصر تلهم القارة السمراء،» مبتدأ، 2 أيلول/سبتمبر 2019، <https://www.mobtada.com/details/812774> (شوهد في تموز/يوليو 2019).

ونظراً إلى كِبر عدد المهاجرين السوريين في مصر، وما تبع هذا الوجود من تغيرات وتأثيرات ملموسة على المجتمع المصري، فكان من المهم تناول هذه الظاهرة السورية التي اخترقت المجتمع بنعومة وقوة رغم ضعف وضعهم كمهاجرين هجرة قسرية خارج بلادهم، من وجهة نظر اجتماعية وثقافية.

أولاً: الإطار المنهجي والنظري

1 ـ أهمية الورقة وأهدافها

التقى نحو 165 عضواً من التحالف في تشرين الثاني/نوفمبر عام 2017 في الجامعة الأميركيّة في بيروت، وتناولوا دور البحث الأكاديمي في أزمة اللاجئين. وانطلاقاً من القناعة الراسخة بضرورة انخراط الأكاديميين وممارستهم دوراً مؤثراً، تعاوَنوا معاً لإطلاق «إعلان بيروت حول الهجرة» الذي يذكّر بوضوح دور الأكاديميين في أزمة اللاجئين الحاليّة. فمن موقعهم وواجبهم الاستمرار في القيام بتقديم أدلّة مثبتة وواقعيّة حول تأثير اللاجئين في مجتمعاتهم المضيفة، إضافة إلى إجراء المزيد من البحوث للإضاءة على إسهاماتهم. كما يجب تثقيف الطلّاب وإشراك الجمهور الأوسع في مواجهة المغالطات المتعلّقة باللاجئين، وبأنهم عبء اقتصادي على الدول المضيفة. ولخص الإعلان التزامهم في:

1 ـ توفير الأدلّة بشكلٍ أسهل وأسرع لوسائل الإعلام والجمهور عموماً.

2 ـ تعميم الأدلّة والمُمارسات الفضلى حول حماية المهاجرين ودمجهم وعودتهم في إطار مسارات قانونيّة مطوّرة.

3 ـ دعم حصول المهاجرين واللاجئين على التعليم العالي.

4 ـ تعزيز اتّباع الممارسات السليمة في ما خصّ حصول المهاجرين واللاجئين على خدمات الصحّة الجسديّة والنفسيّة، إضافة إلى تقييمها باستمرار.

5 ـ العمل مع العاملين في مجال الاستجابة للأزمة من أجل تقييم جودة المساعدات الإنسانيّة وقدرة الأشخاص الذين ينتقلون من مكانٍ إلى آخر على الحصول عليها اليوم.

6 ـ مراقبة التزام الحكومات وغيرها من الجهات الفاعلة في المشاركة في تحمّل العبء العالمي من أجل ضمان المحاسبة[5].

ومن ثم تنبع أهمية الدراسة **أولاً**، من هذا الالتزام الواقع على الأكاديميين في مختلف فروع العلوم للاهتمام بالقضايا المختلفة والحيوية منها، ولا سيما أن الهجرة القسرية وما يتبعها من تأثيرات متعددة الأوجه، وما يرتبط بها من ظروف وأوضاع عالمية يجب أن تكون محل تركيز واهتمام. و**ثانياً**، أهمية الموضوع الذي يتم تناوله وهو الفرص والتحديات التي تواجه المهاجرين، ونخص بالدراسة المهاجرين السوريين، لعدة أسباب:

---

(5) ناصر ياسين، «اللاجئون ليسوا ذئاباً!،» موقع «درج» 2 آب/أغسطس 2019، <https://bit.ly/2ltWqCT> (شوهد في 3 آب/أغسطس 2019).

ـ أهمية تناول قضية الهجرة من مختلف التخصصات، ليس فقط من وجهة النظر القانونية والحمائية، بل من وجهة النظر الاجتماعية والثقافية كذلك.

ـ أعداد المهاجرين السوريين في مصر سواء بشكل شرعي أو غير شرعي.

ـ التغيرات الملحوظة على الجانبين سواء على المهاجرين أنفسهم، وعلى المجتمع المصري.

وفي هذا السياق سوف تركز الدراسة على تناول الموضوعات التالية:

ـ الفرق بين اللجوء والهجرة.

ـ توازنات القوى بين المجتمع المضيف والمهاجرين.

ـ أنماط تأثر المجتمع المصري بالمهاجرين السوريين.

الأسباب التي دفعت عدداً كبيراً من السوريين لاختيار مصر مقراً للإقامة والعمل متنوعة، منها الثقافة المشتركة، وتشابه العادات والتقاليد، إضافة إلى الأمن المستقر، والطقس المناسب والبيئة الخصبة والمناسبة للعمل.

ـ آراء السوريين حول اندماجهم في المجتمع المصري وأثر ذلك في رغبتهم في العودة إلى وطنهم الأصلي.

ـ التحديات التي تواجه المهاجرين السوريين.

2 ـ الإطار النظري

من أساسيات العمل على موضوع ما تحديد المصطلحات المستخدمة، وهذا من شأنه تحقيق الأهداف المرجوة، ويكون لتحديد المصطلحات دوراً مهماً إذا تعلق الأمر بالتوصيف أو الحقوق القانونية.

كما سبقت الإشارة، فإنه بحسب المفوضية السامية لشؤون اللاجئين لا يوجد تعريف قانوني موحد لمصطلح «مهاجر»، لكن توجد بعض المحاولات لتحديد الفروق بين كل من مصطلحات مهاجر ولاجئ ونازح.

اللاجئ: وفقاً لاتفاقية 1951 بشأن اللاجئين، يُعَرَّف اللاجئ على أنه كل شخص «يوجد خارج دولة جنسيته بسبب تخوف مبرر من التعرض للاضطهاد لأسباب ترجع إلى عرقه أو دينه أو جنسيته أو انتمائه لعضوية فئة اجتماعية معينة أو آرائه السياسية، وأصبح بسبب ذلك التخوف يفتقر إلى القدرة على أن يستظل بحماية دولته أو لم تعد لديه الرغبة في ذلك»[6].

المهاجر: على الرغم من أنه لا يوجد تعريف متفق عليه قانوناً، تعرّف الأمم المتحدة المهاجر على أنه «شخص أقام في دولة أجنبية لأكثر من سنة بغض النظر عن الأسباب سواء

(6) «تعاريف،» <https://refugeesmigrants.un.org/ar/definitions> (شوهد في 24 تموز/يوليو 2019).

كانت طوعية أو كرهية، وبغض النظر عن الوسيلة المستخدمة للهجرة سواء كانت نظامية أو غير نظامية»[7].

الهجرة القسرية: تحدث الهجرة القسرية، عندما يضطر الأفراد أو الجماعات إلى الانتقال من مناطق سكناهم، من جرّاء النزاعات المسلحة، أو الكوارث الطبيعية والبيئية، أو الكوارث الكيميائية والذرية، أو المجاعة، أو من جراء انتهاكات لحقوق الإنسان، إلى مكان آخر. وقد تقتضي الظروف بقاء هؤلاء داخل حدود بلدهم، فيعتبرون عندها مهجرين داخلياً، أو يتجاوزون حدود بلدهم ليجدوا أنفسهم داخل بلد آخر، فيصبحون لاجئين. وفي كلتا الحالتين، يعَدّ هؤلاء الأشخاص ضحايا الهجرة القسرية. وعادةً ما تكون الهجرة القسرية ناجمة عن خيار شخصي، تمليه الظروف المذكورة أعلاه، أو أن تُفرض على الأشخاص من قبل الحكومات أو المجموعات المسلحة التي تستخدم القوة للقيام بعمليات نقل قسري للسكان[8].

لا يعود الحضور السوري في مصر إلى سنوات الحرب، فعلاوة على التقارب الرسمي بين الدولتين، منذ عهد جمال عبد الناصر، افتتح السوريون عدداً من المشاريع في مصر منذ عقود، وكانت اليد العاملة تتنقل بين الدولتين على نحو عادي.

النازح: غالباً ما تطلق بشكل خاطئ تسمية «لاجئ» على الشخص النازح داخلياً. وعلى خلاف اللاجئ، فإن النازح داخلياً لا يعبر أي حدود دولية بحثاً عن ملاذ آمن وإنما يبقى داخل بلده الأصلي. حتى وإن كانت أسباب فرار النازحين مماثلة لتلك التي تدفع اللاجئين إلى مغادرة بلدانهم (نزاعات مسلحة؛ عنف معمم؛ انتهاكات لحقوق الإنسان). إلا أن النازحين يبقون من الناحية القانونية تحت حماية حكومتهم ـ حتى لو كانت هذه الحكومة هي سبب فرارهم. ويحتفظ النازحون كمواطنين بكامل حقوقهم، بما في ذلك الحق في الحماية، وفقاً لقوانين حقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي[9].

ثانياً: الخلفية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية

1 ـ التفاعل بين المجتمع المضيف والمهاجرين

السوريون في مصر، عنوانٌ بدا لافتاً لكل الجهات، ولمراكز الأبحاث والدراسات، وظاهرة بدأت جهات رسمية وغير رسمية في رصدها وتناول تطوراتها وأبرز مراحل نموها، فقد مثلوا حالة

(7) «الهجرة،» <https://www.un.org/ar/sections/issues-depth/migration/index.html> (شوهد في 30 حزيران/يونيو 2019).

(8) نزار أيوب، «الهجرة القسرية والتهجير القسري للسكان،» 207/8/14، <https://geiroon.net/archives/91385> (شوهد في 29 حزيران/يونيو 2019).

(9) لاجئون منسيون، «ما هو الفرق بين لاجئ ونازح ومهاجر،» <https://bit.ly/2XIQOWN> (شوهد في 24 آب/أغسطس 2019).

من الزخم لفتت انتباه الجميع، وأعطوا دروساً في كيفية التأقلم والحياة رغم الظروف الصعبة التي تمر بها بلادهم. وأصبحوا يشكلون إحدى أكبر الجاليات في مصر، بل إن بعضهم قرر البقاء فيها، وأصبح حلم البعض الآخر الحصول على الجنسية المصرية. وقد وقعت مصر معاهدة جنيف عام 1951، التي تنص على أنه «ينبغي منْح اللاجئين المضطهدين الفارّين من بلدانهم حق اللجوء، وينبغي عدم إعادتهم إلى أوطانهم إذا كانوا سيواجهون فيها ما يهدد حياتهم أو حريتهم». وإن كانت مصر تتحفظ على بنود الصحة والتعليم والتأمينات الاجتماعية، إلا أنها تستثني من ذلك السوريين والسودانيين[10].

بدأ السوريون يصلون بكثافة إلى مصر مع اشتداد أزمة المهاجرين في 2015، البعض منهم أتى في رحلات جوية عادية سواء من سورية أو لبنان، بينما وصل إليها البعض الآخر عبر الحدود المصرية ـ السودانية أو تلك التي تفصل البلاد عن ليبيا، ويستقر فيها عشرات الألوف منهم، في حين يتخذها البعض الآخر مجرد نقطة عبور نحو أوروبا[11].

وقد وصف تقرير الأمم المتحدة اللاجئين السوريين بالضعف بنسبة 90 بالمئة، وهذا تبعاً للظروف القاسية التي مرت بها بلادهم واضطروا إلى الهجرة القسرية. ورغم هذا الوصف إلا أنهم شكلوا مركز قوى داخل مصر بوصفها البلد المضيف، والمفترض أن تكون هي الأقوى، ولكن تكتل الجهود السورية وسهولة تحركها، والترحيب من الشعب المصري بالسوريين، كلها أدّت دوراً قوياً في إثبات وجودهم بمصر، وتمثيلهم كقوى ناعمة مؤثرة، وتحول الضعف إلى قوة موازية أحدثت تأثيراً إيجابياً ملموساً في كل المجالات: الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

وقد بلغ التفاعل بين المجتمع المصري المضيف واللاجئين السوريين حداً ترك السوريون معه بصمتهم الثقافية في ذلك المجتمع المضيف. ومن المثير للدهشة أن السوريين لم يتأثروا بالسلبيات أو الظروف المصرية، بل على العكس نقلوا ثقافتهم وخبراتهم إلى المجتمعات التي يقطنون بها. وإن كان المصريون في البداية يتعاملون مع السوريون من منطلق التعاطف، إلا أن الأمر تطور إلى الرغبة في التعامل معهم من منطلق أنهم الأفضل، وتبدلت النظرة من التعاطف إلى مزيد من الاحترام والتقدير والتفضيل.

2 ـ أسباب اختيار مصر

لا يوجد في الفكر المصري الرسمي مفهوم «مخيمات اللاجئين»، وتعتمد مصر في تعاملها مع السوريين الذين فضلوا الإقامة والاستثمار فيها منذ سنوات على سياسة الاندماج في المجتمع، لذا لم تحدد أماكن جغرافية معينة يسمح فيها للسوريين بالعيش أو العمل. وبالتالي دبّرت الأسر اللاجئة حياتها بنفسها، والتكيف مع الأوضاع التي تفرضها عليها ظروف الإقامة والمعيشة. وهذا يفسر انتشار اللاجئين السوريين في معظم المحافظات والمدن المصرية. ويقيم السوريون في

(10) أشرف عبد الحميد، «كيف يدخل السوريون مصر وأين يتركزون؟،» العربية. نت، 23 تموز/يوليو 2018، <https://bit.ly/2IYM1rO> (شوهد في 2 تموز/يوليو 2019).

(11) بوعلام غبشي، «هل تعد مصر بلد استقبال أو نقطة عبور بالنسبة للاجئين السوريين؟،» مهاجر نيوز، 13 تشرين الأول/أكتوبر 2017، <https://bit.ly/2ZPZ18M> (شوهد في 18 تموز/يوليو 2019).

مصر في عدّة محافظات، منها: القاهرة والإسكندرية والجيزة وبعض محافظات الدلتا، وتحظى مدينة 6 أكتوبر بكثافة سكانية كبيرة من السوريين.

الأسباب التي دفعت عدداً كبيراً من السوريين لاختيار مصر مقراً للإقامة والعمل متنوعة، منها الثقافة المشتركة، وتشابه العادات والتقاليد، إضافة إلى الأمن المستقر، والطقس المناسب والبيئة الخصبة والمناسبة للعمل، فضلاً عن التسهيلات التي قدمتها الحكومة المصرية للسوريين من خفض مصروفات الإقامة والدراسة، والسماح بتسجيل أبنائهم في المدارس الحكومية المصرية ومعاملتهم مثل الطلاب المصريين. ووجود سفارات عديدة لدول غربية وأجنبية في مصر، يمكن التعامل معها في موضوع إعادة التوطين[12].

ولا تختلف الأسباب فيما بعد عام 2011 ـ حيث بدء سوء الأوضاع الداخلية في سورية ـ لكن وضع السوريون في مصر هو الذي تباين وفق نوع وأماكن سكنهم ومعيشتهم في مصر.

3 ـ التفاوت في أوضاع السوريين

يمكن الحديث عن تفاوت طبقي واجتماعي واضح بين بعض تجمعات السوريين في مصر، ففي التجمع السوري الأكبر في مدينة 6 أكتوبر ترى بوضوح الطابع الشعبي السوري في منطقة الحصري على سبيل المثال، حيث ترى وتسمع خليطاً سورياً حقيقياً وكأنك في إحدى المدن السورية (قبل الثورة)، يظهر هذا في المحال والباعة والزبائن والزيّ واللهجات السورية المتعددة، وتقارب المستوى المادي والاجتماعي بين أغلبية هؤلاء السوريين. أما في مدينة الرحاب التي تبعد عن القاهرة مسافة تقارب مسافة مدينة 6 أكتوبر عنها، نحو 50 كم، فإنك هنا أمام نموذج آخر للسوريين من حيث المظاهر، إذ يصدمك النمط السائد للعلاقات الاستهلاكية المبالغ بها، والترف المفرط لكثير من هؤلاء السوريين قاطني هذه المدينة، وإن المتابع لسلوكهم في المطاعم والمقاهي والنوادي وأماكن التسوق، لا يصدق أن هؤلاء هم أنفسهم أبناء سورية التي تعاني ويلات الخراب والدمار والقتل والتهجير. في مدينة 6 أكتوبر يُحكى عن حالات من التضامن والتكافل الاجتماعي بين السوريين وإن بصور متفاوتة، وعن وجود جمعيات خيرية وهيئات إغاثية تمد يد العون وتساعد الأسر السورية الفقيرة والمنكوبة. بينما في الرحاب فيحكى عن هؤلاء المترفين كنماذج من اللامبالاة والبخل المفرط حين يسمعون بمعاناة إنسان سوري، وكأنهم من كوكب آخر. في مدينة 6 أكتوبر ترى السوريين عموماً يفاخرون بانتمائهم إلى ثورة الشعب السوري ويعلنون رفضهم للنظام الذي هجرهم وحرمهم وطنهم، بينما في الرحاب فإنك تشاهد بيسر وسهولة من يجرؤ على إعلان موالاته لبشار دون حرج، وتسمع معزوفات يرددها بعضهم وكأنك تستمع إلى إعلام النظام بكل أشكاله. وفي المقارنة بين مدينتي الرحاب و6 أكتوبر تشعر أنك تنتقل من حي موال إلى حي معارض في إحدى المدن السورية[13].

---

(12) عبد الحميد، المصدر نفسه.

(13) «السوريون في مصر: صراع طبقي وثوري بين «أكتوبر» و«الرحاب»!،» أورينت. نت، 5 تشرين الثاني/نوفمبر 2013، <https://www.orient-news.net/ar/news_show/6073/0> (شوهد في 30 حزيران/يونيو 2019).

ثالثاً: أنماط تأثر المجتمع المصري بالمهاجرين السوريين

1 ـ التأثير الاقتصادي (استثمارات وأعمال السوريين في مصر)

لا يعود الحضور السوري في مصر إلى سنوات الحرب، فعلاوة على التقارب الرسمي بين الدولتين، منذ عهد جمال عبد الناصر، افتتح السوريون عدداً من المشاريع في مصر منذ عقود، وكانت اليد العاملة تتنقل بين الدولتين على نحو عادي. ومع اندلاع الأزمة، ازداد انتقال رجال الأعمال السوريين إلى مصر، حيث سبق لتجمع رجال الأعمال السوريين أن أعلن وجود أكثر من 30 ألف رجل أعمال سوري في مصر[14].

رغم حجم مشاركة أصحاب الأعمال السوريين في المجال الاقتصادي، إلا أنهم يعانون بعض العراقيل والإجراءات الروتينية التي تفرضها الحكومة المصرية عليهم، حيث تشترط تشغيل نسبة 90 بالمئة من المصريين في المشاريع السورية.

وفق تقرير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي يعتبر اللاجئون السوريون المقيمون في مصر منحدرين من أسر موسرة بقدر أكبر مما هو عليه المقيمون في البلدان المجاورة، إذ يستطيعون تحمل تكاليف السفر بالطائرة. وثمة أدلة متزايدة على أن اللاجئين السوريين يسهمون إيجاباً في اقتصاديات البلدان المضيفة، حيث تتيح صناعة القطاع الخاص السوري الذي استثمر ما يقارب 800 مليون دولار في مصر منذ بداية الأزمة، فرصة فريدة لتعزيز وتنشيط القطاع الخاص المصري. وبدعم نشاط المشروعات السورية حصل القطاع الخاص المصري على خبرة تقنية جديدة، وعلى تمويل وشبكات أعمال تجارية، وهذا ما وفر فرص عمل للمصريين واللاجئين السوريين على السواء. وتفيد التقارير بأن هذه المشروعات تشغل المصريين، وتُوفر فرصاً للتدريب، وتجلب الخبرات، وتضخ العملة، وتعزز الصادرات. ورغم صعوبة إنشاء مشروعات تجارية في مصر عموماً، فإنه تبين أن مصر من أكثر الأماكن استقطاباً للاجئين السوريين الراغبين في إنشاء مشروعات، ويعزى ذلك إلى رغبة المصريين في السماح لهذه الشركات بالازدهار، وإلى كِبر السوق وسلسلة الإمداد في مصر، ووجود جالية من رجال الأعمال السوريين المقيمين (مثل جمعية رجال الأعمال السوريين والعديد من المنظمات غير الحكومية التي يديرها السوريون). وخلافاً لبعض الدول المضيفة الأخرى، رحب المصريون عموماً باللاجئين السوريين رغم وصف الإعلام لهم أحياناً بأنهم يشكلون تهديداً أمنياً[15].

بدأ ارتفاع أسعار الشقق والعقارات منذ 2012 حين تدفقت موجة اللاجئين السوريين، تلا ذلك ارتفاع في أسعار الخدمات والسلع التي تقدمها شركات يقوم عليها سوريون. وإذا

(14) عزام، «بعد اتهامات «الأخونة».. كيف هو وضع اللاجئين السوريين في مصر؟».

(15) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، منظمة العمل الدولية، برنامج الأغذية العالمي، **توفير فرص العمل يحدث الأثر المنشود** (دبي: راسيل، 2017)، <https://www.arabstates.undp.org/content/rbas/ar/home/library/CPR/jobs-make-the-difference.html>.

كانت المطاعم السورية هي النشاط التجاري الأكثر انتشاراً، فإنها ليست النشاط الوحيد، حيث يستثمرون في مجال الصناعة، وفي مجال التطوير العقاري، وصناعة الملابس والإكسسوار. وهذا النوع من الأنشطة الاقتصادية له تأثيراته في المجتمع المصري، إذ أصبحت بيئة الأعمال متأثرة بالأسلوب السوري في الإدارة، وتطوير المشاريع المتوسطة والصغيرة على نحو أصبحت معه أكثر تنافسية للعامل المصري وكذلك للمستثمر المصري الصغير. ولعل هذا يفسر ـ من واقع بعض الحالات ـ لماذا تفشل عادة أي شراكة مصرية ـ سورية في أي من المشاريع متوسطة الحجم، وتنتهي بخروج الشريك المصري واستمرار الشريك السوري في المشروع[16].

تعد الأزمة التي حدثت للسوريين سبباً في نجاحهم وفرض نفسهم بقوة على المجتمع المصري، إذ أدى ذلك إلى انشغالهم وتركيزهم على العمل وتجاوز كل المشكلات التي يواجهونها بانتقالهم إلى مجتمعات وثقافات جديدة وغريبة عليهم.

ورغم حجم مشاركة أصحاب الأعمال السوريين في المجال الاقتصادي، إلا أنهم يعانون بعض العراقيل والإجراءات الروتينية التي تفرضها الحكومة المصرية عليهم، حيث تشترط تشغيل نسبة 90 بالمئة من المصريين في المشاريع السورية، وهذا الأمر ليس سهلاً على السوريين، بسبب الاختلاف الثقافي بينهم وبين المصريين، وبخاصة في المطاعم والفنادق. كما تراجعت الأوضاع المادية للسوريين في الآونة الأخيرة، بسبب موجة الغلاء التي اجتاحت الأسواق المصرية، وهذا الأمر أثّر في المواطن السوري كما المصري على حدٍ سواء[17].

2 ـ التأثير الاجتماعي والثقافي

أصبح هناك جيل من النشء والشباب المصري يفضل أكل الشاورما السوري والملابس السورية والتعامل مع المحال السورية، وأحياناً العمل مع رب العمل السوري؛ أي أنها تحولت إلى مكون مهم في ثقافة هذا الجيل، وستؤثر في مزاجه وسلوكه وتصوراته في المستقبل[18].

صارت السلع السورية واللهجة السورية بل والنمط الثقافي الشعبي لديهم هي أكثر الأشياء المفضلة لدى المجتمع المصري بجميع أطيافه ومستوياته، وأدى هذا إلى لجوء بعض المصريين إلى الاستعانة بالعمال السوريين، لأنهم الأفضل والأكثر إتقاناً للعمل، والأهم معاملاتهم الطيبة الحسنة. بينما لجأت بعض المحال المصرية إلى تقليد النموذج السوري، بمعنى أن يتحدث العاملون بها اللهجة السورية، وادعاء البعض أن المنتجات المعروضة سورية، بغرض جذب

(16) إيمان رجب، «التأثير السوري على المزاج المصري،» مصراوي، 31 تموز/يوليو 2018، <https://bit.ly/2XBIEiS> (شوهد في 20 حزيران/يونيو 2019).

(17) «اللاجئون السوريون في مصر: قلق مستمر وواقع معيشي يتراجع،» جيرون، 17 آب/أغسطس 2016، <https://geiroon.net/archives/62188>. (شوهد في 30 تموز/يوليو 2019).

(18) رجب، المصدر نفسه.

الانتباه وزيادة العملية الشرائية، إلا أنه في الغالب يتم كشف هذا الأمر بعد وقت قليل. وفي بعض إشارات المرور صار المتسولون يستغلون الفتيات والفتيان ذوي الملامح القريبة من الملامح السورية، وإجبارهم على الحديث بلهجتهم، لكسب مزيد من التعاطف في التسول، أو لبيع الحلوى، وهكذا صار اعتماد النموذج السوري وسيلة متداولة للكسب.

تعد الأزمة التي حدثت للسوريين سبباً في نجاحهم وفرض نفسهم بقوة على المجتمع المصري، إذ أدى ذلك إلى انشغالهم وتركيزهم على العمل وتجاوز كل المشكلات التي يواجهونها بانتقالهم إلى مجتمعات وثقافات جديدة وغريبة عليهم، حتى وإن كان هناك تقارب بين الثقافتين، لكن هذا لا يقلل من حجم معاناتهم وتركهم لمنازلهم ووطنهم، ليعيشوا كغرباء وبعضهم في أوضاع صعبة.

حاولت بعض التيارات الإسلامية السياسية جذب بعض السوريين واستقطابهم بطرق شتى، إما من طريق العمل أو من طريق الزواج، حيث سادت في أول قدوم للسوريين لمصر دعاوى من بعض الشيوخ للزواج من السوريات بحجة إنقاذهن من الظروف الصعبة؛ بل كانوا يلوحون بمميزات التعدد والزواج من اثنتين عوضاً من واحدة. واستجابت بعض الأسر لهذه الدعاوى، وعزز منها أن الزوج لن يتكلف أموالاً كثيرة في المهور أو تجهيزات العرس، وضمان طاعة الزوجة، لأن ليس لديها ملجأ أو خيار آخر، إضافة إلى أنهن يتميزن بالجمال وحسن الطلعة. انتشرت هذه الفكرة في بداية تدفق السوريون إلى مصر، لكنها تلاشت إلى حد كبير بعد فترة من وجودهم، وبخاصة أنها لاقت عدم قبول بين الكثير، لما فيها من استغلال للظروف الصعبة التي تمر بها الفتيات والسيدات.

4 ـ آراء السوريين حول اندماجهم في المجتمع المصري وأثر ذلك في رغبتهم في العودة إلى وطنهم

«هناك فرق بين أن تعيش في مصر مخيّراً وأن تعيش فيها مُجبراً»

(رأي أحد الشباب السوري)

قالت الأمم المتحدّة، في 11 كانون الأول/ديسمبر 2018، إن ربع مليون لاجئ سوري سيكون بإمكانهم العودة إلى ديارهم العام المقبل رغم العوائق الهائلة التي تواجه العائدين، ودعت إلى دعم الملايين الذين لا يزالون في الدول المجاورة لسورية. في حين صرّح مدير إدارة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين بأنه من المتوقّع أن يعود نحو 250 ألف سوري إلى بلادهم في 2019. وذكرت المفوضية في وقت سابق، أن 117 ألف لاجئ عادوا إلى سورية منذ 2015، من بينهم 37 ألفاً عادوا هذا العام من أصل قرابة 6 ملايين لاجئ خارج سورية[19].

(19) «لاجئون سوريون في مصر: لا نفكر بالعودة إلى سوريا... لماذا؟،» تلفزيون سوريا، 20 كانون الأول/ديسمبر 2018، <https://bit.ly/31Wgr5L> (شوهد في 28 تموز/يوليو 2019).

وفي ذات السياق، كانت مفوضية اللاجئين في مصر قد وضعت على صفحتها الرسمية على موقع التواصل الاجتماعي (فيسبوك) منشوراً حول إجرائها استبياناً كتبت فيه: «تعلن المفوضية عن البدء في إجراء استبيان عبر التليفون للاجئين السوريين في مصر وذلك للوصول إلى فهم أفضل للتحديات التي قد يواجهونها وتصوراتهم في ما يتعلق بالتطورات في بلدهم الأصلي. لهذا الغرض، قد يتم الاتصال بكم عبر الهاتف لإجراء الاستبيان ضمن عملية اختيار عشوائية. ينتهي الاستبيان بنهاية الأسبوع الجاري. نشكر لكم مساهمتكم في هذه الدراسة والتي ستمكّن المفوضية من تحسين جودة الخدمات المقدمة». تفاعل السوريون في مصر مع هذا المنشور عبر عشرات التعليقات، تركز أغلبها في أمرين: **الأول**، التعبير عن تقصير المفوضية تجاه خدمات الإعانات والاهتمام باللاجئين وعدم التواصل المنتظم معهم؛ و**الثاني** حول عدم استعداد الأغلبية للعودة للبلاد بسبب عدم استقرار الأوضاع المعيشية هناك.

وقد التقى موقع تلفزيون سورية بعدد من السوريين في مصر لاستطلاع آرائهم حول الرغبة في العودة، فقالت السيدة خلود: «أصبحت لنا حياتنا الجديدة في مصر، أبنائي في المدارس والجامعات المصرية، وزوجي أسّس عملاً خاصاً به، وحتى إن عدنا فأبنائي مطلوبون للجيش، وزوجي للاحتياط ولا نعلم إن كان النظام السوري سيعتقل أحداً منهم من أرض المطار كما سمعنا عن أشخاص عادوا وتم اعتقالهم بالنهاية بسبب آرائهم المعارضة، ولم تتهيأ الأسباب الكافية أو الضمانات للعودة بعد وبرأيي أهمها الحل السياسي». وقال السيد نور الذي كان قد سافر إلى سورية بنيّة الاستقرار ولكنه ما لبث أن عاد إلى مصر: «لدي إقامة سنوية في مصر وجربت أن أعود إلى سورية بقيت فيها قرابة ثلاثة أشهر، وما زالت الحياة صعبة، لا توجد خدمات عامة من كهرباء، ماء، محروقات، ومواصلات، ولا مساكن جاهزة لاستقبال الناس التي تفكر بالعودة. إضافة إلى ذلك هناك غلاء بالإيجارات لمن دُمّر منزله، ومع قلة فرص العمل هناك ارتفاع كبير بالأسعار وتغير في سلوك وتعامل الناس مع بعضها البعض، يضاف إليها حالة الخوف من «الشبيحة» أو الاضطرار إلى مسايرتهم، أمام كل هذا وجدت نفسي أعود مع عائلتي إلى مصر وقد ندمت كثيراً على قرار عودتي». وعند سؤاله له هل يعرف أشخاصاً عادوا واستقروا في سورية، أجاب: «نعم أعرف عدة عائلات سورية مقيمة في مصر عادت واستقرت في سورية، ولكن معظمهم ممن لم تتضرر منازلهم ولم تُدمّر ولديهم ملاءة مادية، أو أعمالهم لم تتوقف في سورية أصلاً، وأعرف عوائل أخرى عادت لعدم قدرتها على التأقلم مع الحياة في مصر. ولكن أعتقد أن عدد من عادوا من مصر لا يتجاوز المئات فقط خلال السنة الحالية».

المشكلة المتعلقة بـ «الإغاثة» مرتبطة، في المقام الأول، بالسوريين الأكثر حاجةً، وهم الذين لا يستطيعون تغطية حاجاتهم اليومية ممن كانت تقدمه لهم مفوضية اللاجئين من بطاقات غذائية وقسائم شهرية.

في رأي إبراهيم فإن الحديث عن عودة الاستقرار وإعمار سورية «إشاعات»، وحتى إن كانت هناك نيّة لذلك فهي تظل حبيسة لسياسات وتوافقات معينة: «إحنا كشعب بعيدين عنها»، وحسب الأخبار التي ترده من أقاربه في سورية، لا ينصحونه بالعودة حالياً، ووفق قوله فإنه لم يتغيّر

شيء على أرض الواقع سوى قليل من الاستقرار: «لا يسمح أنك ترجع وتفتح مشروعك هناك مرة تانية». عام 2012 حين خرج الشاب من دمشق، كان موعد تجنيده لأداء الخدمة العسكرية: «لقيت نفسي هكون مخيّر أقتل الطرف ده أو الطرف التاني، وأنا مش عايز كده فطلعت من سورية»، توجه إلى بيروت ومنها إلى مصر وعمل بمجال المطاعم والمأكولات، ينتظر أن يجمع مبلغ 8 آلاف دولار يسدده حتى يسقط عنه التجنيد الإلزامي، ويستطيع العودة إلى سورية. أتى إياد محمد إلى القاهرة، قادماً من دمشق، هرباً من التجنيد الإلزامي والمشاركة في الحرب الضارية الدائرة في سورية. لا يرى صاحب الـ24 عاماً أفقاً للعودة إلى سورية حالياً، يقول إن عدداً من أصدقائه ذهبوا في زيارة قبل أسابيع وأخبروه بأن الوضع استقرّ من الناحية الأمنية فقط، لكن «مفيش شغل وآثار الحرب ما زالت موجودة»، بينما يفكّر في زيارة وطنه كلما أتاحت له الظروف خلال السنوات المقبلة[20].

وهكذا تشير الآراء المتنوعة إلى الرغبة الداخلية في العودة إلى الوطن، لكن الظروف غير مواتية على الإطلاق في الوقت الحالي على الأقل، وتركزت أغلب المخاوف حول الاعتقالات بسبب الآراء السياسية، أو الهروب من التجنيد تحت وطأة الظروف التي مرت بها البلاد. إضافة إلى عدم استقرار الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في سورية نتيجة الدمار الذي أصاب الممتلكات وأسواق العمل المحدودة. ورغم ما تم تداوله عن إعانات من دول مختلفة لإعادة إعمار سورية، إلا أن هذا لم يكن بالأمر المحفز على العودة، بسبب عدم ضمان الاستقرار، الذي يتطلب وقتاً ليس بالقصير.

رابعاً: التحديات التي تواجه السوريين في مصر

رصد «طارق الشيخ» أحد الشبان السوريين، الذي جاء لمصر منذ عام 2012 ويعمل بإحدى الشركات مصمم إعلانات وفوتوشوب، ومدير مجموعة عائلة الجالية العربية السورية في مصر التي يبلغ عددها أكثر من 32 ألف سوري، بينهم نحو 5 آلاف أسرة داخل مدينة العاشر من رمضان، وبمحافظة الشرقية، أهم المعوقات والمشكلات التي تقابل السوريين في مصر، وحصرها في 5 مشكلات أساسية تتمثل بـ: مشاكل إغاثية، وقانونية، وتعليمية، وصحية واجتماعية.

المشكلة المتعلقة بـ «الإغاثة» مرتبطة، في المقام الأول، بالسوريين الأكثر حاجةً، وهم الذين لا يستطيعون تغطية حاجاتهم اليومية ممن كانت تقدمه لهم مفوضية اللاجئين من بطاقات غذائية وقسائم شهرية، ويؤكد طارق أنه خلال الفترة الماضية قامت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين السوريين في مصر بقطع جزء كبير من هذه المساعدات عشوائياً، بحجة أن هناك نقصاً في التمويل بالأغذية، وهو ما سبب مشكلات حقيقية لدى السوريين المحتاجين، في حين أن بعض السوريين ظروفهم المادية جيدة، ورغم ذلك يتقاضون مساعدات، وتظل الفئة الأكثر حاجةً لا يصلها الدعم. وعن إمكان حصر الأعداد الحقيقية للسوريين الذين تم قطع الإعانات عنهم قال الشيخ: «حاولنا عمل حصر لهذه الأعداد، فكانت النتيجة، أن هناك نحو 70 بالمئة من السوريين

(20) أحمد شعبان، «كيف يرى السوريون في مصر العودة إلى بلادهم؟،» مصراوي، 6 كانون الثاني/يناير 2019، <https://bit.ly/2FEUqyz> (شوهد في 2 تموز/يوليو 2019).

في مصر تم قطع الإعانات عنهم، ثم تمت إعادة 20 بالمئة منهم، ومتبقٍ حالياً نحو 50 بالمئة ما زالت مقطوعة عنهم الإعانات الخاصة بالإغاثة»[21].

وقد خفّضت المفوضية السامية لشؤون اللاجئين المساعدات الإغاثية للاجئين السوريين بصورة تدريجية حتى وصلت إلى 200 جنيه مصري، ما يعادل 20 دولار أمريكي، تُعطى على هيئة قسائم غذائية فحسب[22].

يؤكد التقرير الصادر عن منظمة المرأة العربية أنه لا بد من إعادة النظر في المساعدات التي توجه للاجئين من مجرد مساعدات إغاثية إلى مساعدات تنموية نظراً إلى طول فترة اللجوء وتعدد الحاجات تبعاً لذلك، ومن ثم فإن الأسر اللاجئة تحتاج إلى توليد الدخل بصورة لائقة بدلاً من الاعتماد المستمر على المساعدات الغذائية، وبخاصة أن المساعدات الغذائية قد جرى خفضها والاقتطاع منها بدعوى توجيهها فقط للأكثر عوزاً واحتياجاً. ولكن بصفة عامة، فتحديد الأكثر عوزاً واحتياجاً بين لاجئين هم أصلاً في حالة عوز وحاجة تعد مهمة صعبة بل مستحيلة. ومن ثم لا بد من الإشارة إلى أن قطع المساعدات الغذائية عن بعض اللاجئين بدعوى خفض النفقات تبعاً لخفض المساعدات الدولية قد أدى إلى نتائج كارثية على اللاجئين. وهو ما جعلهم يعتبرون حياتهم مستحيلة في البلدان المضيفة ودفعهم للتفكير بالهجرة غير الشرعية إلى أوروبا، بينما دفع الكثيرون منهم ممن هم في سن التعليم الأساسي إلى التوجه إلى سوق العمل لكسب العيش، بينما أدى إلى تعريض النساء منهم إلى مخاطر جمة كالاستغلال الجنسي وغيره من صور العنف المرتبط بالنوع الاجتماعي وشبكات الدعارة المباشرة أو الدعارة المقنعة كالزواج المؤقت والمتكرر[23].

وفي ما يخص «المشاكل القانونية» فهي تتمثل بالإقامة، هناك 3 أنواع لإقامة السوريين في مصر منها إقامة سياحية، وإقامة دراسية، وأخرى استثمارية، حيث إن الإقامة السياحية تكون من 3 إلى 6 أشهر، وممنوع العمل في مصر بها، فهي لا تمنحه تصريح عمل. والإقامة الخاصة بالدراسة مشروطة بأن يكون للأسرة ابن أو ابنة بالمدارس أو بالجامعة، والاستثمارية لمن له مشروع أو نشاط استثماري في مصر، والحصول على الإقامة عموماً في مصر صعب بسبب الروتين والإجراءات[24].

تفيد إحصاءات المفوضية السامية لشؤون اللاجئين، أن 127 ألف سوري حصلوا على (الكارت الأصفر) كطالب لجوء في مصر، فأُعطي لكل منهم إقامة مدتها 18 شهراً، تُجدّد كل 6 أشهر. وتتنوع إقامات السوريين في مصر ما بين إقامة دراسة أو للاستثمار، وهما الأفضل، إذ تسمح لحاملها السفر والعودة إلى مصر من دون معوقات، أما الإقامة السياحية وإقامة اللاجئ،

---

(21) منال العيسوي، «رئيس مجموعة الجالية العربية السورية يرصد 5 مشاكل للسوريين في مصر،» **اليوم السابع**، 27/7/2016، <https://bit.ly/2IXo44h> (شوهد في 29 تموز/يوليو 2019).

(22) «لاجئون سوريون في مصر: لا نفكر بالعودة إلى سوريا... لماذا؟،» تلفزيون سوريا، مصدر سابق.

(23) منظمة المرأة العربية، **تقرير وضع اللاجئات والنازحات بالدول العربية: المرأة في خضم الصراعات** (القاهرة: المنظمة، 2016).

(24) العيسوي، «رئيس مجموعة الجالية العربية السورية يرصد 5 مشاكل للسوريين في مصر،».

فتنتهي عند مغادرة حاملها البلاد، وتقريباً أكثر من نصف السوريين الموجودين في مصر لا يملكون الإقامة الدراسية أو الاستثمارية؛ لذلك لا يستطيعون الخروج من مصر، ووضعهم القانوني غير سليم، فهم مهدّدون بالترحيل دائماً. كما يضطر معظم اللاجئين السوريين في مصر إلى الزواج من مصريين أو من سوريين موجودين معهم في مصر؛ لأن الزواج من خارج مصر يحتاج إلى إجراءات قانونية صعبة ومادية باهظة، وهذا ما خلق مشكلة عند كثير منهم، فالعديد من النساء السوريات أصبحن يخشين العنوسة، بسبب قلة الفرص المتاحة[25].

أهم «المشاكل الاجتماعية» التي يعانيها السوريون في مصر هي التباعد، فأغلبية الأسر بعيدة من ذويها، وهم يحتاجون إلى التواصل مع أقاربهم أو مع جيرانهم أو بلدتهم، فأغلب العائلات أزواج بدون أولادهم، وأمهات بلا أبنائها، وأولاد بدون ذويهم، حتى في وجود «برنامج لم الشمل»، إلا أنه تم إيقاف دخول السوريين أو السماح لدخولهم إلا بفيزا. فالطرائق التي يدخل بها السوريون إلى مصر، تنحصر في طريقين: **الأول** أمني بحت، ويتم ذلك بموافقة أمنية مسبقة، حيث يدخل السوري البلاد من خلالها بطريق المنافذ الرسمية، وهؤلاء دخل أغلبهم البلاد في عام 2013، وبعدها كان يدخل أقاربهم وذووهم من خلال ما يعرف بـ«لم الشمل». الطريق **الثاني** يتم عبر التهريب من السودان، الذي يسمح للسوريين بالدخول إليه دون تأشيرات مسبقة ومهما كان السبب، وبلغ عدد السوريين الذين دخلوا البلاد من هذا الطريق نحو 20 ألف سوري. والسلطات المصرية تتعامل مع هؤلاء السوريين وفق جوانب أمنية واجتماعية وقانونية، فالشباب يتم ترحيلهم إلى السودان مرة أخرى، أو إلى أي دولة يختارونها، والنساء والأطفال والمسنون، يسمح لهم بالدخول، ويتم منحهم بطاقة إقامة لمدة 3 أشهر، تجدد لفترات. وبعض السوريين يلجؤون للمفوضية العليا لشؤون اللاجئين، ويتم منحهم بطاقة إقامة لمدة 6 أشهر، ويقيدون كلاجئين، وتخاطب وزارة الخارجية المصرية وزارة الداخلية لتقنين أوضاعهم، إلى حين حصولهم على الإقامة أو إعادة التوطين في دولة أخرى[26].

يقول طارق الشيخ إنهم حاولوا معالجة هذه المشكلات بتأسيس مجموعة على الفيس بوك باسم مجموعة الجالية العربية السورية في مصر، بدأت بنحو 200 أسرة حتى وصلت إلى 32 ألف أسرة، والقيام بعدة أنشطة منها المساعدات، وتوفير الحاجات للأسر الفقيرة، ومساعدة المرضى الذين يحتاجون إلى إجراء عمليات جراحية أو شراء أجهزة تعويضية للمصابين منهم[27].

1 ـ مشكلات خاصة بالتعليم

اختلاف اللهجة المصرية عن الشامية، إضافة إلى طبيعة المناهج الدراسية، وغياب الأوراق الرسمية عن بعض الأسر السورية التي تتسبب في تسرب أبنائها من التعليم، مشكلات عديدة خلقت تحدياً للأغلبية العظمى من الأطفال السوريين، الذين لا يزالون في المراحل الابتدائية والإعدادية والثانوية، وأولئك الذين في الجامعة. وفي سبيل إيجاد حل سريع لإدراج الطلبة السوريين في

(25) «لاجئون سوريون في مصر: لا نفكر بالعودة إلى سوريا... لماذا؟»، تلفزيون سوريا.

(26) عبد الحميد، «كيف يدخل السوريون مصر وأين يتركزون؟».

(27) العيسوي، «رئيس مجموعة الجالية العربية السورية يرصد 5 مشاكل للسوريين في مصر».

المدارس المصرية التي تأخذ وقتاً طويلاً لارتباطها بإجراءات الإقامة، قامت بعض الجهات السورية غير الرسمية مكونة من مجموعة من المدرسين السوريين بإنشاء مراكز إعادة تأهيل للطلاب وتيسير التحاق الطلاب بمدارسهم. فأسسوا مركز الأمل المشرق في عام 2012 الذي نجح حتى الآن في تأسيس فروع في المحافظات المختلفة. ورغم كون هذه المدارس غير رسمية، إلا أنها قدمت حلاً لمشكلة تسرب اللاجئين السوريين في مصر من التعليم، ونجحت أيضاً في تأهيلهم نفسياً عن طريق فريق متخصص لتجاوز صدمات الحروب في بلادهم[28].

يشير تقرير لليونسكو إلى أنه غالباً ما يكون المعلمون غير مؤهلين تماماً في حالات الطوارئ، ويجب عليهم العمل في ظروف صعبة، فهم لا يقدمون فقط التعليم والدعم الأكاديمي للطلاب، بل يساعدون أيضاً الطلاب على الانتقال إلى بيئة تعليمية جديدة، وتعلم لغة جديدة، وبناء علاقات إيجابية مع أقرانهم من خلفيات ثقافية مختلفة، وتعلم كيفية التعامل مع التوتر والتحكم بعواطفهم. وفي حالة غياب موظفي الدعم أو المستشارين المدربين، تتعاظم مسؤولية المعلمين ويزداد الحمل ثقلاً على كاهلهم. والعديد من أعراض الصدمة النفسية يمكن أن يتجلى في شكل سلوك مضطرب غير سليم أو في حالة من عدم المبالاة أو الاهتمام. وقد أفاد المعلمون الذين يعملون مع الطلاب اللاجئين بأنهم يبدون في حالة انكفاء وشرود ذهني كأنهم «غير حاضرين عقلياً»، وأن عدم فهم الآثار السلبية للصدمة على سلوك الطالب يمكن أن يؤدي إلى سوء التقدير وتشجيع التحيز[29].

وفي هذا السياق تقول «هنادي بشير» مدير مركز الأمل المشرق التعليمي السوري في مصر، إنها جاءت إلى مصر منذ خمس سنوات، بعد أسابيع قليلة من اندلاع الثورة السورية، وساهمت في تأسيس خمسة مراكز تعليمية بإدارة مركزية واحدة، كل مركز كان يضم «مركزاً ابتدائياً» واثنين إعدادي «ذكور وإناث»، لاستيعاب الأعداد الكبيرة من أبناء السوريين المتخلفين عن الدراسة لعدم وجود أوراق رسمية بحوزتهم، وهو ما كان يهددهم بعدم استكمال مشوارهم التعليمي. قامت الفكرة منذ اللحظات الأولى لميلادها على التعليم المجاني بالكامل، تحت رعاية جمعيتين خيريتين مصرية وسورية، ومع تعقّد الأمور من ناحية، وتزايد أعداد الطلاب السوريين الملتحقين من ناحية أخرى، لجأوا للحصول على ثمن رسوم التقدم حتى يستطيعوا مواصلة العمل. وأضافت «هنادي» أنها عملت في مجال التربية والتعليم في سورية لمدة 20 عاماً، وشغلت موقع وكيلة مدرسة قبل شهور من اندلاع الثورة، الأمر الذي دفعها فور مجيئها إلى مصر، للتفكير في تأسيس المركز، بعدما شاهدت كثيراً من الأطفال السوريين يواجهون مشكلات نفسية وعصبية نتيجة اختلاف اللهجة، التي تتسبب في ضعف تحصيلهم التعليمي، إضافة إلى أن حاجات الطفل السوري التربوية تختلف إلى درجة كبيرة عن حاجات الطفل المصري. وعلى الجانب الآخر كانت فرصة لتوفير وظائف للمعلمين السوريين الذين جاؤوا إلى مصر، وبذلك يجد الطالب السوري من يستوعب منه، ويحصل المعلم على أجر يساعده على أعباء الحياة في مصر. وتضيف وصلنا حتى الآن إلى أكثر من 30 مركزاً تعليمياً

---

(28) مونت كارلو الدولية، «مدرسة الأمل المشرق لتعليم اللاجئين السوريين في مصر،» مهاجر نيوز، 31 أيار/مايو 2019، <https://bit.ly/2IUXKYs> (شوهد في 18 آب/أغسطس 2019).

(29) منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة، **التقرير العالمي لرصد التعليم: «التعليم كوسيلة للتعافي في معالجة صدمة النزوح من خلال التعلم الاجتماعي والعاطفي»** (باريس: اليونسكو، 2019).

داخل مدينة 6 أكتوبر وخارجها، لكل المراحل التعليمية، ابتداءً من الحضانة وحتى الثانوية العامة، يوجد فيها 65 معلماً وإدارياً، و800 طالب موزعين على 23 فصلاً دراسياً. ويمهد القائمون على المركز إلى أن يصبحوا ضيفاً خفيفاً على أشقائهم المصريين الذين يعاني أبناؤهم بعض المشكلات التعليمية المتمثلة بارتفاع كثافة الفصول وعدم جاهزية الفصول لاستيعابهم. وقد تحول المركز فيما بعد إلى مصدر تأهيل نفسي ومجتمعي لكل الملتحقين به، وحل المشاكل التي يعانيها الطلاب، مثل صعوبات التعلم والنطق، ومساعدة المتسربين من التعليم على العودة مرة أخرى والبدء من جديد. يستقدم الطلاب لدراسة المناهج المصرية على الطريقة الشامية بالتعاون مع الجهات المختصة، ثم يذهب إلى الامتحان في المدارس المصرية تحت إشراف وزارة التربية والتعليم، مع ضرورة ذهابه كل يوم خميس من كل أسبوع إلى مدرسته الرسمية للتعرف إلى معلميه المصريين ومعرفة أوقات الاختبارات، والأمر نفسه ينطبق على الطلاب الليبيين والعراقيين والفلسطينيين الموجودين في المركز الذي لم يعد يقتصر على السوريين فقط. وعن الصعوبات التي واجهها المركز في بداية إنشائه، كان هناك تحدٍّ مهني إلى درجة كبيرة، يتمثل بإعادة تأهيل الطلاب وترغيبهم في التعليم[30].

يواجه المصريون والسوريون على السواء التحديات نفسها في ما يخص غلاء المعيشة وارتفاع الأسعار، ويحول السوريون هذه الضغوط إلى طاقة عمل لا تنتهي ولا تكل، ولعل هذا هو السر الأساسي في نجاحهم في مصر.

في المرحلة الجامعية يتم السماح للطالب السوري بالتسجيل بإحدى الجامعات التي أتيحت له من خلال المفاضلة، لكن السلطات المصرية ألغت قرار معاملة الطلاب السوريين مثل المصريين في المصروفات المفروضة عليهم مثلما كان يحدث في السنوات التي أعقبت قيام ثورة 25 يناير، واعتُمد مرسوم جديد ينص على معاملة الطلاب السوريين المستجدين مثل الطلاب الأجانب ودفع رسوم الجامعات بالدولار. ويقول إبراهيم صلاح، شاب سوري يعيش في مدينة 6 أكتوبر منذ عامين، إنه ترك جامعة حلب وهو في السنة الثانية من كلية التجارة والأعمال، دون أن يحصل منها على أوراق رسمية تفيد بالتحاقه بها، الأمر الذي تسبب في بدء مرحلة جامعية جديدة في مصر، وضياع عامين عليه، بعد أن قام بسداد غرامة «متسرب» قدرها 100 جنيه عن كل عام. ويضيف أن الصعوبات المالية التي فرضتها السلطات المصرية والسفارة السورية في نفس الوقت على الطلاب الملتحقين بالجامعات تتسبب في أوقات كثيرة في هروب الطلاب السوريين من التعليم، والاكتفاء بما حصلوا عليه في سورية؛ لسببين: **الأول** خاص بانشغال الطلاب بالعمل طوال اليوم لتوفير لقمة العيش. و**الثاني**، ارتفاع القيمة المالية للمصروفات الجامعية، بعد اعتمادها بالدولار وليس بالجنيه المصري. وهو ما يفرض على السوري مبالغ كبيرة لا يتحملها، وبخاصة أنه يقع فريسة لتجار الدولار الذين يبيعونه له بأسعار عالية لعدم وجود تعاملات مالية بين السوريين

(30) محمود عبد الرحمن وأحمد عصر، «مراكز تعليمية لإعادة تأهيل الطلاب.. «اطلبوا العلم ولو في مصر»»، موقع الوطن، 22 تشرين الأول/أكتوبر 2016، <https://www.elwatannews.com/news/details/1519742> (شوهد في 28 حزيران/يونيو 2019).

والبنوك المصرية، وهو ما لا يسمح لهم بالحصول على تبادُلات عُملة. وأضاف أن المصاعب المالية شملت رسوم تصديق الأوراق الرسمية التي فرضت السفارة السورية دفعها بالدولار بعد أن كانت بالجنيه المصري هي الأخرى، الأمر الذي يتطلب إعادة النظر في تلك القضايا، وبخاصة أن التحاق الطلاب السوريين بالجامعات يعد أولى خطوات حصولهم على إقامة رسمية نظامية للبقاء في مصر من دون مطاردة أجهزة الأمن[31].

2 ـ مشكلات سياسية

وضعُ السوريين قبل 30 حزيران/يونيو 2013 يختلف تماماً عن وضعهم بعدها، فظروفهم قبل هذا التاريخ كانت أفضل كثيراً ليس فقط بسبب نظام الحكم، وإنما بسبب تبعاته على الشعب المصري بأكمله. ولا يختلف حال اللاجئين السوريين في مصر كثيراً عن أحوال باقي السوريين في دول اللجوء، ومن غير المستغرب أن تؤثر المشكلات السياسية التي تجري حولهم سلباً على واقعهم الاجتماعي والاقتصادي[32]. وقد ظل السوريون يحظون بمعاملة خاصة في سياسة الهجرة المصرية التي تفرضها القوانين الداخلية للبلاد، إلا أن السلطات المصرية بدأت تشدد مراقبتها وضيّقت كثيراً على السوريين بعد عام 2013، فمنعت دخولهم إلى أراضيها إلا بتأشيرة، ومارست تشديداً أمنياً واسعاً على الموجودين منهم، تخوفاً من تورط البعض منهم في أعمال تخريبية أو انتمائه لحركات سياسية[33].

3 ـ الهجوم على الوجود السوري

واجه السوريون مؤخراً هجوماً من البعض، بدأ من خلال تدوينة قصيرة وضعها أحد القياديين السابقين في الجماعة الإسلامية في مصر عبر موقع «تويتر»، ذكر خلالها أن «النشاط الاقتصادي للسوريين في مصر من أموال التنظيم الدولي للإخوان، ويمثل عمليات غسل أموال لبعض الجماعات الإرهابية»[34]. وبناء على هذه التدوينة قام أحد المحامين المصريين بتقديم بلاغ إلى النائب العام للتحقيق في مصادر وحجم اقتصاد وثروات السوريين في مصر، ولا سيما الذين هاجروا إليها عقب الأزمة السورية وتدهور الأوضاع في بلادهم.

لم تكن هذه المرة الأولى التي يتم فيها الاعتراض على الوجود السوري، حيث كتبت صحافية على أحد المواقع تقول: صحيح أن هناك سياسة واضحة في التعامل مع اللاجئين السوريين في مصر تقوم على توفير فرصة حياة بديلة لهم، ولكن من المهم العمل على تقنين هذه الفرصة بما لا يمس بفرص المصريين ولا يعيد تشكيل هويتهم الثقافية بدون أن ندري، حيث أصبحنا في حالات كثيرة أصحاب مزاج سوري، نفضل ما هو سوري على غيره. وهذا التقنين للأنشطة للأجانب بصفة عامة تتبعه دول عديدة، فعلى سبيل المثال يتم تحديد المناطق التي يسمح فيها للأجانب

(31) المصدر نفسه.

(32) «لاجئون سوريون في مصر: لا نفكر بالعودة إلى سوريا... لماذا؟».

(33) غبشي، «هل تعد مصر بلد استقبال أو نقطة عبور بالنسبة للاجئين السوريين؟».

(34) «السوريون في مصر: صراع طبقي وثوري بين «أكتوبر» و«الرحاب»!».

بتملك العقارات، كما يتم وضع شروط محددة حول ممارسة الأنشطة الاقتصادية واشتراط شراكة بنسبة تقترب من النصف من أبناء البلد، وغيرها من الشروط التي تحول دون قيام مراكز قوى لهم في الاقتصاد الوطني[35].

وفي رد سريع وقوي من المصريين ضجت مواقع التواصل الاجتماعي بالحملات المضادة للرد على هذه الأخبار، بل تم تدشين هاشتاغ خاص لتأييد وجود السوريين، والتشديد على الترحيب بهم دوماً، وأنهم من أهل البلد. ورغم الوجود السوري الاقتصادي القوي الملموس المتمثل بالشركات التجارية في المجال العقاري والصناعي، والغذائي، وتأثيرهم القوي في اقتصاديات السوق المصرية، إلا أن ذلك يزعج البعض ممن يرون أن هذا يؤثر في فرصهم في سوق العمل، وفي مقابل هذا الاعتراض هناك إقبال شديد من المصريين على المنتجات والمحال السورية، بسبب جودة المنتج والمعاملة الطيبة الجيدة للسوريين في كل المجالات. حتى على مستوى الحرف كالنجارة والسباكة وباقي الأعمال اليدوية، صار المصريون يفضلون العمالة السورية على المصرية لنفس الأسباب السابقة.

ويواجه المصريون والسوريون على السواء التحديات نفسها في ما يخص غلاء المعيشة وارتفاع الأسعار، ويحول السوريون هذه الضغوط إلى طاقة عمل لا تنتهي ولا تكل، ولعل هذا هو السر الأساسي في نجاحهم في مصر.

خاتمة

في النهاية نتبنى وجهة النظر التي أشار إليها تقرير منظمة المرأة العربية حيث أكد تفاوت درجة التضامن مع اللاجئين من منطقة إلى أخرى داخل نفس البلد، ومهما بلغت درجة التضامن فإن ظروف ضيق العيش بالبلد المضيف لا بد أن تنعكس سلباً على العلاقة بين اللاجئين والشعب المضيف، وبخاصة مع طول فترة اللجوء وعدم وجود أي أفق لحلها بصورة نهائية. من هنا تبدو أهمية سياسة توجيه المساعدات على نحو متوازن لتعزيز الدمج بين اللاجئين والفئات المهمشة والأكثر احتياجاً بالشعب المضيف. فإذا نظرنا إلى اللاجئ العربي في الدول العربية باعتباره فرصة وليس عبئاً، فإنه من المحتم على البلدان العربية أن تعُدل سياستها للاستثمار في الطاقات البشرية للاجئين والاستفادة من وجودهم على أرضها للمشاركة الإيجابية في المجتمع والاقتصاد والثقافة ومختلف أوجه الحياة. وفي الحقيقة، فإن النظرة الإيجابية للاجئين ليست فقط خياراً مطروحاً، بل إنها تكاد تكون الخيار الوحيد بحكم الأمر الواقع. لأن الإنسان مهما كان مسالماً ومتسامحاً فلن يسكت طويلاً عن عجز المجتمع الدولي والمجتمع المضيف عن توفير أسباب العيش الكريم له. من جهة ثانية، يبدو أن جانباً من التهديد الذي تتعرض له اللاجئات بالبلد المضيف مرتبط بكونهن فقيرات يسكن في مناطق نائية تغيب عنها سلطات الدولة وخدماتها ومنها خدمة الأمن والحماية. ولكونهن غريبات ولا يتمتعن بحماية بالبلد المضيف، يصبحن مطمعاً أكثر من غيرهن من جانب الخارجين عن القانون[36] □

(35) رجب، «التأثير السوري على المزاج المصري،» مصدر سابق.

(36) منظمة المرأة العربية، **تقرير وضع اللاجئات والنازحات بالدول العربية: المرأة في خضم الصراعات.**

الأحزاب السياسية في تونس بعد ثورة 2011 وأزمة الانتقال الديمقراطي

محمد الفاضل الحاج ساسي(*)

جامعة تونس.

مقدمة

شهدت تونس في بداية سنة 2011 تغييراً سياسياً جذرياً أدى إلى سقوط النظام القائم منذ ما يزيد على ثلاث وعشرين سنة. انتهت الثورة إلى إجراء انتخابات لاختيار أعضاء المجلس التأسيسي شاركت فيها أحزاب المعارضة القديمة وأحزاب ناشئة جديدة. وقد تطلع الشعب التونسي إلى تحقيق أحلامه في تنمية الواقع الاجتماعي والاقتصادي والثقافي، بالتوازي مع المناخ السياسي الديمقراطي الجديد والتمتع بالحرية والانعتاق من الاستبداد. لقد أعطى الشعب ثقته للأحزاب والشخصيات السياسية رغم عدم مشاركتها في الحراك الشعبي الذي أسقط نظام بن علي. ورغم هذه الثقة، فقد فشلت الطبقة السياسية، أحزاباً وأشخاصاً، في تقديم صورة إيجابية عن نفسها وعن المؤسسات السياسية التي تنتمي إليها. فقد تشظت الهويات السياسية نتيجة عقد تحالفات لا يحكمها منطق سياسي أو أيديولوجيا واضحان. فكان توافق الترويكا بين حركة النهضة وحزب المؤتمر من أجل الجمهورية والتكتل الديمقراطي من أجل العمل والحريات ذات الاتجاهات السياسية المختلفة، والذي امتد على ثلاث سنوات، مثالاً على الانتهازية السياسية في

الأحزاب لم تقم بدورها كمؤسسات للتكوين السياسي ونشر قيم الحرية والديمقراطية والتعددية. هذا علاوة على عدم قدرتها (الأحزاب) على التعبير عن مشاغل الشعب الحقيقية وعدم تقديمها برامج مستقبلية واضحة.

(*) البريد الإلكتروني: hajsassi.medfadhel@yahoo.fr.

اقتسام غنيمة الدولة، وتغلغل الحزب ذي المرجعية الدينية (حركة النهضة) في مفاصل الدولة، وحالة عدم الاستقرار السياسي بالتغيير المتتالي للحكومات. كانت الحاجة ملحة إلى خلق نوع من التوازن السياسي للحدّ من تغول الترويكا وبرامج حركة النهضة التي يمكن أن تمس النمط المجتمعي التونسي. فقد أسس معارضو حزب النهضة حزب نداء تونس، كمشروع معارض للإسلام السياسي، نجح في تصدر المشهد السياسي في انتخابات 2014. وقضت صيغة المشروع ذاتها على تماسك نداء تونس ووحدة صفوفه في السنوات التالية، وهو ما أفقد المواطنين ثقتهم بالأحزاب السياسية، وبخاصة مع فشلها في تحقيق التنمية واستمرار احتساب سنة 2010 كسنة مرجعية لم يتجاوزوا أرقامها على كل الصعد. هذا علاوة على التعصب الحزبي، والتبريرات غير المقنعة للسياسيين في المنابر الإعلامية، والانحطاط الأخلاقي والعنف اللفظي في شبكات التواصل الاجتماعي نتيجة تخلي الأحزاب عن التنشئة السياسية ونشر ثقافة التعددية والديمقراطية والحرية. هذا الأمر جعل الكثير من الفاعلين يطالب بإيجاد ميثاق لأخلقة الحياة السياسية التي شهدت ترذيلاً لم تعرفه حتى زمن الاستبداد. ولعل الأخطر من ذلك عدم وعي السياسيين بمتابعة الناخبين للشأن السياسي واستعدادهم للمعاقبة الانتخابية، فهدوؤهم النابع من إيمانهم بالصندوق كوسيلة وحيدة للتغيير ربما يسبق عاصفة تدمر المشهد السياسي بشخصياته وأحزابه.

اهتمت الأحزاب بالتجاذبات السياسية، واقتسام كعكة الحكم، على حساب بناء أحزاب تستوفي الحد الأدنى من الشروط الأيديولوجية والبرامجية والتنظيمية وتحقيق الأداء والصدقية.

هذا الفشل السياسي لا يعود فقط إلى عدم خبرة السياسيين الجدد بدواليب الدولة، ولكن معظم أسبابه صادرة عن الأحزاب السياسية. فهذه الأحزاب لم تقم بدورها كمؤسسات للتكوين السياسي ونشر قيم الحرية والديمقراطية والتعددية. هذا علاوة على عدم قدرتها (الأحزاب) على التعبير عن مشاغل الشعب الحقيقية وعدم تقديمها برامج مستقبلية واضحة واكتفائها بالتجاذبات السياسية والصراعات الجانبية وحرب الزعامات؛ أضف إلى ذلك المشاكل التسييرية والتنظيمية والهيكلية التي لم تختلف كثيراً عن حزب التجمع الدستوري الديمقراطي الذي كانت مشاكله السبب الرئيسي لسقوط نظام بن علي. وهي الأسباب ذاتها التي ستؤدي إلى انهيار الأحزاب التونسية الحالية، ما لم يقع تجاوزها مع ما يمكن أن يمثله ذلك من خطر على الدولة.

إن هذا البحث هو محاولة لدراسة تطور التجربة الحزبية في تونس بعد تغيير النظام في تونس بعد 2011، وتشخيص المشاكل التي حالت دون مساهمتها الفعالة في تغيير الواقع الاجتماعي والاقتصادي والتي أدت إلى التراجع الكبير لنتائجها في الانتخابات التي مرت بها البلاد.

الأسئلة البحثية: لم تكن الأحزاب السياسية مستعدة لخوض غمار تجربة الحكم المفاجئة وحياة سياسية متعددة الأحزاب. وساهمت رغبة قياديها الجامحة والمتسرعة في الوصول إلى كرسي الحكم في بروز مشهد حزبي لا يحكمه منطق سياسي عقلاني ومعقول. كل هذا أدى إلى موت بعض الأحزاب قبل ولادتها، واحتضار البعض الآخر بتشققه وتفككه، وحتى الأحزاب التي يُعتقد في استقرارها فهي تخفي في كواليسها هدوءاً سابقاً للعاصفة وكبتاً مولداً للانفجار.

فأصبح من العسير على المواطن الباحث عن النشاط السياسي أن يجد حزباً مستقراً في توجهاته ومبادئه ورؤيته السياسية التي يمكن أن تتغير جوهرياً بطريقة مسقطة على القواعد وغير ديمقراطية. هذا علاوة على حرب الزعامة والقيادة التي أجبرت الكثير من القيادات الحزبية إلى الانشقاق وتكوين أحزاب جديدة لإثبات الذات أو الالتحاق بأخرى في إطار ما اصطلح على تسميته بالسياحة الحزبية.

إن الانتخابات داخل الأحزاب لا تختلف كثيراً عمّا كان يحدث قبل 11 كانون الثاني/يناير 2011 في الدولة، فالمعارضة صورية، وكلمة القيادة لا تناقش أو تناقش مسرحياً، والنتائج محسومة مسبقاً.

هذا المشهد الحزبي المتردي أثر سلباً في أداء الحكومات المتتالية بعد ثورة 2011، وقلص نفوذ الدولة الشرعي وقوتها، حتى أصبح المواطن يشعر بغيابها الكلي. فكل الأحزاب، وبخاصة الكبرى، اهتمت ببناء نفسها على حساب الدولة، وبطريقة لا تختلف كثيراً عن تجربة حزب التجمع المنحل نتيجة لتراكم الأخطاء والتجاوزات التي لم تتعظ منها أحزاب ما بعد 14 كانون الثاني/يناير 2011. وهذا ما يؤشر إلى انشقاق الأحزاب أو تفكك ائتلافاتها، أو انهيارها، سواءٌ عاجلاً أم آجلاً. ومن الغريب في هذا الإطار، أن كل الطبقة السياسية تقريباً لم تفهم أن سقوط نظام بن علي بتلك السهولة كان مردّه سقوط التجمع من قبله. فهذا الحزب كان في سنواته الأخيرة أداة في يد رئيس الجمهورية وعائلته، وأُفرغ كلياً من كل مبادئ الديمقراطية والتسيير والحوكمة. ومن سوء حظ البلاد، لم تتخلص النخبة السياسية الجديدة من ترسبات هذه الثقافة الحزبية المتخلفة.

إذاً، لم ترتقِ الأحزاب التونسية بعد 2011 إلى مستوى تطلعات الشعب التونسي وانتظاراته من التغيير السياسي الحاصل في البلاد وتحقيق الانتقال الديمقراطي المنشود. فقد اهتمت الأحزاب بالتجاذبات السياسية، واقتسام كعكة الحكم، على حساب بناء أحزاب تستوفي الحد الأدنى من الشروط الأيديولوجية والبرامجية والتنظيمية وتحقيق الأداء والصدقية. وقد وجّه الناخبون رسائل متتالية لهذه الأحزاب لتلافي هذه العلل وتجاوزها؛ ولكن هيهات، وهو ما دفعهم إلى معاقبتها بقسوة في الانتخابات الرئاسية السابقة لأوانها لسنة 2019. فقد أثبتت نتائج هذه الانتخابات التصويت العقابي الموجّه أساساً ضد الأحزاب السياسية التي تتالت على الحكم منذ 2011، نتيجة عدم تقديمها برامج واضحة سوى تشويه الآخر وشيطنته، وعدم تقديم هوية دقيقة أدّت إلى طرائق عمل تحكمها العشوائية وعدم الاحترافية وغياب الديمقراطية والشفافية. وهو ما يجعلنا نتساءل:

إلى أي مدى نجحت الأحزاب التونسية الناشئة بعد 2011 في تلافي أخطاء الثقافة الحزبية التي كانت قبلها؟ ما الأخطاء التنظيمية والأخلاقية التي حالت دون وجود أحزاب سياسية مستقرة وذات صدقية وقبول شعبي؟

وهل أرست مقومات الديمقراطية فعلياً داخلها؟ ولماذا نجح المستقلون في إزاحة الأحزاب من على بساط المشهد السياسي؟ وما تداعيات ذلك على مستقبل الحياة السياسية، وبالتالي الاجتماعية والاقتصادية، في البلاد؟

أولاً: الإطار النظري

1 ـ الأحزاب عبر التاريخ: مصطلح حديث وممارسة قديمة

رغم تعدد تعريفات مفهوم الحزب فهي تجمع على أنها تنظيمات قانونية لأفراد يجمعهم الإيمان والالتزام بفكر معين، يبنون من طريقه برنامجاً سياسياً واجتماعياً واقتصادياً وثقافياً بغاية الوصول إلى الحكم. وهي بهذه الخصائص ظاهرة حديثة بدأت في القرن التاسع عشر (في عام 1850) في الولايات المتحدة الأمريكية[1]. غير أن ذلك لا يعني غياب الممارسة الحزبية في الحضارات القديمة، حتى وإن كانت لا ترقى إلى المفهوم المعاصر الذي ذكرناه. فقد أوجد ظهور السلطة السياسية وتقسيم المجتمع إلى فئتين (حاكمة ومحكومة اللتين عرفتهما الحضارات القديمة) اختلافات في الآراء، وأندية شعبية، وتكتلات فكرية، وكتلاً برلمانية[2]، وخلافات حول مفاهيم العدالة والمساواة لتأييد أو معارضة القائد السياسي. وعلى هذا الأساس، فإن الأحزاب بالمفهوم الحديث وبنمط ممارسته القديم تهدف إلى إيجاد نوع من الاستقرار والرضا في العلاقة القائمة بين الحاكم والمحكوم. فالأول مطالب بخدمة الثاني من طريق تنفيذ برنامج واضح يمكن تقييمه وتقويمه أو اقتراح برنامج بديل من جانب أفراد من المحكومين يجمعهم نفس الفكر ويعرضونه على الشعب لنيل ثقته وإيصالهم إلى الحكم.

وما يهمنا في هذا الجزء من البحث، اشتراط توافر البرنامج السياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي عند تكوين الأحزاب. فالمتابع البسيط للمشهد السياسي التونسي بعد 2011 يلاحظ انشغال الأحزاب التام بالوصول إلى الحكم ـ وهذا هدف الحزب طبعاً ـ وإهمالها للبرامج السياسية ذات المرجعيات والأفكار السياسية المتناسقة والقادرة على التغيير وتحقيق التنمية الشاملة. وهذا ما أثر سلباً في تماسك الأحزاب ووحدة الصفوف فيها لغياب الفكر والأيديولوجيا الواضحين والقادرين على تعزيز الارتباط والانتماء الحزبي.

2 ـ الوظيفة الحضارية للأحزاب

ينتسب قدر غالب من الدراسات المعاصرة التي تعالج الظاهرة السياسية في البلاد المتخلفة، سواء على نحو مباشر أو غير مباشر، إلى أدبيات «التنمية السياسية»[3] التي ترتكز مجمل

---

(1) موريس ديفرجيه، **الأحزاب السياسية**، ترجمة علي مقلد وعبد المحسن سعد (القاهرة: الهيئة العامة لقصور الثقافة، 2011)، ص 6.

(2) المصدر نفسه، ص 6.

(3) أسامة الغزالي حرب، **الأحزاب السياسية في العالم الثالث**، عالم المعرفة؛ 117 (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، 1987)، ص 26.

دراساتها حول مفاهيم أساسية يضيق المجال لشرحها بالتفصيل، وهي: «المساواة» و«التمايز» و«قدرة» النظام السياسي على إزالة الانقسامات ومعالجة التوترات في المجتمع، أو ما اصطلح دارسو التنمية السياسية على تسميته «أزمات» التنمية السياسية المتمثلة بالهوية والشرعية والتغلغل والتوزيع[4]. وتمثل الأحزاب، حسب هذه المدرسة، العمود الفقري للتنمية السياسية لأنها ـ بحسب جل تعاريفها ـ تحوِّل الانقسامات الطبيعية في المجتمع إلى انقسامات منظمة تتنافس فيما بينها بتقديم أفضل الأفكار والبرامج التنموية واستقطاب الكفاءات. فإغراءات الحكم والسلطة التي تحتكرهما وتستهدفهما الأحزاب، خلافاً لمؤسسات المجتمع المدني كالمنظمات والجمعيات، تدفعها دفعاً إلى العمل الجدي لإرضاء الناخبين.

الأحزاب هم جزء من الشعب الذي لم يشهد أي ممارسة ديمقراطية، ومن لا يمارس الديمقراطية في نشاطه الداخلي لا يمكن أن يمارسها في علاقاته بغيره في المجتمع.

ولكي تحقق الأحزاب أهدافها فإنها يجب أن تكوِّن قاعدة كبيرة من المنتسبين والمتعاطفين وتفتح أمامهم فرص المساهمة في بناء المجتمع من دون تمييز. إنها مصعد اجتماعي يعزز الانتماء للوطن، ويقدم تنشئة سياسية ومواطنية قادرة على المساهمة الكبيرة في عملية التنمية الشاملة. علاوة على ذلك، فهي تؤدي دور الوسيط بين الحاكم والمحكوم، سواءٌ أكانت في الحكم أم في المعارضة، لتصبح بذلك جماعة ضاغطة بامتياز. وبناء على ذلك فلا غرابة أن هذه التنظيمات الإنسانية ظاهرة متجذرة لا يمكن الاستغناء عنها مهما كانت الظروف، فهي التي تنشر قيم الديمقراطية والحرية وحقوق الإنسان، وهي التي تقود عملية التنمية الشاملة والرقي الحضاري.

انطلاقاً من هذا المنظور، فإن قناعتنا عميقة بأن ما وصلت إليه بلادنا اليوم، من تقهقر كبير على جميع المستويات، يعود في الأساس إلى سوء عملية التنمية السياسية والمشاكل المتعددة التي تعانيها أحزابها، وفقدان الثقة بـ «الطبقة السياسية» (موسكا) التي لم ترتقِ إلى مستوى «النخبة» (فيبر وباريتو) نتيجة عدم اضطلاع الأحزاب بمهام التنشئة والتأطير والتفكير والتخطيط.

3 ـ تطور المشهد الحزبي في تونس بعد 2011: تعدد أم تعددية؟

تميزت الحياة السياسية في تونس قبل 2011 بهيمنة الحزب الواحد: التجمع الدستوري الديموقراطي وتحكّمه في مفاصل الدولة، وتضييق الخناق على كل الأحزاب «المعارضة»، التي كان العديد من المحللين السياسيين يصفونها بالصورية والمسوّقة لديمقراطية دولة بن علي. لذلك فقد كان الانتماء إلى هذه الأحزاب التي لم يفق عددها الثمانية سبباً للهرسلة والمضايقات الخطيرة التي مارسها النظام الاستبدادي على معارضيه. فظل المواطن التونسي متعطشاً للمشاركة

(4) المصدر نفسه، ص 30 ـ 31.

الفعلية في الحياة السياسية حتى جاءت سنة 2011 حين تمت إطاحة نظام زين العابدين بن علي؛ فهبّت النخب لتكوين الأحزاب أملاً في خلافة حزب التجمع المنحلّ واقتسام غنيمة الحكم. فالأغلبية الساحقة من هذه الأحزاب التي وصل عددها سنة 2011 إلى 97 حزباً تفتقد الرؤية والبرامج والفكر السياسي الواضح. كما أن عدم مشاركتها في «ثورة 2011»، وعدم تزعم القيادات السياسية للتحركات الاحتجاجية وإعدادهم الفكري المسبق للتمرد على النظام المستبد، كانت سبباً في نفور المواطنين من الانخراط فيها، والتراجع المستمر في ثقتهم بها. وهو ما كشف عنه رئيس الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد شوقي الطبيب مشيراً إلى أن 80 بالمئة من التونسيين لا يثقون بالأحزاب السياسية، و75 بالمئة منهم لا يثقون بالبرلمانيين في مجلس نواب الشعب. ورغم ذلك فقد تواصل تزايد عدد الأحزاب سنة بعد سنة وبخاصة قبيل المناسبات الانتخابية. والرسم البياني الرقم (1) يوضح ذلك:

الرسم البياني الرقم (1)

تطور عدد الأحزاب في تونس قبل 2011 وبعدها

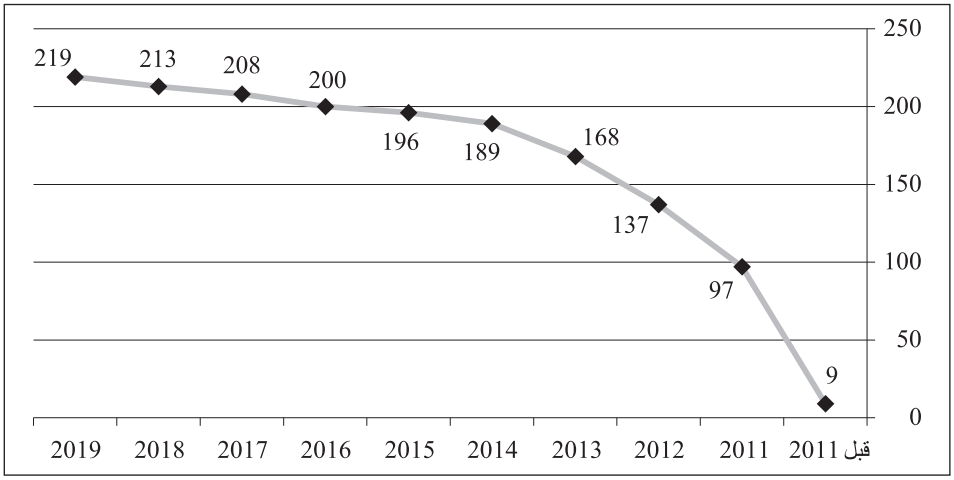

إن المتأمل في المشهد الحزبي بعد 2011 وحتى يومنا هذا، يلاحظ اقتصاره على أحزاب لا يفوق عددها أصابع اليد الواحدة، سواء في التمثيلية في المجلس التأسيسي في مرحلة أولى، أو في مجلس نواب الشعب في مرحلة تالية. في حين لم تسهم بقية الأحزاب في عملية البناء السياسي والنشاط الفعلي واستجابتها لدورها التغييري. والأخطر من ذلك، فقد أسهم تفوق حركة النهضة، وتكوينه لأكبر كتلة في المجلس التأسيسي وتحالفه مع حزبي التكتل من أجل العمل والحريات والمؤتمر من أجل الجمهورية اللذين حافظا على وجودهما الصوري، أسهم كل ذلك في صناعة دستور رآه الكثير من فقهاء القانون الدستوري مستجيباً وملبياً لتطلعات وطموحات وأيديولوجيا حزب حركة النهضة. أضف إلى ذلك منحى التوافق السياسي والمحاصصة الحزبية في اقتسام «غنائم الثورة» اللذين حالا دون وضوح ودقة فصول الدستور، وبخاصة تلك المتعلقة

بالهوية وموضع الدين والحريات الفردية وطبيعة النظام السياسي الهجين، وغيرها من المسائل التي صيغت بطريقة فضفاضة وحمّالة أوجه.

خلاصة القول في هذا الصدد، أن التعدد الحزبي إبان «الثورة» لم يحقق التعددية السياسية التي تعَدّ في المرحلة التأسيسية العمود الفقري للبناء السياسي الديمقراطي. وأدّى ذلك إلى تغلغل حزب حركة النهضة في مفاصل الدولة، وإقصاء التجمعيين والدستوريين الذين يمثلون جزءاً لا يتجزأ من تاريخ البلاد، حتى من دون المصادقة على قانون العزل السياسي الذي كان مطروحاً بقوة آنذاك. لذلك فقد كانت الحاجة ملحّة لإيجاد التوازن السياسي الذي يفترض بالدرجة الأولى وجود حزب سياسي قوي معارض لحركة النهضة. فكانت ولادة حزب نداء تونس اللبنة الأولى للتعددية الحزبية والديمقراطية السياسية في تونس، لأنه تمكن من فتح المجال من جديد أمام فئة كبيرة من التونسيين كادت «الثورة» أن تقضي على أصواتها. فالديمقراطية تقوم أساساً على التناقض والاختلاف، لا على التماهي والتوافق، رغم ما قدمه هذا الأخير من مزايا ظرفية للبلاد، كتجنيبها الأزمات العنيفة والانفلاتات المحتملة في كل لحظة.

إن حالة التوافق الغريبة وغير المنتظرة بين حزبي حركة النهضة ونداء تونس فرضتها طبيعة النظام السياسي الهجين والمعقّد الذي أدى إلى أزمة حكم حادة لخصها أستاذ القانون الدستوري أمين محفوظ في مقولة مفادها «أنا لا أحكم وأنت لا تحكم ولا نترك من يحكم». هذه الحالة من عدم تحمل المسؤولية في تدهور الوضع الاقتصادي والاجتماعي وكارثيته جعلت المواطنين يشعرون باحتيال الطبقة السياسية عليهم ويكذبون مقولة «الدولة قبل الأحزاب». وهو ما فتح الباب أمام تجارب غير حزبية من مستقلين وإعلاميين ومجتمع مدني للمشاركة في الرهانات الانتخابية، قد تكون نتائجها ـ في صورة فوزها ـ وخيمة على الدولة أكثر من الأحزاب السياسية، ذلك أن هذا المسار يمثل ضرباً لنواميس العمل السياسي وأبسط قواعده؛ فهي تعتمد في أغلبها على الشعبوية كخطاب سياسي عام، مخادع للشعب باسمه وقائم على انتقاد النظام ومسؤوليه والنخب وتجاوز المؤسسات التقليدية الديمقراطية.

ثانياً: الإطار الميداني

1 ـ أزمة الديمقراطية داخل الأحزاب: ممارسة أم مجرد شعارات؟

باغتت «ثورة 2011» الطبقة السياسية برمّتها، فلم تجد مجالاً لبناء أهم مقومات التنمية السياسية بناءً سليماً، أو يستجيب على الأقل للحد الأدنى من الشروط التنظيمية والديمقراطية التي ثار من أجلها الشعب ضد نظام بن علي، وبخاصة حزبه الذي أصبح عصا وأداة بين يديه وأيادي الوصوليين والانتهازيين والعائلة الحاكمة. فقد فقدَ المنتسبون والمناضلون حماسة الانتماء والدفاع عن قناعاتهم الحزبية نتيجة تغييب الممارسة الديمقراطية داخل التجمع الدستوري الديمقراطي. وهذا يفسر تخليهم عن قياداتهم الحزبية وعدم تضامنهم المعلن مع رئيس البلاد الذي يمثل الحزب. ولم يفهم الساسة الجدد هذه الحالة، ولم يعيروها الاهتمام الكافي ويعتبروا

منها بسبب «تخميرة الثورة» وتركيزهم الكلي على شيطنة النظام السابق، ومحاولة إقصاء عدد لا يستهان به من التونسيين الذين يمثلونه. لذلك فإنهم لم يتجاوزوا الثقافة الحزبية القديمة، بل إنهم حافظوا على الجوانب الأخيرة والسلبية التي أطاحته وبخاصة غياب الديمقراطية الداخلية.

2 ـ الترقّي الحزبي: استحقاق نضالي أم الحسم بحسب الولاءات والانتماءات؟

لم تفلح جل الأحزاب التونسية بعد سقوط نظام بن علي في إقناع الرأي العام بالتزامها بالقواعد الديمقراطية في نشاطها الداخلي. وهو ما يفسر عزوف الشباب الذي يمثل أغلبية الحاملين للشهائد العلمية عن الحياة السياسية، وبخاصة الحزبية. فهو غير قادر على الوصول إلى مواقع قيادية إذا لم يكن مدعوماً من القيادات التاريخية. وهو في الحقيقة أمر طبيعي، لكن ما يتنافى مع القيم الديمقراطية أن التزكية والدعم يحظى بهما في أغلب الحالات أشخاص لا تميزهم الكفاءة والنضال الحزبي والدفاع عن مبادئه بقدر ما تميزهم انتماءاتهم الجهوية والعائلية والطبقية... وحتى وإن وجدت حالات شاذة عن هذه القاعدة فإنها سرعان ما تنخرط في هذه المنظومة بتعلّة الانضباط الحزبي.

إن المتتبع للمشهد السياسي التونسي يلاحظ تعصباً حزبياً مبالغاً فيه، فكل السياسيين يدافعون بشراسة عن توجهات أحزابهم وبرامجها، وهذا دورهم، وكأنهم ملائكة لا يخطئون.

إن الانتخابات داخل الأحزاب لا تختلف كثيراً عمّا كان يحدث قبل 11 كانون الثاني/يناير 2011 في الدولة، فالمعارضة صورية، وكلمة القيادة لا تناقش أو تناقش مسرحياً، والنتائج محسومة مسبقاً. وهو ما يفسر حالات العنف وتبادل التهم ونشر غسيل الحزب قبيل المؤتمرات وأثناءها وبعدها. هذا يتهم الآخر بتزوير الانتخابات والضغط على القواعد واستعمال المال الفاسد، والآخر يتهمه بعدم الديمقراطية لعدم قبوله بما أفرزه الصندوق. هذا إضافة إلى ما يمكن أن يحدث حتى في أبسط الاجتماعات واللقاءات الحزبية الضيقة التي يصبح فيها المختلف في الرأي غير منضبط ومهدِّد للحزب وجب إقصاؤه.

3 ـ عدوى الرئاسة مدى الحياة: من الدولة إلى الأحزاب

لم تعرف رئاسة الأحزاب قبل 14 كانون الثاني/يناير 2011 وبعدها تغييرات تستحق الذكر؛ فكل القيادات الحزبية أعيد انتخابها، بل إن بعضها ظل محافظاً على مبدأ الرئاسة مدى الحياة، وكثير من المحللين السياسيين لا يتوقعون تخلي هذه القيادات التاريخية عن كرسي الرئاسة لأسباب ذاتية تتمثل بالتمسك الشديد بالزعامة والقيادة، أو موضوعية حفاظاً على تماسك الحزب الذي أصبح مرتبطاً باسمه. وهي في الحالتين ضرب للديمقراطية الحزبية ونتيجة حتمية لهشاشة الأسس التي انبنت عليها هذه الأحزاب التي لم تكن تناضل إلا من أجل الوصول إلى السلطة. وهو هدف شرعي ومطلوب لكل الأحزاب ما دام مرتبطاً برؤية سياسية إصلاحية وتغييرية. ولكن الواقع اليوم كشف عن حب شديد للكرسي همّش شروط البناء القويم للمؤسسة الحزبية، وأغلق

الباب أمام الكفاءات الشبابية للوصول إلى رتب متقدمة داخل الحزب والترشح لمناصب سياسية مهمة كرئاسة الجمهورية. وهو ما أدى إلى الانقسامات والشقوق داخل الحزب الواحد، أو الجبهة الحزبية، على غرار ما حدث مع حزب المؤتمر من أجل الجمهورية ونداء تونس والجبهة الشعبية وآفاق والتكتل من أجل العمل والحريات، وغيرها من الأحزاب التي لن تتخلى عن مرشحيها الكلاسيكيين في الانتخابات الرئاسية القادمة.

في كثير من الحالات لاحظنا انضمام يساريين إلى أحزاب يمينية والعكس صحيح. وهو شذوذ سياسي تفسره انتهازية وبراغماتية دنيئة وعقد تحالفات حزبية لا يحكمها منطق أو قانون.

انطلاقاً من هذا التحليل فإن كل الأحزاب تشير إلى الديمقراطية، وتتحدث عنها، إلا أنها لا تتبناها في تعاملاتها اليومية وداخل تنظيماتها؛ فقادة الأحزاب هم جزء من الشعب الذي لم يشهد أي ممارسة ديمقراطية، ومن لا يمارس الديمقراطية في نشاطه الداخلي لا يمكن أن يمارسها في علاقاته بغيره في المجتمع. وهذا ما يحدث في تونس من خلال عدم قدرة الأحزاب على التعبير عن تطلعات القواعد، وعقد تحالفات غير منطقية مع أعداء الأمس في إطار من التوافق والانتهازية السياسية الرديئة. وهو ما يفسر عدم قدرة الأحزاب على السيطرة على قواعدها، وبخاصة خلال الأزمات التي تعترض الحكومات التي شكلتها في إطار تحالفات حزبية. فغياب التضامن الحكومي مردّه غياب التضامن بين الأحزاب وداخل الحزب نفسه نتيجة استفراد الساسة في صناعة القرار على المستويين الحزبي والوطني.

4 ـ العلاقات العائلية: وسيلة لتوريث المناصب

يكفل الدستور التونسي الجديد حرية ممارسة النشاط الحزبي لكل المواطنين، ولا يستثني أقرباء السياسيين من ذلك. غير أن حداثة خروج البلاد من نظام حكم استشرى فيه فساد الأسرة الحاكمة وتدخّلها السافر في الحياة السياسية الذي أدى إلى سقوط النظام القائم رغم قوته، يفرض على الأحزاب الجديدة والناشئة الاتعاظ من دروس الماضي وتجنب الشبهات السياسية. فالمجتمع ما زال غير قادر على التخلص من عقدة الأقارب والمحسوبية التي يرى مظاهرها في كل التنظيمات والمؤسسات. فالجدير بالأحزاب، في الوقت الحاضر، تجنب إيصال الشخصيات التي لها علاقات قرابة عائلية إلى المناصب القيادية رغم ما يمكن أن تحمله من كفاءة واقتدار، والأكثر من ذلك الشرعية القانونية. وكثير من الأحزاب شهدت توترات وانقسامات نتيجة تعنُّت ابن مؤسس الحزب أو شقيقه أو صهره في التشبث بموقعه أو رأيه أو طموحه السياسي المفرط والمشروع.

إن العلاقات العائلية داخل الأحزاب ليست حكراً على تونس، بل هي ظاهرة موجودة حتى في الدول الأكثر ديمقراطية في العالم كالولايات المتحدة الأمريكية (الرئيسان بوش وابنه، الرئيس بيل كلينتون وزوجته هيلاري) غير أنها لا تمثل عيباً فيها لعراقة هذه الدول في الممارسة الديمقراطية القائمة أساساً على الكفاءة. في حين ما زالت تونس تخطو خطواتها الأولى في الديمقراطية

في أرضية ثقافية قد تتناقض في بعض الحالات معها. ومن السذاجة ألّا يأخذ السياسيون هذه المعطيات في الحسبان، وهم يتحملون مسؤولية ما يحدث لأحزابهم وبالتالي للبلاد نتيجة لذلك.

إن السياسة هي فن الممكن، وهي أيضاً تشترط قدرة على الفهم والتحليل والتنبؤ بالمستقبل في الحالات المشابهة. وهي علاوة على ذلك، تتطلب الحذر وتوقع البلاء في محله وفي غير محله. وقد يتطلب كل ذلك التحلي بشخصية مرنة، والتخلي في بعض الحالات عن التمسك الأعمى بالحق الذي يمكن أن يكفله القانون خدمة للصالح العام. وهو ما لم تفلح فيه الطبقة السياسية في تونس في الوقت الحاضر.

ثالثاً: أزمة التنشئة السياسية داخل الأحزاب والسقوط القيمي والفكري للطبقة السياسية

تؤكد جل استطلاعات الرأي والملاحظون والمحللون السياسيون في تونس وشبكات التواصل الاجتماعي تراجع ثقة المواطنين بالأحزاب والطبقة السياسية، بل إنهم يعتبرونهم السبب الرئيسي لما وصلت إليه البلاد من تقهقر متواصل في جميع المؤشرات. وقد فشل السياسيون في تقديم صورة إيجابية ولائقة كرجال دولة ومسؤولين. فكانت التصريحات غير المسؤولة والخطيرة، والمهددة في بعض الأحيان للسلم الاجتماعي والأمن العام، شعار المرحلة. أضف إلى ذلك الاستهتار الحاصل تحت قبة البرلمان، كالغياب المتكرر والكثيف والعنف اللفظي والمادي والتجاذبات السياسية غير الجدية وتبادل الاتهامات الخطيرة بلا إثباتات قانونية والسياحة الحزبية الخائنة لأصوات الناخبين، فضلاً عن التعصب الحزبي في المنابر الإعلامية السياسية التي ملّها المواطنون. كل ذلك يعود إلى غياب مؤسسات داخل الأحزاب مهتمة بالتنشئة الحزبية تنشر قيم الديمقراطية والتعددية والتسامح.

1 ـ الموالاة الراديكالية وعدم الاعتراف بالأخطاء

إن المتتبع للمشهد السياسي التونسي يلاحظ تعصباً حزبياً مبالغاً فيه، فكل السياسيين يدافعون بشراسة عن توجهات أحزابهم وبرامجها، وهذا دورهم، وكأنهم ملائكة لا يخطئون. ويكيلون بالتهم والثلب على كل أعدائهم (لا منافسيهم) السياسيين. وقد عرّت البلاتوهات الإعلامية عوراتهم الأخلاقية والثقافية وعمقت الجفوة بينهم وبين المواطنين. فالكل يرى نفسه على صواب، وحاملاً للحقيقة المطلقة، والأقدر على حمل البلاد إلى بر الأمان. ولا أحد يعترف بأخطائه أو أخطاء حزبه رغم وضوحها وربما اقتناعه الداخلي بها، فمبدأ الانضباط الحزبي الذي يكبِّل فكره ولسانه يفرض عليه تلميع صورة حزبه بأي طريقة، حتى ولو كانت بالكذب أو تكذيب الغير. وهو ما اكتشفه المواطن البسيط لدى أغلب السياسيين. وهذا جعل الكثير منهم، وبخاصة الطبقة المثقفة، يخيِّر عدم الانخراط الحزبي حتى يبقى على نفس المسافة منها وينقدها متى أخطأت ويثمن عملها إذا أفلحت. وهو ما لا تتيحه الأحزاب السياسية لمنخرطيها ولا سيّما أمام الرأي العام وفي بعض الحالات حتى في المطبخ الداخلي. فالمختلف أو الناقد لدى بعض السياسيين النرجسيين متمرد وغير منضبط يجب تجميده أو إبعاده.

إن من مساوئ الديمقراطية، كما يقول البعض، أن تجعلك تتبنى رأي الأغلبية حتى وإن كانت حمقاء. وفي بعض الحالات يمكن للأقلية أن تكون على صواب، ولكن سطوة بعض المتنفذين تجعل الحزب يتبنى بعض التوجهات والقرارات الشعبوية. وهو سبب انشقاق بعض الأحزاب وخروج الكثير من منخرطيها وعدم استقطاب شخصيات جديدة. وحالة الأحزاب التونسية اليوم خير دليل على ذلك.

2 ـ الاستقطاب العشوائي والفوضوي

إن الحالة التي وصلت إليها الأحزاب في تونس، والتي ذكرناها، جعلتها تفقد العديد من منخرطيها ومجبرة على عدم التقيد بشروط الانتساب إلى الحزب حتى تعوض تلك الخسارة. لذلك فهي ترى أن المنخرطين ليسوا إلا مجرد أعداد للفوز بالرهان الانتخابي، أو التباهي بها أمام الأحزاب الأخرى. وفي كثير من الحالات لاحظنا انضمام يساريين إلى أحزاب يمينية والعكس صحيح. وهو شذوذ سياسي تفسره انتهازية وبراغماتية دنيئة وعقد تحالفات حزبية لا يحكمها منطق أو قانون. فالتحالفات التي عُقدت في إثر انتخابات ما بعد 11 كانون الثاني/يناير 2011 لم تكن تخطر ببال أحد. فأعداء الأمس أصبحوا حلفاء اليوم. وأصبح التغيير في المواقف والمبادئ جذرياً حتى أصبحنا لا نفرّق بين من هو يساري ومن هو يميني، واختلط الحابل بالنابل، وأصبح المواطن البسيط يختار أحزابه لا بحسب برامجها أو توجهاتها أو أفكارها، ولكن بحسب عوامل تقليدية لا صلة بينها وبين السياسة، مثل الانتماء المذهبي والطائفي والعائلي والجهوي. وهي أرضية ملائمة لانقضاض رجال المال والنفوذ وبعض أصحاب المهن الحرة النافذين لتكوين نخبة سياسية لا تمثل كل فئات الشعب.

وقد مثلت هذه الفئة (رجال أعمال وأصحاب النفوذ، وكفاءات الإدارة التونسية...) هدفاً لكل الأحزاب من دون مراعاة انسجام توجهاتهم السياسية من أجل كسب الرهانات الانتخابية. فيصبحون بسرعة قياديين وأصحاب قرار على حساب بعض المناضلين الفعليين في الحزب. وهذه العلاقة المصلحية سرعان ما تنهار في أول اختبار مبدئي وفكري حقيقي؛ فتحصل القطيعة. والأخطر من ذلك تحاك المؤامرات الانتقامية على حساب استقرار الحزب وتماسكه.

3 ـ الشعبوية والإسهال السياسي

إن الاستقطاب العشوائي ونتائج الانتخابات جعلت العوام يحلمون بالقيادة وتقلد المسؤوليات مهما كانت السبل. وهذا ما أفقد مؤسسة الحزب هيبتها بسبب تطاول القواعد وانسياق القيادات وراء أهوائها. فكانت الشعبوية ميزة خطاباتهم من أجل كسب أكبر عدد من المتعاطفين والمنخرطين والفوز في الرهان الانتخابي. هذا الرهان الذي مثل هاجساً كبيراً لدى السياسيين، وذلك على حساب المبادئ والقيم وأبسط قواعد التنافس النزيه والراقي، وهو ما أثر سلباً في مستوى الخطاب واعتداله. ومن أهم أسباب تفشي الخطاب الشعبوي سهولة تكوين الأحزاب، وبخاصة من جانب مَن فشِل في التموقع داخل الأحزاب الكبرى ورجال الأعمال غير الحاملين لمشروع أو برنامج سياسي واضح سوى رغبتهم في القيادة والبروز والحفاظ على مصالحهم. وهو ما أدى إلى تضاعف عدد الأحزاب بأكثر من اثنتين وعشرين مرة بين حقبتي ما قبل «الثورة»

وما بعدها، وليبلغ 215 حزباً في كانون الثاني/يناير 2019 حسب ما صرحت به مصالح الوزير لدى رئيس الحكومة المكلف بالعلاقة بالهيئات الدستورية والمجتمع المدني وحقوق الإنسان. ورغم هذه الكثرة إلا أنها في أغلبها تنتمي إلى العائلات السياسية والفكرية الكبرى مثل الدستوريين واليساريين والقوميين والليبراليين والإسلام السياسي. ولا نكاد نجد اختلافات بين الأحزاب إلا في الأسماء، وقد تتشابه الأسماء بطريقة تعسر على المواطن التفريق بين هذا الحزب وذاك. وعلى هذا الأساس فإن هذا الإسهال العددي لا يعكس تعدداً في المشاريع والأفكار والبرامج السياسية، وإنما هي مجرد فرصة لتحقيق طموحات شخصية أو فئوية ضيقة جعلت العديد من المحللين السياسيين يصفها بـ«الدكاكين السياسية» لافتقادها أبسط مقومات الحزب.

4 ـ غلبة الشخصيات على البرامج

أثرت الرئاسة الحزبية طويلة الأمد في استمرارية تماسك الأحزاب السياسية ووحدة الصفوف فيها، وبخاصة عندما يُختار رئيس الحزب أو أمينه العام في خطة حكومية أو ينتخب رئيساً للبلاد. فخليفته في أغلب الأحيان يفتقر إلى الكاريزما أو الصفات التي ألفها المتحزبون في زعيمهم التاريخي. فيفقد الحزب بريقه وعاملاً مهماً ـ وربما يكون هو الأهم ـ من عوامل الجذب والاستقطاب. وقد تصل الاختلافات بين القيادات الحزبية إلى الانشقاقات وتكوين أحزاب جديدة من الصعب أن يكون لها نفس الوزن الذي كان لدى الحزب الأم.

إن غلبة الشخصيات الحزبية على البرامج لدى الأحزاب لا تمثل خطراً على الدولة فقط، كما يتم تداول ذلك فترة الانتخابات، وإنما تمثل أيضاً تهديداً لاستقرار الأحزاب ذاتها. فتغييب الثقافة والتكوين السياسيين عن القواعد وحرمانهم إياها لعدم وجود خطة عمل واضحة في المجالات الثقافية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية يحول دون ولادة قيادات جديدة متشبعة بقيم الحزب ـ إن وجدت ـ وتوجهاته. وهو ما يفسر سرعة ولادة الأحزاب وموتها. فتسهيل إجراءات تكوين الأحزاب الذي تحقق بعد 2011 فتح الباب أمام القيادات ـ وحتى القواعد ـ التي لم تتمكن من الوصول إلى درجات متقدمة في المسؤوليات الحزبية لتكوين حزيبات ـ سماها محللون سياسيون دكاكين حزبية ـ ليس لها هدف سوى إشباع رغبتهم في الزعامة والقيادة أو الترشح للرهانات الانتخابية المهمة الذي لم يتمكنوا منه في حزبهم الأم. وبالتالي فإنها لن تكون سوى نسخ مصغرة للحزب الأصلي، من دون هوية مميزة أو برنامج مختلف. فيصبح مؤسس الحزب هويته وبرنامجه ومشروعه، ويصبح معروفاً أكثر منه. وقد بينت نتائج سؤال وجَّهتُه إلى 30 شخصاً عن أسماء الأحزاب التي ستشارك في الانتخابات الرئاسية سنة 2019 عدم معرفة المستجوَبين للانتماءات الحزبية للأغلبية الساحقة (أكثر من 85 بالمئة) من المترشحين. فهم يعرفون المهدي جمعة ومحمد المنصف المرزوقي ـ على سبيل المثال ـ أكثر من «البديل» و«حراك تونس الإرادة» اللذين

إن مؤسسة الحزب في تونس، لم تستطع أن تشذ عن بقية المؤسسات التي تأثرت بسبب «الربيع العربي» لانسياقها وراء موجة الشعبوية والاستقطاب العشوائي وعدم تحلي قياداتها بروح المسؤولية الجريئة.

لم تتجاوز نسبة معرفتهم لهما 20 بالمئة. فتحمّل الرجلين لمسؤوليتين متقدمتين في الحكم (رئاسة الجمهورية ورئاسة الحكومة) جعلهما أكثر شهرة لدى الناس من حزبيهما. هذا إضافة إلى الشخصيات الوطنية الأخرى كيوسف الشاهد وأحمد نجيب الشابي وكمال مرجان وعبير موسي ومحسن مرزوق وسليم الرياحي، وغيرهم من الذين عرفت أحزابهم بهم لا بأسمائها.

لا يمكننا الحديث عن الزعامات الحزبية في تونس بعد 2011 دون ذكر أبرز شخصيتين محركتين للحياة السياسية والحزبية: الباجي قائد السبسي مؤسس حزب نداء تونس، وراشد الغنوشي الزعيم التاريخي لحركة النهضة. ويعَدّ هذان السياسيان الأبوَين الروحيين لمنتسبي حزبيهما والمحافظين على استقرارهما ووحدة الصفوف فيهما. فقد تمكن الأول من تصدر المشهد الحزبي بفضل خلقه حالة من التوازن السياسي مع حركة النهضة التي تغلغلت في مفاصل الدولة في السنوات الثلاث الأولى بعد 2011. وجمع الباجي قائد السبسي، بفضل ما يتمتع به من كاريزما وحنكة سياسية كبيرة، حوله العائلة الديمقراطية الوسطية لمواجهة تغوّل الترويكا بقيادة حركة النهضة، واحتل حزب السبسي صدارة المشهد الحزبي بفوزه في الانتخابات الرئاسية سنة 2014. وكان لاستقالة مؤسسه التي يفرضها القانون في هذه الحالة الأثر السلبي في استقرار الحزب رغم حصوله على أكبر عدد من المقاعد في مجلس نواب الشعب. فانقسم الحزب إلى شقين بسبب ما اعتبره المنشقون توريثاً لرئاسة الحزب لحافظ قائد السبسي ابن رئيس الجمهورية. فضعف الحزب وتسارعت الاستقالات منه ولا سيَّما مع غياب فكر سياسي واضح يمكن أن يجمع العدد الكبير من المدارس السياسية التي انخرطت في الحزب من أجل غاية وحيدة: إعادة التوازن السياسي في البلاد.

في مقابل ذلك، حافظت حركة النهضة على استقرارها بفضل مرجعيتها الدينية التي لم تستطع إخفاءها أو التخلص منها. وما يميز هذه النوعية من الأحزاب انضباط قواعدها والولاء المطلق لمؤسس الحزب. وهذا ما يمكن ملاحظته بسهولة في حركة النهضة التي يُعَد مؤسسها راشد الغنوشي الرجل الأول في الحزب، وصاحب القرارات النهائية، رغم الادعاءات بتوافر هياكل داخل الحزب تعمل بطريقة ديمقراطية.

إن غياب البرامج لدى كل الأحزاب التونسية بعد 2011 مردّه تكالب السياسيين على الحكم والسلطة، واعتبار الدولة غنيمة يجب تقاسمها حتى مع من كانوا يُعَدون أشد الأعداء. لذلك تحرك المال الفاسد بشخصياته ورجال أعماله النافذين لتكوين الأحزاب أو الانضمام إليها لتحقيق مآرب شخصية بعيدة من مصلحة الوطن وتغييره نحو الأفضل. وكان من نتائج كل ذلك بزوغ ظاهرة أسهمت في تعميق الموقف السلبي الذي اتخذه الموطنون من السياسيين: السياحة الحزبية لما عدّوه خيانة لأصواتهم في الانتخابات ولتوجهات الحزب وفكره.

5 ـ السياحة الحزبية

ظهر مفهوم السياحة الحزبية في تونس بعد التعدد الكبير لحالات انتقال نواب الشعب في البرلمان من حزب إلى آخر بلا مبررات مقنعة سوى البحث عن التموقع، أو الاصطفاف وراء أصحاب النفوذ المالي أو السياسي أو الإعلامي... فغياب البرامج والرؤى، كما ذكرنا ذلك سابقاً،

يجعل الارتباط بالأحزاب هشاً ولا تحكمه سوى المصلحة الشخصية. فمن لم يزكِّه حزبه في الرهانات الانتخابية، أو لم يرشح لمنصب حكومي أو سياسي متقدم، يستقيل أو يؤسس حزباً جديداً أو ينضم إلى آخر، وبخاصة أمام الإغراءات المالية التي يمكن أن تعرض عليه من طرف الكتل البرلمانية المنافسة. فيتحول التنافس بين الأفكار والبرامج داخل البرلمان إلى صراع يحكمه المال والمناصب واقتسام غنيمة الحكم.

إن غياب الأيديولوجيا والفكر السياسي الجامعين كان سبباً في ترحال أكثر من ثلثي مجلس نواب الشعب خلال الفترة النيابية بين 2014 و2019. فحسب مصادر برلمانية انتقل 74 نائباً من إجمالي 217 من كتلة إلى أخرى، ومن بينهم نواب انتقلوا أربع مرات في 4 سنوات[5]. وعلاوة على تعطيل مشاريع القوانين والاتفاقيات، أدى هذا اللااستقرار الحزبي والبرلماني إلى تأزيم الانتقال الديمقراطي في البلاد، وتنفير المواطنين من السياسيين وتذيّلهم لهم لأنهم خانوا أصواتهم ووعودهم الانتخابية. وتفاقم هذا الشعور مع تكرر هذه الظاهرة بعد الرهانات الانتخابية المتتالية وانتقال عدواها إلى أغلب الأحزاب. وهو ما جعل من صوغ قانون لتجريم هذه الظاهرة ضرورة ملحة لإعادة ثقة المواطنين في الطبقة السياسية، والانتقال من فترة التنظير السياسي الذي ملّه الجميع إلى حالة الفعل وبناء الدولة. غير أن ذلك لم يكن من أولويات الأحزاب لاستفادتها من استقطاب النواب في هذا الميركاتو اللاأخلاقي دون وعي منها بتطور الوعي السياسي لدى المواطنين ومتابعتهم التقييمية للمشهد السياسي وإيمانهم بأن الصندوق كفيل بمعاقبتهم على سلوكهم اللامسؤول. وقد أثبتت الانتخابات البلدية 2019 عزوف الناخبين الذين لم تتجاوز نسبتهم 34 بالمئة، وتصدّر القائمات المستقلة بـ 32.9 بالمئة حسب الهيئة العليا المستقلة للانتخابات. وهو ما دعمته الانتخابات الرئاسية التي صوّت فيها الناخبون بطريقة عقابية ضد الأحزاب، وبخاصة تلك التي مارست الحكم وفشلت في تحسين أوضاع البلاد. فكان صعود المترشح المستقل قيس سعيِّد للدور الثاني في المرتبة الأولى بنسبة 18.9 بالمئة بمنزلة رسالة واضحة للأحزاب مفادها أنكم رذلتم الحياة السياسية بأنفسكم بخياناتكم المستمرة لأصواتنا والأحزاب والبرامج التي انتخبتم من أجلها.

إن الانتقال الديمقراطي بما هو بناء متين لمؤسسات الدولة والمجتمع المدني يقوم أساساً على الأحزاب. وإذا لم تقم هذه المؤسسات السياسية على مبادئ العلوم السياسية ونواميسها، فإن هذا المسار الانتقالي لم ينجح بعد، والأخطر من ذلك فهو مهدد في كل لحظة بالانهيار. إذ لا يكفي التعدد لتكريس التعددية الأيديولوجية والبرامجية القادرة على التنافس البناء والمغير للواقع. فالمستقلون، على أهميتهم، غير قادرين على الفعل البرلماني المغيّر بلا كتل برلمانية وازنة مصدرها أحزاب سياسية كبيرة.

---

(5) أنيس العرقوبي، «السياحة الحزبية في تونس... غياب الإيديولوجيا وخيانة الناخبين،» موقع نون بوست بتاريخ 3 آب/أغسطس 2019، <https://www.noonpost.com/content/28830>.

خاتمة

إن مؤسسة الحزب في تونس، لم تستطع أن تشذ عن بقية المؤسسات التي تأثرت بسبب «الربيع العربي» لانسياقها وراء موجة الشعبوية والاستقطاب العشوائي وعدم تحلي قياداتها بروح المسؤولية الجريئة. وهذا ما يفسر عزوف المواطنين، وبخاصة فئة الشباب والنساء ـ وهي الأكثر عدداً في سجل الناخبين ـ عن العمل الحزبي الذي سيصبح نتيجة لهذا الغياب مبتوراً وغير متوازن. فهذه الفئة لم تجد في جل والأحزاب والسياسيين ما يشبع رغبتها الجامحة في التغيير والخروج بالبلاد من أزماتها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية المتتابعة... كما أن هذه الفئات، نتيجة غياب الديمقراطية والرئاسة الحزبية مدى الحياة، والعلاقات العائلية والمالية فيها، تجد صعوبة في تحقيق طموحاتها المشروعة في الترقّي والقيادة والبروز.

إن دعوة السياسيين إلى تأسيس ميثاق لأخلقة العمل السياسي هو اعتراف ضمني بغيابها لديهم، وهو ما يؤكد ترذيل الحياة السياسية والحزبية لدى فئة كبيرة من المواطنين. وهي مرحلة خطيرة تتهدد التنمية السياسية التي تقوم أساساً على الأحزاب والتنمية بمفهومها الشامل، ذلك أن التنمية السياسية هي التي تعبد الطريق للتنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

إن استخفاف الطبقة السياسية بقدرة المواطنين، وبخاصة الشباب والمرأة، على متابعة الشأن العام وتقييمهم وإيمانهم بالصندوق كطريقة حضارية للتغيير، يجعلها تتمادى في ترذيل الحياة السياسية وإعطاء الفرصة للناخبين لمعاقبتهم على هذا السلوك السياسي غير المسؤول. وإن شعباً نجح في تغيير نظام مستبد سنة 2011 لا تنقصه الإمكانات الفكرية والثقافية لقلب الطاولة على طبقة سياسية لم ترتقِ إلى مستوى تطلعاته وانتظاراته.

لم تتخلص أحزاب ما بعد 2011 من العلل التي أصابت حزب التجمع الدستوري الديمقراطي، وأدت إلى سقوطه والتغيير السياسي في 14 كانون الثاني/يناير 2011. ولن تقتنع الطبقة السياسية بهذا التشخيص بسبب تعصّبها الأعمى للثورة، وعدم قدرتها على التخلص من هذه الثقافة الحزبية البائدة إلا بحدث سياسي مزلزل كالذي حدث سنة 2011، أو بهزيمة انتخابية نكراء تدفعها دفعاً إلى إعادة النظر في العمل الحزبي ونشر التنشئة السياسية السليمة التي يستحيل الانتقال الديمقراطي من دونهما □

الممارسة السياسية للأحزاب المغربية: حزب العدالة والتنمية نموذجاً

يوسف كريم(*)

باحث في التاريخ الحديث، جامعة محمد الخامس، الرباط.

مقدمة

يتعرض حزب العدالة والتنمية المغربي الحاكم، منذ مدة، لهجوم غير مسبوق، ولحملات تشهير واسعة، من التيارات السياسية والفكرية والإعلامية المغربية. ومنذ وصوله إلى الحكومة عام 2011، نأى حزب «العدالة والتنمية» بنفسه عن النقاش حول عدد من الملفات والقضايا الحيوية، سواء الاقتصادية أو السياسية والثقافية، وسط اتهامات من خصومه بعدم الحسم فيها. وكلما أراد الحزب الإبقاء على هذا النقاش في دائرة «ضيقة»، يخرج إلى العلن اختياراً أو اضطراراً. وبقدر ما يزعم الخصوم السياسيون للحزب أن تجربته تتسم بالتخبط في العمل، والارتباك والتردد في معالجة عدد من الملفات، وأن هذا الوضع يخلق التباساً في الممارسة والأعراف الديمقراطية، كما هي متعارف عليها دولياً، والمبنية على تحمل المسؤولية الكاملة في الدفاع عن العمل الحكومي من طرف الحزب الحاكم، يؤكد الحزب من جهته أنه يتعرض لهجوم ممنهج وحملات تشويه تستهدف قياداته ومناضليه، وأن نعته بتوصيفات أيديولوجية من قبيل «الأخونة» و«الأصولية»، أو اتهامه بالازدواجية بين القول والسلوك والممارسة، أو استغلال الدين في السياسة، تبقى مجرد مهاترات

إن الوظيفة التي يطّلع بها الحزب السياسي في النسق السياسي المغربي تبقى محدودة ومحكومة بمنطق رد الفعل مقارنة بالوظيفة التي تمارسها نظيرتها في البلدان العريقة في الديمقراطية.

(*) البريد الإلكتروني: youssefk8@gmail.com.

تتم الاستعاضة بها لحظات التنفيس عن صدمة الإخفاق الانتخابي، ومحاولة للاستعداء على حزب العدالة والتنمية والتأليب عليه بأساليب دنيئة يعتبرها الحزب «دليل عجزٍ عن مواجهته في ميدان التنافس السياسي الشريف».

وقد أعادت الكثير من الأحداث في الفترة الأخيرة، بسبب «فضائح» لبعض كوادره، النقاش حول مرجعية الحزب وبين خصومه السياسيين، ولا سيَّما اليسار الذي عدّ هذه الممارسات والسلوكات دليلاً على ازدواجية خطاب هذا الحزب الذي يوصف بأنه «إسلامي».

من أبرز القضايا التي أثارت سجالاً ولغطاً كبيرين في الآونة الأخيرة، قضية المعاش الاستثنائي لرئيس الحكومة السابق عبد الإله بنكيران، حيث عُدّت في نظر الكثيرين تناقضاً صارخاً مع الخطاب السياسي والأخلاقي الذي يروّجه حزب العدالة والتنمية للمغاربة.

المُفارقة المثيرة للجدل تكمن في معرفة وتحديد المسؤول الحقيقي عن هذا التحول وهذه «الازدواجية»؟ هل المشكل في الأشخاص والمؤسسات، أم أن المشكل يكمن في العقيدة المخزنية المتغلغلة وفي بنية النظام المتكلسة؟ هل يحق لنا أن نُحمِّل مسؤولية هذا التحول للحزب الحاكم أم أنه، على غرار باقي الأحزاب السياسية، مجرد أحجار على رقعة شطرنج تُحركها «الدولة العميقة» أو ما يعرف بالمخزن الذي يُحكِم قبضته على كل شيء؟ هل تحول مغرب ما بعد الاستقلال إلى دولة عقلانية عصرية، أحدثت قطيعة مع الفكر المخزني، أم أننا أمام نظام سياسي يشتغل من داخل المؤسسات الحديثة قصد التحكم في خيوط اللعبة السياسية؟

ثمة ميزة أساسية تحاول هذه الدراسة إبرازها، وهي أن الوظيفة التي يطّلع بها الحزب السياسي في النسق السياسي المغربي تبقى محدودة ومحكومة بمنطق رد الفعل مقارنة بالوظيفة التي تمارسها نظيرتها في البلدان العريقة في الديمقراطية. وبدل أن ينصبّ النقاش حول ازدواجية خطاب حزب ما، حول قضايا اقتصادية أو اجتماعية أو أخلاقية، كما يحصل الآن مع حزب العدالة والتنمية، أعتقد أن النقاش الكبير يجب أن ينصبّ على العوامل الذاتية والموضوعية التي ترهن الوظيفة المحدودة للحزب المغربي، إذ لا يمكن منهجياً تحليل مواطن الخلل في الفعل الحزبي، أو مظاهر التعثر أو الفشل أو التناقض، في الأدوار السياسية لحزب ما، دون استقراء الأساس الاستراتيجي المهيكل لهذا السلوك متمثلاً بجوهر السلطة السياسية، حيث يظل التساؤل عن الحزب السياسي في المغرب بالأساس تساؤلاً عن طبيعة النظام السياسي، وقواعده المعلنة والمضمرة المؤثرة على الفعل الحزبي في معناه ومبناه[1] .

فلا معنى للحديث عن ازدواجية خطاب حزب ما، إذا كانت مفاهيم القرب أو البعد من خيارات الدولة هي المتحكم الأساس، ولا معنى للحديث عن الصعوبات التي تواجه الأحزاب السياسية لبرامجها، إذا لم تكن تتوافر أصلاً لديها مشاريع مجتمعية تنبع من قناعاتها الأيديولوجية أو المرجعية، كما أنه لا معنى للحديث عن ازدواجية الخطاب إذا كانت بنية الخطاب لدى هذه الاحزاب

(1) يونس برادة، «النظام السياسي المغربي وجوهر الممارسة الحزبية.. مقدمة للتأصيل،» الجزيرة.نت، <https://www.aljazeera.net/specialfiles/pages/3acc4485-74a1-49ba-af26-d0012141a512> (تمت زيارة الموقع بتاريخ 15 شباط/فبراير 2018).

تفتقر إلى التفرد والتميز ووضوح الرؤية، وتنفلت من قبضة التحديد والتصنيف، ومن سمات التمثيلية التي تكسبه نسبة مقبولة من الوضوح، وتحقق له مرجعيته المؤسسية.

فما حقيقة الخطاب المزدوج الذي ترفعه بعض الأحزاب المتنافسة في وجه حزب العدالة والتنمية؟ ما طبيعة ونوعية الخطاب الذي تعتمده الأحزاب السياسية المغربية؟ وهل يعبر عن تقاطب أيديولجي وقيمي داخل المجتمع، أم أنه يخدم رهانات سياسية مرحلية؟

ما زال النظام السياسي المغربي نظاماً تقليدياً، وما زالت الثقافة المخزنية هي السمة الأكثر بروزاً في النسق السياسي المغربي، فإذا كانت الدولة المخزنية قد انتهت تاريخياً كهيكل فهي لا تزال ممتدة كذهنية ومتجذرة كثقافة سياسية.

هل يختلف حزب العدالة والتنمية في شيء عن بقية الأحزاب المغربية التي شاركت في تدبير الشأن العمومي خلال العقود الثلاثة الأخيرة حتى يتعرض لكل هذا الهجوم؟ ما مدى تأثير واقع الأحزاب داخل النسق السياسي في آليات تواصلها السياسي مع المواطنين؟ وأي دور للموقع في الرقعة السياسية في تحديد الرؤى والتصورات والخطابات السياسية؟

تسعى هذه الدراسة للدفاع عن أطروحة محدودية فعل الأحزاب وارتهانها لمراقبة وضبط المؤسسة الملكية، وأن الديمقراطية في المغرب لن تتقدم ما لم تنشأ أحزاب قادرة على مواجهة القصر، ومن دون فك تناقض صيغة قوة شعبية الحزب أو نيل الثقة. فرغم المواقف والسياسات التراجعية التي تبرر في مجموعها انخفاض شعبية حزب «العدالة والتنمية»، ورغم محاولات شيطنته، إلا أن ملامح الأزمة التي تسم السلوك الحزبي، لا يمكن فهم محدداتها ورصد تجلياتها بمعزل عن المحددات المركزية للفعل الحزبي في النسق السياسي المغربي، مع ما يستتبع ذلك من انعكاسات على نمط سلوك الأحزاب وتفاعلها. فالعلاقة بين الاثنين مطبوعة بالجدلية والتفاعل الحتمي، وهو ما سنسعى لتوضيحه عبر أربع نقط أساسية:

ـ معاش بنكيران مشكلة سياسية مرتبطة بالنسق السياسي القائم في المغرب الذي يؤسس لمنطق النخب المخزنية؛

ـ ازدواجية خطاب الحزب مرتبطة بموقع الحزب في الرقعة السياسية في المعارضة أو السلطة؛

ـ صوغ التحالفات لا يتم على أساس التقارب الأيديولوجي، لأن التعددية في النسق السياسي ليست واقعاً سياسياً، بل عددياً؛

ـ الخطاب الحزبي خطاب متأزم يفتقد النجاعة والتناسق، وينشد المواقع من دون أن يكون لذلك أي تأثير في مستوى العمل السياسي العام.

أولاً: معاش بنكيران ومنطق «النخب المخزنية»

يُعد موضوع النخبة في المغرب واحداً من الموضوعات التي سبق أن اشتغل عليها علم السياسة الأنغلوساكسوني في شخص جون واتربوري الذي وضع في هذا الشأن مؤلفه الشهير **أمير المؤمنين: الملكية والنخبة السياسية المغربية**[2]، والذي أصبح من أهم المراجع السياسية للباحثين المغاربة التي لا يمكن تجاوزها لفهم الممارسة السياسية المغربية. ورغم أن البعض منهم انتقد منهجيته المستلهمة من النظرية الانقسامية وعدم قابليتها لتحليل الصراع السياسي المغربي بإرجاعها النخبة السياسية إلى القبيلة عوض الطبقات والصراع الطبقي، إلا أن قيمة الكتاب تكمن في مساعدة الباحث على فهم آليات اشتغال النسق السياسي المغربي وبخاصة وصف وتفسير سلوك النخبة السياسية في علاقتها ببعضها من جهة وفي علاقتها بالملكية من جهة أخرى.

أثبتت التجربة المغربية مع حزب العدالة والتنمية، منذ انتقاله إلى قيادة العمل الحكومي عقب انتخابات تشرين الثاني/نوفمبر 2011، أن الهواجس والتخوفات التي عبّر عنها خصومه، وبنوا عليها أطروحاتهم، لم تكن في غير محلها.

يرى جون واتربوري في مؤلفه عن **الملكية والنخبة**، أن الملك كانت تحيط به مجموعات من الأتباع والمخلصين، لكنه يسعى لجلب النخبة بكاملها إلى داخل شبكة أنصاره، وتمكن هذه العملية من الوقوف على معالم حقل سياسي من دون رهانات سياسية حقيقية، فالفاعلون السياسيون يعملون قبل أي شيء على الحصول على قسط من السلطة واكتساب المواقع التي تمكنهم من مراقبة عمليات توزيع الفوائد، ولا يتوانى المخزن عن القيام بكل ما في وسعه للحصول على ولاء المتمردين، بل وتسخير هذا الولاء لخدمة مصالحه، معتمداً في ذلك على نوع من الاستراتيجية الدائرية التي تعتمد على تشجيع النزاعات لتفتيت القيادة السياسية[3].

في هذا الإطار سيجري إذاً الصراع من أجل السلطة بين القوى الملكية التقليدية بقيادة الملك، والحركة الوطنية بقيادة حزب الاستقلال، وسيحاول كل منهم إرسال خياراته، لكن المواجهة ستكون لفائدة القصر الذي ضحّى بمشاكل مستقبل البلاد من أجل تدجين النخبة المنتمية إلى بعض فصائل الحركة الوطنية المغربية والهيمنة عليها، وكان من نتائج هذا التطويع وهذه المخزنة، أن أصبحت النخبة السياسية جوفاء وفارغة من محتواها الاجتماعي من جراء مراقبة

(2) جون واتربوري، **أمير المؤمنين: الملكية والنخبة السياسية المغربية**، ترجمة عبد الغني أبو العزم عبد الأحد السبتي وعبد اللطيف الفلق (المحمدية: مطبعة فضالة، 2004).

(3) La «Vie politique au Maroc consiste [...] dans une fronde permanente entre les unités politiques, dans une atmosphère de crise et de tension qui contribue en fait à maintenir l'équilibre de la société et à le restaurer le cas échéant» (John Waterbury, La Monarchie marocaine et son élite, traduit et adapté de l'anglais par Catherine Aubin (Paris: Presses Universitaires de France, 1975), p. 24).

جميع نشاطاتها، ومتابعة حتى العادية منها. فالمخزن يتعامل مع كل وضعية وفق منطق يهدف أساساً إلى إضفاء الشرعية أو سحبها، مستمداً العناصر المكونة لموقفه من مرجعيات مختلفة.

عندما تولى محمد السادس مُلك المغرب، رأى الكثير من الباحثين أن ظهور ملك شاب له تجاربه التنظيمية المختلفة قد يمثّل مؤشراً مهماً لتوجه المؤسسة الملكية نحو التحديث، إلا أن احتفاظ المؤسسة الملكية بمنظومة كثيفة من القيم التقليدية جعل تكيُّفها مع الحداثة موضع شك، وأعطى الانطباع بأن الثقافة المخزنية ما زالت هي السمة الأكثر بروزاً في المؤسسة الملكية. وضمن هذا السياق يمكن أن نفهم الجدل الذي أثير حول «معاش بنكيران» الذي منحه إياه الملك محمد السادس، ومن المؤكد أن معاش بنكيران لم يكن المعاش الأول من معاشات الوزراء أو غيرها من العلاوات والأعطيات والامتيازات.

قد تكون هذه «الفضيحة» في جزء منها ذات طابع أخلاقي، وهذه المسألة مطروحة بالنسبة إلى السياسيين الذين قالوا إنهم جاءوا لمحاربة الريع وهدر المال العام، وتولوا تدبير الشأن العام في سياق خاص شهد حَراكاً اجتماعياً قوياً وكانت فيه مطالبة بإنهاء الفساد في الدولة، لكن المشكلة سياسية بالدرجة الأولى. فالمعاش الاستثنائي لبنكيران لم يسقط عليه من السماء، ولم يوقعه لنفسه، ولم يوقعه له رئيس الحكومة ولا أي وزير من حزبه أو خارج حزبه، لكنه ريع يقدم تشخيصاً للمأزق السياسي الذي يتخبط فيه المغرب منذ عقود. فالمثير في قضية المعاش الاستثنائي ليس هو قيمته المالية، أو الفقه التبريري الذي تسلح به بنكيران، ولكن هو منهجية منح هذا المعاش التي لا تخدم صورة الدولة الحديثة التي يحتكم فيها الناس للقانون وتكافؤ الفرص.

إنها نتاج النسق السياسي القائم في المغرب، الذي أسس لمنطق ما يسمى «النخب المخزنية»، والذي يرى أن الموظفين السامين من «خُدّام الدولة» يؤدون مهمة وفق مَنطق معيّن ويتنازلون عن صلاحياتهم في سياقات معينة، ويشتغلون لمصلحة أجندات محددة، وحين يُنهون مهمتهم تتم مكافأتهم، وحتى إذا لم تتم مكافأتهم تلقائياً فإنهم يسعون إلى نيْل الامتيازات والعلاوات عبر رسائل الاستعطاف. وبالتالي، فالمعاش ممارسة ريعية لا دستورية، ومنحة من السلطة هدفها الإخضاع السياسي للنخبة وتدجينها، وجعل الصراع محتدماً بين صفوفها للحصول على منصب في الحكومة ولو لفترة قصيرة.

لقد مثّل منطق الريع وتوزيع المنافع والعطايا والسلطة جوهر نمط الحكم الماضي السلطوي، وجزءاً من استراتيجيته البتريمونيالية الضرورية لتأسيس منظومة من الولاءات وشبكات الزبونية السياسية وبناء اصطفافات وسط النخب. وكان من المفروض أن تقوم النخب القديمة بالتأثير في البنية المخزنية وتعمل على عصرنتها وتحديثها. لكن يبدو أن العكس هو الذي حدث، بحيث لوحظ منذ أكثر من أربعة عقود كيف تمت مخزنة أكثر الفعاليات والنخب السياسية عصرنة وكيف تم إخضاعها للمنطق المخزني بكل مظاهره ومكوناته ومراسيمه، وإدماجها في محيطه التقليدي وإعطائها دوراً هامشياً.

هناك الكثير من الأسئلة التي أثارتها واقعة بنكيران ومعاشه الاستثنائي، من قبيل هل ناقض بنكيران نفسه؟ كيف يقبل بنكيران هذا المعاش وقد كان من أشد المعارضين له؟

لنطرح أسئلة أخرى من قبيل: ألم ينفرط عقد منظمة العمل الديمقراطي الشعبي أواسط التسعينيات من القرن الماضي رغم أنه كان يتزعمها آنذاك المقاوم والرجل العفيف محمد بنسعيد آيت إيدر[4]، فشق بعض رفاقه صفوف القيادة وأسسوا حزباً آخر بمساعدة الداخلية للتموقع بحسب ما يضمن دخولهم للحكومة؟ كيف تحول رجل سياسة مُعارض، من طراز عبد الرحيم بوعبيد إلى «رجل دولة» بامتياز؟ ولماذا انتقل عبد الرحمن اليوسفي، من موقع المُعارض، فِكراً ومُمارسة، إلى وزير أول من دون شروط، في مرحلة ما سُمي «حكومة التناوب» ليتم التخلي عن خدماته بسهولة سنة 2002؟ لماذا إذاً كل هذه الحملة غير المسبوقة التي تبدو مشروعة ومسعورة في نفس الوقت ضد بنكيران؟

ما زال النظام السياسي المغربي نظاماً تقليدياً، وما زالت الثقافة المخزنية هي السمة الأكثر بروزاً في النسق السياسي المغربي، فإذا كانت الدولة المخزنية قد انتهت تاريخياً كهيكل فهي لا تزال ممتدة كذهنية ومتجذرة كثقافة سياسية. لذلك يتعين على النخب الجديدة اليوم أن تتحمل مسؤولياتها، وأن تختار إما الاستمرار في استنهاض المشروع الديمقراطي لمرحلة مكثفة بدأت عناوينها سنة 2011 مع شباب 20 شباط/فبراير ودستور جديد يريد أن يقطع مع الملكية التنفيذية ويحمل وعوداً بالانتقال الديمقراطي ومنح صلاحيات قوية للحكومة ورئيسها، وإما العودة إلى التحكم والسلطوية المغلقة والممارسة التقليدانية للسلطة وتكريس الفساد والريع والاستبداد.

ثانياً: تغير خطاب الأحزاب بحسب القرب أو البعد من السلطة

لقد سبق للسوسيولوجيا الكلاسيكية الألمانية أن عالجت مسألة دور الموقع السياسي، أي الموقع من السلطة، في تحديد السلوك السياسي والخطاب السياسي، حيث بينت أن الخطاب والتصور السياسيين لأي حركة أو هيئة سياسية يتوقف على جملة عوامل من بينها موقعه في الفضاء السياسي، وخصوصاً مدى قربه أو بعده من السلطة.

وبحسب المفكر محمد سبيلا، فإن الخطاب السياسي ومن خلفه مواقف وسلوكات حزب أو هيئة سياسية يميل إلى اعتبارات الصيرورة عندما يكون خارج السلطة، ويميل نحو اعتبارات الوجود والاستقرار عندما يكون في موقع السلطة. بعبارة أخرى، فإن الخطاب السياسي يكون راديكالياً خارج السلطة، ويميل إلى إضفاء صبغة قاتمة على الوضع العام، أما عندما تصبح الهيئة السياسية في قلب السلطة، فإنها تجد نفسها ميّالة نحو تجميل الواقع أو وردنته

(4) سياسي يساري مغربي يعدّ من رموز اليسار المغربي، بدأ مسيرته السياسية كمقاوم للاستعمار الفرنسي، وعبّر في عدة مناسبات عن معارضته لنظام حكم الملك الحسن الثاني، مما كلفه حكماً غيابياً بالإعدام شمله مع مجموعة من المناضلين اليساريين المغاربة.

(Rosification)[5]. فالانتقال من موقع المعارضة إلى موقع ممارسة المسؤولية السياسية ليس مجرد انتقال من المواقع بقدر ما هو تحوّل نوعي بالنسبة إلى كل حركة سياسية. ولعل تحولات الخطاب السياسي لحكومة «التناوب» (Gouvernement d'Alternance) ما بين آذار/مارس 1998 وتشرين الأول/أكتوبر 2002، خير دليل على أن للمكان، أي للموقع في الرقعة السياسية، دوراً أساسياً في تحديد الرؤى والتصورات والخطابات السياسية.

إن الأحزاب المغربية، في أغلبها، ليس لديها أيديولوجيا واضحة المعالم يستقل بها كل حزب عن غيره من الأحزاب، الأمر الذي يسمح بنعت التعددية الحزبية بكونها شكلاً من أشكال التوحد الأيديولوجي.

فقد كانت أحزاب الكتلة[6]، التي ظلت في مجملها أحزاب معارضة، تتجه إلى محاسبة الحكومة محاسبة شديدة، وإلى تحميلها مسؤولية الهنات والنقائص والمشاكل الموجودة، إذ كانت تصادر على أن الحكومة هي السلطة الوحيدة الممسكة بكل الخيوط والقنوات، وتمتلك القدرة على القيام بمبادرات واتخاذ قرارات لكل القضايا. أما بعد تولي المسؤولية الحكومية، فقد اتجهت «الأحزاب الحكومية الجديدة» إلى القول بأنها لا تملك إلا ثلث السلطة، في حين تسمي السلط الأخرى (سلطة المال، وسلط الأجهزة الخاصة) عوائق أو جيوباً مقاومة التغيير.

كانت أحزاب الكتلة، قبل أن تلج باب المسؤولية، تعتقد أن التشغيل، والتدريس والسكن، والتعليم، وغيرها من القضايا السياسية والاجتماعية والاقتصادية الأخرى، هي مشاكل آنية لا تتطلب إلا الإرادة السياسية لحلها. فهي مشاكل يمكن حلها في المدى القصير. أما من موقع المسؤولية، فقد تحول المدى القصير إلى المدى الطويل، ولم تعد مشكلات هذه القضايا ناتجة من أشخاص يتعين تغييرهم، بل هي مسألة عقليات وذهنيات يتطلب تغييرها عقوداً أو قروناً.

وبالعودة إلى تجربة حزب العدالة والتنمية، يمكن القول إن الانتقال الذي عرفه هذا الحزب في أجواء الحراك العربي، من دور المعارضة السياسية إلى السلطة، وتولي مهمة تدبير الشأن العام، واكبه الحسم النهائي للحزب في اختيار الاندماج في المؤسسات والمشاركة فيها وفق رؤية متعاونة مع السلطة ومتكاملة معها، مهما كانت الظروف والتكاليف، وواكبه أيضاً انتقال من الأخذ في الديمقراطية في بعدها الأداتي، كما تجسدها أدوات الانتخاب، والتعددية السياسية، والتداول السلمي للسلطة، إلى الأخذ في الديمقراطية في أبعادها التقنية والفلسفية التي تجسدها مفاهيم الحرية، والقانون الوضعي، والمساواة، إذ استطاع الحزب أن يبتكر وجهات نظر متماسكة

(5) محمد سبيلا، «الخطاب السياسي في المغرب واعتبارات الصيرورة والوجود،» <http://www.alhayat.com/article/1000388>.

(6) الكتلة الديمقراطية تحالف سياسي رأى النور يوم 17 أيار/مايو 1992 كإطار من أجل تنسيق مواقف الأحزاب المكونة لها: الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية، الاستقلال، التقدم والاشتراكية، منظمة العمل الديمقراطي الشعبي، الاتحاد الوطني للقوات الشعبية. كان الهدف المعلن توحيد جهودها في نضالها الموحد من أجل تحقيق مطلب الإصلاح.

حول المفاهيم الأساسية للديمقراطية، توفق بين مرجعيته الدينية ومقتضيات الاجتماع السياسي الحديث[7].

وقد أثبتت التجربة المغربية مع حزب العدالة والتنمية، منذ انتقاله إلى قيادة العمل الحكومي عقب انتخابات تشرين الثاني/نوفمبر 2011، أن الهواجس والتخوفات التي عبّر عنها خصومه، وبنوا عليها أطروحاتهم، لم تكن في غير محلها، ومن خلال تقييم السياسات العمومية للحزب، بعد انتهاء تحالفه الحكومي الذي كان يقوده[8]، لم نرَ أي أثر لمشروعه الديني أيام المعارضة في تدبيره للشأن العام.

ففي موضوع الحريات، تمكن هذا الحزب من مقاربة إشكالية الحريات عموماً، بمنهج ديمقراطي قائم على التمييز بين الحريات العامة، والحريات الخاصة[9]، ووجوب احترام الإرادة العامة، مع الالتزام بحفظ حقوق الأقليات وحرياتهم من خلال القانون. ويبدو أن التطورات الجديدة والتداعيات التي أفرزها «مسلسل الفضائح الأخلاقية» في هذا الحزب[10]، تسير في اتجاه تبني استراتيجية يتعايش فيها الإسلامي بالعلماني، ونهج أسلوب جديد يوازي بين مرجعية التأسيس ومزجه بإصلاحات جديدة تتماشى مع التحولات الداخلية والخارجية، من أجل خلق «مسار ثقة» مع القصر ومع الأحزاب «اليمينية» واللعب جميعاً مع أحزاب «اليسار» حول موضوع الحريات.

خلال الولاية الحكومية السابقة، أثيرت بعض القضايا المرتبطة بالحرية الفنية، كان أبرزها مهرجان موازين، الذي تحتضنه سنوياً مدينة الرباط، كوجه من أوجه انفتاح المملكة على ثقافة

---

(7) امحمد جبرون، «الإسلاميون في طور تحول: من الديموقراطية الأداتية إلى الديموقراطية الفلسفية،» **تبين**، العدد 3 (آذار/مارس 2013)، ص 193 ـ 208.

(8) الحكومة الائتلافية الأولى كانت مؤلفة من أربعة أحزاب هي: حزب العدالة والتنمية، وحزب الاستقلال، وحزب التقدم والاشتراكية، وحزب الحركة الشعبية. وقد شهد هذا التحالف عام 2013 أزمة كادت تعصف بها بعد إعلان حزب الاستقلال في أيار/مايو انسحابه من الائتلاف وانضمامه إلى صفوف المعارضة، بسبب ما قال إنه «استفراد من قبل حزب العدالة والتنمية بالقرار داخل الحكومة، واستمراره في حماية الفساد، والتأخر في تنفيذ الإصلاحات»، وحل محله حزب التجمع الوطني للأحرار في حكومة بنكيران الثانية في تشرين الأول/أكتوبر 2014.

(9) الحريات العامة هي مجموع الحريات التي تمارس أو يمكن ممارستها في الفضاء العام المشترك بين جميع المواطنين كالشارع والإعلام ووسائل النقل، المؤسسات العمومية، ومقابل هذه الحريات، يوجد مفهوم «الحريات الخاصة»، التي تمارس في الفضاءات الخاصة وعلى رأسها المنزل.

(10) كانت من **أبرز** الفضائح التي نالت من حزب العدالة والتنمية الحاكم، هي قصة الوزيرين العاشقين، حيث تحدثت وسائل الإعلام المغربية أكثر فأكثر عن هذه العلاقة العاطفية التي كانت تجمع بين الوزير المكلف بالعلاقات مع البرلمان والمجتمع المدني وبين الوزيرة المنتدبة لدى وزارة التعليم العالي. أما عن **ثاني** تلك الفضائح فكانت في آب/أغسطس عام 2016 عندما ضبطت أجهزة الأمن المغربية قياديَيْن في حركة التوحيد والإصلاح، في وضعية مخلة بالآداب داخل سيارة بضواحي العاصمة الرباط، وكانت الفضيحة **الثالثة** التي نالت من الحزب هي الفعلة التي قام بها قيادي في الحزب يشغل منصباً وزارياً، والذي تم تداول مطلع فيديو له وهو يتجول ليلاً في العاصمة الفرنسية باريس ممسكاً بيد سيدة شابة تصغره سناً. أما الفضيحة **الرابعة**، فتخص قيادية ظهرت صورها في العاصمة الباريسية أيضاً وهي ترتدي لباساً غير محتشم وبلا حجاب، وملطخة الوجه بالمساحيق وأحمر الشفاه وعارية الساقين.

العالم. فإذا كان موقف حزب العدالة والتنمية، قبل تجربة السلطة، يدعو إلى إلغاء هذا المهرجان، فإنه اكتفى، من موقع السلطة، بالصمت والتجاهل، ولم يصدر عنه أي شيء يمكن تأويله بأنه سعي إلى المنع.

وفي موضوع الشريعة والتشريع، حاول الحزب، من موقع السلطة، أن يميز بين مجال الشريعة ومجال القانون، ويجعل لكل منهما فلسفته الخاصة، «فإذا كانت الشريعة تضع المبادئ العامة وبعض الأحكام التفصيلية، فإن مجال القانون هو صوغ نصوص تشريعية أو تنظيمية، وهي العملية التي ينبغي أن تتولاها هيئة مخوّل لها حق التشريع في المجتمع بطريقة ديمقراطية[11].

ما يسمّى «الإسلاميون» هم في النهاية سياسيون يمتلكون القدرة على التكيف بدرجات متفاوتة، والاستعداد لتقديم تنازلات حول القيم الأخلاقية والدينية، والتفاوض على صيغة سياسية غالباً ما تهيمن عليها «عقلانية المصالح» على حساب «عقلانية القيم». وبقليل من المقارنة بين أيام هذا الحزب لما كان في المعارضة، وأيامه الحالية وهو على رأس الحكومة المغربية، يظهر أنه تخلى كثيراً عن ملاحظاته الأخلاقية التي كان يقدمها بصورة واضحة، ويتبين أن الحزب يحاول التركيز على مهامه السياسية المعقدة في سياق بلد تحكمه انتظارات واسعة. فخلال سنوات حكمه استطاع الحزب أن يتكيف مع مقتضيات بناء الدولة المدنية بأبعادها الدستورية، والمؤسساتية، والقانونية، مع ما تعنيه من انتصار لقواعد التعدد، والاختلاف، والحريات العامة، والقبول بمأسسة السياسة على قواعد الصراع الديمقراطي والقبول بالمنافسة السياسية المفتوحة.

لم يكن حزب العدالة والتنمية وهو «يمارس السلطة» إلا حزباً عادياً كباقي الأحزاب السياسية المغربية الأخرى، يعترف بالثوابت وبطبيعة الخيارات الاستراتيجية، وينضبط لنفس شروط اللعبة، ولم يظهر وهو يتولى تدبير الشأن العام أي مؤشر يثبت رغبته في تغيير قواعد اللعب. فمن أجل أن يستمر في مشهد سياسي شديد التعقيد والتقابل تؤدي فيه الملكية دور الخيط الناظم، حاول حزب العدالة والتنمية كسب ثقة الملكية، ومن أجل ذلك جعل من تحسين علاقاته بالقصر والاحتفاظ بعلاقة الوقار والثقة بالملكية واحترام صلاحياتها بدل مواجهتها أولى أولوياته. وفي الوقت ذاته، أخذ مسافة عن بقية الأحزاب السياسية الأخرى في شكل ولائها للملكية.

ثالثاً: تعددية حزبية من دون تعددية سياسية

تنطوي التجربة الحزبية في المغرب على الكثير من التراكمات، وتختزن العديد من المفارقات، ولعل هذا ما يجعلها جديرة بالتفكير والتأمل. فالمغرب اختار التعددية الحزبية مبكراً[12]، التي خطت خطواتها الأولى على نحو طبيعي في العقود الثلاثة الأولى بعد الاستقلال، لكنها ستنحرف

(11) انظر أطروحة المؤتمر السابع: شراكة فعّالة في البناء الديمقراطي من اجل الكرامة والتنمية والعدالة الاجتماعية (وثيقة حزب العدالة والتنمية) تموز/يوليو 2012، ص 27.

(12) كرّس المغرب مبدأ التعددية في أول دستور للبلاد عام 1962، حين منع الحزب الوحيد أو الأحادية الحزبية، معتمداً بذلك نهجاً يكاد يكون متفرداً في البلدان العربية.

عن مسارها الطبيعي، وهذا هو وجه المفارقة، حيث لم تُسعف التجربة الحزبية في توطين ثقافة التعددية الحزبية السياسية، بقدر ما كرست التعددية العددية، وحافظت عليها، واستعملت كل الوسائل، بما فيها إنهاك الأحزاب وإضعافها، وبث روح الانشقاق بداخلها، وتم إفراغ التعددية السياسية من محتواها الإيجابي عبر إفراغها من كامل دلالاتها واستبدالها بتعددية حزبية شكلية، حيث تغدو الأحزاب وسيلة للتعبير عن توجه سياسي مركزي واحد، ويغدو الرهان على الانتخابات كمدخل لتطوير الحياة السياسية وبناء الدولة الديمقراطية رهاناً خاسراً يؤكد صدق أطروحات الجهات التي تدعو إلى مقاطعتها[13].

هنا نجد أنفسنا ملزمين بتقديم توضيحات حول عدم الخلط بين مفهوم التعددية الحزبية والتعددية السياسية، واستبعاد هذا الخلط يتأسس على معيارين: معيار الدلالة ومعيار المجال. فعلى مستوى التمييز الدلالي، تفيد التعددية السياسية بوجود أفكار وآراء سياسية تخترق المجتمع وتعبر عن نفسها من خلال تشكيلات سياسية، أما التعددية الحزبية فتعني وجود مجموعة من الأحزاب السياسية التي تحظى بالشرعية القانونية وتقوم بدورها الدستوري والسياسي على مستوى التأطير والتكوين والتمثيل والتعبئة وتعزيز الانخراط في الحياة الوطنية وفي تدبير الشأن العام.

الكثير من الأحزاب السياسية في المغرب كانت تعدّ أن رأسمالها الرمزي هو استقلاليتها عن الدولة، لكنها أصبحت اليوم ترى في القرب من الدولة، بل والانصهار فيها، طوقَ نجاتها الوحيد من الاندثار.

على مستوى المجال، تجد التعددية السياسية مجالها في المجتمع، فدينامية المجتمع وتطوره هما اللذان يفضيان، في آخر المطاف، إلى انبثاق تيارات سياسية متصارعة تجسد، في العمق، واقع التعددية السياسية، في حين تجد التعددية الحزبية مجالها في النظام القانوني، أي أن المشرّع هو الذي يقرّ المنظومة الحزبية المعمول بها داخل الدولة، هل هي منظومة الحزب الوحيد أم منظومة التعددية الحزبية[14].

في المغرب لا تتطابق التعددية الحزبية مع التعددية السياسية، فإذا كان النظام السياسي المغربي يعرف تعددية حزبية مقننة دستورياً، فهو لا يعرف «تناوباً» على ممارسة العمل الحكومي، كما هو معروف ومتداول في الممارسة الديمقراطية، حيث تتجمع الأحزاب ذات المشارب المتقاربة في ائتلاف واحد يمثل الحكومة، بينما تجتمع الأحزاب الأخرى المتقاربة فيما بينها في الاتجاه المعاكس لتأليف جبهة المعارضة.

---

(13) يوسف كريم، «السلطوية الناعمة،» **أخبار اليوم**، 9/1/2017.

(14) حول مفهوم التعددية وتعريفاتها وتطورها انظر: **ندوة التعددية السياسية والديمقراطية في الوطن العربي**، تحرير سعد الدين إبراهيم (عمّان: منتدى الفكر العربي، 1989)؛ رياض عزيز هادي، **العالم الثالث من الحزب الواحد إلى التعددية** (بغداد: دار الشؤون الثقافية، 1995)، وحسين علوان، «إشكالية التعددية السياسية في العالم الثالث،» **مجلة العلوم السياسية** (جامعة بغداد)، العدد 12 (1994).

إن الائتلاف الحكومي في أي بلد من البلدان الديمقراطية، يقوم على درجات كبيرة من التقارب بين الأحزاب السياسية على المستوى الأيديولوجي وعلى مستوى التحليل السياسي، وعلى مستوى البرامج الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وعلى مستوى معالجة القضايا الكبرى في العلاقات الدولية. لكن إذا تأملنا الائتلاف الحكومي الحالي، الذي يقوده حزب العدالة والتنمية، فلا نجده يتأسس على هذه القاعدة الصلبة، بل يتأسس خارجها، فهو هجين من أحزاب «يسارية» كالاتحاد الاشتراكي وحزب التقدم والاشتراكية، وأحزاب «يمينية» كالحركة الشعبية، وأحزاب أخرى وسطية بين اليمين والليبرالية الاجتماعية كالتجمع الوطني للأحرار. فأي رؤية سياسية متقاربة يمكن أن تجمع هذه الأحزاب؟ وأي حلم سياسي يمكن أن يجمعها؟ وأي برنامج اقتصادي واجتماعي يمكن أن يؤلف بينها؟

بناء على ما سبق ذكره، يمكن القول إن الأحزاب المغربية، في أغلبها، ليس لديها أيديولوجيا واضحة المعالم يستقل بها كل حزب عن غيره من الأحزاب، الأمر الذي يسمح بنعت التعددية الحزبية بكونها شكلاً من أشكال التوحد الأيديولوجي، نظراً إلى تقارب الأفكار والبرامج لعدد كبير منها[15]. وإذا كان الدور السياسي للحزب في البلدان الديمقراطية لا يختلط بهويته الأيديولوجية، وهذا التميز الواضح بين الدور والهوية هو الذي يضفي معنى على التناوب، فإن الحزب المغربي تتحدد هويته انطلاقاً من دوره السياسي، فعوض أن يكون الانتماء إلى الأغلبية أو إلى المعارضة مجرد دورين سياسيين، يغدوان هويتين أيديولوجيتين متباينتين[16]. وهذا الوضع إنما يؤكد إفلاس مرجعية الأحزاب السياسية، فالجميع يطالب بذات الشيء، ولا تختلف المواقف إلا في قضايا محدودة وبصورة محتشمة.

يحتاج المغرب إلى توضيح صورة الأحزاب وإلى تميز بعضها من بعض، فلا توجد أحزاب سياسية تنتصر لعنصر المبدئية الصلبة وحتى المرنة. كما أن هناك أحزاباً من دون أيديولوجيا أو مرجعية تؤطرها، وأحزاباً تقيم تحالفات هجينة، سواء بالنسبة إلى أحزاب الأغلبية أو أحزاب المعارضة. وأمام الوضع الذي فرضته الاعتبارات الدستورية في مجال سياسي مغلق، حيث تعدّ الملكية المرجع الوحيد المنتج للمعنى لكل تمثيلية أو علاقة سلطة، لا تبقى أهمية للشعارات التي يرفعها الحزب «الإسلامي»، أو الحزب «اليساري»، أو الحزب «اليميني»، لأن الكل في آخر المطاف محاصر بسقف سياسي وقانوني مفصَّل على مقاس «المخزن» تفصيلاً، بل إن تحليل التعددية الحزبية في صورتها الحالية يمكنه إلى حد ما، أن ينسجم مع استخدام ما يسميه كل من ريتشارد كاتز (Richard Katz) وبيتر ماير (Peter Mair) أحزاب الكارتيلات (Partis de Cartels)[17]، لكونها تنحو إلى أن تتغير وإلى إعادة تجديد ارتباطاتها أساساً داخل الدولة

---

(15) محمد شقير، **القرار السياسي في المغرب** (الدار البيضاء: دار الألفة، 1992)، ص 59

(16) محمد ضريف، «في أزمة الأحزاب السياسية: ثلاث مقاربات مركزية،» **الحدث** (2 تشرين الثاني/ نوفمبر 2000).

(17) Le parti-cartel, théorisé pour la première fois par Richard Katz et Peter Mair en 1995, désigne un type de parti politique organisé en cartel, c'est-à-dire rattaché directement à l'appareil d'État dont il utilise les ressources pour assurer sa propre survie…

لدرجة تصير معها تابعة لها أو جزءاً لا يتجزأ من جهازها[18]. وهذا ما يتناغم مع طبيعة النظام السياسي المغربي، القائم على أساس ملكية تنفيذية لا تقبل التداول السلمي للسلطة، تشريعياً كان أو تنفيذياً، وهو نظام لا يمكنه أن يستقيم مع المفهوم الديمقراطي الحديث للأحزاب السياسية، كما بين ذلك موريس دوفرجيه حول مسار نشأة وتطور الأحزاب في الدول الغربية[19]، بل يحولها إلى أطراف غير وازنة، من زاوية إمكان تقاسم السلطة أو المشاركة الفعلية أو المباشرة في تدبيرها[20]، ويجعلها لا تبحث عن تطبيق برنامجها السياسي أو تحويل المجتمع، بحسب مشاريعها، بل تتنافس للتأثير في الحكم وخدمته لا الاستيلاء عليه[21].

يطرح تجاوز هذه النظرة الضيقة للحزب السياسي رهاناً محورياً يتعلق بتجاوز «هيمنة النظام المخزني» كما عبر عن ذلك محمد ضريف معتبراً أن مدخل إصلاح النظام السياسي لا يمكن أن يكون بحال من الأحوال من طريق زرع هيكل قانوني «حديث» في قلب نظام سياسي «عتيق»، بل ينبغي أن ينصب على إعادة النظر في آليات عمل هذا النظام ومنطق اشتغاله[22].

رابعاً: أزمة خطاب لا ازدواجية خطاب

ظل المشهد السياسي المغربي خلال السنوات الأخيرة مطبوعاً بتفشي ظاهرة العزوف السياسي، سواء على مستوى الانتماء للأحزاب السياسية أو على مستوى الاهتمام بالشأن السياسي أو المشاركة في الانتخابات؛ وهو عزوف يجد أساسه في مجموعة من العوامل من بينها ضعف والتباس المرجعيات المحددة للخطاب السياسي في علاقته بالمؤسسة المنتجة له. فالمتتبع لخطابات معظم الأحزاب السياسية المغربية يتيه بين الشعارات الكبرى المتشابهة بين برامجها، مع غياب أي معطيات تفيد بامتلاكها مشاريع تنموية تكون مقابلاً لرؤيتها السياسية أو لمرجعيتها «الأيديولوجية» التي تركز عليها في خطاباتها ووثائقها وبرامجها السياسية والانتخابية.

هناك تداخل في المرجعيات، وتشابه بينها وبين برامجها. تعددت أطياف اليسار، كما تعددت أطياف اليمين، وتضببت الرؤية، بسبب مشاركة أحزاب في الحكومة وأخرى ظلت خارج تدبير الشأن العام، حيث نجد أحزاباً تتبنى خطاب الانتساب إلى الليبرالية، والدفاع عن الحريات السياسية

---

(18) انظر: جون كلود سانتوسي، «التعددية الحزبية المغربية وهيكلة المجال السياسي: محاولة تأويل،» ترجمة محمد حمادي، **وجهة نظر**، العدد 11 (2001)، ص 5 ـ 6.

(19) Maurice Duverger, *Les Partis politiques* (Paris: Librairie Armand Collin, 1951).

(20) يونس برادة، «وظيفة الحزب في النظام السياسي المغربي،» (أطروحة لنيل دكتوراه الدولة في القانون العام، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية، جامعة الحسن الثاني، الدار البيضاء، 2000)، ص 64.

(21) محمد معتصم، **الحياة السياسية المغربية، 1962 ـ 1991** (الدار البيضاء: مؤسسة إيزيس للنشر، 1992)، ص 144.

(22) محمد ضريف، **الحقل السياسي المغربي: الأسئلة الحاضرة والأجوبة الغائبة** (الرباط: منشورات المجلة المغربية لعلم الاجتماع السياسي، 1998)، ص 138 ـ 139.

وتتبنى فكر المبادرة الحرة في المجال الاقتصادي، في حين نجدها محافظة أحياناً، وأحياناً أخرى ترفع شعارات مناقضة للفكر الليبرالي كما حدده مفكروه وفلاسفته في الغرب[23].

لا يستطيع المتتبع التمييز بين الخطاب السياسي لليمين والخطاب السياسي لليسار، ولا يستطيع في الآن ذاته أن يميز بين السياسات العمومية التي وضعتها الحكومات ذات الحساسية اليسارية ولا تلك التي وضعتها الحكومات التي يتم تصنيفها في اليمين. ولعل المتتبع للساحة السياسية المغربية يلاحظ أن السياسات الأكثر ليبرالية من قبيل «مشاريع الخصخصة» نفذتها حكومات ذات اتجاهات يسارية، كما أن بعض البرامج الاجتماعية التي فاقمت عجز موازنة الدولة وضعتها ونفذتها حكومات كانت تعلن أحزابها انتماءها إلى الصف الليبرالي، وهو ما لم يكن يُسعف المواطن في استيعاب الخريطة السياسية ويجعله أمام صور هلامية لتصانيف نمطية أضحت تكتسي الكثير من عناصر الالتباس والاضطراب، فالخطابات الملتبسة تقود إلى المواقف الملتبسة، وإلى هيمنة التشكيك والنفور من العملية السياسية التي تصبح فاقدة للمعنى.

إن التعدد الضروري للبناء الديمقراطي والمفيد للتنمية والتقدم هو الذي ينطوي على تعدد حقيقي في الاجتهادات والتصورات السياسية، بحيث يكون الهدف من تأسيس حزب جديد هو تقديم برامج واقتراحات جديدة مغايرة لما تطرحه الأحزاب القائمة.

الخطاب السياسي للأحزاب في المغرب ما زال هاوياً، ولا يحتوي على حمولة سياسية قادرة على خلق الفارق والتميز، يتداخل ويتشابه أكثر فأكثر، ويصعب معه تمييز الجهة التي تعبر عن هذا الخطاب أو ذاك، وسمة التشابه هذه، وإن كانت لا تعبر بالضرورة عن وفاء لأيديولوجيا المؤسسة، فهي تعبّر أيضاً عن أزمة هذه المؤسسات، التي لا تختلف عن منطق المقاولة في التسويق لذاتها ولمنتوجها، إذ المهم هو كسب الزبائن، لا بناء الوعي السياسي القائم على تربية المواطن على الاختيار الحر والصحيح المبني على صفاء الخطاب المرتبط بالصفاء الأيديولوجي للمؤسسة.

إن السمة الأساس للخطاب السياسي الظاهر على مستوى الواجهة هو الهرولة نحو إنتاج خطاب مواز لخطاب الدولة، فلم يعد التعامل الرسمي مع الأحزاب يتم على أساس «مبادئها أو مواقفها المثبتة في وثائقها المرجعية»، ولكنه مرتبط بمدى مسايرة خطابها، في عمقه، لخطاب الدولة حتى ولو تبنى منطق المعارضة أحياناً. أي أن المسافة بين الحزب والدولة تنبني على

(23) لم تعد التناقضات تبرز بين الخلفيات الأيديولوجية للأحزاب السياسية المغربية. فالاتحاد الاشتراكي مثلاً أصبح قريباً من الأحزاب الليبرالية مثل الأحرار والاتحاد الدستوري على مستوى الرؤية الاقتصادية العامة، ولم تعد مبادئه تتناقض معها (على افتراض جدلي أنها تتبنى أيديولوجيتها التي تدَّعيها). وأحزاب «اليمين المحافظ» من قبيل الاستقلال والحركة الشعبية، لا تعبر عن توجهات مناقضة لليسار بالمغرب، ولا تطرح برامج تنموية نابعة من مرجعيتها، وإنما أصبحت تشبه الأحزاب الليبرالية، بل إنها أصبحت تتبنى بدورها مطلب إضفاء العمق الاجتماعي على النظام الاقتصادي، مثلها في ذلك مثل الأحزاب الاشتراكية في أوروبا.

طبيعة الخطاب الذي يروّج له الحزب في حدود إمكانات التحكم في نتائجه ومخرجاته. فإذا كان حزب العدالة والتنمية مثلاً لا يخفي تمسكه بالهوية الدينية، واستعداده الدائم للدفاع عنها، فإن مجموعة من الباحثين يعدون هذا الاختيار اختياراً تتبناه الدولة بدورها، وذلك لا يعيق تحديث الحقل السياسي ومؤسساته فقط، بل وتحديث جميع المؤسسات الأخرى[24].

الكثير من الأحزاب السياسية في المغرب كانت تعدّ أن رأسمالها الرمزي هو استقلاليتها عن الدولة، لكنها أصبحت اليوم ترى في القرب من الدولة، بل والانصهار فيها، طوقَ نجاتها الوحيد من الاندثار. وقد تبين في مشاورات تأليف الحكومة التي خاضها بنكيران وفشلت، وقادها خلفه سعد الدين العثماني، وخرجت بسرعة، بعد قبول ما رفضه بنكيران، وما تلا ذلك من تحركات واصطفافات سياسية، أبرزها طريقة انتخاب رئيس مجلس النواب، تبين أنه لم يعد للتمايزات التاريخية والأيديولوجية بين الأحزاب قيمة، وأن المغرب انتقل إلى نظام «شبه سلطوي» بتعبير الباحثة الأمريكية، مارينا أوتاواي (Marina Ottaway)، حيث لم تعد كل الأحزاب الكبيرة، الموجودة داخل المؤسسات، تتصور نفسها حالياً مستقلة، كلياً، عن القرار المركزي للدولة.

نقطة أخرى تجب الإشارة إليها، في سياق رصدنا لأزمة الخطاب عند الأحزاب السياسية المغربية، هي درجة الانحطاط والتدهور التي آل إليها هذا الخطاب، والتي من تجلياتها الابتعاد عن مناقشة الأفكار والبرامج والبدائل والإنجازات، وتعويض ذلك بنقاش الأشخاص وسيادة التهريج والشعبوية والتركيز على الشأن الخاص عوض العام وتصيد المناسبات لتصفية الحسابات من دون مراعاة التأثيرات السلبية لذلك في المواطنين.

فإذا كان تصاعد وتيرة التدافع السياسي أمراً عادياً في الممارسة الديمقراطية، ولا سيَّما خلال الفترة الانتخابية، فإن المتتبع للخطاب السياسي لكثير من المنتسبين للنخبة الحزبية في المغرب يلاحظ أن الخطاب السياسي اليوم ليس مولعاً بالعقلانية والتفكير في حاجيات وأوليات الرأي العام، وإنما هو خطاب مغرم بالفرجة السياسية، ويستغل كل أدوات الصراع السياسي المشروع منها وغير المشروع التي تتوخى خلق الصدامات المجانية، بدل الدفاع عن الأفكار والمشاريع المجتمعية[25].

نعيش اليوم في المغرب، شئنا أم كرهنا، نهاية مرحلة سياسية، ويلزم الانتقال إلى مرحلة جديدة بأسس جديدة وفاعلين جدد ونظام علاقات جديد يتماشى مع التطورات التي يعرفها العالم،

---

(24) فريد المريني، **التحديث في التاريخ السياسي والاجتماعي المغربي: دراسة سوسيولوجية تاريخية** (الدار البيضاء: أفريقيا الشرق، 2015)، ص 65.

(25) يعتلي أمين عام حزب الاستقلال، منصة مؤسسة دستورية، لإطلاق كمٍّ هائل من التُّهم في حق رئيس الحكومة متهماً إياه بالعمالة لداعش والنصرة والموساد. ويرد أمين عام حزب «العدالة والتنمية» متأسفاً أكثر من مرة لقيادة شخص مثل شباط، أو «أحمق فاس» كما وصفه، لحزب تاريخي هو حزب الاستقلال. يحذر إدريس لشكر، الكاتب الأول لـ «حزب الاتحاد الاشتراكي» من «السيناريو السوري» إن عاد بنكيران إلى رئاسة الحكومة، وأنه، أي «بنكيران» انتشى وصار يرفعُ يديه كمَا كان يفعلُ القذافِي تماماً، ويرد الأخير بأن لشكر طاغية و«ستاليني» بسبب طريقة تدبيره لحزب الاتحاد.

والتي أصبحت تتيح للمغاربة نوافذ يطلون من خلالها على العالم، ويقارنون بين مستوى العمل السياسي في المغرب وغيره، فيتحسرون ويعزفون عن التجاوب.

تدني الخطاب السياسي ليس إلا تعبيراً واحداً، ضمن تعبيرات أخرى، عن بؤس السياسة والساسة في المغرب، فالخطاب السياسي لا يمكن أن يمارس بالسباب والسجال بل بالتحليل الملموس للواقع الملموس. ومن دون استحضار التاريخ الثقافي والاجتماعي لنشوء الظواهر وتحولها لا يمكننا فهم الواقع، ولا التفكير في استشراف المستقبل بالطريقة الملائمة، أما الخطاب السياسي الذي ينتج بلا ثقافة تستند إلى التاريخ والواقع، فهو خطاب هوى. وخطابات الأهواء تذروها الرياح.

إن التعدد الضروري للبناء الديمقراطي والمفيد للتنمية والتقدم هو الذي ينطوي على تعدد حقيقي في الاجتهادات والتصورات السياسية، بحيث يكون الهدف من تأسيس حزب جديد هو تقديم برامج واقتراحات جديدة مغايرة لما تطرحه الأحزاب القائمة، وهذا يدخل في إطار التنافس المشروع الذي يعطي أفكاراً جديدة ويشجع على الابتكار ويخلق الدينامية التي تفتح باب التطور[26].

خاتمة

تحتاج التجربة المغربية كي تتلاءم مع الفكرة الديمقراطية إلى إعادة الصوغ من جانب الدولة في علاقتها بالأحزاب، ومن زاوية الأحزاب في صلتها بهويتها، وفي علاقتها البينية. فإذا كان تأهيل المؤسسة الحزبية ضرورة موضوعية، فإنه لا يمكن تصوره إلا متداخلاً جدلياً بضرورة التعديل الدستوري للسلطة السياسية، وانفتاحها على التطورات الاجتماعية، في اتجاه إعادة توزيع الأدوار والوظائف السياسية للمؤسسات الدستورية تسمح بتوسيع قاعدة المشاركة والحرية السياسية في تدبير الشأن العام وسلطة اتخاذ القرار بأبعاده الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.

إن ترسيخ الديمقراطية يحتاج إلى يقظة دائمة، والمطلوب في هذه المرحلة الانتقالية والحاسمة في تاريخ المغرب أن يكرّس النظام السياسي المغربي انفتاحه، وألّا يتراجع عن تحرير اللعبة السياسية التي تخضع للضبط والتوجيه المسبق. المطلوب من الدولة رسم مسافة بينها وبين الأحزاب، بترك المجال الحزبي مستقلاً بذاته. على الدولة أن تسمو عن الصراع السياسي وأن تكون دولة الجميع دون إقصاء أو تهميش لأي طرف، وأن تجعل الحياة السياسية تأخذ مجراها بصورة طبيعية وبصورة عادية، وأن تساهم بواسطة صلاحياتها الاستراتيجية وبتموقعها فوق الصراعات السياسية والحزبية، في ضمان الخيارات الديمقراطية التي تعبر عنها الأحزاب السياسية المستقلة في قرارها، لأن الاستقلالية شرط عين وليس شرط كفاية؛ لتحويل التعددية العددية إلى تعددية سياسية حقيقية، قادرة على مراكمة ثقافة المشاركة والتنافس والتعاقب على السلطة.

---

(26) عبد القادر العلمي، **في الثقافة السياسية الجديدة**، كتاب الجيب؛ العدد 47 (الرباط: منشورات الزمن، 2005)، ص 210.

وإذا كان مطلوباً من الدولة، بكل مؤسساتها الدستورية، أن تتحمل مسؤولية ما آل إليه الخطاب السياسي من احتقان بين التيارات والأحزاب، وأن تأخذ مسافة الحياد من جميع الحساسيات، فإن الأحزاب السياسية مطالبة من جهتها بأن تكفّ عن إقحام المؤسسة الملكية في بوتقة التدافع الانتخابي، لأن في الأمر إفساد للمسار الديمقراطي، وأن تتنافس على أساس السياسات العمومية والمشاريع المجتمعية المفترض أنها تعمل على أجرأتها في برامج واقعية قابلة للتنفيذ.

الأحزاب السياسية مطالبة بأن تؤسس ثقافة الاختلاف المنتج وألّا تنحصر في الخطابات الهامشية والأسئلة المجافية للواقع، وأن تعيد النظر في منظومة حركتها ومضمون خطابها وتتفاعل مع الحركية الاجتماعية مع ما يقتضيه ذلك من دينامية تنظيمية ورؤية استراتيجية للعمل الحزبي والفعل السياسي بهدف استئصال أطوار الارتياب التي لا تخلق إلا الأغلبيات الصامتة وتؤدي إلى ازدراء التسيّس والمراهنة على المجهول □

صدر حديثاً

المواطنة في تيارات الخليج

مجموعة من الباحثين

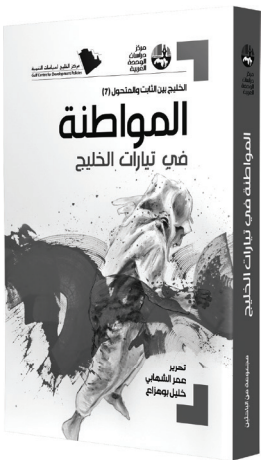

يركز هذا الإصدار على المواطنة بوصفها مفتاح الخلل السياسي المزمن الذي يواجه دول مجلس التعاون، المتمثل بحكم مطلق ينحصر في قلة قليلة من محتكري السلطة في مقابل ضيق المشاركة الشعبية في اتخاذ القرار. والأدبيات التي تتناول المواطنة في الخليج نادرة إجمالاً، والأندر منها هو ما يتناول المواطنة كمفهوم وممارسة بين النخب والتيارات السياسية والاجتماعية في بلدان مجلس التعاون. فعادة ما ينصبّ التركيز على الأنظمة الحاكمة، وهذا أمر منطقي، إلا أنه يبقى ضرورياً أيضاً التطرق إلى تعاطي التيارات السياسية والنخب والمواطنين عموماً مع المواطنة كمفهوم وممارسة.

ما هي المواطنة، وماذا تعني في سياق بلدان مجلس التعاون؟ ما هي طبيعة الحكم في المنطقة، وكيف تطور تاريخياً؟ وما هو دور المواطنة فيه؟ في المقابل، ما هو دور المواطنة في فكر ومنهج الحركات والنخب السياسية في الخليج، الإسلامية منها والوطنية؟ وكيف يتعاطى المجتمع المدني بتجلياته المختلفة مع المواطنة؟ هذه هي الأسئلة التي يتمحور حولها محتوى هذا العمل.

416 صفحة

الثمن: 18 دولاراً

الأحزاب السياسية والإصلاح السياسي في اليمن: دراسة مقارنة لدور حزبي التجمع اليمني للإصلاح والمؤتمر الشعبي العام (2011 ـ 2014)

بكيل الزنداني(*)

أستاذ مساعد في العلاقات الدولية والأمن الدولي،
رئيس قسم الشؤون الدولية، جامعة قطر.

مقدمة

يُعدّ الإصلاح السياسي إحدى أهم الوسائل التي تُستخدم من أجل إحداث تقدم في العملية السياسية والاجتماعية في النظم الديمقراطية الناشئة؛ إذ ترتبط هذه العملية ارتباطاً مباشراً بالأحزاب السياسية، وذلك نظراً إلى الدور المنوط بهذه الأحزاب ومسؤوليتها في قيادة عملية تحقيق الإصلاح السياسي والتنمية السياسية والديمقراطية، بما يقود إلى وضع مداميك وتأسيس لعملية التحول الديمقراطي المبنية على التعددية الحزبية والتداول السلمي للسلطة وضمان الحريات العامة.

تحاول هذه الدراسة الإجابة عن سؤال يتعلق بالدور الذي قامت به الأحزاب السياسية في اليمن تجاه قضية الإصلاح السياسي، سواءٌ على مستوى تطوير الإطار المؤسسي ودعم الاستقرار، أو على مستوى تطوير نظام الحكم القائم ليصبح أكثر دينامية يتفاعل مع قواعد المشاركة السياسية والتمثيل والمواطنة والديمقراطية. وقد اخترنا في هذه الدراسة حزبين رئيسيين في الساحة السياسية اليمنية، هما حزبا التجمع اليمني للإصلاح (الفرع اليمني من جماعة الإخوان المسلمين)، وحزب المؤتمر الشعبي العام. جاء اختيار هذين الحزبين لاعتبارات مختلفة منها أنهما الحزبان الأكثر حضوراً في الساحة السياسية اليمنية التي شهدت تحالفات ومنافسة بينهما، منذ قيام الوحدة اليمنية عام 1990، وكذلك خلال فترة ما سمي الربيع العربي والاحتجاجات الشعبية عام 2011 وما تلا ذلك، إضافة إلى إنهما الحزبان الأكثر تنظيماً وجماهيرية ومشاركة قياساً على بقية الأحزاب في البيئة اليمنية، ونتائج مشاركتها في الانتخابات والأحداث التي شهدها البلد في العقدين الأخيرين.

(*) البريد الإلكتروني: balzandani@qu.edu.qa.

أولاً: الأحزاب السياسية في اليمن: الخلفية والسياق والتحالفات

لعل أبرز ملمح من ملامح الحياة السياسية في اليمن بوجه عام هو التعددية بكل أبعادها الاجتماعية والسياسية التي انعكست على صورة وجود تيارات فكرية رغم ما شاب ذلك من منع وتجريم في فترات زمنية معينة من تاريخ اليمن السياسي.

قبل تحقيق الوحدة بين الشطرين وتأسيس الجمهورية اليمنية في عام 1990 كان واقع العمل الحزبي متبايناً بينهما، ففي الجمهورية العربية اليمنية (الشطر الشمالي) كان السمة الغالبة للعمل الحزبي هو الحظر والمنع، حتى إن السلطات الحاكمة كانت تمارس في ذلك الوقت تعبئة إعلامية وسياسية ضد الأحزاب، وتصفها بالعمالة والتخريب والارتزاق[1]، ليصل بها الحال إلى طرح نصوص دستورية صريحة في الدستور الدائم الصادر عام 1970 تنص على تحريم الحزبية بجميع أنواعها ليستمر الوضع على هذه الحال حتى عام 1990. لكن ذلك لم يكن يعني غياب القوى والتيارات السياسية آنذاك، فقد كانت بعض هذه التيارات الحزبية تعمل بسرية في شمال اليمن. أما في جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية (الشطر الجنوبي)، فإن الأمر كان يبدو مختلفاً بعض الشيء، فقد تبنت آنذاك الجبهة القومية التي تحولت فيما بعد إلى الحزب الاشتراكي اليمني عام 1978 نظرية الاشتراكية العلمية، وبالتالي احتكار النشاط السياسي وتأسيس نظام الحزب الواحد الذي صار محور كل السلطات في البلد[2]. وبالتالي فإن توحيد اليمن تطلب تعددية حزبية لأسباب براغماتية من خلال تعميق النظام والقانون في ظل حكم دستوري ليبرالي متعدد الأحزاب[3].

1 ـ الإطار الدستوري والقانوني للتعددية الحزبية في دستور دولة الوحدة اليمنية

احتوى مضمون دستور وقانون دولة الوحدة، الذي أجري الاستفتاء عليه في عام 1991، في بعده السياسي صورة مغايرة للموقف المناهض لحرية التعدد الحزبي الذي حمله دستورا الشطرين قبل الوحدة؛ إذ وفر الحد الأدنى من النصوص الدستورية والقانونية التي أسست لمسألة التعددية الحزبية والسياسية والتي فرضتها ظروف المرحلة والواقع اليمني الجديد.

---

(1) من المقولات المشهورة في ذلك ما نسب للرئيس عبد الرحمن الإرياني قوله «إن الحزبية تبدأ بالتأثر وتنتهي بالعمالة». انظر: عبد الوهاب العقاب، **الوحدة اليمنية: دراسة وثائقية في تاريخ اليمن المعاصر من مرحلة الإمام إلى دولة الوحدة** (دمشق: دار ومؤسسة رسلان للطباعة والنشر والتوزيع، 2009)، ص 294.

(2) فيصل جلول، **اليمن: الثورتان، الجمهوريتان، الوحدة 1962 ـ 1994** (بيروت: دار الجديد، 2000)، ص 139.

(3) مايكل هدسون، «التجاذب الثنائي والتفكير المنطقي والحرب في اليمن،» في: جمال سند السويدي، محرر، **حرب اليمن 1994: الأسباب والنتائج** (أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 1995)، ص 36.

استندت الأحزاب السياسية التي نشأت بعد توقيع اتفاقية الوحدة عام 1990 على المادة 39 من الدستور، التي تنص على أن «للمواطنين في عموم الجمهورية، بما لا يتعارض مع نصوص الدستور، الحق في تنظيم أنفسهم سياسياً ومهنياً ونقابياً، والحق في تكوين المنظمات العلمية والثقافية والاجتماعية والاتحادات الوطنية بما يخدم أهداف الدستور، وتضمن الدولة هذا الحق. كما تتخذ جميع الوسائل الضرورية التي تمكن المواطنين من ممارسته، وتضمن كافة الحريات للمؤسسات والمنظمات السياسية والنقابية والثقافية والعلمية والاجتماعية»[4].

وفي عام 1994، وكنتيجة للواقع السياسي الجديد، أجري التعديل **الأول** للدستور ليتجاوز التصورات والغموض الذي شاب نص المادة (39) من الدستور السابق، إذ نص هذه المرة في مادته رقم (5) على أن «يقوم النظام السياسي للجمهورية على التعددية السياسية والحزبية، وذلك بهدف تداول السلطة سلمياً، وينظم القانون الأحكام والإجراءات الخاصة بتكوين التنظيمات والأحزاب السياسية وممارسة النشاط السياسي ولا يجوز تسخير الوظيفة العامة أو المال العام لمصلحة خاصة بحزب أو تنظيم سياسي معين»[5]. وقد دعم المشرّع اليمني هذه المادة في التعديل **الثاني** للدستور في عام 2001. وفي الإطار القانوني والأحكام والإجراءات التفصيلية المتعلقة بحرية تكوين وممارسة النشاط السياسي والحزبي، فقد صدر قانون خاص بالأحزاب والتنظيمات السياسية رقم (66) لسنة 1991 ليشدد على الحريات العامة بما فيها التعددية السياسية والحزبية كركن أساسي من أركان النظام السياسي والاجتماعي للجمهورية اليمنية. كما تضمن قانون الأحزاب والتنظيمات السياسية الكثير من المواد الخاصة بتنظيم الحياة الحزبية وتكوين آلية إدارة شؤونها، فبموجب القانون أُسست لجنة سميت لجنة شؤون الأحزاب والتنظيمات السياسية عنيت بالنظر في طلبات تأسيس الأحزاب الجديدة. ووفقاً للقانون فقد حدد شروط تأسيس الأحزاب السياسية في المادة رقم (8) من القانون، وشروط الانتماء إلى الأحزاب والتنظيمات السياسية وفقاً للمادة (10)، كما بيّن القانون إجراءات تأسيس الأحزاب في المادة رقم (14)، إضافة إلى التأكيد في بعض مواد القانون حول حرية تكوين الأحزاب والتنظيمات السياسية، وحق الانتماء الطوعي إلى أي حزب أو تنظيم سياسي، كما في المادة رقم (5) وآليات ومجال ممارسة النشاط الحزبي، لضمان تداول السلطة أو المشاركة فيها سلمياً من طريق الانتخابات في المادة (6)[6].

2 ـ الأحزاب السياسية بعد الوحدة

أُقرت التعددية السياسية الحزبية كقاعدة للنظام السياسي للدولة الوليدة، وبالتالي فقد تحول العمل الحزبي من السرية إلى العلنية، فمهّد لظهور عشرات الأحزاب السياسية بما فيها تلك المدارس التي تمثل امتداداً لمدارس فكرية وأيديولوجية غير يمنية؛ كالناصرية والاشتراكية

(4) دستور الجمهورية اليمنية، 1991، مرصد البرلمان اليمني، شوهد في 16 تشرين الثاني/نوفمبر 2018، <http://www.ypwatch.org/page.php?id=48> .

(5) دستور الجمهورية اليمنية، 1994، <http://www.wipo.int/edocs/lexdocs/laws/ar/ye/ye009ar.pdf>.

(6) قانون الأحزاب والتنظيمات السياسية، المركز الوطني للمعلومات، <https://www.yemen-nic.info/db/laws_ye/detail.php?ID=11337>.

والبعثية والسلفية. شهدت السنوات الثلاث الأولى من عمر الوحدة (1990 ـ 1993) حراكاً سياسياً وحزبياً غير مسبوق، حيث وصل عدد الأحزاب السياسية إلى 46 حزباً وتنظيماً سياسياً قبل أن تنخفض مع الانتخابات النيابية عام 1993 إلى 21 حزباً[7]. كان هذا الحراك ناتجاً من المناخ السياسي المصاحب لقيام الوحدة، وحداثة التجربة، وحالة التفاؤل التي سادت اليمن بوجه عام في تلك الفترة. نشأت أحزاب سياسية متعددة لكنها على مستوى الواقع ظلت ضعيفة الحضور والتمثيل باستثناء ثلاثة أحزاب سياسية هي المؤتمر الشعبي العام والحزب الاشتراكي اليمني وحزب التجمع اليمني للإصلاح، وسنقدم لمحة عن هذه الأحزاب.

أ ـ حزب المؤتمر الشعبي العام

تأسس حزب المؤتمر الشعبي العام في شمال اليمن عام 1982 كمؤتمر ضم في لوائه التيارات السياسية والأيديولوجية مثل البعثيين والاشتراكيين وأعضاء الجبهة الإسلامية، ليمثل ما يشبه المتنفس الاجتماعي والسياسي ولا سيما بعد مرحلة من تجريم العمل الحزبي. «تعود فكرة تأسيس الحزب إلى عهد الرئيس المغدور به إبراهيم الحمدي استعارها الرئيس الراحل صالح ضمن مشروعه لبناء الدولة»[8]. استمر حزب المؤتمر بعد الوحدة وكان شريكاً في عملية تحقيق الوحدة، ويوصف بأنه حزب غير أيديولوجي ووسطي، لكن عيب عليه ارتباطه بشخص زعيمه علي عبد الله صالح.

ب ـ الحزب الاشتراكي اليمني

تأسس الحزب الاشتراكي اليمني في تشرين الأول/أكتوبر 1978 في الجزء الجنوبي من اليمن الذي عرف بـ «جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية»، وأدارها منفرداً بمرجعية ماركسية. كان شريكاً رئيسياً في تحقيق الوحدة اليمنية عام 1990 برئاسة علي سالم البيض. تراجع دوره بفعل الضربات القوية التي تلقاها من نظام صالح بعد الحرب الأهلية التي اندلعت في عام 1994 وما زال يعيش بعضاً من تبعاتها حتى اليوم شمالاً وجنوباً.

ج ـ حزب التجمع اليمني للإصلاح

يعد حزب التجمع اليمني للإصلاح أحد أكبر الأحزاب اليمنية وأكثرها قدرة وتنظيماً. تأسس الحزب في عام 1990، وتألف من مجموعة مكونات أبرزها تيار الإخوان المسلمين الثقل الغالب الذي تولى «مسؤولية التنظيم ووضع النظرة السياسية والأيديولوجية والتربية الفكرية». جاء تأسيس الإصلاح بحسب ما جاء في مذكرات الشيخ عبد الله بن حسين الأحمر، من رغبة صالح في

(7) محمد عبد الجبار سلام، **الديمقراطية في اليمن** (صنعاء: [د. ن.]، [د. ت.])، ص 64.

(8) Stephen W. Day, *Regionalism and Rebellion in Yemen: A Troubled National Union* (Cambridge, MA: Cambridge University Press, 2012), p. 69.

أن يكون هناك حزب رديف لحزب المؤتمر الشعبي العام في مواجهة شريك الوحدة الآخر الحزب الاشتراكي[9].

3 ـ التحالفات الحزبية في اليمن الموحد

ظل حزبا المؤتمر الشعبي العام والحزب الاشتراكي هما الحزبين الأبرزين في الساحة بعد لوحدة، نظراً إلى كونهما الحزبين الحاكمين من جهة، واللاعبين الرئيسيين في العملية الوحدوية من جهة أخرى، إضافة إلى كونهما تحمّلا العبء الأكبر في استكمال بناء دولة اليمن الواحد[10].

كان اليمن قبل فترة الاحتجاجات الشعبية والربيع العربي يعيش أزمة سياسية واقتصادية مستفحلة، فالوضع السياسي كان سمته الرئيسة عدم الثقة بين القوى السياسية، حزب صالح من جهة، وأحزاب المعارضة من جهة أخرى.

كما شهدت المرحلة دخول حزب التجمع اليمني للإصلاح كقوة ثالثة تمتلك قوة شعبية اتضحت من خلال الانتخابات النيابية التي أجريت في عام 1993، والتي أفرزت القوى الحزبية الثلاث لتعيد تأليف التحالفات السياسية والمشهد برمّته. أظهر الواقع الجديد بعد الانتخابات نوعاً من التوجس والخوف من المصير القادم. فعقب الإعلان عن النتائج، ظهرت مشكلات عديدة تتعلق بالتمثيل والمكاسب والمطالب. فقد تقاسمت الأطراف بعض المنافع والوظائف، فضلاً عن بقاء المؤسسة الأمنية والعسكرية تحت سيطرة كل طرف منهما، وهو ما سمح بنشوء أجواء توتر وأزمة سياسية، تُوّجت في النهاية بإعلان الحزب الاشتراكي فك الارتباط وبدء الحرب الأهلية في صيف 1994 تحت دعاوى الوحدة والانفصال.

فرضت التغيرات التي أنتجتها حرب صيف 1994 واقعاً جديداً في الحياة السياسية اليمنية استلزم أدواراً جديدة من قبل الأحزاب السياسية. وقد تعاطت تلك الأحزاب مع الواقع الجديد بصورة مختلفة بحسب موقعها في السلطة من جهة، وتصورها للمصالح الوطنية ومصالحها الخاصة من جهة أخرى، فحصلت تحالفات جديدة افرزها هذا الواقع الجديد[11]. فعقب انتهاء الحرب وإعلان انتصار القوى التي رفعت شعار الوحدة، أُعلن عن قيام تحالف ثنائي، بين حزب المؤتمر الشعبي العام وحزب التجمع اليمني للإصلاح شريكي الحرب والانتصار، حيث سمح هذا الوضع لحزب الإصلاح خوض معركة تعديل الدستور واعتماد الشريعة الإسلامية بوصفها المصدر الوحيد للتشريع بدلاً من المادة التي كانت تنص على اعتبار الشريعة الإسلامية المصدر الرئيس

(9) عبد الله بن حسين الأحمر، **مذكرات الشيخ عبد الله بن حسين الأحمر: قضايا ومواقف** (صنعاء: الآفاق للطباعة والنشر، 2007)، ص 256.

(10) حسن أبو طالب، **الوحدة اليمنية: دراسات في عمليات التحول من التشطير إلى الوحدة** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1994)، ص 233.

(11) Brian Whitaker, «National Unity and Democracy in Yemen: A Marriage of Inconvenience,» in: E. G. H. Joffe, M. J. Hachemi and E. W. Watkins, eds., *Yemen Today: Crisis and Solutions* (London: Caravel Press, 1997), p. 23.

للتشريع[12]. استمر هذا التحالف من تموز/يوليو 1994 حتى نيسان/أبريل 1997 وهو تاريخ إجراء ثاني انتخابات نيابية في البلد.

كانت البداية الأولى لقيام جبهة معارضة للنظام السياسي في تأسيس تحالف حزبي يضم الأحزاب السياسية التي رفضت الدخول والمشاركة في الانتخابات النيابية على رأسها الحزب الاشتراكي اليمني. فقد أعلن عن إنشاء «مجلس التنسيق الأعلى لأحزاب المعارضة» في أواخر عام 1996[13] الذي تمثل بداية بعدة أحزاب (الحزب الاشتراكي، الناصري، البعث، الحق، اتحاد القوى الشعبية)، ثم بدأ حزب التجمع اليمني للإصلاح في ذلك الوقت بالاقتراب من المعارضة والتنسيق معها، وبدأ بالتخلي التدريجي عن تحالفه مع النظام. لقد أظهر المجلس قدراً من التفاهم والتنسيق في عدد من المواقف السياسية، وتعززت خطوات التنسيق بينهما بالاتفاق عام 2001 على الانتقال إلى آفاق أوسع تشتمل على التنسيق في المسائل التنظيمية، لتستقر في نهاية المطاف على إنشاء قوة معارضة مشتركة تحت مسمى «أحزاب اللقاء المشترك» بعد ذلك بعامين.

تأسس تكتل اللقاء المشترك رسمياً في شباط/فبراير 2003 بعد انضمام حزبين جديدين إلى ما كان يسمى سابقاً مجلس التنسيق الأعلى لأحزاب المعارضة، هما حزب التجمع اليمني للإصلاح وحزب التجمع السبتمبري، فأصبح هذا التكتل يضم سبعة أحزاب هي: التجمع اليمني للإصلاح؛ الحزب الاشتراكي اليمني؛ التنظيم الوحدوي الشعبي الناصري؛ حزب البعث العربي الاشتراكي القومي؛ حزب الحق؛ التجمع السبتمبري، واتحاد القوى الشعبية[14]، وهو بذلك يكون قد ضم أهم قوى التيارين القومي والإسلامي في الساحة اليمنية وأنشطها في العمل السياسي الوطني، منطلقاً من قاعدة «التغيير السلمي على قاعدة الديمقراطية» كما تشير إلى ذلك أدبياته واتفاقاته السياسية التي تم توقيعها في عام 2005، والتي استهدفت إزالة وتجفيف منابع الفساد، وترسيخ قيم التعددية والحيلولة دون تمكين أي حزب أو فئة من الاستئثار بالسلطة والاستبداد بها[15].

وعلى الرغم من حداثة تجربة تكتل اللقاء المشترك آنذاك وتنوعها الفكري والسياسي، فإنها ساهمت في قيادة نقاشات حول مسألة الإصلاح السياسي. كما نجح اللقاء المشترك في توقيع وثيقة اتفاق مع الحزب الحاكم آنذاك (المؤتمر الشعبي العام) تعهدت فيه جميع الأحزاب بضمان استقلالية المجتمع المدني ورفض تسخير أي مؤسسة لخدمة أي طرف كان[16]. ولم يقتصر الأمر على ذلك فقط، فقد اتجهت أحزاب اللقاء المشترك نحو توسيع مساحة المتفق عليه

---

(12) نبيل البكيري، «التجمع اليمني للإصلاح: قراءة في تجربته التاريخية وجدلية الديني والسياسي ورؤاه في المواطنة والدولة والأمة،» ورقة قدمت إلى: **الإسلاميون وقضايا الدولة والمواطنة**، 2 ج (بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسيات، 2016)، ج 1، ص 566.

(13) عبد الوهاب الروحاني، **اليمن: خصوصية الحكم والوحدة والديمقراطية** (القاهرة: مكتبة مدبولي، 2008)، ص 358.

(14) بلقيس أبو أصبع، **الأحزاب السياسية والتحول الديمقراطي: دراسة تطبيقية على اليمن وبلاد أخرى** (القاهرة: مكتبة مدبولي، 2004)، ص 288.

(15) الروحاني، المصدر نفسه، ص 358.

(16) أبو أصبع، المصدر نفسه، ص 288.

فيما بينها، بغية تعزيز تماسك وأداء التكتل تجاه أول انتخابات رئاسية تنافسية في اليمن، إذ دخلت تلك الأحـزاب، ولا سيَّما حزب التجمع اليمني للإصلاح، في نقاش امتد قرابة عام حول إعداد مشروع وطني للإصلاح السياسي، ليعلن في تشرين الثاني/نوفمبر 2005 عن مشروع يمثل استراتيجية جديدة في تعامله مع السلطة، أطلقت عليه «استراتيجية النضال السلمي لانتزاع الحقوق والحريات»، فشرعت في تهيئة أنصارها والشارع للعمل الجماهيري، من خلال حملات إعلامية وتوعوية واسعة للتعريف بمبررات وماهية النضال السلمي، ومتطلباته، وغاياته، وآلياته (الاعتصامات، والوقفات الاحتجاجية، والتظاهرات... إلخ)[17]. وأعقب ذلك أيضاً مشهد أسهم أكثر فأكثر في تغيير قواعد اللعبة السياسية، وتمثل بإعلان أحزاب اللقاء المشترك في تموز/يوليو 2006 تسميتها لفيصل بن شملان مرشحاً لها في الانتخابات الرئاسية، التي جرت في العام نفسه، والتي فاز فيها علي عبد الله صالح مرشح الحزب الحاكم. ما تقدم أوجد تنافساً حقيقياً بين أحزاب اللقاء المشترك وحزب المؤتمر الشعبي العام، وزاد من اتساع الهوة بين الطرفين وبدء مرحلة من الصراع السياسي والأزمة السياسية التي مثلت وقوداً لما بعدها وما شهده اليمن في شباط/فبراير 2011[18].

ثانياً: الاحتجاجات الشعبية والأحزاب السياسية: من مطالب الإصلاح إلى الفعل الاحتجاجي السلمي

كان اليمن قبل فترة الاحتجاجات الشعبية والربيع العربي يعيش أزمة سياسية واقتصادية مستفحلة، فالوضع السياسي كان سمته الرئيسة عدم الثقة بين القوى السياسية، حزب صالح من جهة، وأحزاب المعارضة من جهة أخرى؛ إذ كان من المفترض إجراء انتخابات نيابية في عام 2009 مع انتهاء فترة البرلمان القائم. لكن أحزاب المعارضة (اللقاء المشترك) أصرّت على مسألة الإصلاح السياسي، بما في ذلك إصلاح النظام الانتخابي واللجنة العليا للانتخابات قبل الدخول في الانتخابات، فعمل صالح على التهرب من تلك المطالب، وهو ما أدى إلى تفاقم الأزمة السياسية، لترفع أحزاب المشترك سقف اشتراطاتها إلى المطالبة بحوار وطني شامل يضم الجميع، ويعنى بمعالجة المشكلات والاختلالات السياسية والاجتماعية وفي مقدمها **التمرد الحوثي في صعدة** والحراك الانفصالي في الجنوب وقضايا بناء الدولة والنظام السياسي[19].

وبالرغم من محاولات حزب المؤتمر الشعبي العام، ورئيسه صالح آنذاك، السعي لإجراء انتخابات نيابية من طرف واحد، فإنه اضطر في النهاية إلى الدخول في اتفاق مع أحزاب المشترك، تم توقيعه في 23 شباط/فبراير 2009، وقضى بتأجيل الانتخابات لمدة عامين يتم خلالها الدخول

---

(17) ناصر علي الطويل، «تحولات الحركة الإسلامية في اليمن،» مركز الجزيرة للدراسات، 11 آذار/مارس، 2012، <http://studies.aljazeera.net/ar/reports/2012/03/201231110401126042 8.html>.

(18) عبد القوي حسان، «الحركة الإسلامية في اليمن (دراسة في الفكر والممارسة): التجمع اليمني للإصلاح نموذجاً،» **المستقبل العربي**، السنة 37، العدد 427 (أيلول/سبتمبر 2014)، ص 47.

(19) Sheila Carapico, *Political Aid and Arab Activism: Democracy Promotion, Justice, and Representation* (Cambridge, MA: Cambridge University Press, 2014).

في حوار وطني شامل وإجراء الإصلاحات المطلوبة. وبينما استمر صالح، بعد توقيع اتفاق 23 شباط/فبراير، في التهرب من الحوار الوطني، عملت أحزاب المشترك على توسيع تحالفاتها الاجتماعية والسياسية من طريق الدعوة إلى لقاء تشاوري عقد في صنعاء يومي 21 ـ 22 أيار/مايو 2009، وضم إضافة إلى أحزاب المشترك، الشخصيات المستقلة والمشايخ والوجاهات الاجتماعية. وانبثق من اللقاء ما سمي «اللجنة التحضيرية للحوار الوطني» والتي أنيط بها الإعداد لحوار وطني شامل بمشاركة حزب صالح أو من دون مشاركته[20].

إن الحزب الحاكم شهد خلال الشهرين الأولين من بداية الاحتجاج انهياراً كبيراً، فقد أعلن الكثير من أعضائه انضمامهم إلى الثورة والمشاركة فيها، أو على الأقل عدم مقاومتها، وخصوصاً بعد جمعة الكرامة في 19 آذار/مارس.

طرحت اللجنة التحضيرية للحوار الوطني في 7 أيلول/سبتمبر 2009، ما سمي «مشروع رؤية للإنقاذ الوطني»، حيث تضمنت الرؤية تشخيص الأزمة الوطنية وتحديد جذورها ومظاهرها، ووضع الخطوط العريضة والاتجاهات الأساسية للمعالجات. كما حدد الحوار العمل الجماهيري والنضال السلمي كآليات تنفيذية للرؤية موضع التنفيذ. ركزت الرؤية في ما يخص الإصلاحات على تطوير شكل الدولة على قاعدة اللامركزية وتبني نظام سياسي برلماني، والأخذ في نظام المجلسين في السلطة التشريعية، والانتقال إلى نظام التمثيل النسبي (القائمة الحزبية) بدلاً من نظام الفائز الأول في ما يخص النظام الانتخابي. وبالمجمل، فقد استهدفت هذه الرؤية إنقاذ الدولة من الانهيار، وذلك من خلال اقتراح عدد من الاستراتيجيات والمقترحات والسياسات المختلفة[21].

1 ـ حزب التجمع اليمني للإصلاح: دور فاعل في الاحتجاجات وتصدُّر للمشهد

اندلعت الاحتجاجات الشعبية اليمنية في الحادي عشر من شباط/فبراير 2011، وهو اليوم الذي تنحى فيه الرئيس المصري حسني مبارك. وقد كان الطليعةَ الأولى للثورة عدد من النشطاء الحقوقيين وشباب من جامعة صنعاء، إذ يشير العديد من القيادات الحزبية إلى أن الشباب كان لهم السبق في إشعال فتيل الاحتجاجات الشعبية قبل كل القوى السياسية[22]. لقد دفعت خصوصية الواقع اليمني أحزاب المعارضة الرئيسية، ومنها حزب التجمع اليمني للإصلاح، إلى

(20) عبد الله الفقيه، «التحركات الشعبية من أجل الديمقراطية في اليمن،» الجماعة العربية للديمقراطية، 26 حزيران/يونيو 2016، <https://arabsfordemocracy.org/archive/item/633-2017-05-16-10-00-47>.

(21) مشروع رؤية للإنقاذ الوطني، «اللجنة التحضيرية للحوار الوطني،» مأرب برس، 11 أيلول/سبتمبر 2009، <https://marebpress.net/news_details.php?sid=18734>.

(22) للمزيد حول هذه النقطة، يمكن العودة الى الفيلم الوثائقي: «هل مر الربيع من هنا.. الثورة اليمنية،» ج 1، الجزيرة نت، 24 شباط/فبراير 2013، <https://bit.ly/2Tw0H56>.

التأخر في الزج بأعضائها وأنصارها إلى الشارع، أو على الأقل بعدم الإعلان الرسمي مبكراً تأييد مطالب الشباب، وذلك بهدف ترك فرصة لنضج الشارع من جهة، وحتى لا تتيح فرصة للنظام للتشويش عليها، واتهامها بأنها ثورة أحزاب، أو حتى لا توصف داخلياً وخارجياً على أنها كذلك من جهة أخرى. ومع تزايد أعمال القمع تجاه الطلائع الأولى للاحتجاج، وارتفاع الأصوات التي تنتقد الأحزاب وتطالبها بالنزول إلى الشارع رمت الأحزاب، ولا سيما حزب الإصلاح، بثقلها خلف الثورة ونزلت بأعضائها وأنصارها إلى ميادين وساحات التغيير[23].

وجد حزب التجمع اليمني للإصلاح في الاحتجاجات الشعبية فرصة مناسبة نحو إمكان تحقيق التغيير الذي يطالب به منذ زمن، ولا سيما بعد فشل الجهود السابقة في تحقيق الإصلاح السياسي من خلال الضغوط الشعبية والحوار مع الحزب الحاكم، فوجد فيها نفسه مضطراً ليس إلى الانخراط فيها وحسب، وإنما لتحمّل القسط الأكبر من أعبائها المادية والسياسية والتنظيمية والاجتماعية، فهو أكبر أحزاب المعارضة، وأقدرها على التعبئة والتنظيم والإنفاق[24].

لقد كان للتجمع اليمني للإصلاح دور كبير في ساحات الاعتصام في أغلب المدن والساحات اليمينة، إذ تولى الشباب المنتمون إلى الحزب تأليف لجان لحماية ساحات التغيير في العاصمة صنعاء وبقية المحافظات والمدن التي أقيمت فيها اعتصامات دائمة، وذلك في وجه الاعتداءات المتكررة من جانب عناصر الأمن وقوات الجيش والأفراد الموالين للنظام، وتأمين المسيرات والتظاهرات والحيلولة دون اختراقها. وإلى جانب مشاركة أنصار الحزب في العمل الثوري، تولى الإصلاح برفقة الأحزاب الأخرى ضمن تكتل أحزاب اللقاء المشترك الجانب السياسي في مسار الثورة، وذلك كما يذهب البعض سعياً منه لتقليل كلفة التغيير، وفي محاولة للتأثير في مواقف القوى الإقليمية والدولية لصالح الثورة، وبخاصة بعد طرح المبادرة الخليجية. ومع أن هذا العمل حقق بعض مقاصده...، إلا أنه أثر سلباً في علاقات هذه الأحزاب بالمكوّن الشبابي المستقل، وفي صورة الثورة، حيث أخذ التمايز في المواقف بين هذين المكونين في الظهور والاتساع تدريجاً، ووصل في بعض الأحيان إلى التقاطع في الجانب الخطابي، وفي حالات قليلة في صورة توترات ميدانية في ساحات التغيير[25].

إن حالة التوازن القائمة بين القوى السياسية اليمنية آنذاك، إضافة إلى المصالح الإقليمية والرغبة في الحفاظ على الوضع القائم وعدم دخول اليمن أتون الصراع والفوضى، كلها أسهمت في دخول دول مجلس التعاون الخليجي على خط الأزمة، لتتبنى ما عرف حينها بمبادرة مجلس التعاون الخليجي لحل الأزمة اليمنية، وهي مبادرة مشروع اتفاقية سياسية أعلنتها دول الخليج في 3 نيسان/أبريل 2011 بين طرفي الأزمة اليمنية للتحالف الوطني (المؤتمر الشعبي العام وحلفاؤه) كأحد الطرفين، وإلى المجلس الوطني (أحزاب اللقاء المشترك وشركاؤه)، من طريق

---

(23) ناصر محمد علي الطويل، «الثورة اليمنية: المسار والآفاق،» **شؤون العصر**، العددان 41 ـ 42 (نيسان/أبريل ـ أيلول/سبتمبر 2011)، ص 149.

(24) عصام القيسي، «التجمع اليمني للإصلاح: المشهد الراهن،» **سياسات عربية**، العدد 14 (أيار/مايو 2015)، ص 90.

(25) الطويل، المصدر نفسه، ص 153.

ترتيب نظام نقل السلطة في البلاد، وحل الأزمة القائمة، وقد تم توقيعها في الرياض في 23 تشرين الثاني/نوفمبر 2011 بعد سلسلة من التعديلات والتأجيل[26].

شارك الإصلاح في حكومة الوفاق الوطني التي ترأسها محمد سالم باسندوة، وبموجب المبادرة الخليجية وآليتها التنفيذية، فقد حصلت قوى المعارضة (أحزاب اللقاء المشترك وشركاؤه) على 50 بالمئة من إجمالي الحقائب الوزارية، كان نصيب حزب الإصلاح منها ثلاث وزارات (التعليم والعدل والتخطيط والتعاون الدولي)[27]. لقد كان جوهر المبادرة الخليجية هو الشروع في عملية الإصلاح السياسي على مرحلتين: المرحلة **الأولى** تبدأ مع بدء توقيع المبادرة وتأليف حكومة الوفاق، وتنتهي بتنصيب الرئيس الجديد عقب إجراء الانتخابات الرئاسية المبكرة. أما المرحلة **الثانية** فتبدأ مع تنصيب الرئيس بعد الانتخابات الرئاسية المبكرة وتنتهي بإجراء الانتخابات العامة وفقاً للدستور الجديد وتنصيب رئيس الجمهورية الجديد[28]. ويتضح من خلال ذلك أن المبادرة وآليتها التنفيذية كانت تستهدف تحقيق بعض جوانب الإصلاح السياسي عبر استعادة الاستقرار، بما يكفل تحقيق انتقال سلمي وسلس للسلطة، وتلبية بعض المطالب المشروعة للتغيير.

2 ـ حزب المؤتمر الشعبي العام: مقاومة التغيير والبقاء كفاعل رئيس

أربكت الاحتجاجات الشعبية النظام السياسي وحزب المؤتمر الشعبي العام الحاكم؛ إذ إنه لم يكن يتوقع أن تصل الحركة الاحتجاجية إليه، وبالرغم من مسارعته إلى تقديم مبادرات الإصلاح السياسي التي كان قد رفضها في السابق بما فيها استجابة لمطالب المعارضة أي الانتقال إلى حكم برلماني وإصلاح النظام الانتخابي وغيرها، فإنها كانت خطوة متأخرة قياساً على المطالب الشعبية التي كانت تجاوزت مسألة الإصلاحات الجزئية لتطالب بإسقاط النظام برمَّته.

حاول نظام صالح وحزبه (المؤتمر الشعبي العام) الحاكم مواجهة الحركة الاحتجاجية بكل ما يملك من إمكانات، وذلك للخروج منها بأقل الخسائر الممكنة، ويتضح من متابعة أداء صالح وخطاباته المعلنة حدوث تحوُّل في أهداف النظام تبعاً لطبيعة التحول التي تمر به الاحتجاجات. فعلى الرغم من الزخم الكبير الذي اتسمت به الاحتجاجات في البداية خلال شهري آذار/مارس ونيسان/أبريل 2011، كان واضحاً أن هدف النظام يدور حول ما أطلق عليه الخروج المشرف من الحكم، مع عدم اليأس تماماً من إمكان البقاء في السلطة، وبعد أن كسب النظام بعض الوقت والقوة بفعل مناوراته السياسية ودخول أطراف خارجية، وإصرار الكثير منهم على خروجه من السلطة، فإن هدفه كان على الأرجح الحيلولة دون وصول أطراف معينة إلى السلطة، لما كان لها من دور في مقارعته قبل اندلاع الثورة وبعده. وعندما اتسعت مساحة المناورة أمام النظام،

---

(26) محمد فوزي حسن، «تطورات الأزمة اليمنية،» **آفاق عربية**، العدد 1 (آذار/مارس 2017)، ص 130.

(27) محمد الأفندي، «تجربة حركات الإسلام السياسي في السلطة والحكم: اليمن نموذجاً،» **شؤون العصر**، العدد 50 (تموز/يوليو ـ أيلول/سبتمبر 2013)، ص 22.

(28) «نص المبادرة الخليجية والآلية التنفيذية،» وكالة الأنباء اليمنية سبأ، 29 تشرين الثاني/نوفمبر 2018، <http://www.sabanews.net/ar/print253972.htm>.

وتمكن من حشد بعض الأفراد والقوى من حوله، فقد انتقل إلى هدف جديد هو إمكان إجهاض الثورة من خلال استراتيجية تشمل حزمة من الإجراءات بما فيها الأدوات العسكرية، من خلال ضرب أبرز القوى المساندة للثورة، واستخدام القوة المفرطة تجاه ساحة التغيير في تعز التي تمثل مخزوناً كبيراً للعمل الثوري، وفرض حصار خانق على كل من صنعاء وتعز يمنع وصول الثوار إليهما، والدخول بعد ذلك في مفاوضات، ومن موقع قوة مع الأطراف الرئيسة للثورة، مع تقديم بعض التنازلات لامتصاص الغضب الشعبي[29].

ويمكن القول بأن الحزب الحاكم شهد خلال الشهرين الأولين من بداية الاحتجاج انهياراً كبيراً، فقد أعلن الكثير من أعضائه انضمامهم إلى الثورة والمشاركة فيها، أو على الأقل عدم مقاومتها، وخصوصاً بعد جمعة الكرامة في 19 آذار/مارس، وبصورة أكبر بعد إعلان قيادات وحدات من الجيش دعمها للاحتجاجات في تاريخ 21 آذار/مارس 2011[30]. لكن هذا الوضع لم يستمر طويلاً، فقد شهد تحولاً معاكساً في الشهرين الرابع والخامس من فترة الاحتجاجات، إذ تراجع بعض أنصار حزب المؤتمر الشعبي عن مواقفهم المعلنة في دعم الثورة، أو تحركوا إلى مربع المقاومة السلبية أو العملية لها، ومن الواضح أن ذلك يعود إلى عاملين رئيسيين هما: **أولاً**، فاعلية صالح واستماتته في محاولة لوقف انهيار الحزب وإعادة الحياة إليه، باستثارة الحمية لدى أنصاره، وإثارة مخاوفهم، وتصوير الأمر وكأنه صراع بين أحزاب اللقاء المشترك والحزب الحاكم، والزج باسم حزب المؤتمر الشعبي العام في معظم الخطب والتحدث باسمه وكأنه الطرف الأساسي في الصراع، وليس قيادة النظام. فقد أثبت صالح أن لديه طاقة وفاعلية كبيرة، إذ كان المحرك الرئيس، وربما الوحيد، لكثير من اللقاءات والاجتماعات اليومية، والأعمال الجماهيرية. **ثانياً**، طول المدة التي بقيت فيها الثورة، والتعرجات التي سار فيها الشق السياسي من العمل الثوري، فقبول أحزاب اللقاء المشترك في التعامل مع المبادرات السياسية الداخلية والخارجية شوّش على الثورة، ويبدو أنه أثر في مواقف عدد من المواطنين وبخاصة أولئك الذين كانوا ينتمون سابقاً إلى حزب المؤتمر[31].

استطاع صالح وحزبه الحفاظ على مساحة للتحرك داخل الحقل السياسي بما يفترضه هذا الحقل من رهانات وعلاقات قوة وصراعات خفية ومصالح سياسية واجتماعية. فقد استغل صالح طوال فترة الاحتجاجات وتململ المحتجين والقوى السياسية للخروج بأقل الخسائر. ولم يكن متوفراً في تلك الفترة من مخرج آمن للوضع السياسي والاقتصادي ولا سيما مع إصابة صالح ونجاته من حادثة تفجير مسجد النهدين[*] سوى مبادرة مجلس التعاون الخليجي التي وقعها

---

(29) الطويل، «الثورة اليمنية: المسار والآفاق،» ص 155 ـ 156.

(30) للمزيد، انظر: «استقالات باليمن وصالح باق،» الجزيرة نت، 5 آذار/مارس 2011 (شوهد في 14 كانون الأول/ديسمبر 2018)، <https://bit.ly/2QWh5xi>.

(31) الطويل، المصدر نفسه، ص 157.

(*) تفجير مسجد النهدين في دار الرئاسة الذي أصيب فيه صالح وكبار مسؤولي الدولة في الثالث من الثالث من حزيران/يونيو 2011.

فيما بعد، وانسحبت منها دولة قطر، لتمثل في النهاية خارطة طريق للخروج من الأزمة القائمة آنذاك.

وقع صالح المبادرة الخليجية بوصفه الطرف الرئيس المستهدَف فيها؛ فهو رئيس الجمهورية ورئيس حزب المؤتمر الشعبي العام الحاكم، لكنه لم يوقعها بسهولة؛ إذ كانت المبادرة في البداية تشي بنوع من الغموض ومليئة بالثغرات، وهو ما كان يتيح لـ «صالح» التراجع عن توقيعها في ثلاث مناسبات في الشهور اللاحقة لإعلانها، على أمل أن تكشف هذه التكتيكات المزيد من الانقسامات بين معارضيه وخصومه[32]. ووفقاً للمبادرة والآلية التنفيذية المزمنة، فقد كان نصيب حزب المؤتمر الشعبي العام فيها 50 بالمئة من الحقائب الوزارية، أي 17 حقيبة وزارية. إضافة إلى ذلك، ضمنت المبادرة الخليجية حصانة قضائية لصالح ولأركان حكمه، كما احتفظ فيها بأغلبية كبيرة في مجلس النواب ومجالس السلطة المحلية وبنية النظام عموماً، أي أن التغيير الذي حصل هو تغيير جزئي تمكن صالح وحزبه من خلاله من الاستمرار كفاعل رئيس في الحقل السياسي. ومع أن حكومة الوفاق الوطني تألفت مناصفة بين حزب المؤتمر وحلفائه وأحزاب اللقاء المشترك وشركائه، إلا أن حزب المؤتمر الشعبي العام بدا وكأنه يتبنى موقفاً إعلامياً وسياسياً وشعبياً مناهضاً للحكومة ومعيقاً لها، واتُّهم صالح بوضع الكثير من العراقيل أمامها، ومن ذلك الإيعاز لشخصيات قبلية في محافظة مأرب ومحافظات أخرى بالاعتداء على خطوط نقل الكهرباء والنفط، وتغذية الفوضى والقلاقل الأمنية بهدف إظهار عجز وفشل سلطة الرئيس «هادي» ودفع الناس إلى إظهار الندم على مرحلة حكمه.

ثالثاً: مؤتمر الحوار الوطني الشامل: تأسيس قاعدة جديدة للتغيير والإصلاح السياسي

1 ـ الحوار الوطني والإصلاح السياسي

عاش اليمن في تاريخه السياسي المعاصر أزمات سياسية وعسكرية مختلفة، وعادة ما كان يتم اللجوء إلى الحوار لمناقشة الأزمات بغية الخروج إلى حلول وسط تخرج البلد من أزماته الطاحنة. لكن تلك الحوارات التي كانت تجرى لم تكن تفضي في أغلبها إلى حلول دائمة ومستدامة، فالثقة كانت منعدمة في أغلب الأحيان، إضافة إلى تأثير العامل الخارجي في مسار الصراع والحوار، وبالتالي كانت أغلبية الحوارات عادة ما تنتهي إلى حروب أهلية، وعادة ما كان يتم التنصل من نتائجها فور الانتهاء منها. وما الحوارات التي سبقت حرب صيف 1994، والحوارات التي سبقت احتجاجات عام 2011 ومؤتمر الحوار الوطني الأخير 2013، سوى دليل على ذلك[33].

(32) Clive Jones, «The Tribes That Bind: Yemen and the Paradox of Political Violence,» *Studies in Conflict and Terrorism*, vol. 34, no. 12 (2011), p. 907.

(33) Moosa Elayah [et al.], «National Dialogues as an Interruption of Civil War: The Case of Yemen,» *Peacebuilding* (October 2018), p. 18.

هذا الانطباع كان حاضراً أثناء الإعداد لمؤتمر الحوار الوطني الشامل الذي اقترحته المبادرة الخليجية وآليتها التنفيذية، فقد كانت اليمن في تلك الفترة تعاني الكثير من الصعوبات والمعوقات التي كاد بعضها أن يعصف بالعملية السياسية والنظام الجديد. وبالرغم من كل ذلك، فقد انعقد مؤتمر الحوار الوطني ليبدأ أعماله بسلاسة وتنظيم، ويعود ذلك إلى عدد من الأسباب الموضوعية، أهمها الوضع الجديد والتغير في توزيع السلطة عموماً وفي رئاسة الجمهورية بوجه خاص، على اعتبار أن رئاسة الجمهورية في تلك الفترة كانت توافقية ولم تكن طرفاً في النزاعات التي دارت بين أجنحة السلطة والمعارضة خلال الأشهر الأولى للاحتجاجات الشعبية. يضاف إلى ذلك، تعددية القوى الحزبية المنضوية في الحوار الوطني التي ضمت هذه المرة قوى مجتمعية وسياسية جديدة، وهو ما جعل العملية التحاورية أقرب إلى اللعبة التعاونية منها إلى لعبة المجموع الصفري، فسمح بقيام تعاون وتحالفات مختلفة التوجهات والأهداف، ومن ثم القبول ببعض التنازلات في قضايا معينة[34].

عاش اليمن في تاريخه السياسي المعاصر أزمات سياسية وعسكرية مختلفة، وعادة ما كان يتم اللجوء إلى الحوار لمناقشة الأزمات بغية الخروج إلى حلول وسط تخرج البلد من أزماته الطاحنة. لكن تلك الحوارات التي كانت تجرى لم تكن تفضي في أغلبها إلى حلول.

وبالفعل، فقد شرعت الحكومة في الإعداد لهذا المؤتمر، إذ صدر قرار رئيس الجمهورية رقم 30 لسنة 2012 القاضي بإنشاء اللجنة الفنية للإعداد والتحضير لمؤتمر الحوار الوطني الشامل، التي تكونت من 25 عضواً بداية، ثم جرى تعديل القرار وإضافة 6 أعضاء آخرين يمثلون مكونات المجموعات المقرر مشاركتها في مؤتمر الحوار وفقاً لما حددته الآلية التنفيذية لمبادرة مجلس التعاون الخليجي ولا سيّما في الخطوات الأربع[35]. استغرقت اللجنة الفنية نحو ستة أشهر في الإعداد والتحضير للمؤتمر، وقد وضعت ما عرف حينها بـ «النقاط العشرين» التي اعتُبرت مهيئة لمؤتمر الحوار الوطني الشامل ينبغي أن تقوم حكومة الوفاق بتنفيذها وخصوصاً في معالجتها للقضية الجنوبية وقضية صعدة وغيرها[36]، ليتوج ذلك أخيراً بإعلان موعد الانعقاد في 18 آذار/مارس 2013 الذي يصادف الذكرى الثانية لمجزرة جمعة الكرامة، التي راح ضحيتها أكثر من 50 من المعتصمين في ساحة التغيير بصنعاء. تكوّن المؤتمر من 565 عضواً موزعين على عدد من المكونات، كما يوضحه الجدول الرقم (1).

---

(34) عادل مجاهد الشرجبي، «وثيقة مؤتمر الحوار الوطني في اليمن: الرابحون والخاسرون وإمكانية التطبيق،» **سياسات عربية**، العدد 7 (آذار/مارس 2014)، ص 6.

(35) نص القرار الجمهوري الخاص بإنشاء اللجنة التحضيرية للإعداد والتحضير للحوار الوطني وتسمية أعضائها، المركز الوطني للمعلومات، شوهد في 29 تشرين الثاني/نوفمبر 2018، <http://www.yemen-nic.info/sectors/politics/trans/law9.php>.

(36) للمزيد حول النقاط العشرين ومصفوفة الإجراءات التنفيذية التي اتخذتها حكومة الوفاق، انظر: الصيغة النهائية لمصفوفة الإجراءات التنفيذية للنقاط العشرين والحادية عشرة، المصدر أونلاين، 3 أيلول/سبتمبر 2013 (شوهد في 17 شباط/فبراير 2019)، <http://almasdaronline.com/article/49625>.

الجدول الرقم (1)

عدد أعضاء مؤتمر الحوار الوطني والمكونات التي ينتمون إليها

م	الحزب	المقاعد
1	المؤتمر الشعبي العام وحلفاؤه	112
2	التجمع اليمني للإصلاح	50
3	الحزب الاشتراكي اليمني	37
4	التنظيم الوحدوي الناصري	30
5	الحراك الجنوبي	85
6	(أنصار الله) الحوثيون	35
7	الشباب	40
8	النساء	40
9	المجتمع المدني	40
10	5 أحزاب مشاركة في الحكومة	20
11	حزب الرشاد	7
12	حزب العدالة والبناء	7
13	قائمة يعينها رئيس الجمهورية	62
الإجمالي		**565**

المصدر: الموقع الإلكتروني للحوار الوطني الشامل، <http://www.ndc.ye/ar-page.aspx?show=68> (شوهد في 17 شباط/فبراير 2019).

من خلال الجدول أعلاه الذي يبين نسبة المقاعد التي حصل عليها كل طرف من الأطراف السياسية، يتضح أن مؤتمر الحوار قد أسهم في إضعاف التحالفات الحزبية القائمة، ولا سيما تحالف اللقاء المشترك؛ إذ كان هذا التحالف الذي يمثل الإصلاح فيه القوة الرئيسة قد فقدَ قدراً كبيراً من مبررات وجوده في إثر إزاحة الرئيس الراحل علي عبد الله صالح من السلطة. لذلك جاءت مشاركة أحزاب هذا التحالف بصورة فردية، حيث كان لكل مكون منها نسبة من المقاعد المخصصة في المؤتمر، وعلى الأرجح أن هذا الأمر لم يكن تكتيكاً، بقدر ما كان نتيجة لغياب التوافق حول الكثير من القضايا المطروحة، أو على الأقل غياب الحماسة اللازمة لبناء توافقات مرحلية جديدة بعد مرحلة من التوافقات المشتركة التي تم بناؤها في السابق، وخصوصاً الموضوعات المتعلقة ببناء الدولة الذي كان قد تم التوافق حوله في وثيقة الرؤية الوطنية للإنقاذ المعلنة في عام 2009.

2 ـ مواقف حزبي الإصلاح والمؤتمر من قضايا الإصلاح السياسي في مؤتمر الحوار الوطني

تبنت القوى السياسية والحزبية مواقف مختلفة من قضايا الحوار الوطني ولا سيما في القضايا السياسية التي ظلت محل جدل وكانت أحد أسباب انسداد الأفق أمام القوى السياسية والنظام الحاكم، وكانت الشرارة التي أطلقت الاحتجاجات الشعبية. وعلى الرغم من تعدد هذه القضايا واختلاف مواقف الأحزاب والقوى السياسية تجاهها، فإنها ظلت محددة لمسار الحوار الوطني، إذ شهدت ساحات الحوار نقاشات جدية أفرزت في نهايتها تصورات وحلولاً لمعظم القضايا المطروحة. سنناقش في هذا الجزء مواقف حزبي التجمع اليمني للإصلاح والمؤتمر الشعبي العام تجاه قضايا الإصلاح السياسي ذات الأهمية ولا سيما قضية شكل الدولة والقضية الجنوبية، إضافة إلى قضية بناء مؤسستَي الجيش والأمن.

أ ـ صورة الدولة

لم تكن قضية صورة الدولة اليمنية قضية طارئة ظهرت مع الربيع العربي والاحتجاجات؛ بل لها خلفية سياسية تعود إلى فترات سابقة من تاريخ الحياة السياسية اليمنية. ويمكن القول إن قضية صورة الدولة قد برزت أكثر فأكثر مع تحقيق الوحدة اليمنية في عام 1990، فعلى الرغم من أن النقاشات والحوارات التي كانت تجرى بين قيادات شطرَي اليمن قبل الوحدة وسعيها للتوصل إلى صورة معينة للدولة الموحدة، فإن التطورات الدولية المواتية آنذاك المتمثلة بانتهاء الحرب الباردة، قد دفعت قيادتَي الشطرين إلى تبني صيغة الوحدة الاندماجية وتجاهل الخيارات الأخرى لصورة الدولة ـ الوحدة بما فيها خيارات الفدرالية والكونفدرالية، ومن بعد ذلك بدأت مساوئ الوحدة الاندماجية في الظهور، لتتجلى في بداية الأمر على صورة أزمة سياسية عميقة بين طرفَي السلطة، قادت إلى تأليف لجنة للحوار الوطني نتج منها وثيقة العهد والاتفاق في شباط/فبراير 1994. وتبنّت تلك الوثيقة تقسيم البلاد إلى 7 وحدات إدارية تسمى «مخاليف» (أقاليم)، وتوزيع الثروة توزيعاً عادلاً، وهي صيغة في جوهرها تقع ما بين صيغة اللامركزية الإدارية والمالية واللامركزية السياسية للدولة في صورتها الاتحادية[37]. لكن ذلك كله لم يشفع بإصلاح الأمر والاتفاق حول هذه الصيغة الجديدة؛ فقد اندلعت حرب صيف 1994 بين شريكَي الوحدة، أفضت في نهايتها إلى انتصار حزب المؤتمر الشعبي العام ورئيسه صالح وخروج الحزب الاشتراكي من السلطة. فانفرد حزب المؤتمر بالسلطة، وقام بعملية ربطها بالمركزية الإدارية والسياسية. دعم ذلك استحواذه على ثلاثة أرباع مقاعد البرلمان في الانتخابات النيابية عام 2003، وكذلك هيمنته على مقاعد المجالس المحلية في المديريات والمحافظات اليمنية المختلفة الذين على الرغم من أنهم قد جاءوا عبر الانتخابات، إلا أن النظام الحاكم عمل على عدم منحهم سلطات حقيقية بمعزل عن السلطة المركزية، وبالتالي أعاقهم عن العمل باستقلالية تامة كما تذهب إلى ذلك فيليبس[38].

---

(37) عدنان ياسين المقطري، «خيار الدولة الاتحادية في اليمن: الخلفيات والمبررات وتحديات الانتقال،» **سياسات عربية**، العدد 33 (تموز/يوليو 2018)، ص 37.

(38) Sarah Phillips, *Yemen's Democracy Experiment in Regional Perspective: Patronage and Pluralized Authoritarianism* (London: Springer, 2008), p. 77.

في ما يتعلق برؤية حزبي التجمع اليمني للإصلاح وحزب المؤتمر الشعبي العام لمحور صورة الدولة، يتضح بداية أن حزب التجمع اليمني للإصلاح كان حذراً في هذه المسألة؛ إذ نجد في رؤيته دعوة إلى الأخذ باللامركزية، لكنه في دعوته هذه يضع مجموعة من الأسس والمحددات للأخذ بهذا النظام. وقد رأى الحزب أن الانتقال إلى شكل جديد للدولة يتطلب تأنياً بغية الوصول إلى الصورة الأنسب التي تلائم الواقع اليمني. ومن ضمن المحددات التي وضعها حزب الإصلاح لصورة الدولة أنها دولة يزول منها تمركز السلطة في قمة الهرم الإداري وتحقق فيها اللامركزية[39] بالوجه الذي يناسب اليمن أرضاً وإنساناً، كما أنها دولة مدنية ذات نظام جمهوري، تحفظ الوحدة اليمنية. وبالنسبة إلى رؤية حزب المؤتمر الشعبي العام لمحور صورة الدولة، فهو يتقارب أكثر فأكثر مع رؤية حزب الإصلاح، إذ تشير الرؤية إلى ضرورة أن يعكس التقسيم الإداري الجديد التوازن الجغرافي والسكاني والاقتصادي، وأن يحقق التكامل الاقتصادي بين (المحافظات/الأقاليم)، وأن يؤدي إلى تنمية الموارد الذاتية (للمحافظات/الأقاليم) والوطن بوجه عام[40].

وعلى الرغم من اتفاق رؤية الحزبين في محور صورة الدولة، فإنهما تجنبا التصريح بوضوح في مسألة الأخذ بصورة الدولة الاتحادية في محور صورة الدولة في هذا الفريق، ليكتفيا بالتعبير عن ذلك بمفهوم اللامركزية. ومفهوم اللامركزية هنا فيه قدر من العمومية والغموض؛ إذ يمكن أن يشير إلى نظام محلي واسع الصلاحيات أو كامل الصلاحيات، أو فدرالية اتحادية، أو غير ذلك، وربما هدف الحزبان من خلال ذلك إلى ترحيل هذه المسألة إلى فريق آخر وهو فريق القضية الجنوبية الذي كان فيه الحزبان أكثر وضوحاً ودقة في التعبير عن حل القضية الجنوبية في بعدها السياسي عبر الأخذ بنظام الدولة الاتحادية من عدة أقاليم. لكن، وبالرغم من هذا الإجماع، فإنه لم يتم التوصل إلى توافق بشأن عدد أقاليم الدولة الاتحادية؛ وهو ما استدعى تدخّل مبعوث الأمين العام للأمم المتحدة جمال بن عمر الذي اقترح في 10 أيلول/سبتمبر 2013 تأليف فريق مصغّر لبحث القضية الجنوبية مكوّن من 16 عضواً (8 من الشمال و8 من الجنوب). وقد عقد هذا الفريق 32 اجتماعاً خلال الفترة 10 أيلول/سبتمبر ـ 21 أيلول/ديسمبر 2013، ومع ذلك، لم يتم التوافق على عدد أقاليم الدولة الاتحادية، وخلص الفريق إلى تفويض رئيس الجمهورية بتأليف لجنة برئاسته لتحديد عدد الأقاليم، بحيث «تدرس خيار ستة أقاليم (أربعة في الشمال واثنان في الجنوب)، وخيار إقليميْن أو أيّ خيار آخر يحقق التوافق. وفي 10 شباط/فبراير 2014 أقرت لجنة تحديد الأقاليم في اليمن برئاسة الرئيس عبد ربه منصور هادي تقسيم اليمن إلى ستة أقاليم.

ب ـ القضية الجنوبية

احتلت القضية الجنوبية المكانة الأبرز بين القضايا والمحاور التي تم نقاشها في مؤتمر الحوار الوطني الشامل، حيث كانت نقاشات فريق القضية الجنوبية محط أنظار الساسة ومختلف وسائل الإعلام كونها إحدى أهم القضايا المطروحة، التي ستحدد مستقبل البلد وصورة الدولة

(39) رؤية حزب التجمع اليمني للإصلاح لشكل الدولة، موقع مؤتمر الحوار الوطني الشامل، (شوهد في 15 كانون الأول/ديسمبر 2018)، <http://www.ndc.ye/ar-issue.aspx?show=5>.

(40) رؤية حزب المؤتمر الشعبي العام لشكل الدولة، المصدر نفسه.

القادمة ونظامه السياسي والانتخابي. من هذا المنطلق تمت تسمية فريق خاص باسم فريق القضية الجنوبية ضم 39 عضواً من أعضاء مؤتمر الحوار تم اختيارهم من كل القوى السياسية المشاركة في الحوار الوطني.

تضمنت رؤية حزب التجمع اليمني للإصلاح وصفاً وتحديداً للأبعاد السياسية والاقتصادية والحقوقية للقضية الجنوبية. ففي البعد السياسي يرى حزب الإصلاح أن نظام صالح عمل على تقويض الشراكة الوطنية وتكريس الاستئثار بالسلطة والثروة، فأخرج الشريك الجنوبي من الشراكة الفعلية في الحكم وصناعة القرار على المستوى السياسي، كما عمل على إقصاء الكوادر الجنوبية من المراكز القيادية في مجال المالية العامة وجباية الموارد كالجمارك والضرائب والبنوك ومن مواقع القيادة الأمنية والعسكرية وقيادات الوحدات الخاصة والاكتفاء بوضع رموز جنوبية في الواجهة لتجميل النظام. أما في الجانب الاقتصادي، فقد أشاع نظام صالح ثقافة الفساد المالي والإداري، كما شهد قطاع النفط والمعادن فساداً كبيراً أضرّ بأهم الموارد الحيوية في البلاد. ولم يقتصر الأمر على ذلك، بل صادر نظام صالح الكثير من الأراضي الخاصة والحكومية في المحافظات الجنوبية، وخصوصاً في محافظتي لحج وعدن. وفي البعد الحقوقي والقانوني تتحدث الرؤية عن إبعاد النظام للآلاف من العسكريين والمدنيين ورجال المال والأعمال والنشطاء السياسيين والقيادات المجتمعية وتهجيرهم، فضلاً عن تسريح وإحالة عشرات الآلاف من العسكريين قسرياً[41].

وفي ما يخص الحلول والضمانات المقدمة للقضية الجنوبية، وضع حزب التجمع اليمني للإصلاح رؤية تتكون من ثلاثة أقسام، حيث تضمن القسم **الأول** إجراءات تتعلق بالتهيئة ومعالجة الأبعاد الحقوقية للقضية الجنوبية، منها على سبيل المثال، تنفيذ حكومة الوفاق الوطني للنقاط الـ20 والـ11 لضمان التهيئة اللازمة للحوار الوطني وتحقيق الحل العادل للقضية الجنوبية. أما القسم **الثاني** للرؤية فهو يتطرق إلى صورة الدولة والنظام السياسي، إذ يقترح الإصلاح في ذلك تطوير صورة الدولة على قاعدة النظام الاتحادي «اللامركزي» بما يصاحبها من نظام سياسي ديمقراطي تعددي. كما اقترح النظام البرلماني كنظام حكم والقائمة النسبية كنظام انتخابي، وذلك لمعالجة البعد السياسي للقضية الجنوبية وضمان تحقيق الشراكة الوطنية في السلطة والثروة بين كل اليمنيين. أما القسم **الثالث** فهو مرتبط بالضمانات المقدمة، وقد اقترح الإصلاح عدة مقترحات، منها تحقيق الشراكة في السلطة والثروة كونها ضمانة مهمة. كما اقترح مدة تأسيسية لبناء الدولة اليمنية وتحقيق التحول الديمقراطي على قاعدة الشراكة الوطنية والتوافق، إضافة إلى بناء الجيش على أسس وطنية ومساهمة الدول الراعية للعملية السياسية في ضمان مخرجات الحوار الوطني[42].

---

(41) للمزيد حول رؤية التجمع اليمني للإصلاح لمحتوى القضية الجنوبية، انظر: «التجمع اليمني للإصلاح يقدم رؤيته لمحتوى القضية الجنوبية (نص الرؤية)»، موقع مؤتمر الحوار الوطني الشامل (شوهد في 30 تشرين الثاني/نوفمبر 2018)، <http://www.ndc.ye/ar-news.aspx?id=458> .

(42) للمزيد حول رؤية التجمع اليمني للإصلاح للحلول والضمانات الخاصة بالقضية الجنوبية، انظر: «الرؤى المقدمة للفريق عن الحلول والضمانات للقضية الجنوبية: رؤية التجمع اليمني للإصلاح،» موقع مؤتمر الحوار الوطني الشامل، <http://www.ndc.ye/ar-issue.aspx?show=1>.

في الجانب الآخر، أي حزب المؤتمر الشعبي العام الذي ظل كحزب حاكم في الساحة السياسية لأكثر من عقدين من الزمن، وهي الفترة التي ظهرت فيها القضية الجنوبية، فقد حاول من خلال مشاركته في فريق القضية الجنوبية التنصل من هذه القضية وإفرازاتها؛ إذ رأى المؤتمر الشعبي العام في رؤيته المعنونة بجذور القضية الجنوبية أن القضية لم تكن سوى نتاج تاريخي لدورات من العنف والصراع التي شهدها اليمن شمالاً وجنوباً، وهو ما ساهم في ظهور جملة من المظالم تمثل بعضها في التهميش والملاحقة والإقصاء والإبعاد[43]. فعلى الرغم من اعترافه بجملة من المظالم والحقوق، إلا أنه يرى أن أساس القضية الجنوبية لم يكن سياسياً، بقدر ما هو نتاج لمظالم ومطالب حقوقية لا يمكن النظر إليها بمعزل عن قضية اليمن الكبرى كما جاء في رؤيته لجذور القضية الجنوبية.

اقترح حزب المؤتمر الشعبي العام مجموعة من الحلول والمعالجات للقضية الجنوبية التي يظهر من خلالها تباينها مع ما قدم في مسألة جذور القضية، فهناك ما له علاقة بالبعد السياسي ومنها ما له علاقة ببعد الحقوق والحريات وغيرها. اشتملت الرؤية الخاصة بالحلول والضمانات التي قدمها حزب المؤتمر الشعبي العام على ثلاثة أقسام. تناول القسم **الأول** منها الجانب السياسي، فاقترحت الدولة الاتحادية كشكل للدولة تتكون من إقليم مدينة عدن الاقتصادي وعدد من الأقاليم تديرها حكومات محلية وتتكون الأقاليم من عدد من المحافظات والمديريات، كما اقترحت العمل البرلماني للنظام السياسي، ونظام القائمة النسبية المغلقة كنظام انتخابي. أما في الجانب **الثاني** المتعلق ببُعد الحقوق والمعالجات، فقد اقترحت الرؤية استكمال الجهود لعودة ما تبقى من المدنيين والعسكريين المحالين على التقاعد بدون وجه حق، وكذلك إطلاق سراح المعتقلين من الحراك الجنوبي، وغيرها من النقاط ذات العلاقة بمعالجة القضية الجنوبية. وتضمن القسم **الثالث** من الرؤية مجموعة من الضمانات لحل هذه القضية، منها: الالتزام بالمبادرة الخليجية وآليتها التنفيذية وقرارات مجلس الأمن وكذلك الالتزام بمخرجات الحوار الوطني والدستور الذي سيتم الاستفتاء عليه، وكذلك تخلي القوى السياسية عن السلاح الثقيل والمتوسط والخفيف، إضافة إلى التزام كل القوى السياسية بنبذ ثقافة الكراهية والحروب والانتقام السياسي... إلخ[44].

وعلى الرغم من التوصيف المختلف للحزبين الرئيسيين في تناولهما ونظرتهما لجذور القضية الجنوبية ومحتواها، فإنهما قد اتفقا في نهاية المطاف ـ على الأقل نظرياً ـ على اعتبار القضية الجنوبية قضية مركزية تتطلب معالجة حقيقية مختلفة عما كان يتم النظر إليه في السابق، مع إيمانهما بأن معالجة هذه القضية ستقود بالضرورة إلى الحديث عن الإصلاح الدستوري وتغيير صورة الدولة والنظام السياسي والنظام الانتخابي. وقد توحدت رؤية الحزبين في هذه القضية، لتتلخص في ضرورة الانتقال من نظام الدولة البسيطة إلى نظام الدولة الاتحادية المكونة من عدة أقاليم، على اعتبار أن ذلك سيسهم في حل مشكلة السلطة والثروة في سياق التوصل إلى

(43) للمزيد حول رؤية المؤتمر الشعبي العام للحلول والضمانات للقضية الجنوبية، انظر: «نص رؤية المؤتمر الشعبي العام للحلول والضمانات للقضية الجنوبية،» نيوز يمن، 27 تموز/يوليو 2013 (شوهد في 30 تشرين الثاني/نوفمبر 2018)، <https://www.newsyemen.net/news949.html>.

(44) المصدر نفسه.

حل للقضية الجنوبية. كما توافقت الرؤيتان على ضرورة الأخذ بالعمل للنظام السياسي واختلاف بسيط في النظام الانتخابي، إذ إنه في الوقت الذي اقترح حزب الإصلاح نظام القائمة النسبية، اقترح حزب المؤتمر الشعبي نظام القائمة النسبية المغلق.

يمكن القول هنا إن القوى السياسية بنقاشاتها تلك كانت ترى في القضية الجنوبية أهم القضايا، وكانت ترى أن الوصول إلى حلول ومقترحات لها لا بد من أن يتطرق إلى مسألة صورة الدولة والنظام السياسي والانتخابي، وهو ما كان. ويتضح ذلك من خلال إجماع أغلب القوى وتوجهها نحو الأخذ بشكل الدولة الاتحادية والنظام البرلماني كحل للقضية الجنوبية، لذلك، فقد «توافقت القوى السياسية حول شكل الدولة الاتحادية باستثناء بعض المكونات والقوى، ومنها مكون الحراك الجنوبي الذي اتجه إلى رفع سقف مطالبه إلى استعادة دولة الجنوب، على أن تسبقها فترة انتقالية يقرر خلالها شعب الجنوب هويته الوطنية واسم دولته عبر استفتاء شعبي عام، وأن تكون دولة اتحادية فيدرالية حدودها قبل 22 أيار/مايو 1990»[45].

خاتمة

إن عملية الحوار حول الإصلاح السياسي الذي قادته الأحزاب السياسية في اليمن، ولا سيما حزبا التجمع اليمني للإصلاح والمؤتمر الشعبي العام، يُظهر الكثير من التقارب والتوافق في الملفات المتعلقة بالإصلاح السياسي، على الأقل على المستوى النظري وتحديد جوهر الإشكاليات وحلولها. لكن يبقى الموقف في الواقع مختلفاً تماماً. فكما سبق وبينا في ثنايا الدراسة، فإن موضوعات صورة الدولة والقضية الجنوبية وإصلاح المؤسسة العسكرية كانت موضع اتفاق بين القوتين الحزبيتين الكبيرتين على مستوى تحديد الإشكاليات وتقديم الحلول لها، بغض النظر عن بعض التفاصيل الكامنة والواقع التطبيقي والنيات. وإذا كان هناك من جديد في هذا السياق، فهو موقف الحزبين بعد انقلاب الحوثيين على العملية السياسية في عام 2014 واندلاع الحرب الأهلية الذي صحبها تدخلات خارجية، وما فرضه ذلك من واقع جديد وتحالفات جديدة ومختلفة لهذين الحزبين، وهو ما يحتاج منا إلى تناول جديد، يستوعب فيه موقف الحزبين وموقعهما وكذلك ما استجد على الساحة السياسية اليمنية. ولا يتوقف الأمر هنا، بل أيضاً بما استجد بعد ذلك على حزب المؤتمر الشعبي العام بعد مقتل رئيسه علي عبد الله صالح على أيدي حلفائه الحوثيين، وهو ما ألقى بظلاله على مستقبل حزب المؤتمر الشعبي العام ورؤيته وإمكان عودته كفاعل سياسي في الساحة اليمنية □

(45) المقطري، «خيار الدولة الاتحادية في اليمن: الخلفيات والمبررات وتحديات الانتقال،» ص 41.

المرأة في موريتانيا
وضع سياسي واجتماعي مميَّز

فاطمة علي البتانوني(*)

المركز الديمقراطي العربي، جامعة القاهرة.

جميعنا عندما يذكر اسم المراة نتذكر ما كان يحدث في الماضي في عصر الجاهلية من وأد للفتيات واعتبارهن عاراً، وعندما يبشَّر أحدهما بأنثى يظل وجهه مسوداً وهو كظيم. ولكننا نرجع ونتذكر أيضاً كيف أكرمها اللة في كتابه العزيز، وهنا نقف للمقارنة بين ذلك العصر وتلك الفترة من الجاهلية. فلقد عرض القرآن الكثير من شؤون المرأة في أكثر من عشر سور. وقد دلت هذه العناية على المكانة التي ينبغي أن توضع فيها المرأة في نظر الإسلام؛ وأنها مكانة لم تحظَ المرأة بها لا في شرع سماوي سابق ولا في قوانين بشرية تواضع عليها الناس فيما بينهم. وعلى الرغم من هذا فقد كثر كلام الناس حول وضع المرأة في الإسلام وزعموا أن الإسلام اهتضم حقها وأسقط منزلتها.

لم يقف الإسلام عند حد اشتراكها مع أخيها الرجل في المسؤوليات، بل رفع من شأنها وقرر احترام رأيها، شأنها في ذلك شأن الرجل. وإذا كان الإسلام جاء باختيار بعض آراء الرجال فقد جاء باختيار رأي بعض النساء. فقد بدأت سورة المجادلة بأربع آيات نزلت في حادثة بين **أوس بن الصامت** وزوجته **خولة بنت ثعلبة** حتى نزل قوله تعالى : ﴿**قَدْ سَمِعَ اللَّهُ قَوْلَ الَّتِي تُجَادِلُكَ فِي زَوْجِهَا وَتَشْتَكِي إِلَى اللَّهِ وَاللَّهُ يَسْمَعُ تَحَاوُرَكُمَا إِنَّ اللَّهَ سَمِيعٌ بَصِيرٌ**﴾[1].

نزلت الآيات تبين أن الظهار ـ وهو تشبيه الزوجة بالأم أو غيرها من المحارم ـ ليس طلاقاً ولا موجباً للفرقة بين الزوجين؛ فانظر كيف رفع الله شأن المرأة وكيف احترم رأيها وجعلها مجادلة ومحاورة لرسول الله وجمعها وإياه في خطاب واحد ﴿**وَاللَّهُ يَسْمَعُ تَحَاوُرَكُمَا**﴾. وكيف

(*) البريد الإلكتروني: fatma.ali3021@yahoo.com.

(1) **القرآن الكريم**، «سورة المجادلة،» الآية 1.

قرر رأيها وجعله تشريعاً عاماً خالداً لنعلم أن آيات الظهار وأحكامه في القرآن الكريم وأن سورة المجادلة لم تكن إلا أثراً من آثار الفكر النسائي، وصفحة إلهية خالدة نلمح فيها على مر الدهور احترام الإسلام للمرأة ورأيها، وأن الإسلام لا يرى المرأة مجرد زهرة ينعم الرجل بشم رائحتها وإنما هي مخلوق عاقل مفكر له رأيه ولرأيه وزن وقيمة.

فالقرآن الكريم جعل للمرأة كل تكريم.. فعاشت ماضيها البعيد محرومة كرامتها، وفي ظل الإسلام وجدت رعاية التكريم وعناية التعظيم فكانت أول وزيرة في الإسلام في عهد عمر بن الخطاب، وجدت قضيتها حكم فيها خالقها ولا حكم بعده، فقال تعالى: ﴿**يَا أَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُواْ رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُم مِّن نَّفْسٍ وَاحِدَةٍ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا وَبَثَّ مِنْهُمَا رِجَالاً كَثِيرًا وَنِسَاء وَاتَّقُواْ اللّهَ الَّذِي تَسَاءلُونَ بِهِ وَالأَرْحَامَ إِنَّ اللّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا**﴾[2].

وكيف أن الإسلام أقر للمرأة الملكية الفردية كاملة، وجعل ذلك حقاً أصيلاً لها وهو أحد حقوقها المدنية. ومن ثم فالإسلام اعترف لها بشخصيتها المدنية الكاملة وبحريتها المطلقة في التصرف في أموالها وممتلكاتها، وبحقها كالرجل في أن تكون لها ذمة مالية مستقلة، لتحقيق كيانها.

1 ـ إحصاءات ودلالات على المرأة في القرآن الكريم

يمثل حضور المرأة في القرآن الكريم أحد أهم المؤشرات على قيمتها وأهميتها في كتاب الله العزيز، ولا سيّما الحضور المصطلحي والمفاهيمي خاصة، حيث تحضر المرأة فيه من خلال مجموعة من الألفاظ والمصطلحات الدالة عليها، من جهة، ومن خلال نسق من المفاهيم التي ترتبط بموضوعاتها من جهة ثانية. وفضلاً عن ذلك نستطيع تمييز سور بأكملها خصصت حيزاً مهماً منها لمعالجة قضايا المرأة.

ومن هذا المنطلق نرى أن موضوع المرأة هو أحد الموضوعات المهمة والحيوية في العصر الحديث، وباتت العديد من المؤتمرات والملتقيات تعقد من أجل مناقشة وضع المرأة ومدى حضورها على مستوى المشاركة السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

والمرأة الأفريقية نتيجة للوضع العام الذي تعانيه القارة الأفريقية من حروب ومجاعة وأمراض وتخلف كانت هي ـ المرأة ـ الحلقة الأضعف فيها.

والمرأة الموريتانية، وبالرغم من مشاركتها للمرأة الأفريقية بأزماتها المتعددة، إلا أن انتماءها العربي ربما جعلها في حال أفضل مما عليه المرأة الأفريقية، وخصوصاً جنوب الصحراء. فقد كان لها حضورها على المستوى السياسي والاقتصادي والاجتماعي.

فمنذ الاستعمار الفرنسي (1905 ـ 1960) برزت المرأة الموريتانية كداعم للمقاومة بفضل شعرها الفصيح والشعبي، ومشاركتها في تربية الأجيال على «المقاومة الثقافية» التي مثلت ظاهرة لافتة للنظر لدى المجتمع الموريتاني، بحيث فشل الاستعمار الفرنسي في استلاب موريتانيا

(2) المصدر نفسه، «سورة النساء،» الآية 1.

ثقافياً، وليس ذلك فحسب، بل كانت هي الدرع الواقية في مواجهة الاحتلال الفرنسي تمثلت بمنع أبنائها من الدراسة في مدارس المستعمر.

فمنذ ألف سنة سجلت عشرات النساء الموريتانيات أسماءهن بحروف من ذهب في شتى المجالات، وإن تعرض الكثير من تراثهن العلمي للضياع من جراء غياب التدوين.

لم يكن ذلك متوقعاً في مجتمع «بدوي» محكوم بتشدد الفقهاء التقليديين وروح «الإقصاء الذكوري الشرقي»، لكن هذا ما حدث ويحدث اليوم في «بلاد المنارة والرباط».

منذ ألف عام طبعت المرأة الموريتانية بصمتها على الجانب السياسي، وكان رأيها السياسي مرجحاً في توجيه الحركة الدينية، وهي يعود لها الفضل في تأسيس أول دولة مركزية في منطقة المغرب العربي. ففي القرون اللاحقة، تسنمت النساء دور مستشارات، وامتهنّ التدريس والتأليف في مختلف المجالات. فنرى أن المرأة تمتعت ببعض الحقب وبإرث وافر نسبياً من الحرية والمكانة بوصفها «سليلة المرأة الصنهاجية» التي حظيت عبر التاريخ بمكانة مرموقة داخل مجتمعها؛ حيث إنها كانت وراء تحقيق كثير من الانتصارات للدولة المرابطة وكانت حينها سافرة الوجه حسب ما ذكر ابن بطوطة.

كان لحضور المرأة الموريتانية في الحياة العامة خلال القرون الماضية مكانة اجتماعية وعلمية لم تفت المؤرخين. فالرحالة المغربي الشهير ابن بطوطة فوجئ أثناء زيارته لمدينة «ولاته» شمال موريتانيا بهذه المكانة الاجتماعية والعلمية التي تتبوأها المرأه الموريتانية، ولعل المؤرخ البكري لخص ذلك بعبارة «بلاد الفقهاء والنساء».

ومع هذه المكانة والزخم الكبير الذي تحظى به المرأة الموريتانية، وربما وفق المثل الشعبي الموريتاني «المرأة تعطيها شبراً فتحوله ذراعاً».

بدأت النساء الموريتانيات خلال السنوات الأخيرة التحرك بقوة، وشكلن مجلساً مشتركاً من الأحزاب والمنظمات المدنية كافة، هدفها الضغط على صانع القرار من أجل منح المرأة حقها الكامل في الحصول على الوظائف السياسية والحكومية وفق النسبة التي تمثلها بين السكان على اللائحة الانتخابية؛ فسرعان ما تغير الأمر وبصورة واضحة. الواقع أن العقلية الاجتماعية في موريتانيا تطورت تطوراً لافتاً خلال العقود الأخيرة، بعدما أسس انتشار التعليم والإعلام لبناء رأي عام مساند لتحرر المرأة ومشاركتها في الحياة المهنية حيث لا تعاني المرأة الموريتانية من أي نظرة دونية، سواء في المجتمع ككل أو من الرجال على وجه الخصوص؛ إلا أنها مصرة على إثبات وضعيتها في ممارسة الحياة السياسية.

استطاعت المرأة الموريتانية بعد ستة عقود من النضال أن تشغل مناصب متعددة. ففي عام 2009 جاءت أول وزيرة للخارجية، وهو ما أدى إلى انتباه العالم العربي إلى دور المرأة الموريتانية، ومنذ ذلك الحين ارتفع سقف الطموح السياسي لديها، ويظهر ذلك جلياً في الإحصاءات التالية:

ـ استطاعت المرأة الموريتانية أن تحصل على 20 بالمئة من البرلمان والمجالس الجهوية، فاحتلت النساء 31 مقعداً من أصل 147 مقعداً نيابياً.

ـ وفي مجلس الشيوخ بلغ عددهن 9 عضوات من أصل 56 عضواً.

ـ كما بلغ عدد النساء اللاتي تشغلن منصب عمدة 6 نساء من بين 218 عمدة.

ـ وبلغ عدد المستشارات في البلديات إلى 1317 مستشارة من بين 3722 مستشاراً بنسبة وصلت إلى 35 بالمئة.

ـ شغلت 4 نساء منصب أمين عام، كما تعمل امرأتان في منصب سفير.

بذلك تحقق المرأة تقدماً في مشاركتها في الحياة السياسية، ولكنها لا يزال وجودها في بعض الأماكن غير واضح، كالإدارة العمومية في الرتب المتوسطة والعالية، مع انخفاض طفيف في مناصب اتخاذ القرار، ولكنها ما زالت تسعى إلى زيادة نسبة تمثيل المرأة في دوائر اتخاذ القرار لترفع النسبة إلى 30 بالمئة، وذلك من خلال إشراك وزارة الشؤون الاجتماعية والطفولة والأسرة في التوعية لأهمية المناصب القيادية كما تعي دورها كمواطنة ولتقوية علاقاتها بالقيادات، وتعزيز فهمها لمراحل المشاركة ومتطلباتها.

استطاعت المرأة الموريتانية بالفعل المشاركة في الانتخابات البلدية والتشريعية عام 2013. معلوم أن النساء المتعلمات يشغلن وظائف حكومية في مختلف القطاعات إلى جانب الرجال، وقد بلغت نسبة تمثيل المرأة في البرلمان 21 بالمئة في عام 2013، وبالرغم من ذلك ما زالت تعتبر المرأة الموريتانية أن ذلك كله دون المستوى، وهي هدفت إلى زيادة هذه النسبة في عام 2015. ليس ذلك فحسب، بل أصبحت المرأة الموريتانية تحتل حالياً ثماني حقائب وزارية من أصل 24 حقيبة بنسبة 33 بالمئة، بالإضافة إلى تمكين نص القانون المرأة الموريتانية الوصول إلى السلطة القضائية، وهو قانون غير قائم على نوع الجنس، إذ يوجد في موريتانيا قاضيات، وأصبحت المرأة تنافس الرجال على مقعد الرئاسة منذ بداية الألفية. وبذلك تكون أول امرأة عربية طمحت إلى هذا المنصب مقارنة بجارتيها الجزائر والمغرب، وهي الرائدة في تولي المناصب والحقوق السياسية ليس فقط على مستوى الجيران ولكن أيضاً بالنسبة إلى المرأة في الوطن العربي.

أما اللواتي ينحدرن من أوساط ميسورة وفي متناولهن رساميل متوسطة أو كبيرة، فيفضلن ممارسة النشاطات التجارية، ويستوردن الألبسة والأثاث من إيطاليا. وعلى الرغم من الصعوبات الكبيرة التي تواجهها سيدات الأعمال، فقد حققن الكثير من الإنجازات. واستطاعت المرأة الموريتانية تحقيق الكثير من المكاسب عبر نضالها من أجل الحرية في النقاط التالية:

ـ الاعتراف بالحقوق العادلة للمرأة الموريتانية من جانب الرأي العام الوطني والدولي، وأهمية مشاركتها في الحياة الوطنية السياسية والتنموية وتبني حقوق المرأة من قبل السلطات العمومية المتعاقبة على إدارة الشأن العام.

ـ تحقيق وصول المرأة إلى مراكز صنع القرار عبر تطبيق نسبة 20 بالمئة داخل الغرف البرلمانية والمجالس البلدية.

ـ وجود نساء على رأس الوزارات والمناصب العليا للدولة رغم قلة هذه النسبة بين صفوف النساء مقارنة بالإخوة الرجال.

ـ إنجاز استراتيجية وطنية للترقية النسوية، في آذار/مارس1995 وأخرى خاصة بالنساء في الأرياف.

ـ الاهتمام المتزايد بتمدرس البنات وارتفاع نسبة تعليمهن في الصفوف الابتدائية رغم وجود فيروس التسرب المدرسي المعيق لتقدم المرأة على الصعد التعليمية والأكاديمية.

ـ تلاحم النساء من مختلف الفئات الاجتماعية والمشارب السياسية والقومية حول شعار إشراك المرأة في الحياة الوطنية.

ـ إنجاز قانون للأسرة رغم ما بهذه المدونة من نواقص وتصالح في بعض الأحيان مع المواقف والعادات البالية التي لا تخدم المرأة.

ـ انهزام العديد من العادات الضارة بالفتيات مثل: العبودية والتسمين والزواج المبكر والإكراه على الزواج.

ـ ارتفاع الوعي الصحي لدى النساء في ما يخص أهمية مراجعة الأطباء، أثناء فترة الحمل والولادة والعناية بتطعيم الأطفال قبل سن الخامسة، ضد الأمراض الفتاكة بالأطفال.

ـ وجود كمّ هائل من الجمعيات والتعاونيات النسائية، المهتمة بإشراك المرأة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية.

بعد إبراز المكاسب التي حصلت عليها المرأة الموريتانية، منذ الاستقلال الوطني وحتى اليوم، يحق لنا أن نتساءل عن الآفاق والمهام الملحة لنضال المرأة الموريتاني.

ثانياً: المهام الملحة التي تتطلع إليها المرأة الموريتانية

يمكن تلخيص هذه المهام في ما يلي:

• تعزيز المكاسب التي تحققت، وفرض المزيد من المطالب النسائية على السلطات العليا، مثل تطبيق نسبة عشرين بالمئة من الوظائف السامية والإدارية والحزبية، والقروض والقطع الأرضية، والمنح الدراسية، وغير ذلك من الفرص.

• العمل على تحسين وضع النساء، في أجندة مشاريع التنمية في بلادنا داخل المدن والبوادي والأرياف بعيداً من الشعارات البراقة التي لا تستفيد منها النساء في واقع الأمر، إذ لا فائدة من مسرحة نضال المرأة الموريتانية.

• تعزيز دور البرلمانيات في الدفاع عن حقوق المرأة، فينبغي لهن أن تشكلن رأس حربة للنضال النسائي داخل قبة البرلمان، وأمام الساسة والحاكمين.

• العمل على توضيح وترسيخ مفهوم مقاربة النوع الاجتماعي للتمكين من رفع مستوى المرأة الموريتانية، على جميع الصعد والوقوف ضد التيارات النسائية، التي تجعل نضال المرأة من أجل الحقوق نضالاً مبتذلاً ضد الرجال، باعتبار الإخوة الرجال أعداء للمرأة، وهي مغالطة لا ينبغي للمرأة الموريتانية أن تقع فيها.

• نحن النساء نناضل ضد العادات والتقاليد البالية التي تمنع المرأة من المشاركة في التنمية الوطنية، وذلك لنجعل من المرأة شريكة حقيقية، تعمل من أجل الدفاع عن القضايا العادلة للنساء، باعتبار تقدم المرأة مفتاح التنمية، متأسين في كل ذلك، بمختلف الصحبيات والرائدات، اللواتي تزخر الثقافة العربية الإسلامية، بتصرفاتهن الحميدة.

• تعزيز دور المنظمات العاملة في حقل المجتمع المدني للرفع من مستوي المرأة الموريتانية، والعمل على تغيير العقليات المعادية للتقدم والرقي عند النساء والرجال على حد سواء.

• مراجعة عميقة لقانون الأسرة والعمل على تطبيق كل الحقوق المنصوص عليها ضمنه.

• مراجعة قوانين الشغل، المتعلقة بالمرأة، وتحديد الأمور القانونية الخاصة بتشغيل النساء، وتمكين المرأة من الظروف المناسبة لقضاء حقوق الزوج بعد وفاته وتمكين ذويها من حقوق التقاعد وبعد وفاتها.

• السعي الجاد من أجل تحديد دور المرأة الموريتانية في الفترة الانتقالية الحالية، عبر ندوات ونقاشات متعددة الموضوعات تضم النساء من مختلف المشارب السياسية، حتى نتمكن من رسم المسار الحقيقي للمرأة الموريتانية، خلال الفترة القادمة، انطلاقاً من آراء مختلف النساء الموريتانيات المهتمات بانعتاق المرأة الموريتانية.

• وفي النهاية نرى أن هذه المحاور وغيرها من الأفكار والاقتراحات، مساهمة، في التعريف بالتوجه الذي تتبعه المرأة الموريتانية من أجل التقدم والرقي.

لقد عاشت المرأة الموريتانية عاملة منتجة ومثقفة فاعلة وسياسية ناضجة.

ورغم ذلك يوجد بعض العوائق التي تعيق المرأة وهي ضرب من ضروب التمييز ضدها، ويظهر ذلك في الزواج والعلاقات السرية. أما بالنسبة إلى الحقوق السياسية فلا يوجد ما يقف حائلاً بينها وبين المناصب السياسية أو التجارية أو الاقتصادية، فدائماً وأبداً هي متربعة على العرش.

والسؤال الذي يطرح نفسه الآن هو التالي: هل آن الأوان أن تأخذ المرأة العربية والأفريقية وضعها السياسي والاجتماعي والعلمي بما يليق بصانعة الأجيال؟ □

مشكلة تأصيل مفاهيم الحداثة في التراث الإسلامي: مناقشة لموقف أركون من مفهوم التسامح

عبد الصمد زهور(*)

باحث في الفلسفة من المغرب.

تمهيد

يتحدث الكثير من المفكرين العرب والمسلمين، منذ زمن النهضة العربية في القرن التاسع عشر، عن إمكان تأصيل مجموعة من المفاهيم، التي يعتبرونها وليدة الحداثة الأوروبية، في التراث العربي الإسلامي. كما يتحدث الكثيرون أيضاً عن لا إمكان قيام هذا المسعى، مُركزين على اختلاف السياقات وتفاوت قيمة المصطلحات، واندراج بعض المفاهيم في إطار اللامفكر فيه عربياً/ إسلامياً.

سنحاول من خلال هذه الورقة الوقوف عند مفهوم بعينه وهو مفهوم التسامح، الذي ولد إبان الصراع الديني الذي قام بين التيارات الإصلاحية والتيار المحافظ داخل الكنيسة المسيحية خلال القرن السادس عشر ميلادي، مؤكدين أن السعي إلى تأصيله لا ينبغي أن يكون سعياً للتأصيل الشكلي أو اللغوي، بقدر ما ينبغي أن يكون سعياً للتأصيل الماهوي، وهو سعي لا يُسلّم بكون تلك المفاهيم وليدة الحداثة الأوروبية منذ الوهلة الأولى. فنحن نعتقد أن لكل زمن حداثته.

قد يرى البعض أن هذا القول الأخير يعبر عن تناقض يخترق سطور ورقتنا منذ بدايتها، وقد يعتبره البعض مصادرة على المطلوب، بحيث سبق أن أشرنا إلى أن مفهوم التسامح هو وليد القرن السادس عشر.

إنها ولادة للمصطلح وللكلمة Tolérance، لكن ربما لا يعكس ذلك ولادة ماهوية، فإذا ما وجد في النصوص التراثية العربية الإسلامية ما يدل على أسبقية التراث العربي الإسلامي للحديث

(*) البريد الإلكتروني: zahoabd@hotmail.fr.

الماهوي عن التسامح، فآنذاك ينقلب الوضع رأساً على عقب، فالنصوص هي الخصم والحكم وينبغي الوقوف عليها، في أفق الوقوف/النهضة من خلالها.

كما لا نتفق في نفس السياق مع القائلين بمصطلح التبيئة عوض التأصيل، فتبييء الشيء يعني جعله يتكيف مع وسط لم يكن يوجد فيه، فكيف يمكن تبييء البيئة مع نفسها إذا ما وجد ما يدل على أصالة ما نسعى لتأصيله؟

أولاً: تأصيل مفهوم التسامح بين القبول والرفض

إن التجاذب والتنافر بين قبول ورفض التأصيل، تعرَّض له أيضاً مفهوم التسامح شأنه شأن مفاهيم فلسفية أخرى، إذ نجد على سبيل المثال محمد عبده في كتابه **الإسلام والنصرانية بين العلم والمدنية**، يدافع عن «أهمية ومكانة التسامح في الإسلام، رد فيه على بعض المفكرين العرب من معاصريه وعلى بعض المستشرقين أمثال إرنست رينان وهانوتو مؤيداً في ردوده عليهم، تسامح المسلمين مع غيرهم من أهل الديانات الأخرى وأعطى أمثلة على ذلك بالمكانة والمناصب التي احتلها غير المسلمين في المجتمعات الإسلامية سواء في المجال السياسي أو العلمي. كما أن معاملة المسلمين للمسيحيين الخاضعين لهم في إسبانيا مثلاً كان فيها التسامح أكثر مما كان في معاملة النصارى للمسلمين»[1].

لقد حاول محمد عبده إثبات التسامح في الإسلام كممارسة في مجالات الدين والفلسفة والعلم، سواء بين المسلمين فيما بينهم أو ومع غيرهم، فهو يدافع عن وجود أسبقية زمنية ومفهومية في ممارسة التسامح وحرية الاعتقاد من جانب المسلمين.

نفس المنوال سار عليه الطهطاوي عندما وجد أصول التسامح في مفهوم الاجتهاد الإسلامي بوصفه معبِّراً عن حرية التفكير في المجال الديني، وكذلك بالنسبة إلى عبد الرحمن الكواكبي والطاهر الحداد وآخرين، فكل هؤلاء تميزوا بسعيهم إلى تأصيل المفاهيم الحداثة داخل التراث العربي الإسلامي، وهذا يعني أن الحرية والتسامح والعقلانية وغيرها من المفاهيم والصفات ليست مقصورة على أوروبا ولا مشروطة بسياقها التاريخي[2].

استمر هذا المسعى إلى أن وصل عند محمد عابد الجابري الذي قال أيضاً بإمكان تبيئة مفاهيم الحداثة في التراث العربي الإسلامي، وكتب باستفاضة عن علاقتنا بالتراث وعن التراث والحداثة.

ثانياً: حوار حول التأصيل مع محمد أركون

يمثل محمد أركون، صاحب كتاب **نقد العقل الديني** توجهاً آخر، يناقض التوجهات القائلة بإمكان تأصيل مفاهيم الحداثة في تراثنا، فهو حسب محمد وقيدي «يشعر بانتمائه في الوقت ذاته

---

(1) إبراهيم أعراب، **الإسلام السياسي والحداثة** (الدار البيضاء: أفريقيا الشرق، 2000)، ص 212.
(2) المصدر نفسه، ص 212 ـ 214.

إلى الثقافتين الإسلامية والغربية... [وهو ما يعكس] أعم التوترات التي أطرت الذات العارفة لمحمد أركون»، وقد رفض في دراسته للتراث ما سماه كمال عبد اللطيف «طرق التأريخ التمجيدي»، فهو يقول إننا دائماً نحن المسلمين نقول بأن ديننا «يُعلم التسامح ويفرضه حيث وجد»[3].

بينما نسكت عن أعمال العنف والمصادرات التي تحْدُث عندنا. من ثم سيقول إن مجتمعات إسلامية قليلة هي التي أتيح لها «أن تتعرف على التسامح لأول مرة في القرن التاسع عشر»[4].

في هذا القول الذي يتبناه محمد أركون إشارة واضحة إلى كون المفهوم أدخل إلى البلدان العربية زمن الاستعمار، وهنا تناسى أن ما تعرف إليه العرب والمسلمون خلال هذه الفترة لم يكن شيئاً آخر سوى اللاتسامح الأوروبي لا غير، حيث جاء في صورة تبشير بالتسامح وهو ما كشف عنه اللثام علي أومليل في كتابه **الإصلاحية العربية والدولة الوطنية**، عندما تساءل عن مفهوم التسامح آنذاك: هل كان مفهوماً محايداً؟ إن التسامح من وجهة نظرنا الخاصة ليس قولاً يقال، وإنما هو سلوك يمارس.

أكد محمد أركون أن مفهوم التسامح لم يسبق لحضارتنا عبر تاريخيها تحقيق معرفة به. فهو يندرج عنده ضمن دائرة اللامفكر فيه تاريخياً في الفكر الإسلامي، وينتقد بشدة ما يعتبره موقفاً تبجيلياً إسلامياً لا يفتأ يستشهد «بالآية القائلة ﴿**لا إكراه في الدين**﴾ من أجل التأكيد على أن الإسلام قد سبق غيره من الأديان إلى التنظير للتسامح بل وممارسته عملياً»[5].

إن مواقف الأستاذ أركون تدل على طغيان الفهم الديني للتسامح لديه، فهو لا يتحدث عنه كمفهوم كوني متجاوز للمجال الديني إلا في أماكن قليلة، ونحن نعلم أن التسامح أخذ أبعاداً غير دينية بعد فترة الصراع الديني بأوروبا، حيث أصبحنا نتحدث عن أشكال مختلفة من التسامح، كالتسامح العرقي، التسامح الثقافي والتسامح الفكري... إلخ، بالتالي فحتى مواقفه إن صَدُقت، فإنها لا ينبغي أن تمنعنا من التنقيب على باقي أشكال التسامح في تراثنا.

كما نجده يؤكد أن كل الديانات كُتِبت بعد وفاة المبشرين بها وفي «عملية الانتقال من التراث الشفهي إلى الكتابي تضيع أشياء أو تُحَور أشياء، لأن كل ذلك يعتمد على الذاكرة البشرية وهي ليست معصومة إلا في نظر المؤمنين التقليديين»[6].

هذا الاعتراض الأركوني هو اعتراض متهافت في نظرنا، ولن يمثل تشكيكاً في محاولات تأصل مفهوم التسامح، ويمكن العودة في هذا السياق إلى الوثيقة/الصحيفة المكتوبة، لا الشفهية، التي سنها الرسول في السنة الأولى هجرية بعد انتقاله من مكة إلى المدينة (يثرب)، وبالتالي لا فتور للذاكرة فيها، وقد أوردها محمد حميد الله ضمن كتاب **مجموعة الوثائق السياسية للعهد النبوي**

---

(3) محمد أركون، **قضايا في نقد العقل الديني**، ترجمة هاشم صالح (بيروت: دار الطليعة، 2009)، ص 229.

(4) المصدر نفسه، ص 230.

(5) المصدر نفسه، ص 231.

(6) المصدر نفسه، ص 232.

والخلافة الراشدة. إضافة إلى أن هذا الادعاء لا ينسحب على سائر أشكال التسامح التي يمكن استخلاصها من كتب الفقه والفلسفة والأدب والتصوف... إلخ.

يؤكد أركون أيضاً أن التسامح لم يكن مُفكراً فيه، لأن المسموح بالتفكير فيه هو ذاك الذي يقبله التراث الرسمي «بواسطة استخدام هيبة النصوص التأسيسية»[7]، والمزج بين الديني والسياسي.

إن الوثيقة المشار إليها أبرز نص تأسيسي للدولة الإسلامية على الإطلاق، والوقوف على مفهوم التسامح من خلالها سيشكل مدخلاً للتشكيك في هذا الموقف المتناسي لإمكان كون الدين متضمناً لجوهر العلمانية، فهو يقول بأن «الإنسان الوحيد الذي كان يتمتع بكافة حقوقه في العصور اللاهوتية كان هو الإنسان المسلم في المجتمع الإسلامي... أو الشيعي في المجتمعات التي يهيمن فيها المذهب الشيعي»[8].

إن محمد أركون هنا يتكلم بإطلاقية فيؤكد أن «مقولة التسامح لم تكن تخطر على بال»، ليس فقط في المجتمع الإسلامي في العصور الوسطى بل حتى عند المسيحيين واليهود.

من الواضح أنه يعتمد في تحليله على منهج فوكوي قائلاً بوجود إبستيمية تَحْكم كل مرحلة من مراحل تاريخ البشرية، وهي التي حكمت المجتمعات اللاهوتية في العصور الوسطى «وبالتالي فلا معنى للتحدث عن التسامح في التراث الإسلامي أو المسيحي أو اليهودي لأن المفهوم بالمعنى الحديث لم يكن موجوداً أصـلاً»[9]، ومع ظهوره ظهرت مجمل الموضوعات المتعلقة بحقوق الإنسان «ويبقى هذا المفهوم عنده حديثاً ولا يمكن العثور عليه إلا في مرجعيته الأوروبية»[10]، فهو يؤكد أن عقل التنوير فك الارتباط عندهم، ولكن عندنا «بما أن رجال الدين يرخون لحاهم وذقونهم فإنهم يوهمون الناس بأن القدرة الإلهية تتحكم من خلالهم»[11].

إن الأخذ بالإبستيمية كمعطى منهجي لاختبار إشكالات إنسانية يقود إلى تعميم غير مقبول في ظل اختلاف القول التراثي وتزامنه في نفس الحين، فصلاحية الإبستيمية تبرر نفسها من خلال نفسها لا من خلال موضوعها، وهنا يحضر المنهج كفكرة مسبقة تتغيا استعادة المطلق فيما هو نسبي دون الإنصات لنداء كينونته.

لا نريد هنا أن نحاكم فكر محمد أركون لأننا نعتقد جازمين أنه ليست لدينا المقدرة الكافية على ذلك، ولكن حسبنا أن نبرز بعض ملامح تعميمه الذي لا يراعي شهادات حية من تراث الأمة الإسلامية، مؤكدين مع غيرنا كعبد الرزاق الدواي أن «الاعتقاد بأن ثقافة بشرية معينة بالذات تملك وحدها الحقيقة دون غيرها من الثقافات، وتضم وحدها القيم الأخلاقية الكونية والسامية دون

---

(7) المصدر نفسه، ص 233.
(8) المصدر نفسه، ص 241.
(9) المصدر نفسه، ص 240.
(10) أعراب، المصدر نفسه، ص 217.
(11) أركون، المصدر نفسه، ص 240.

سواها، يعد في نظرنا الطريق الأمثل نحو التطرف والاستبداد على الصعيد العالمي، ونحو كراهية الفكر الآخر المغاير ونبذه جملة وتفصيلاً».

يمكن تعزيز ما سبق من خلال استحضار ما ذكره ابن خلكان في كتابه **وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان** عن الفقيه الشافعي كمال الدين بن يونس حيث قال «وكانت جماعة من الطائفة الحنفية يشتغلون عليه بمذهبهم ويحل لهم مسائل (الجامع الأكبر)... أحسن حل مع ما هي عليه من الإشكال المشهور... وكان أهل الذمة يقرؤون عليه التوراة والإنجيل، ويشرح لهم هذين الكتابين شرحاً يعترفون أنهم لا يجدون من يوضحهما لهم مثله...»[12].

كما حكى ابن العماد في كتابه **شذرات الذهب في أخبار من ذهب**، أن الضرير ابن بجا الأربلي العالم اللغوي المتمكن من علوم الأوائل «كان بصيراً بالعربية، رأساً في العقليات، كان يُقرئ المسلمين والذمة بمنزله، وله حرمة وهيبة» وقال غيره «وكان الناس يقرؤون عليه علم الأوائل وتردد إليه أهل الملل جميعها، مسلمها ومبتدعها، الشيعة، واليهود، والنصارى، والسامرة، وكان ذكياً، وضيحاً أديباً، فاضلاً»[13].

كما يحكي الكتبي في كتابه **فوات الوفيات**، أن الحكيم الزاهد ابن هود وهو مسلم كان يشتغل اليهود على يديه «في كتاب الدلالة **[دلالة الحائرين]** وهو مُصنف في أصول دينهم [العقدية والكلامية] للريس موسى [يعني الحكيم والطبيب اليهودي موسى بن ميمون]»[14].

كما حكى عبد السلام بن محمد هارون في **كناشة النوادر** أن الناس ما زالوا يتسامحون حتى أن «أمير الكوفة المسلم خالد بن عبد الله القسري ـ وقد كان يقال له ابن النصرانية ـ بنى لأمه ـ وكانت رومية مسيحية ـ كنيسة تتعبد فيها هي ومن على نحلتها من المسيحيين»[15].

خاتمة

إن هذه النماذج وغيرها كثير، إن دلت على شيء فإنما تدل على النظرة التجزيئية والاختزالية التي يتعامل بها بعض الباحثين مع التراث العربي الإسلامي، فهذا الأخير ليس كلاً منسجماً وإنما هو وعاء يحتوي الفكرة والنقيض، والتركيب ونقيض التركيب، إنه زاخر ومتنوع، والاقتصار على جزء منه في الدراسة وإطلاق الحكم على الكل خطأ منهجي لا بد من تجاوزه، إذ إننا لا نتعامل مع أشياء وإنما مع فكر إنساني يتكون بطرائق مختلفة حتى لو تعلق الأمر بالحقبة عينها.

إن هذا النهج المنتقد لن يؤسس إلا إلى حداثة بدون هوية، ومظهر بدون روح، يخالف الحداثة الأوروبية نفسها في الوقت الذي يعتقد أنه ينتصر لها، هذه الروح هي التي انتصر لها طه عبد الرحمن كثيراً، مدافعاً بذلك عن «الحق العربي في الاختلاف الفلسفي»؛ أي عن التسامح

---

(12) محمد الشيخ، «وضع وشروط إمكان قيام فلسفة الدين في الفكر العربي المعاصر،» في: **رهانات الفلسفة العربية المعاصرة**، تنسيق محمد المصباحي، سلسلة ندوات ومحاضرات؛ 165 (الرباط: جامعة محمد الخامس، منشورات كلية والعلوم الإنسانية، 2010)، ص 195.

(13) المصدر نفسه، ص 196.

(14) المصدر نفسه، ص 196.

(15) المصدر نفسه، ص 197.

الفلسفي الذي يرفضه بعض الغربيين، ونحن هنا لا ندافع عن طه عبد الرحمن، وعياً منا بأن تعامله مع التراث تشوبه شوائب، وخصوصاً في ما يتعلق بالإرث الفلسفي/المشائي، من حيث إن المشائية هنا إحالة على فلاسفة بعينهم لا على مدرسة يونانية استمر حضورها في تراثنا بطريقة نمطية.

لذلك نقترح إلى جانب العودة إلى وثيقة تشكل الدولة الإسلامية التي تحدثنا عنها سلفاً، عودة أخرى إلى نص فلسفي مشائي غني عن التعريف، يتعلق الأمر هنا بكتاب **فصل المقال في تقرير ما بين الشريعة والحكمة من اتصال** لأبي الوليد ابن رشد، وخصوصاً أثناء حديثه عن علوم الأقدمين وطرق تحصيل الحق[16].

بقي أن نذكر أن العودة المقصودة لدينا للتأصيل تتجاوز حدود البحث في الجذور اللغوية للمصطلح ومدى حضوره في اللغة العربية، لأنه حتى ترجمة كلمة Tolérance بالتسامح، أمر يحتاج إلى عمل كامل لوحده. فغياب الاسم لا ينفي بالضرورة غياب المسمى، غياب المصطلح عن تاريخ القول الفلسفي والديني والسياسي العربي القديم، لا ينفي حضوره ماهوياً وهو الأمر الذي نعتقد أننا أشرنا إلى نماذج تمثله في ما سبق □

(16) انظر: عبد الصمد زهور، «في تقرير ما بين التسامح والمجتمع التراثي الإسلامي من اتصال،» **المستقبل العربي**، السنة 41، العدد 472 (حزيران/يونيو 2018)، ص 45 ـ 53.

علي خليفة الكواري

العوسج.. سيرة وذكريات

(بيروت: منشورات ضفاف، 2015 ـ 2017). 2 مج.

هاني الخراز(*)

كاتب وناشط من قطر.

ليس غريباً أن تبقى كتب السِّيَر الذاتية والمذكرات الشخصية في صدارة الكتب المقروءة إلى اليوم، وليس غريباً أيضاً أن يعود الكثير من القراء إلى بعض ما كتب منها قبل قرن أو قرنين كاعترافات روسو وتولستوي وغيرهما. ففضلاً عن تلخيصها للتجارب الإنسانية في حياة كتابها، تقدِّم هذه الكتب في أحايين كثيرة شهادات مهمة على العصر الذي عايشوه، وتوثيقاً لأبرز محطاته وهمومه واهتمامات المعاصرين له. ومن يقرأ مذكرات علي خليفة الكواري **العوسج** بجزأيها لا يستطيع تجاوز التجربة الإنسانية الكبيرة في سيرته التي تخطت حدود بلده، ووثقت لجملة من القضايا التي لا تزال تشغل وطننا العربي إلى اليوم.

هي حتماً ليست «ذكريات رجل عادي» كما شاء الكواري أن يقدم لها تواضعاً في جزئها الأول، فهو صاحب بصمة واضحة في المشهد الوطني القطري، وصاحب مبادرات ومواقف نقلت تأثيره خارج الحدود القطرية على امتداد رقعة الوطن العربي. وهي أيضاً ليست ذكريات عادية، ولا مجرد سيرة ذاتية، بل هي توثيق لتاريخ لم يدوَّن إلا بصيغته الرسمية. وهذه المذكرات أيضاً سجلٌّ يوثق جهوداً وإسهامات لشخصيات وطنية وعربية عانى بعضها التجاهل الإعلامي.

صدر الجزء الأول من المذكرات سنة 2015 من طريق منشورات ضفاف في أكثر من 400 صفحة تناولت الحقبة الأولى من حياة الكواري الممتدة من طفولته إلى حصوله على شهادة الدكتوراه من جامعة درم البريطانية. في حين نشر منتدى المعارف الجزء الثاني بعد ذلك بعامين في ما يناهز 500 صفحة تتوقف أحداثها في منتصف التسعينيات. ولا يظهر إلى الآن إن كان للمذكرات جزء أو أجزاء أخرى.

(*) البريد الإلكتروني: hxalkharaz@gmail.com.

يأخذنا الجزء الأول من المذكرات من قرى قطر في عصر ما قبل النفط إلى أحياء الدوحة، ثم إلى سينمات القاهرة ومقاهيها ومسارحها، فشوارع دمشق وأزقتها التاريخية، ولبنان ومكتباته، والمملكة المتحدة وجامعاتها العريقة، لنراها بعيون خليجية رأتها لأول مرة، وسجلت انطباعاتها المبكرة حولها، وسجلت ذكرياتها الحية فيها.

يبدأ الكواري بسرد ذكريات طفولته في قرية «الغارية» الواقعة شمال دولة قطر، فيصف حالها قبل عصر النفط وصلاتها وعلاقاتها بما جاورها من قرى، ليشرح نشأة المجتمع القطري بعيداً من السلطة المركزية؛ حيث يذهب الكاتب إلى أن قطر قبل عصر النفط «كانت أشبه بفيدرالية من تجمعات قبلية على شكل مجموعات قرى منفصلة جغرافياً وقبلياً»، ويعتقد أن مفهوم الشعب القطري لم يتكوّن إلا بعد اكتشاف النفط وتجمع أهل قطر للعمل في الصناعة النفطية عند رب عمل واحد فكانت مدينة (دخان) الصاهرة الحقيقية لمكونات المجتمع والمشكّلة للشعب القطري بمفهومه الحالي.

يمضي الكواري في سرد قصته بعد النزوح إلى مدينة الريان حيث يبدي مشاعره الحانقة تجاه التمايز الاجتماعي والاقتصادي اللذين لاحظهما في مجتمع الريان ـ بخلاف ما نشأ عليه في قريته ـ نتيجة الحظوة التي شملت أبناء الأسرة الحاكمة دون غيرهم؛ حيث خصصت لهم رواتب مقتطعة من عوائد النفط وامتيازات وخدمات مجانية، في الوقت الذي عانت فيه الأغلبية من الشعب شظف العيش وضيق الحال. كان هذا مدخلاً مهماً لمناقشة سياسات تخصيص عوائد النفط في قطر حيث استفاض المؤلف في شرح خلفياتها وأثرها الاجتماعي والاقتصادي آنذاك.

في دخان حاضنة الصناعة النفطية في بداياتها في قطر، يصف الكواري حياة العمال القطريين والصعوبات التي واجهوها، ويوثق أنشطتهم الاجتماعية والثقافية وبيئة عملهم، في صورة قريبة جدّاً من تلك التي رسمها عبد الرحمن منيف في خماسية **مدن الملح**. ينطلق الكاتب من هناك ليوثق نشاط الحركة العمالية في قطر وإضراباتها في سعيها لتحسين وضعها الوظيفي وتحصيل حقوقها المشروعة، ويبين تأثرها وتفاعلها مع زخم المد القومي في حينه.

والملاحظ في ما وثقه الكواري تفاعل المجتمع القطري في الخمسينيات والستينيات من القرن الماضي مع القضايا القومية المصيرية وارتباطه وتأثره بعمقه العربي؛ حيث نقل في مذكراته مثلاً خروج القطريين في تظاهرات تلقائية ضد العدوان الثلاثي على مصر في 1956، وتأييداً للوحدة بين مصر وسورية في 1958، كما وصف الجهود الشعبية لجمع التبرعات دعماً للثورة الجزائرية تارة، ودعماً للمجهود الحربي عقب هزيمة 1967 تارة أخرى. ولم تقتصر هذه التحركات على الحركة العمالية ورجل الشارع، بل امتدت إلى داخل المدارس وبين صفوف الطلبة.

تطرق علي الكواري في مذكراته أيضاً، من خلال سرده لذكريات سنيّه الأولى في المدرسة، إلى السياسات التعليمية المبكرة في قطر وكفاءة المناهج والعناصر المستقدمة من البلدان العربية لتلبية حاجاتها. كما حاول رسم صورة للتأثيرات الأيديولوجية في أروقة إدارة المعارف المشرفة على العملية التعليمية والتجاذبات القائمة بينها.

يفرد الكواري بعد ذلك فصلاً كاملاً يتحدث فيه عن تأسيس أول نادٍ ثقافي في

قطر (نادي الطليعة)، ويوثق أنشطته الثقافية والفنية وتفاعل المجتمع القطري معها قبل قيام السلطات بدهم النادي بالعسكر والبنادق واعتقال المنتسبين إليه. لا يستغرب المؤلف في مذكراته موقف السلطة من النادي لأنه يعتقد أنه يعبّر عن «سياسة ثابتة لدى السلطة» تتمثل بـ «منع قيام أي مؤسسة أو جماعة أو جمعية غير حكومية من المواطنين ما لم تكن من صنع السلطة ورهن إرادتها وتحت جناح أصحاب النفوذ فيها». اللافت للنظر أن مؤسسي النادي كانت أعمارهم تراوح حينها بين السادسة عشرة والعشرين سنة. واللافت للنظر أكثر حجم الملفات والقضايا التي تناولها أعضاء النادي في هذه السن المبكرة. هؤلاء المؤسسون لنادي الطليعة تحولوا مع المتفاعلين معهم عبر الوقت إلى «طيف ثقافي وطني تجمعه القضايا والاهتمامات. طيف غير منظم ولكنه متواصل وحاضر في حياة قطر الثقافية».

أفردت المذكرات مساحة واسعة للحديث عن حركة 1963 التي تفجرت بعد تعرض أحد أبناء الأسرة الحاكمة لتظاهرة مؤيدة للوحدة الثلاثية بين مصر وسورية والعراق وإطلاق النار عشوائياً عليها. هذه الحادثة لم تكن سوى شرارة لتفجر الأوضاع المشحونة في المجتمع القطري نتيجة لتصاعد التذمر الشعبي من ضيق الظروف المعيشية والامتيازات التي تختص بها الأسرة الحاكمة وتقلص فرص التوظيف للقطريين وتصاعد مخاطر التجنيس العشوائي. وثق المؤلف المطالب الشعبية التي وردت في العريضة الصادرة باسم لجنة الاتحاد الوطني وأسماء الموقعين لها وموقف السلطات منها وعقوباتها ضد الناشطين السياسيين المحركين لها. كما تناول تداعياتها السياسية والاجتماعية ابتداءً من سجن اثنين من أهم الشخصيات الوطنية آنذاك في قطر: ناصر المسند وحمد العطية، مروراً بوفاة العطية في السجن واستمرار حبس المسند من دون محاكمة، وما أدى إليه ذلك من موقف قبيلة المهاندة، وهي واحدة من أكبر القبائل القطرية، وهجرتهم إلى الكويت كموقف سياسي رافض لتبعات الموقف الحكومي.

تبرز المذكرات في هذه المرحلة الشخصية الفاعلة الحركية والمؤثرة في محيطها الوطني للكواري ورفاقه. فعلى الرغم من وجودهم في القاهرة إبان أحداث حركة 1963 وعدم مشاركتهم فيها، إلا أنهم تفاعلوا معها فأصدروا بياناً تضامنياً مع الحركة وطالبوا بالإفراج عن المعتقلين السياسيين؛ فكان لهم نصيب من العقوبات بقطع بعثاتهم الدراسية ومنعهم من الدخول إلى القاهرة لاستكمال الدراسة على نفقاتهم الشخصية. يظهر المؤلف في هذه المرحلة كماكينة هادرة لا تتوقف عن العمل، وكرجل لا يعرف اليأس ولا يفرّط في كرامته. عمل في بعثة أمريكية للتنقيب عن النفط وأسهم في تعليم عمالها القطريين القراءة والكتابة ثم انتقل لاستكمال دراسته في سورية على نفقته الخاصة. وبعد العودة ورغم كونه واحداً من أوائل الخريجين الجامعيين في قطر، وجد أبواب التوظيف موصدة في وجهه، فما كان منه إلا السير في «اتجاه إجباري» بفتح برادات الأمل التي حكى من خلالها تجربة إنسانية ثرية بمعاني الكفاح والمثابرة والتكافل الاجتماعي. يختم الكواري الجزء الأول من مذكراته بقصة عودته إلى مساره الطبيعي بين الكتب محضراً لشهادة الدكتوراه موجهاً جهوده واهتماماته للشأن العام والهموم الوطنية كما كانت رغبته دائماً.

في الجزء الثاني من المذكرات تتكثف صورة المواطن الذي ينشد الإصلاح في كل محطة من حياته: في الوظيفة العامة؛ في البحث الأكاديمي؛ في النشاط الأهلي، وفي تفاعله مع قضايا وطنه العربي. فبعد سنوات الشباب التي تناولها في الجزء الأول ونمو بذرة الوعي التي قادته بمعيةٍ من زملائه لتأسيس نادي الطليعة الثقافي وتفاعله مع القضايا الوطنية والقومية، وبعد وقوعه تحت طائلة الإقصاء نتيجة تعاطفه مع مطالب الحراك السياسي عام 1963، التي استثمرها باستكمال تعليمه وحصوله على شهادة الدكتوراه، يعود في بداية هذا الجزء من المذكرات ليخوض تجربة الإصلاح من الداخل، عبر الوظيفة العامة. جاء رفع الإقصاء عنه بمجيء ما اصطلح عليه بالحركة التصحيحية بعيد استقلال دولة قطر وتولي الشيخ خليفة بن حمد زمام السلطة، في مرحلة بدت مشجعة وباعثة للأمل بعد الوعود بتحقيق مشاركة شعبية سياسية أكبر عبر تنظيم انتخابات مجلس الشورى، وبعد سعي السلطة لإنهاء سياسة الإقصاء وزيادة اعتمادها على الكوادر القطرية في المواقع القيادية، ولا سيما في قطاع النفط. رغم أن ذلك الأمل لم يدم طويلاً، فقد شهدت تلك المرحلة لاحقاً استمراراً في هدر الموارد الاقتصادية وزيادة في العطايا والهبات وتضخماً في الجهاز البيروقراطي للدولة، وفي الحصيلة استمراراً في أوجه الخلل المزمنة كما تشير شهادة الكواري في الكتاب.

جاءت مشاركة المؤلف في العمل العام عبر موقع قيادي مهم في المؤسسة العامة القطرية للبترول حديثة الولادة آنذاك، وفي مرحلة فارقة، في إثر استحواذ المؤسسة على الأصول المملوكة من جانب الشركات الأجنبية في الحقول النفطية القطرية، وفي الوقت الذي انطلقت فيه الدراسات المتعلقة بسبل استثمار المخزون الهائل من الغاز الطبيعي في قطر. أدّى الكواري، من خلال هذه الوظيفة، دوراً مهماً في صناعة النفط في قطر سعى من خلاله إلى ضمان قيام إدارة وطنية في القطاع، فقاد عملية بناء القدرات الذاتية في المؤسسة من خلال تحديث جهازها الإداري وتأهيل العناصر الوطنية، إلى جانب جهده الكبير في الحفاظ على المصالح القطرية في مواجهة الشركات الأجنبية؛ هذا فضلاً عن دوره المؤثر في قيادة الدراسات المتعلقة باستثمار احتياطيات الغاز، التي أسهمت في تعطيل مشروع تسييل الغاز إلى التسعينيات، اعتماداً على دراسات معمقة أشارت إلى عدم جدوى التسييل اقتصادياً في تلك المرحلة.

أشار الكواري إلى اصطدام جهوده بالكثير من العقبات، منها ضعف القرار السياسي أمام الضغوط الخارجية، وغياب الرؤية الاستراتيجية الفعّالة، وانشغال كبار موظفي القطاع بالتنافس على السلطة والنفوذ. وعندما أحسَّ بوصول تجربته في الوظيفة العامة إلى «حدود ما يمكن تحقيقه»، رفض أن يبقى أسيراً لها، فكان خروجه من قطاع النفط «بحكم قوة الطرد أكثر من قوة الجذب والتخطيط». فعاد إلى ميدانه الرئيس، باحثاً نذر جهوده البحثية للإصلاح. قضى سنتين في جامعة هارفرد متفرغاً للبحث حول كفاءة أداء المشروعات العامة ودورها التنموي في بلدان الخليج العربي، حاملاً معه تجربته الثرية في القطاع النفطي في قطر. وقادته دراسته الميدانية تلك لغزل شبكة قوية من العلاقات مع النخب الخليجية، فتحت آفاق تعاون «شعبي» وأدّت إلى إنشاء «منتدى

التنمية» والذي كان سابقاً بصورة لافتة على التعاون الذي قام بعد مدة بين حكومات الدول الخليجية الست، في دلالة واضحة على أسبقية الوعي عند الشعوب الخليجية بالحاجة إلى الوحدة والتكامل.

كانت مرحلة التفرغ البحثي تلك هي المرحلة التي ولدت فيها طموحات الكواري بإقامة مؤسسة تعليمية أهلية غير ربحية ـ يقول عنها المؤلف بأنها «حلم حياته» ـ تختص في البحوث والدراسات العليا و«تنهض بالبحث العلمي وإعداد الباحثين وتنمية معرفة عربية بالذات وبالآخر». هذه الطموحات التي حالت دون تحقيقها إلى اليوم عقبات وضعتها عدة حكومات عربية، خشية أن تؤدي استقلالية هذه المؤسسة التعليمية إلى تكوين رأي عام مؤثر خارج نطاق سلطة الحاكم المطلق، وتنافسه «في احتكاره للرأي والقرار وتحديده منفرداً للقرارات والخيارات العامة».

بعد سنوات البحث تلك، آثر الكواري الالتحاق بجامعة قطر للتدريس على العودة لمزاولة العمل في الوظائف العامة. وكانت تلك أيضاً بوابة أخرى للإصلاح، عبر تعزيز الجهود البحثية في الجامعة وتوجيهها لرفد النقاش العام حول القضايا الملحة في المنطقة. فأسّس «مشروع دراسات التنمية في أقطار الخليج العربي» المتخصص بالبحث في قضايا التنمية وعقد حلقات النقاش والندوات حولها. كان المشروع نقطةً فارقةً في تاريخ الجامعة الوطنية في قطر من حيث الدور التوعوي الذي مارسه ومخرجاته البحثية. حيث استقطب جمهوراً كثيفاً من المثقفين من داخل الجامعة وخارجها في المحاضرات وحلقات النقاش المميزة التي أقامها خلال عمره القصير والتي تناولت قضايا رئيسية مثلت رؤية استراتيجية للإصلاح في المنطقة. وكما لم يدم عمر «نادي الطليعة الثقافي» الذي أسسه الكواري في نهاية الخمسينيات طويلاً، «لم تتقبل البيئة السياسية الجافة في قطر» هذا المشروع الأكاديمي، فأقصت الكواري عن إدارته ووضعت بالتالي نهايةً مؤسفةً لعلاقته بالجامعة الوطنية.

كانت تلك بداية العشرية الإقصائية الثانية، ولكنها ـ كما سابقتها ـ لم تكن حقبة انكفاء وتراجع، بل أتاحت للكواري فرصاً أخرى للإصلاح ولكن عبر النشاط الأهلي، فعاد لتنسيق أعمال «منتدى التنمية» وشارك في صوغ «مشروع الإطار العام لاستراتيجية التنمية والتكامل» وتقديمه إلى أمانة مجلس التعاون الخليجي، التي تلكأت في رفعه لقيادات المجلس وقبلت به بعد ذلك على مضض. ولكن المشروع ما لبث أن تم ركنه جانباً، رغم ما حمله من رؤية ناضجة لتعويض ما فات من فرص التنمية ودفع منظومة مجلس التعاون لمرحلة تكاملية لعلها جنبتها الكثير من الأزمات التي عصفت بها وما زالت إلى اليوم.

لم يكن الإصلاح في فكر الكواري محصوراً في حدود وطنه ومحيطه الخليجي، بل اتسع ليشمل كامل عالمه العربي. لذا نجده في تلك الحقبة منصرفاً بكل تركيزه نحو الحرب العراقية ـ الإيرانية، مستشعراً ما مثلته من فتنة عطلت المجتمع الأهلي العربي والإسلامي، فضلاً عن الخسائر المادية والبشرية التي كابدها البلدان، مدركاً وجود تدخلات دولية تعمد لإطالة الحرب تنفيذاً لمخططاتها الاستراتيجية في المنطقة. عمل الكواري ـ انطلاقاً من إحساسه العميق بالمسؤولية وإيمانه بأهمية العمل الأهلي ـ على تكوين جماعة أهلية عربية تسعى لتعزيز

جهود إيقاف الحرب العراقية ـ الإيرانية، جمع تحت مظلتها الكثير من النخب السياسية والشخصيات العربية ذات الثقل المعنوي والمنتمية لأطياف فكرية متعددة، كمحمود رياض، وخالد محي الدين، والشيخ محمود الغزالي، وأمين هويدي، وأحمد صدقي الدجاني، وأحمد كمال أبو المجد... وغيرهم. وعلى خط موازٍ، عمل الكواري مع مجموعة من المثقفين والفاعلين في قطر على إنشاء صندوق لدعم جهود تلك الجماعة الأهلية التي استمرت جهودها الدبلوماسية بفاعلية ومنهجية إلى حين إعلان وقف إطلاق النار. مثلت تلك الجماعة الأهلية نموذجاً للدور المنتظر من النخب السياسية وهيئات المجتمع المدني والمثقفين المستقلين في صناعة الرأي العام وتعزيز التضامن العربي، وكان لها أن تؤدي أدواراً أكبر لولا ما حل بالوطن العربي من كارثة سياسية بعد احتلال الكويت. وهي كارثة أتت على منجزات تلك المرحلة وأدت إلى تشظي الموقف العربي الرسمي والأهلي على حد سواء.

أما فلسطين فقد احتلت في ضمير علي خليفة الكواري ووجدانه حيزاً مهماً جداً. هذا ما يفسر ارتباطه الوثيق بالقضية الفلسطينية عبر امتداد سيرته، وإيمانه التام بمركزيتها لكون الصراع العربي ـ الصهيوني «صراع وجود بالنسبة للأمة العربية». لذا فعندما قامت الانتفاضة الفلسطينية الأولى، تحرك الكواري على كل الخطوط المحلية والعربية داعماً لها. وكان من ثمار جهوده إنشاء «لجنة قطر الأهلية لمساندة الانتفاضة الفلسطينية» بمبادرة ذاتية انبرى لها إلى جانبه نخبة من الفنانين والأدباء والمثقفين القطريين «استجابةً للشعور بالمسؤولية القومية تجاه صمود الشعب العربي الفلسطيني على أرضه المحتلة». وثّق الكواري العمل الأهلي المنظم الذي قامت به اللجنة للتوعية بالقضية الفلسطينية وتقديم الدعم المادي المؤثر للداخل الفلسطيني رغم محاولات احتواء السلطة لعمل اللجنة تارة والتحرك لإيقافها فعلياً تارة أخرى.

وعندما حلت كارثة غزو الكويت، كان وقعها على الكاتب وعلى جميع أهل الخليج مؤلماً جداً. ولكن اللافت هو تعاليه على ذلك الألم وخروجه السريع من صدمة الحدث ونظرته الاستشرافية إلى مآلات الأحداث. وثّق الكواري في مذكراته مشاعر القلق والإحباط والغضب التي تلت تلك المرحلة المؤلمة، والدعوات الخليجية بالوحدة ضمن إطار إصلاحي شامل يضمن المشاركة السياسية الشعبية الفاعلة ويرسي قواعد البناء الدستوري. وكان من بين تلك المطالبات عريضة عام 1991 في قطر التي كان من بين أهم ما دعت إليه «انتخاب أعضاء مجلس الشورى» وتكليفه «باعتباره جمعية تأسيسية بوضع دستور ديموقراطي دائم في قطر». فكان من نتائج توقيع هذه العريضة منع الكواري من السفر الذي امتد إلى عام 1995.

رغم تشظي الموقف العربي وتجمد العمل الأهلي، ورغم ما حل به شخصياً من إمعان في الإقصاء والتضييق، إلا أنه لم يركن للإحباط ولا للغياب عن المشهد. بل على النقيض، فقد كانت فرصة للتفكير بعمق في مآلات الأمور في الوطن العربي، أعادت الكواري إلى جذر المشاكل كلها: «الاستبداد»، مؤمناً بأن «الديموقراطية الغائبة في جميع أرجاء العالم العربي هي طوق النجاة، وفقدانها هو مكمن الداء، والانتقال إليها هو مصدر الوقاية والعلاج». فصرف وقته لإرساء حوار أهلي حول أهمية وإمكان الانتقال إلى

نظم حكم ديمقراطية في الوطن العربي، وتعزيز الجهود في تنمية طيف ديمقراطي داخل القوى السياسية العربية يؤدي إلى قيام كتلة تاريخية قادرة على الانتقال الديمقراطي. فكان تأسيسه لـ «مشروع دراسات الديمقراطية في البلدان العربية» في أوكسفورد الذي امتدت لقاءاته السنوية إلى عام 2010.

في مذكرات الكواري غابت الأنا وبرزت صورة المواطن القطري الكادح؛ الحريص على كرامته؛ المرتبط بمجتمعه وعمقه العربي؛ المطالب بحقه بمقدار ما تسنح له الظروف، تماماً كشجرة العوسج التي اختارها المؤلف عنواناً لمذكراته. لم يغرق الكواري في ذكر تفاصيل حياته من دون التنويه بالمواقف النبيلة التي حاطته من المقربين وحتى البعيدين منه في صور تعكس طيبة وتعاضد المجتمع القطري. كما برزت شخصية رجل الإصلاح الذي لا يعرف الهدوء ولا الاستسلام. فمن الهم المحلي إلى الشأن الخليجي فالعربي. ومن العمل الطلابي إلى قطاع النفط فالنشاط الأكاديمي. ومن التنمية وهموم النفط إلى الصراعات السياسية الإقليمية فنصرة القضية الفلسطينية، انتهاءً بالدراسات الديمقراطية. عملٌ دؤوبٌ لا يعرف الكلل رغم كل الإحباطات والعراقيل. وهو ما جعل من الكواري «نجمةً تتلألأ وتضيء» ليس في نطاقها المحلي فقط بل في كامل محيطها العربي، على أجيال متعاقبة نهلت ـ ولا تزال ـ من مدرسته الكثير من الدروس □

أيمن منصور أحمد ندا

البلدان العربية والإسلامية في استطلاعات الرأي العام الأمريكية، 1935 ـ 2018
المجلد الثالث: فلسطين والصراع العربي ـ الإسرائيلي

(بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2019)، 447 ص.

منى سكرية(*)

صحافية لبنانية.

ضدان عكستهما مرآة نتائج استطلاعات مراكز استطلاعات الرأي العام الأمريكي، قصدية روح سؤال واحد لـ«مبحوثين» كثر ولكن بإجابة موحدة. هذا ما يلمسه العرب وأهل المأساة الفلسطينية ـ العربية، حيث تبدّت صورة «المبحوثين» الأمريكيين تجاه الصراع الفلسطيني ـ الإسرائيلي. التزام تام من هؤلاء بكيان إسرائيل وقيامها، وتأمين استمرارها بضخ الدعم في شرايين بقائها. وعي فاصل في تحديد الحليف والصديق عند هؤلاء، ولا تعوزه عمليات «تجميلنا» لخطابنا بغية تأثير نأمَلُهُ أن يَطرأ على توجهات «المبحوثين»، وصنّاع القرار في واشنطن... في هذه الاستطلاعات متعددة المراكز، ثمة نسبة مئوية لم تتغير: إنها إسرائيل المُؤَيّدة في الولايات المتحدة الأمريكية.

***

في **مقدمة** الكتاب بين أيدينا ما يُؤشّر لهذا التخمين ـ اليقين وفيها: «تعتبر فلسطين من الدول العربية والإسلامية الأوّل تاريخياً التي ورد ذكرها في استطلاعات الرأي العام الأمريكي، حيث طُرح أول سؤال عنها في استطلاع أجراه National Opinion Research Center التابع لجامعة شيكاغو في كانون الأول/ديسمبر 1944. ومنذ ذلك الحين استمرت مراكز الرأي العام الأمريكي بصورة منتظمة في تضمين استطلاعاتها أسئلة عن فلسطين وعن الصراع العربي ـ الإسرائيلي. وبلغ عدد الأسئلة التي طُرحت منذ ذلك الحين 2655 سؤالاً، وردت في 1035 استطلاع رأي. وتعتبر فلسطين ثانية الدول العربية بعد العراق في عدد الأسئلة المتعلقة بها والثالثة إسلامياً (بعد العراق وإيران). كما أن استطلاعات الرأي العام عن فلسطين والصراع العربي ـ الإسرائيلي هي استطلاعات

(*) البريد الإلكتروني: monasukarieh7@hotmail.com.

متصلة ومستمرة حيث لا يكاد يمر عام منذ 1944 من دون استطلاع أو أكثر عن فلسطين وعن الصراع العربي ـ الإسرائيلي» (ص 15).

***

حمل **القسم الأول** عنوان «فلسطين والصراع العربي ـ الإسرائيلي (1944 ـ 1970)»، وبلغ عدد الأسئلة التي طُرحت على الأمريكيين وتتعلق بفلسطين والصراع العربي ـ الإسرائيلي خلال الفترة (239 سؤالاً)، وردت في 44 استطلاع رأي، وتناول **الفصل الأول** «الاستيطان اليهودي وقيام دولة إسرائيل (1944 ـ 1950) ودارت الأسئلة حول إثني عشر محوراً نختار منها سؤالاً يتعلق بالاتجاه نحو السياسة الأمريكية في الصراع في استطلاع أجراه Gallup (AIPO) (25 ـ 30 كانون الثاني/يناير 1946) على عيّنة قوامها 1500 شخص، سُئل المبحوثون: «هل تؤيد أن تقوم الولايات المتحدة بإرسال جنود أمريكيين لحفظ السلام في فلسطين أم تعارض؟»، فأشار 13 بالمئة إلى تأييدهم، و83 بالمئة إلى معارضتهم. وفي استطلاع أجراه Office of Public Opinion Research (آذار/مارس 1945) على عيّنة قوامها 1299 شخصاً، سُئل المبحوثون: «هل تعتقد أنه يجب على حكومة الولايات المتحدة أن تستخدم نفوذها في محاولة إقامة وطن لليهود في فلسطين، أم لا؟» فأشار 69 بالمئة إلى أنه يجب عليها ذلك، و20 بالمئة إلى أنه لا يجب.

تضعنا هذه النسب المرتفعة من الإجابات حول تأييد المبحوثين لدعم إقامة وطن لليهود في فلسطين أمام حالة وعي خالص لدى الرأي العام الأمريكي بتأييده إسرائيل منذ البدايات، مما يدحض ادّعاءات النخب العربية ومنذ مطلع هذا الصراع من أن الرأي العام الأمريكي غير مسيّس، ويُمكننا كسبه! الأمر الذي سنلحظه في الإجابات المتواترة في استطلاعات الرأي العام الأمريكي، إذ عرض **الفصل الثاني** لـ«الصراع العربي ـ الإسرائيلي في الخمسينيات والستينيات»، نختار منها عن «الصراع العربي ـ المصري ـ الإسرائيلي وأحداث حرب حزيران/يونيو 1967» حيث طُرح 27 سؤالاً عن هذا الموضوع في استطلاعات الرأي العام الأمريكية، ودارت بصفة عامة حول خمسة محاور (ص 58) منها عن التعاطف مع أطراف الصراع: مصر (البلدان العربية) أم إسرائيل؟ وفي استطلاع أجراه غالوب (2 ـ 7 حزيران/يونيو 1967) على عيّنة قوامها 1518 شخصاً سُئل المبحوثون: «في مشكلة الشرق الأوسط، هل تتعاطف أكثر مع إسرائيل أم مع البلدان العربية فأشار 45 بالمئة إلى إسرائيل و4 بالمئة إلى البلدان العربية.

أما **القسم الثاني** عن «فلسطين والصراع العربي ـ الإسرائيلي في السبعينيات (1971 ـ 1980)» فإن عدد الأسئلة التي طُرحت على الأمريكيين وتتعلق بفلسطين والصراع العربي ـ الإسرائيلي خلال الحقبة بين عامي 1971 و1980 بلغ 389 سؤالاً وردت في 141 استطلاع رأي (ص 73).

وبلغ (في الفصل الثالث) عدد الأسئلة التي طُرحت على الأمريكيين والمتعلقة بفلسطين والصراع العربي ـ الإسرائيلي بصفة عامة خلال فترة السبعينيات 227 سؤالاً دارت حول إثني عشر محوراً (ص 75)، منها حول التعاطف مع أطراف الصراع: العرب (الفلسطينيون) أم الإسرائيليون؟ في استطلاع أجراه غالوب (5 ـ 8 تشرين الأول/أكتوبر 1973) على عيّنة قوامها 1576 شخصاً، سُئل المبحوثون: «بالنسبة إلى الصراع في

الشرق الأوسط، هل تتعاطف أكثر مع إسرائيل أم مع البلدان العربية؟» فأشار 45 بالمئة إلى إسرائيل، و5 بالمئة إلى العرب (ص 80)، وعن الصراع الفلسطيني ـ الإسرائيلي في لبنان (1978) ففي استطلاع أجراه هاريس (7 ـ 14 تشرين الثاني/نوفمبر 1977) على عيّنة قوامها 1498 شخصاً، سُئل المبحوثون: «دعني أقرأ عليك بعض ما ذكره الناس عن أسباب الإرهاب الذي يحدث في الكثير من الأماكن في العالم حالياً، لكل منهما، قل لي ما إذا كنت تعتبره سبباً رئيساً أم فرعياً. ماذا عن الإرهابيين المحترفين المدربين من الفلسطينيين في لبنان؟» فأشار 40 بالمئة إلى أنه سبب رئيس، و18 بالمئة إلى أنه سبب فرعي (ص 96)، وفي هذا السياق، لا يمكن لأي قارئ أو متابع أن يغفل ما تحمله الأسئلة من توجيه مبطّن، حتى ليبدو وكأنه جواب في سؤال.

أما ذروة عدم انحياز الأسئلة المبطّنة فنلحظها في تلك التي دارت حول منظمة التحرير الفلسطينية والقدس. وعن «الاتجاه نحو فلسطين ومنظمة التحرير الفلسطينية في السبعينيات» (الفصل الرابع)، بلغ عدد الأسئلة التي طُرحت على الرأي العام الأمريكي عن منظمة التحرير الفلسطينية في السبعينيات 162 سؤالاً، دارت حول أربعة عشر محوراً (ص 99).

ففي استطلاع أجراه Time/ Yankelovich, Skelly and White (21 ـ 28 كانون الثاني/يناير 1976) على عيّنة قوامها 951 شخصاً، سُئل «المبحوثون»: «هل تفكر في منظمة التحرير الفلسطينية باعتبارها مؤيدة للشيوعية أم ضدها؟» فأشار 69 بالمئة إلى أنها مؤيدة، و31 بالمئة إلى أنها معارضة لها، و90 بالمئة إلى أنها «غير ديمقراطية»، و61 بالمئة إلى «أنها متخلّفة»، و86 بالمئة إلى أنها «مجموعة من الإرهابيين» (ص 100 ـ 101). أما عن «الاقتراحات الخاصة بوضع مدينة القدس»، ففي استطلاع أجراه هاريس (19 ـ 21 أيلول/سبتمبر 1978) على عيّنة قوامها1201 شخص، سُئل المبحوثون: «هل تؤيد بقاء القدس تحت السيطرة الإسرائيلية، مع احتفاظ العرب والمسيحيين بحقهم في الوصول إلى الأماكن المقدسة فيها أم تعارض؟»، فأشار 75 بالمئة إلى تأييدها و14 بالمئة إلى معارضتها (ص 117). هذا، مع إشارتنا إلى أن الفترة التي تمت فيها هذه الاستطلاعات حول منظمة التحرير الفلسطينية كانت في حقبة السبعينيات، وهي الفترة التي حاولت المنظمة «تلميع» صورتها كمفاوض، إضافة إلى إلقاء ياسر عرفات خطابه الشهير على منبر الأمم المتحدة معلناً عن حمله غصن الزيتون بيد والبندقية بيد.

وركّز **القسم الثالث** على «فلسطين والصراع العربي ـ الإسرائيلي في الثمانينيات (1981 ـ 1990)» وبلغ عدد الأسئلة التي طُرحت على الأمريكيين خلال هذه الفترة (583 سؤالاً) وردت في 178 استطلاع رأي (ص 125). وفي **الفصل الخامس** تعلقت الأسئلة حول التوجهات العامة نحو القضية الفلسطين ودارت هذه الأسئلة حول خمسة عشر محوراً (ص 127). نختار منها نتيجة استطلاع أجرته ABC News/Washington Post (25 ـ 29 آذار/مارس 1981) على عيّنة قوامها 1305 أشخاص، سُئل المبحوثون: «هل تؤيد العبارة التالية، أم تعارضها: يجب على الولايات المتحدة أن تتعاون مع الشعوب العربية حتى تضمن الحصول على كميات مناسبة من النفط، حتى ولو كان ذلك على حساب علاقاتها بإسرائيل؟» فأشار 26

بالمئة إلى التأييد و61 بالمئة إلى الاعتراض (ص 135).

وفي استطلاع أجراه هاريس (20 ـ 24 شباط/فبراير 1987) على عيّنة قوامها 1250 شخصاً، سُئل المبحوثون: العرب مصممون على تحطيم إسرائيل، لذلك فإن لدى إسرائيل الحق في بناء قواتها العسكرية، حيث تستطيع الدفاع عن نفسها؟» فأشار 71 بالمئة إلى تأييدها و19 بالمئة إلى معارضتها (ص 145).

وعرض **الفصل السادس** لنتائج 180 سؤالاً طُرح على الرأي العام خلال الثمانينيات من القرن العشرين عن الصراع الفلسطيني ـ الإسرائيلي ودارت هذه الأسئلة حول عشرة محاور (ص 151)، ومنها الغزو الإسرائيلي للبنان 1982، ومذبحة مخيمي صبرا وشاتيلا (أيلول/سبتمبر 1982)، والانتفاضة الفلسطينية الأولى (1987 ـ 1993).

وينتهي **الفصل السابع** من هذا القسم عن منظمة التحرير الفلسطينية في الثمانينيات بعرض لنتائج 164 سؤالاً يتعلق بالمنظمة، ورد في استطلاعات الرأي العام الأمريكية خلال الفترة بين عامي 1981 و1990 ودارت هذه الأسئلة حول اثني عشر محوراً. وفي هذا المحور كما في سابقاته نجد أن صفة الإرهاب لم تغب عن الأسئلة المتعلقة بمنظمة التحرير الفلسطينية كممثلة للشعب الفلسطيني.

وتناول **القسم الرابع** «فلسطين والصراع العربي ـ الإسرائيلي في التسعينيات (1991 ـ 2000)»، ولأننا لم نلحظ تغيراً في مواقف المبحوثين من الرأي العام الأمريكي تجاه القضية الفلسطينية، إذ إن حرارة تأييد هذا الرأي العام للكيان الإسرائيلي لا تزال مرتفعة رغم مرور سنوات على هذه المأساة، ما يُلجِئنا إلى التساؤل عن المصلحة من هذا الكمّ من الاستطلاعات: فهل هي لتوعية الرأي العام الأمريكي، أم لمزيد من إظهار التأييد لإسرائيل، أم لعدالة القضية في هذا الصراع؟! فقد بلغ عدد الأسئلة التي طُرحت على الرأي العام الأمريكي وتتعلق بفلسطين والصراع العربي ـ الإسرائيلي خلال الفترة بين عامي 1991 و2000 (447 سؤالاً في 146 استطلاع رأي (ص 199)، وتضمن الفصل **الثامن** نتائج 242 سؤالاً طُرح على الرأي العام الأمريكي خلال هذه الفترة (1991 ـ 2000) يتعلق ببعض المواقف والأحداث مثل الربط بين الانسحاب العراقي من الكويت وحل القضية الفلسطينية (1990 ـ 1991) والتعاطف مع أطراف الصراع: العرب والإسرائيليون، والاتجاهات العامة نحو الدول والشعوب العربية (تتجلّى عقيدة أحد الاستطلاعات هنا مدى التصميم على تقديم صورة قبيحة عن الإنسان العربي، إذ حملت الأسئلة المطروحة على المبحوثين عن العرب عبارات غبّ الجواب، ومنها أنه: مُتديّن، غير متحضر، غير صادق، لا يقدّرون الحياة الإنسانية، إرهابيون، أصوليون دينيون لا يهتمون بالديمقراطية، أثرياء... إلخ، ص 209)، كما تضمن متابعة الأخبار المتعلقة بالصراع العربي ـ الإسرائيلي والسياسات التي يجب على الولايات المتحدة القيام بها لحل القضية، وتوسيع وبناء مستوطنات جديدة في الأراضي المحتلة، والاتجاه نحو استخدام القوات الأمريكية لمساعدة إسرائيل في حالة اعتداء العرب عليها، والقلق من تأثير العرب في السياسات الأمريكية، واقتحام شارون المسجد الأقصى واندلاع التظاهرات الفلسطينية (أيلول/سبتمبر ـ تشرين الأول/أكتوبر 2000) والقضية الفلسطينية في

انتخابات الرئاسة الأمريكية (تشرين الثاني/نوفمبر 2000)، في حين عرض الفصل **التاسع** لـ«محاولات وعمليات التسوية السلمية العربية ـ الإسرائيلية في التسعينيات، وعرض فيه نتائج 205 أسئلة طُرحت على الرأي العام خلال هذه الفترة، وتتعلق بالتمهيد لعقد مؤتمر دولي للسلام في الشرق الأوسط وعقد مؤتمر مدريد (1991) واتفاق أوسلو (أيلول/سبتمبر 1993) واتفاق طابا (أيلول/سبتمبر 1995) واتفاق واي ريفر الأول (تشرين الأول/أكتوبر 1998) ومحادثات كامب دايفيد (تموز/يوليو 2000) وتقويم أداء الرئيس كلينتون في التعامل مع ملف التسوية العربية ـ الإسرائيلية، والاتجاه نحو الزعيم الفلسطيني ياسر عرفات وتقويم أدائه في تحقيق التسوية، والاتجاه نحو منظمة التحرير الفلسطينية، والاتجاه نحو المسؤولين الإسرائيليين، ونحو السياسات الإسرائيلية والمسؤول الأول عن فشل التوصل إلى تسوية سلمية للصراع في الشرق الأوسط، والتوقعات بشأن قدرة العرب والإسرائيليين على التوصل الى اتفاق سلام دائم والاتجاه نحو إقامة دولة فلسطينية مستقلة (ص 200).

وفي **القسم الخامس** بعنوان «فلسطين والصراع العربي ـ الإسرائيلي (2001 ـ 2010)» فقد بلغ عدد الأسئلة التي طُرحت على الرأي العام الأمريكي خلال هذه الفترة 754 سؤالاً وردت في 428 استطلاع رأي (ص 247)، عرض في **الفصل العاشر** لـ «الصراع الفلسطيني ـ الإسرائيلي شخصيات وكيانات (2001 ـ 2010)»، وتعلقت بالاتجاهات نحو شخصيات في هذا الصراع (ياسر عرفات، جورج بوش، أوباما)، وبعض الكيانات (السلطة الفلسطينية وحركة حماس... إلخ)، ففي استطلاع أجراه Pew Global Attitudes Project (2014 أيار/مايو 2006) سُئل المبحوثون: «هل تعتقد أن حركة حماس التي فازت في الانتخابات (كانون الثاني/يناير 2006) سوف تساعد أم تعرقل التسوية العادلة للنزاع بين إسرائيل والفلسطينيين؟» فأشار 15 بالمئة إلى أنها ستساعد، و57 بالمئة إلى أنها ستعرقله (ص 266).

وتم في **الفصل الحادي عشر** بعنوان الصراع الفلسطيني ـ الإسرائيلي الأحداث والمواقف الأمريكية (2001 ـ 2010) عرض لنتائج 178 سؤالاً طُرح على الرأي العام الأمريكي خلال الفترة بين عامي 2001 و2010 يتعلق بقضية الصراع الفلسطيني ـ الإسرائيلي في سياق الأحداث والسياسات الأمريكية، ودارت هذه الأسئلة حول اثني عشر محوراً منها:

ـ حرب العراق والقضية الفلسطينية (2003)؛

ـ الاتجاه نحو الفلسطينيين في ضوء أحداث 11 أيلول/سبتمبر ومسؤوليتهم عنها 2001 (ص 271 ـ 272)، (ما يؤجج قناعتنا بالترسيم المسبق لأسئلة مراكز استطلاعات الرأي العام الأمريكي). أما **الفصل الثاني عشر** لـ «الصراع الفلسطيني ـ الإسرائيلي تقويم عملية التسوية السلمية (2001 ـ 2010)»، فقد عرض لنتائج 175 سؤالاً طُرح على الرأي العام الأمريكي خلال الفترة 2001 ـ 2010، ويتعلق بتقويم الأمريكيين مواقف وسياسات الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي في التوصل إلى تسوية سلمية، وتوقعاتهم بشأن مستقبل العلاقة بين الطرفين المتصارعين ودارت هذه الأسئلة حول عشرة محاور (ص 293) مثل:

ـ وضع القدس وبناء المستوطنات؛

ـ الاتجاه نحو ضرورة الاعتراف بإسرائيل بوصفها دولة يهودية؛

ـ الاتجاه نحو مبادرة السلام العربية (2002) (ص 294).

وتناول **الفصل الثالث عشر** «الصراع الفلسطيني ـ الإسرائيلي الاجتياحات والهجمات العسكرية الإسرائيلية» نتائج 184 سؤالاً طُرحت على الرأي العام خلال الفترة بين عامي 2001 و2010 تتعلق بالاتجاهات نحو العمليات والاجتياحات العسكرية الإسرائيلية ضد الفلسطينيين، ودارت هذه الأسئلة حول ثلاثة محاور:

ـ محاصرة المقر الرئاسي في رام الله والقصف الإسرائيلي للضفة الغربية وغزة (كانون الأول/ديسمبر 2001).

ـ الحرب على غزة (عملية الرصاص المصبوب) (كانون الأول/ديسمبر 2008 ـ كانون الثاني/يناير 2009) (ص 311).

ففي استطلاع أجراه Princeton Survey Research Associates/ Newsweek (6 ـ 7 كانون الأول/ديسمبر 2001) على عينة قوامها 1003 أشخاص، سئل المبحوثون: «أي من الطرفين نلومه أكثر على أحداث العنف الأخيرة في الشرق الأوسط: الإسرائيليون أم الفلسطينيون، فأشار 11 بالمئة إلى الإسرائيليين و42 بالمئة إلى الفلسطينيين (ص 312).

بالرغم من مرور سنوات على اتفاقيات كامب دايفيد للصلح مع إسرائيل، ومثلها في اتفاقية أوسلو بين القيادة الفلسطينية والإسرائيليين ووادي عربة مع الأردن، وإطلاق مبادرة السلام العربية، والكثير من مؤشرات التنازل العربية والفلسطينية لدى السلطة، فإننا نجد في **القسم السادس** عن «فلسطين والصراع العربي ـ الإسرائيلي (2011 ـ 2018)» أن تغيراً لم يطرأ على إجابات «المبحوثين» في هذا الصراع، بل إن صفة الإرهابي بقيت ملازمة للإنسان الفلسطيني. لقد بلغ عدد الأسئلة التي طرحت على الرأي العام الأمريكي عن الأحداث المرتبطة بالصراع العربي ـ الإسرائيلي خلال الفترة بين عام 2011 ونهاية تموز/يوليو 2018 (254 سؤالاً) (ص 337). وتمحور **الفصل الرابع عشر** حول «فلسطين وأحداث الصراع العربي ـ الإسرائيلي (2011 ـ 2018)» حول ثلاثة عشر محوراً (ص 339) نختار منها سؤالاً حول «التعاطف مع أطراف الصراع في الشرق الأوسط»، ففي استطلاع أجراه CNN/Opinion Research Corporation (24 ـ 26 أيار/مايو 2011) على عيّنة قوامها 1007 أشخاص، سُئل المبحوثون: «في الصراع في الشرق الأوسط، هل تتعاطف أكثر مع الإسرائيليين أم مع الفلسطينيين؟» فأشار 67 بالمئة إلى الإسرائيليين و16 بالمئة إلى الفلسطينيين (ص 340).

***

إن أسئلة مراكز استطلاعات الرأي العام الأمريكية كشفت ما أضمرته في انحيازها في هذا الصراع، كما أنها لم تكن بمنأى عن توجهات صنّاع القرار في الإدارة الأمريكية؟ ولكن، ما الذي تركته من أثر في الجانب العربي وأوساطه المُطّلعة؟!

أخيراً، لا بد من التنويه بهذا الجهد المبذول في هذا الكتاب، على أمل أن يُسهم في إزالة الغبش من مرآة القارئ العربي سواء كان مسؤولاً أم مُستشاراً له! مع العلم أن صفقة القرن التصفوية لقضية فلسطين وشعبها باتت أقصر من مسافة ترف القراءة والكتابة بعيداً عن الفعل؟ □

أحمد شرّاك

سوسيولوجيا الربيع العربي أو الثورات التأسيسية (ط 3)

(فاس: مقاربات للنشر، 2018). 508 ص.

عبد الهادي أعراب(*)

جامعة شعيب الدكالي، الجديدة ـ المغرب.

يتضمن الكتاب إضافة إلى المقدمة، خمسة أقسام، يضم كل قسم منها ثلاثة فصول، كالتالي:

القسم **الأول**: ثورات وحيرات، ويشمل: حراك المفاهيم، ثم حراك الإنسان والواقع ثم أفهام ومفهمات. القسم **الثاني**: التشكيلات الخطابية، وقد عنون فصوله على التوالي: خطابات وحوامل وملفوظات، الخطاب الهامشي الكرافيتيا، ثم الشذرية والسخرية. القسم **الثالث**: المكون الثقافي، وقسّمه إلى: مثقف تأسيساتي، أسئلة الثقافة ثم المثاقفة. القسم **الرابع**: بناء الدولة، ويتضمن: الثائر والناخب استشكال العلاقات، ثم مفهوم الدولة والانتقال الديموقراطي أو تأسيسات الدولة الجديدة. أما القسم **الخامس** والأخير: بيبليوغرافيا الثورات التأسيساتية، فيضم: بيبليوغرافيا القسم العربي، وبيبليوغرافيا القسم الأجنبي، وكشّاف تحليلي.

هو مؤلَّف غنيٌّ بالنظر إلى مضامينه ومحتوياته ومنهجه والمنطلقات التي تأسس عليها، ومن ثم القيمة المضافة التي يحوزها، قياساً على مجمل ما كتب حول «الربيع العربي». فهو يطرح العديد من القضايا الراهنة التي تهم المجتمعات العربية والإسلامية، وهو ما يجعله يستحق القراءة مثلما استحق جائزة المغرب للكتاب لسنة 2018 ضمن صنف العلوم الاجتماعية. وبالنظر إلى تجربة المؤلف وخبرته العلمية والتخصصية، وللتراكم الذي أنتجه في موضوعات الثقافة وسوسيولوجيا الجندر والتعبيرات الرمزية...، فإفراده لمؤلف سوسيولوجي حول الربيع يفتح الشهية لمتابعة ما فيه. فما الذي يمكن أن يضيفه **سوسيولوجيا الربيع العربي**؟ وما موجهات المقاربة المعتمدة من داخل التخصص الحقلي الذي ينتمي إليه الباحث؟

(*) البريد الإلكتروني: abdelhadiarabe@gmail.com.

تبتدئ قصة المؤلف بمقالة طورها صاحبه وراجع أسئلتها، بما يعكس مستوى من التأني والتريث في بناء الموضوع وفق منظومة أسئلة جديدة. مرت عملية الكتابة نفسها بمراحل ثلاث اتسمت بالحذر والمتابعة والتوقف أحياناً لاختيار الأفكار، بدءاً من تموز/يوليو 2013 حتى نيسان/أبريل 2014، بعدما وجد الباحث نفسه أمام واقع غير مستقر لا يسمح بالتنبؤ الدقيق، تشتعل فيه الأحداث على نحو تصاعدي.

وعن الهدف الذي رسمه لكتابه، فهو دراسة حدث جماهيري قوي في آنيته وبعديته، عبر متابعة الاحتجاجات الكبرى التي ميزته، مضموناً وخطاباً وحوامل وشعارات ودلالات ورموزاً، لأجل فهم الهزات المدوية التي خلّفها الربيع محلياً وجهوياً؛ لأن الآثار اللحظية القريبة أو البعيدة أو المتوسطة، وهذا ممّا لا يمكن تغافله كما يصرّح الباحث.

السؤال المنطلق: انطلق المؤلف من سؤال إشكالي حول حدود تأسيسية الربيع العربي للتغير الاجتماعي الذي عرفته المجتمعات العربية، فبأي معنى ووفقاً لأي تصنيف أو معيار؟ أهو الغرب؟ ألا يفهم الربيع العربي بدوره خارج الثورات الغربية؟ ومن ثم ما هي حدود ابتعاده عن مفاهيم من قبيل: ثورة _ غضب _ احتجاج _ حراك؟

مقلّباً بحذر شبكة المفاهيم الرائجة في توصيف هذا الحدث، يطرح سؤالاً يتعلق بما وراء هذه التصنيفات. فهل يؤسس الربيع العربي لإبداعية عربية خالصة ضد كل التصورات التي حاكمت المجتمعات العربية بالجمود والثبات؟ ما هي ممكنات القراءة لفترة ابتدأت بحرق البوعزيزي من2011 أو من نهاية 2010؟ إلى أي حد يمكن قراءة الربيع العربي بتفاصيله وتعدديته الواسعة؟ كيف يمكن اختراق هذه التعددية منهجياً؟ وما إمكانات الفهم والتحليل والتفسير؟

يصرّ الباحث على عنوان تركيبي وكأن **دلالة سوسيولوجيا الربيع العربي** لا تكتمل من دون العنوان الفرعي **الثورات التأسيسية**. هو حرص منذ العنوان على توضيح فكرة الكتاب، والإجابة التي يقدمها حول تصنيف الربيع وتوصيف مضمونه وماجرياته ونتائجه. حرصٌ يبدو أيضاً من خلال زمن الكتابة الذي اختمر بعد أحداث الربيع، لأن الباحث ظل يجمع مادته البحثية طوال الفترات التي زامنت وقائعه الكثيفة. مسافةٌ ضمنت له إنتاج ملاحظات أنضج وتأملات أكثر وجاهة، مثلما مكّنته من تجاوز الكتابات الانفعالية التي لا تنصت إلى الواقع بما يكفي، وهو حال الكتابات الصحافية المتسرعة والمتجنية، صوب صنف كتابة واعية وبأسئلة أعمق بنيت عبر مراحل امتدت من 2011 إلى 2018.

استند المؤلف إلى أسئلة قوية بخلفية فكرية منفتحة على الأدب والفلسفة والتاريخ، كما تحرّى دقة المفاهيم والتوصيفات الخاصة بالملاحظات التي تم جمعها، وهو ما جعلها أقدر على اختراق المعيش والانتباه لتفاصيله ومنعرجاته، ولا سيما الأمثال المجتمعية لنفاذها إلى عمق الثقافة المغربية. فتوظيف «أسطورة الراقد» ببعدها الأنثروبولوجي الغني، يعدّ انتصاراً منه لإبدال مغربي واضح، ورهاناً على تجديد يعلن عن ذاته في أكثر من موضع.

هي مقاربة سوسيولوجية موسّعة بما يكفي لاستيعاب العمق الفلسفي والتشخيص المحايث لأفعال الحراك، وللخطاب وللثقافة والدولة عبر مستويات من الوصف والتأويل

والنقد وتحرّي الموضوعية. ولعل ما دفعه إلى اختيار منهجية مماثلة، طبيعة الموضوع بتركيبه وجوانبه الكثيفة، إضافة إلى حركيته وارتباطه بوقائع متفاوتة، تمثل جزءاً أكبر من صعوباته؛ فكيف يمكن تأطير أحداث ووقائع تتصل بأوضاع اقتصادية واجتماعية وسياسية مختلفة ومتفاوتة؟ كيف يمكن اختراقها ميدانياً وبملاحظات عيانية تحتاج فرق بحث كاملة؟

زار الباحث مصر وحدها، وهي جرأة منه وحرص على الصدقية، بالتصريح بمعاينته لواحدة فقط من الدول المعنية بالربيع العربي، مؤكداً أنه لم يكن قادراً على التوقع والتنبؤ بنتائج كثيرة؛ منها ما حصل في تونس. تهم الدراسة إذاً واقعاً جارياً، يثبت مرة ثانية صعوبة تناول التغير الاجتماعي، لتناسل الأحداث وتدفقها عبر سيرورة متعرجة.

مناقشة وتقييم: نلمس منذ مقدمة الكتاب تمجيد صاحبه ـ وهو المنتمي إلى جيل الخمسينيات من القرن المنصرم ـ للقيم الشبابية ومناصرته للتغير، مقارنة بباحثين أشبّ لا يلتفتون لقيم التغير ولا يثمنون قيمة الشباب، ربما لأنهم استبطنوا قيم الشيوخ فاستغرقوا في موضوعات بعيدة. ينتقد الباحث أيضاً الصمت والتواطؤ وأنساق التنشئة الاجتماعية التي تكرس الرضوخ والخنوع، مشككاً في الموقف الاستشراقي الذي يؤكد جمود الإنسان والعقل العربيين، وبأن الاستبداد والخضوع له طبع عربي أيضاً، متسائلاً باستنكار: لماذا يتم تقزيم الربيع العربي وثوراته بالحرص على تسميتها انتفاضة أو احتجاج؟

أولاً: في نقد مفاهيم وتوصيفات الربيع

زاوج الباحث بين مفهوم الثورة والحيرة في تركيب إشكالي يحيل على صعوبة اختراق موضوع يتسم بالتعقيد؛ حيرة استشكال الحراك الدائر داخل الربيع، وحيرة الخوف من مآلاته وصورة النهاية التي سيقف عندها، والحيرة الكبرى حجم رهان المتابعة والفهم. لكن نتساءل بصدد مفهوم الحيرة، أهو حذر؟ أهو نوع من التشكيك المسبق؟ أم إقرار بصعوبة تفكيك موضوع شائك وراهني ومرتبط بواقع متحرك؟

ربط الباحث بين حراك الواقع وحراك المفاهيم، فالأول حرّك العلوم الإنسانية والباحثين ودفعهم إلى الكتابة دفعاً، لكن هذا التفاعل فردي وذاتي في غياب مراكز خاصة للعمل داخل فرق. من هنا برزت مؤلفات ومقاربات سعت إلى فهم ودراسة الحراك بما يحمله من معاني التغير والانتقال والحركية، من دون استبعاد حمولاته الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.

أفرز الربيع العربي دفقاً مفاهيمياً كبيراً، طرح تساؤلات حول مدى أصالتها وارتباطها بالنخبة الأوروبية، في إحالة إلى مفهوم الربيع واستعادته لـ«ربيع الشعوب» 1848. فما مبررات مثل هذه الاستعادة؟ أهو تماهٍ أم عدوى أم تشابه؟ وإلى أي حد تصح المقارنات بين عوالم مختلفة وسياقات متباعدة حضارياً وثقافياً وسياسياً؟ هل المقارنة صحيحة بين القرن الثامن عشر الأوروبي والقرن الحادي والعشرين للربيع العربي؟ أم هي مقارنة ماكرة للفوارق الشاسعة بين العالمين الغربي والعربي؟ ألا تتجاوز دلالات الربيع بُعدها الرومنسي الحالم لهذا الحراك؟ ألا يتعلق الأمر

فقط باستعارة لغوية؟ كيف يصح وصف فعل سياسي اجتماعي بما يتصل بالمناخ؟ وإلى أي حد يعَدّ مثل هذا التوصيف بريئاً؟ ثم هل تستقيم نسبة الربيع للعرب؟ ألم تشارك إثنيات مختلفة في إنجازه، مسيحيون أقباط ويهود وأمازيغ..؟ ألا يحسن تسميته الربيع الديمقراطي بعيداً من أي سلالة أو انتماء؟ أليس من الأنسب الحديث عن ربيع تونس وربيع المغرب...؟

بعيداً من هذه التساؤلات، نجد مفهوم «ربيع الغضب» بحمولته الواصفة تحديداً للانطلاقات الخاصة بالاحتجاجات (إحراق البوعزيزي بتونس ومقتل خالد سعيد بمصر)، كما نجد مفهوم «الانقلاب الشعبي» مقارنة بالانقلابات العسكرية، في إحالة على الطريقة الشعبية للانقلاب خارج السلاح. فهل يراد بهذا المفهوم تكسير الجمود والاستبداد بالسلطة؟ وهل هو انقلاب شعبي حقاً أم باسم الشعب؟

مرة أخرى يؤكد الباحث صعوبة التشخيص، فلسنا أمام وصف بارد بل متشابك ومتعالق. فهل يتعلق الأمر بثورة وبأي معنى؟ ألأنها تمكنت فقط من قلب نظام السلطة؟ ماذا عن إحداث تغيرات جذرية داخل المجتمع؟

بعيداً من كون الثورة ممكنة بالنسبة إلى الربيع العربي، يأتي استعمال هذا المفهوم مقابل رفض مفهوم «الانتفاضة» الذي يبخس الربيع قوته؛ أما الذين يستعملون مفهوم الانتفاضة، فينطلقون من أنها ضد العيش دون كرامة. فهي غضب ومقاومة للظلم، لكن الواضح أنها لا تحمل نسقاً من الأفكار أو أيديولوجيا. فالغضب ليس عقيدة بل رد فعل وغياب بديل جذري للربيع، وهو ما يجعل مفهوم انتفاضة أكثر ملاءمة؛ لكن هل زوال السلط الحاكمة كفيل بتغيّر جذري للأوضاع؟ وهل تجوز مقارنة ثورات الغرب، علماً أنها نتاج لثقافة وزمن مختلف، مع ما حصل في البلدان العربية؟

بحسّه النقدي وحذره الإبستيمولوجي، انتقد الباحث مجموعة من التوصيفات همّت تأطير أحداث الربيع العربي مؤكداً غياب جهد التنظير في توظيفها. انتقد محمد نور الدين أفاية حين تحدث عن «انتفاضة» بالمفرد والجمع، وهو ما عدّه عدم دقّة واستسهالاً في استعمال المفاهيم، لكنه استحسن في المقابل تناول محمد سبيلا، لابتعاده عن التوصيفات الحاسمة في تحليلاته، مدركاً صعوبة القطع في مآلات وتوجهات الحراك وامتداداته. انتقد أيضاً التصور الذي زاوج بين الثورة والانتفاضة، مبينا عبر مفهوم «النهضة» الذي استعمله أمين معلوف، تعارض الإصلاح والتغيير، علماً أن الإصلاح تغيير هادئ ومن أولويات الثورة، وبغيره لا يكون لهذه الأخيرة من معنى، لأنها ليست مجرد تغيير للحكم.

ثمة دول لم تعرف ثورة واستبدلت فقط السلطة السياسية (هروب بن علي تونس ـ ليبيا بعد مقتل القذافي..) وأخرى كالمغرب سعت لتقديم إصلاحات، كانت من الأعلى، لتجاوز الركود، استجابة لمطالب الشعب بالتنازل عن قدسية شخص الملك، بعدما أدّى الضغط الشعبي لحركة 20 فبراير، دوراً مفصلياً في الاستجابة الملكية، لتصير هي المبادرة بالثورة، وإن ظل سقفها دون مطالب حركة 20 فبراير.

نجد الباحث حذراً أيضاً في استعمال مفهوم «الرجة الثورية» من حيث هي مشروع ثورة، وبلغ حذره حدود تساؤله حول صلاحية المقاربة والمفاهيم المستعملة للإجابة عن الموضوع. معتمداً حراك المفاهيم لقراءة

الواقع ومعطياً أولوية مقصودة في الترتيب، من الإنسان إلى الواقع، لأن حراك الواقع لديه ليس إلا نتاجاً لحراك الإنسان.

2 ـ سؤال الظرفية والمخاض

ولأن المناسبة شرط كما يقال، فالتساؤل حول زمن الربيع 2011، يحيل على فكرة السياق والظرفية التي تستحضر توازن العوامل الداخلية والخارجية، من أن هناك «أسباباً داخلية مظهرة» وأخرى «داخلية مضمرة». تتمثل الأولى بإحراق البوعزيزي لنفسه بعد شعوره بالحكرة، وهي شرارة احتجاج بدأت بفعل فردي سيصبح جماعياً وموجّها لتونس الدولة ثم لعامة الدول، وجغرافيا بدأت في الهامش لتنتقل إلى المركز. أما الأسباب المضمرة، فضمنها أنظمة الاستبداد والاستئثار بالسلطة وغياب توزيع للفعل السلطوي والإقصاء السياسي. واقعٌ أماط الربيع اللثام عن أوضاعه البئيسة كما في ليبيا ومصر، من استبداد واستيلاء على الثروات مروراً بسيناريوهات التوريث، لتنفضح الجمهوريات العربية بشعاراتها الكاذبة بعد أن استحالت إلى ملكيات وأسوأ. وغير بعيد من سؤال الظرفية الخاصة بالربيع العربي 2011، نتساءل: هل سياق الإسلام الجهادي دالٌّ بالنسبة إلى زمن الربيع؟ أم أنه لا يعدو كونه مصادفة؟

يشير الباحث إلى وجود مناخ عام خيّم على واقع السلطة والشعب والأحزاب، انتهى بفقدان الثقة والنفور من المشاركة السياسية بعد تفتت الأحزاب وانكماش النخب...، مناخ تحولت فيه السياسة إلى مهنة لها جاذبية اجتماعية قوية. وأمام حالات التعميم للصورة السوداء، يستعيد المثل المجتمعي (أولاد عبد الواحد واحد) في إحالة على مناخ عدم الثقة، الذي تفهم في ضوئه قوة شعارات الربيع، من دون أن ينكر المواقف والتراكمات النضالية للمجتمعات عبر قواها الديمقراطية.

وباستعارته «أسطورة الراقد»، يؤكد أن الربيع سبقه وعي راقد، تأكيداً لوجود حمل في انتظار وضع، بما يفيد أن الربيع لم يولد من عدم. يتعلق الأمر بتوظيف العمق الأنثروبولوجي لتحليل الظواهر السياسية وفهم منطلقات الربيع، وضع كان ينتظر شرارة الانطلاق الآتية من تونس بالرغم من أن التنبؤات توقعت انطلاقة عربية من مصر. فالتحولات المضمرة أنضجت الأحداث الحاصلة في غفلة من الجميع، وهو ما يفسر الدهشة والحيرة التي أشار إليهما الباحث. لكن هل حقاً العوامل الداخلية وحدها أفضت إلى حراك الربيع العربي بعيداً من المنظومة العالمية والأحداث الخارجية؟

3 ـ وحدة الهدف وتعددية النماذج والسياقات

بعيداً من أطروحة المؤامرة التي تلغي كل عامل ذاتي، وتستسلم لثقافة السهل في تحليل الأحداث الكبرى التي تكشف ضعف الذات العربية وتمجّد الغرب ـ أمريكا تحديداً، يشير الباحث إلى أصالة الثورات العربية كمنجز متميز، لكن ألم تكن هناك مؤامرة موضوعية نموذجها ثورة البحرين المجهضة؟ ثم لماذا لم ترفع شعارات ضد إسرائيل؟ لا شك أن الاحتجاج كان داخلياً وموجّهاً ضد الحاكم العربي، ولئن كانت ثورة تونس ومصر مثلاً، خارج الدعم الأجنبي مقارنة بثورة ليبيا، ففي حالة سورية تحديداً، استمر الاستقواء بالأجنبي. من هنا توقّف الباحث عند الثورة الإعلامية الجديدة التي جسدتها وثائق «ويكيليكس» عبر الإعلام الرقمي معتبراً إياها

ثورة سابقة، لأن تسريب المعلومات والأخبار الحسّاسة سياسياً وعسكرياً، أسهم في عملية الافتضاح، وبذا مثلت هجمات الإعلام حرباً مدنية قائمة الذات، حدّ فيها الإعلام الكشّاف من قمع السلطات العربية كما بث الخوف من المحاسبة بفضح السياسات الدولية وتلاعبها بمصائر الدول وتواطئها مع الحكّام والرؤساء.

أسالت الثورات العربية مداد الباحثين والمحللين والدارسين، من أجل إعادة قراءتها وإعداد ملفات حولها وكذا حول آثارها على الإنسان والتاريخ. لكن ثمة ملامح مشتركة تسعف في قراءة الثورات؟

اتسمت تجربة تونس بالسلم عموماً، وكذلك الأمر في مصر. وهذا يحيلنا على ثورة الملح في الهند مع غاندي وثورة أيار/مايو 1968 ببعدها الشبابي، فلم تكن سياسية بالمعنى الخالص، بل شبابية ومرتكزة على القيم الاجتماعية والقيم الجنسية. فالثورات العربية بدأت شعبية وهامشية، لكن استطاعت أن تمتد نحو مجموع البلاد. وبهذا تجاوزت النماذج التفسيرية للثورات ومفاهيمها الكلاسيكية، فقد تمتعت بالجدة لقيامها على أدوات حديثة (الفايسبوك) وعبر شباب وجمعيات المجتمع المدني، فهل سيستقيم فهمها في ضوء التنظير الذي تم لثورات غيرها؟ لأنه لا التاريخ ولا الجغرافيا ذاتها في الموضعين، بالرغم مما يمكن من تشابهات.

4 ـ جدّة الثورات العربية

يتحدث الباحث عن دهشة واضحة أمام عفوية الثورات العربية وشكلها الجديد، دهشة لم تستطع إخفاءها كتابات كثيرة لعدم انتباهها للتراكم من جهة ولهيمنة التفسيرات الكلاسيكية للثورات من جهة أخرى، مؤكداً أن التنظيم الافتراضي عنصر جدّة فارق. فنحن أمام ظاهرة جديدة، انتهت باتخاذ قرارات قوية اتسمت بالخطورة؛ وببروز فاعلين جدد مثل وائل غنيم زعيم الثورة المصرية، عبر مراحل الإعداد الافتراضي ترجم إلى ممارسات فعلية على الواقع، كما ركزت العمليات على التفاعل السريع تضامناً مع خالد سعيد المتوفي تحت تعذيب أجهزة الاستخبارات، ليتحول التضامن الافتراضي إلى واقعي عبر احتجاجات صاخبة، فالمزاوجة بين الافتراضي والواقعي استلزمت تنظيماً ومراحل من التعبئة، أحسّ فيها المعتصمون أنهم صانعو الحدث الجماعي، بعد أن صارت النقاشات والقرارات تؤخذ في الساحات والميادين على نحو خاص وأفقي، مثلما اتسمت التدابير بالسرية ونكران الذات والفردانية والبطولة عبر آليات الحشد والاصطفاف والابتعاد عن الشرعيات الأيديولوجية والتاريخية كصورة البطل ـ الأب والقائد الخالد في الحكم والسلطة.

لم يشهد التاريخ ثورات لا تحملها طليعة فكرية. يتساءل الباحث عن البعد الفلسفي لهذه الثورات العربية، أهي مصادفة أم علامة أنها ابتدأت بعد وفاة المفكر محمد عابد الجابري الذي غادرنا في صمت؟ ألم يكن له دور تربوي ـ فكري في هذه الأحداث ولا سيما أن أثر الأفكار لا يكون مباشراً وآنياً؟

كشفت الثورات عن بعد ديمغرافي قوي للشباب. ولأن الأوضاع كانت مؤهلة لاندلاع موجات احتجاجية، فثمة شبه حتمية واضحة انضاف إليها بُعدٌ شعبي جماهيري للفئات البسيطة التي عانت كثيراً، والفئات المتوسطة التي أمست عاجزة عن الحفاظ على مستواها المادي والثقافي. لهذا كان رفض الاستبداد والتسلّط جلياً في الشعارات. لكن نتساءل متى أردنا رصد البعد الفئوي للثورات

العربية: أيمكن تحديد الملامح الاجتماعية خارج وثائق؟ وهل الملاحظة وحدها كافية؟ ثم هل أفرزت هذه الثورات مساحة كافية لكل الهويات الجنسية؟ أكانت ذكورية أم أنها فسحت في المجال للنساء؟ وهل كان دورهن في الحراك ظرفياً أم سيشاركن في مأسسة الدولة الجديدة؟

كان حضور النساء لافتاً، في محاولة لمواجهة القيم الذكورية كجزء من النظام المستبد، سواء على المستوى الافتراضي لوجود مدونات مثل «لينا بن مهنّا» بتونس و«سالي توما» بمصر أو على المستوى الميداني لحضور نساء ولو بنقاب أسود، بدول تقليدية كاليمن. لكن المقاومة الذكورية أيضاً كانت واضحة، إذ ووجهت الاحتجاجات بهمجية وبردود مهينة للمتظاهرات، امتدت إلى الاغتصاب والتحرشات الجسدية من جانب أجهزة الأمن والجيش.

على سبيل الختم

أدّت الثورات العربية، بدءاً من تونس، دوراً في تغيير نظرة المشرق إلى علاقته ببلاد المغارب. وبالرغم من اختلاف توصيفات الربيع، فهي تؤشر إلى تحولات ميدانية قوية أطاحت أنظمة كاملة (تونس وليبيا ومصر واليمن)، إضافة إلى موجات احتجاجات انتهت بإصلاحات دستورية وسياسية (المغرب).

انحاز الباحث إلى توصيف «ثورة» من دون إقصاء للتوصيفات الأخرى، فالثورة تعني الغضب، لكنها تتغيّا الإصلاح عبر أبواب القانون والدستور وتختلف عن الانقلاب الذي ينتهي بتوزيع السلطة بين هيئات الحكم. فهي تنزع نحو تغييرات جوهرية للنظام السياسي والاقتصادي والاجتماعي، وما حصل في العالم العربي، ثورات بالجمع أسهمت في التغيير وثارت على الاستبداد بعدما كسرت جبل الخوف. ولأن لكل ثورة نموذجاً خاصاً، فهي ثورات تأسيسية و«تأسيساتية» لقيم الديموقراطية، بعد أن أحدثت قطيعة مع التحكم والتسلط نحو الكرامة والحرية والثقة، من دون إغفال تراكمات المرحلة السابقة بالنضال ضد الاستبداد؛ وهي تأسيساتية أيضاً حسب كل مجتمع، في إحالة على تدبير مختلف لكل ثورة، وصولاً إلى صيغة الدستور الجديد كما في المغرب.

إن رهان الثورات العربية كبير، لذا عدّه الباحث تأسيساتياً على مستوى الديمقراطية التي تذوقها الإنسان العربي ودخل بفضلها العولمة والكونية. ولأنه لم يتعامل مع الربيع كحدث عابر في التاريخ الراهن، وإنما كحدث ثقافي عميق له ما بعده؛ يحق لنا التساؤل: ماذا إذاً عما بعده؟ ما ملامح الديمقراطية في الوطن العربي وحدودها؟ وأخيراً، كيف يتم تدبير الانتقال إليها؟

بعد أكثر من ثلاث سنوات من انقضاء الربيع، ما زال شبح أطروحة التخوين قائماً، على اعتبار أن أمريكا هي المتحكمة في كل شيء. في المقابل ثمة أطروحة الخيبة والانكسار، وهي لا توجد فقط عند الباحثين والمفكرين وإنما حتى لدى العامة، بوصف الربيع بالجمود أو بـ«الخريف». أما الثالثة فهي أطروحة الحيرة والنقد التي تبنّاها الباحث، تأكيداً للنقد وتجاوز الجاهز ومحاولة للبحث في أفهام من درجة ثانية تتصل بالمضمر والمتواري. لكن نتساءل: ألم تنتهِ الثورات نهايات تمثل خيانة لها ولمبادئها؟ ألم يتم تقتيل القذافي ودفنه في قبر مجهول؟ ألم يتم تشويه صورة الضحايا في الثورة السورية؟ كيف نفهم التحول من اللاعنف إلى

حالة العنف والنموذج السوري لا يزال قائماً واستثنائياً؟

يتوقف الباحث أكثر عند المكاسب التي يعدّها مهمة، ومنها تعرية الفساد والزبونية والريع والرشى، وتعميق ثورة قرائية في العالم الافتراضي، يمكن استثمارها في الواقعي، بالقراءة في الساحات العمومية وتأسيس شبكات للقراءة، وعلى المستوى الخارجي بنقل نماذج الثورة لأوروبا وأمريكا، وعقد شراكات حول الهجرة وتنقّل الأشخاص، انضمت إليها بعد المغرب، تونس ومصر بعد عدة مفاوضات مع الاتحاد الأوروبي. في هذا التململ نلمس نوعاً من الاعتراف بالإنسان العربي يدين للربيع.

وفي تقييم مباشر لهذه التجربة العربية الجديدة، انتقد الباحث ديمقراطية الآخر، وحذر من التعامل معها بتقديس، لأنها ليست النموذج المثالي المطلق، مؤكداً أن الديمقراطية العربية درس جدلي بين الأنا والآخر. فقد عمّق الربيع بناء الديمقراطية، لأنه أسهم في الإصلاح مع الاستمرارية، بتأليف لجان مراجعة الدستور في المغرب، والإنصات إلى الأطياف السياسية والحقوقية والفكرية، كما في الأردن ومصر عهد السيسي.

إن المجتمعات العربية نامت كثيراً، لكنها بدأت تستفيق من سباتها كما يؤكد الباحث، والتي لم تمسسها الثورات على نحو مباشر لسبب ما، ليست في منأى عنها متى استحضرنا أحوال الناس وأحلامهم، فالإصلاح مسار مستمر مهما بدا خافتاً، بعدما تم تطليق الخوف وإبداع صيغ احتجاجية كثيرة. ولئن هو أصاب طريق الثورة واعترته الارتدادات والانتكاسات، فينبغي تثمين الإشراقات لأن المجتمعات العربية جديرة بالتحولات اللائقة □

كتب عربية وأجنبية وتقارير بحثية

كابي الخوري

مركز دراسات الوحدة العربية.

ـ 1 ـ

حسن أوريد. **السياسة والدين في المغرب.. جدلية السلطان والفرقان**. بيروت: المركز الثقافي العربي، 2020. 232 ص.

يثير الكاتب المغربي حسن أوريد في كتابه هذا موضوع العلاقة بين السياسة والدين الذي تصاعد الاهتمام به عقب أحداث الربيع العربي ووصول الإسلاميين إلى سدة الحكم أو تحقيقهم مشاركة سياسية وازنة في عدد من البلدان العربية، ولا سيما في مصر وتونس والمغرب، وتحولهم بوجه عام إلى قوة مؤثرة في المشهد السياسي العربي.

ويرصد الكاتب أبعاد علاقة الدين بالسياسية في المغرب لما تمثله التجربة المغربية من فرادة واستمرارية جنبته الاهتزازات التي حصلت في بلدان أخرى، متناولاً ممارسات الدولة المغربية في التعامل مع البعد الديني في هذه العلاقة وخطاب الأحزاب والتيارات الإسلامية الفاعلة وممارساتها في الحياة السياسية.

وفي هذا السياق، يرصد الكاتب الاستراتيجيات التي اعتمدتها الدولة المغربية في مجال الدين، ولا سيّما ما تعلق منها بـ «استحداث التقاليد وتحديث الإسلام» ـ بما يتضمن ذلك من إعلاء من شأن التقاليد التي يُعتز بها وباستمرارية الرجوع إليها، ومواكبة الإسلام للحداثة وفقاً للظروف المتغيرة من دون المس بالثوابت ـ وذلك خلال فترة حكم الملك الحسن الثاني؛ من أجل ترسيخ شرعية السلطة وتعزيز منظومة المعتقدات والقيم المحيطة بهذه الاستراتيجية، التي استمرت في ظل الملك محمد السادس. كما يتتبع منظور الإسلاميين لاستراتيجية السلطة وللحداثة، متناولاً في هذا المجال مواقف جماعة العدل والإحسان، والعدالة والتنمية، والتيارات السلفية.

ويرى الكاتب أن المجتمعات العربية تنزع نحو التمايز بين الديني والسياسي من

دون الفصل بينهما على نحوٍ قاطع. وتُرجم هذا التمايز ـ بخلاف التجربة المصرية التي سادها الصراع بين المؤسسة العسكرية والإسلاميين ـ في حالتي مشاركة حركة النهضة بالسلطة في تونس وحزب العدالة والتنمية في المغرب على نحوٍ أظهر تأقلمهما مع القواعد الناظمة للسلطة وتفهم التوجه المدني لبنيتها. ويرصد علاقة الإسلاميين بالحداثة من خلال جماعة العدل والإحسان، ومؤلفات مؤسسها عبد السلام ياسين الذي تتمحور أفكاره حول الإصلاح، إذ يدعو إلى عدم تجاهل نتاج الغرب برمته لكونه لا يزال يملك العلوم والتكنولوجيا، بل إلى الإفادة من حداثته التقنية، وذلك في سياق جدلية «أسلمة الحداثة وليس تحديث الإسلام».

تتضح الحالة المغربية من خلال دراسة مكانة حزب العدالة والتنمية ـ الذي تصدر الائتلاف الحكومي بالمغرب ولايتين، إذ يرى الكاتب أن حزب العدالة ليس حزباً تقليدياً أو تراثياً وليس حداثياً أيضاً، بل يقع في منزلة بين المنزلتين. كما أنه في منزلة بين الدولة التي لا يتوافق وتوجهاتها لكنه لا ينازعها شرعيتها، وبين الاتجاهات الراديكالية التي لا يتبنى طرقها وأساليبها. ويعبر الحزب عن حال المجتمعات التي لا يمكنها تجاهل التحديث، إلا أنه لا يمكنه السير بالحداثة عن طريق استنساخ التجارب الغربية من دون الأخذ بالاعتبار الخصوصية التاريخية للمجتمع المغربي.

من هنا يرى الكاتب أن المغرب يقترب من التجربة التركية التي قادها حزب العدالة والتنمية في تركيا من دون أن يتعرض للهزات التي عرفها التاريخ الحديث لتركيا ـ من الباب العالي، إلى التجربة الكمالية العلمانية التي قطعت مع التراث العثماني، قبل أن تعود العثمانية الجديدة ـ مشدداً على أن التجربة المغربية تميزت بالاستمرارية من دون قطع مع التراث. على أن الرهان على السير بالحداثة يبقى متوقفاً على قدرة النخب على التوفيق بين مستلزمات الحداثة والخصوصية التاريخية للمجتمع المغربي.

ـ 2 ـ

جاسم محمد. **أوروبا التطرف العنيف وسبل المعالجة**. القاهرة: المكتب العربي للمعارف، 2020. 588 ص.

يعنى هذا الكتاب ـ كما يأتي في تعريفه ـ بواقع الإرهاب والتطرف في أوروبا وسبل مكافحته، متناولاً خريطة الجماعات المتطرفة الإسلاموية في أوروبا بكل أنواعها إلى جانب خريطة التيارات والأحزاب اليمينية والشعبوية والحركات النازية.

تكمن أهمية الكتاب في ما يقدمه من معلومات استقصائية حديثة حول أنشطة الجماعات المتطرفة وقياداتها وعديدها ومصادر تمويلها، وذلك بعيون أوروبية من الداخل، مضيفاً بذلك مصدراً جديداً من البيانات والمعلومات المفيدة للباحثين والخبراء وصناع القرار، المعنيين في قضايا الإرهاب والتطرف والاستخبارات والهجرة.

يناقش الكتاب العوامل والأسباب التي تدفع شباباً يتمتعون بظروف معيشية جيدة نسبياً للالتحاق بالتنظيمات المتطرفة وتنفيذ عمليات إرهابية أو انتحارية في أوروبا. كما يراجع قائمة برامج التطرف العنيف التي اعتمدتها بعض دول أوروبا ليجد أن انتزاع الأيديولوجيا المتطرفة من العناصر العائدة من القتال في سورية والعراق ودول أخرى لم تأتِ بنتائج، لكنه يقدم توصيات بضرورة تطبيق برامج الوقاية من التطرف مجتمعياً

من خلال برامج تساهم فيها الأسرة والمدرسة والمنظمات والبلديات.

كما يبحث مواقف دول أوروبا من التهديدات الصادرة عن الجماعات المتطرفة في سورية، العراق، ليبيا، أفغانستان، أفريقيا، دول الساحل الأفريقي، وجنوب شرق أسيا وغيرها من الساحات التي تشهد صراعات ونزاعات وفوضى.

ويتوقف الكتاب عند معضلة المقاتلين الأجانب، ومواقف أوروبا من استعادة مقاتليها، التي يعتبرها مواقف سياسية تتسم بالازدواجية في سياسة محاربة الإرهاب والتطرف، وتغيب عنها المبادئ القانونية والأخلاقية. ويوصي بضرورة استعادة المقاتلين الأجانب في «تنظيم داعش» من سورية والعراق على وجه الخصوص، كي لا يندسوا في تنظيمات متطرفة أخرى، وتجنح عائلاتهم وأطفالهم نحو مزيد من التطرف.

ـ 3 ـ

ناصر زيدان. **المساكنة السياسية الصعبة بعد اتفاق الدوحة: مستقبل لبنان في ضوء تجربة الحروب الباردة بين أيار 2008 وأيار 2019**. بيروت: الدار العربية للعلوم ـ ناشرون، 2019. 795 ص.

يعرض هذا الكتاب للمشهد السياسي اللبناني الداخلي خلال الحقبة بين أيار/مايو 2008 وأيار/مايو 2019، وذلك في ظل المعطيات الإقليمية والدولية التي أحاطت بلبنان وتركت بصماتها على مستقبل أداء نظامه السياسي. وقد اختار مؤلف الكتاب هذه الحقبة نظراً إلى ما حملته من تداعيات على مستقبل لبنان، إذ شكل أيار/مايو 2008 فاصلاً زمنياً حاداً بين مرحلتين خطيرتين عاشهما لبنان، فما قبله شهد اضطرابات أمنية وسياسية هائلة على وقع اغتيال رئيس الحكومة الأسبق رفيق الحريري ورفاقه عام 2005، مروراً بانسحاب القوات السورية من لبنان، وصولاً إلى العدوان الإسرائيلي في تموز/يوليو 2006، وما تبعه من تطورات. أما مرحلة ما بعد أيار/مايو 2008، فشهدت أحداثاً داخلية كادت تشعل حرباً أهلية في البلاد، كان أبرزها «أحداث 7 أيار/مايو 2008» التي أدت إلى توقيع «اتفاق الدوحة» في 21 أيار/مايو 2008.

يرى مؤلف الكتاب أن «اتفاق الدوحة» الذي وقعته الأطراف اللبنانية كافة برعاية قطرية وعربية أنهى ذيول أحداث «7 أيار» 2008 الأمنية، وأرسى مقاربة سياسية جديدة ترتكز على مفاهيم غريبة نوعاً ما، منها «موضوع الثلث المعطل في الحكومة»، ومنها أيضاً بدعة الوزير الملك (الوزير الذي يحقق الثلث المعطل عند الضرورة). وبموجب هذا الاتفاق تم انتخاب قائد الجيش الأسبق العماد ميشال سليمان رئيساً للجمهورية، ولكنه في المقابل تم الاعتراف بالمساكنة بين السلاح الشرعي وسلاح المقاومة الذي لا يخضع لأمرة المؤسسات الأمنية الرسمية.

ومع اندلاع الأحداث في سورية في آذار/مارس 2011، يرى المؤلف أن لبنان عاش سنوات صعبة من المساكنة بين مختلف الأطراف السياسية ـ منها عامان ونصف العام من دون رئيس للجمهورية، وكاد ينزلق إلى حرب أهلية بسبب الانقسامات بين الأطراف اللبنانية حول تطور الأوضاع في سورية، وانغماس معظم القوى اللبنانية عسكرياً وسياسياً في الحرب السورية، على الرغم من إعلان سياسة «النأي بالنفس» الشكلية والبعيدة عن الواقع.

كما يرى أنه على الرغم من تجاوز مطبات الأزمة السورية ـ من حيث المبدأ ـ فإن لبنان يجد نفسه أمام تحديات وجودية جديدة، في ظل التحولات الإقليمية والدولية المستجدة، ومنها تأزم الوضع في المنطقة عقب انسحاب إدارة ترامب من الاتفاق النووي الإيراني وفرض عقوبات أمريكية على طهران. مع ذلك يتوقع المؤلف، استناداً إلى تجارب المساكنة بين الأفرقاء اللبنانيين، أن يتم تجاوز التحديات الجديدة على الرغم من الصعوبات، علماً أن معظم الأزمات والتحديات الداخلية التي يواجهها لبنان تبقى كامنة في نظامه السياسي الطائفي الذي يفتقر إلى العدالة والديمقراطية الحقة وتعشش فيه مختلف أنواع الفساد والزبونية والمحاصصة التي تشله والتي تتم تحت شعار «الديمقراطية التوافقية».

ـ 4 ـ

خولة محيي الدين يوسف. **حقوق الإنسان أمام محكمة العدل الدولية: دراسة في الواقع والآفاق**. بيروت: منشورات الحلبي الحقوقية، 2020. 223 ص.

ما لا شك فيه أن الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة عام 1948 شكل حجر الأساس في بنية القانون الدولي لحقوق الإنسان، إذ مهد لسلسلة طويلة من الإعلانات والاتفاقيات الدولية التي أكدت عالمية احترام حقوق الإنسان وحرياته الأساسية على مختلف المستويات الدولية والوطنية، إذ إن الإعلان العالمي لحقوق الإنسان بات وثيقة من وثائق الشرعية الدولية لحقوق الإنسان يستمد قوته الإلزامية ـ من حيث المبدأ ـ من ميثاق الأمم المتحدة ـ، كما تم إدماج هذه الحقوق في صلب دساتير الدول وتشريعاتها.

ولا يخفى أيضاً تصاعد الاهتمام بمحكمة العدل الدولية التي تعد الجهاز القضائي للأمم المتحدة في تطبيق القانون الدولي مع تطور الوعي بشأن ضمان حقوق الإنسان المختلفة ومعاقبة من يرتكب الجرائم الدولية والانتهاكات المتعلقة بحقوق الإنسان وحرياته. وقد بلورت محكمة العدل الدولية القواعد القانونية المتعلقة بحماية حقوق الإنسان، وصولاً إلى القانون الدولي لحقوق الإنسان ومبدأ التدخل الإنساني.

من هنا يكتسب هذا الكتاب أهميته، إذ يبحث في اختصاص محكمة العدل الدوليّة في مسائل حقوق الإنسان ومساهمة المحكمة في تطوير القانون الدولي لحقوق الإنسان. ويتناول في بحثه سمات محكمة العدل الدوليّة، وسبل وصول مسائل حقوق الإنسان إلى هذه المحكمة، والنزاعات الناشئة عن تفسير وتطبيق الاتفاقيات المتعلقة بحقوق الإنسان. كما يتناول دور هذه المحكمة في تعزيز تنفيذ القانون الدولي لحقوق الإنسان والمساءلة عن انتهاكات حقوق الإنسان أمام المحكمة. ويتضمن الكتاب ثلاثة ملاحق: يتعلق الأول بالنظام الأساسي لمحكمة العدل الدوليّة، والثاني بالقضايا والآراء الاستشارية التي تناولها الكتاب، والثالث بقائمة الاتفاقيات الثنائية ومتعددة الأطراف المسجلة لدى الأمم المتحدة والتي تنص على اختصاص محكمة العدل الدولية في تسوية النزاعات.

ثانياً: الكتب الأجنبية

ـ 1 ـ

Julia Cagé

The Price of Democracy: How Money Shapes Politics and What to Do about It

Translated by Patrick Camiller

Cambridge: Harvard University Press, 2020. 464 p.

لماذا وكيف تعطي أنظمة التمويل والتمثيل السياسي في أوروبا وأمريكا الشمالية نفوذاً كبيراً للأثرياء وتقوض الديمقراطية التي تفترض أن لكل شخص صوتاً واحداً؟ وماذا يمكننا القيام به حيال ذلك؟ بعبارة أخرى، هل يمكن التسليم بسلطة المال كأمر واقع في تقويض أسس الديمقراطية، ولا سيما مبدأ تكافؤ الفرص في تحديد نتائج الانتخابات؟ وهل يعني ذلك أن النظم الديمقراطية تسير بشكل متسارع نحو البلوتوقراطية (حكم الأثرياء)؟

أسئلة محورية تسعى الباحثة الفرنسية المتخصصة في الاقتصاد السياسي والتاريخ الاقتصادي جوليا كاجيه في كتابها هذا للإجابة عنها، بالتركيز على أنظمة التمويل التي اعتمدتها أعرق الأنظمة في أمريكا الشمالية وأوروبا وما ألحقته من ضرر بالأنظمة الديمقراطية ووعودها بالمساواة.

وتؤكد المؤلفة أن السلطة المتساوية التي يفترضها النظام الديمقراطي، والتي يتوجب أن تتيح لكل فرد الفرصة ذاتها في اتخاذ القرار من خلال ما تفرزه الانتخابات، لم تعد قائمة، موضحة أن الواقع يخضع على نحو كبير لمنطق لكل دولار صوت واحد، بحيث باتت الأنظمة المفترض أنها ديمقراطية تتعامل مع المال بوصفه أمراً مسلّماً به. وفي هذا السياق، تضيف كاجيه أن دولاً عديدة حاولت تطوير تشريعاتها للحد من قوة أصحاب الأموال من رجال الأعمال، وتطوير أنظمة عامة لتمويل الحملات الانتخابية والأحزاب، لكن هذه المحاولات لم تكن مترابطة ولم تحقق أهدافها.

من هنا تقترح كاجيه إصلاحات لا بد منها لإعادة الديمقراطية إلى الانسجام مع وعودها بالمساواة، فتدعو، على سبيل المثال، إلى تصميم نظام أفضل لتعزيز المشاركة السياسية وإعادة الثقة إلى الأنظمة الديمقراطية من خلال وضع سقف صارم للتبرّعات الخاصة وإنشاء نظام قسائم عامة لمنح كل ناخب مبلغاً متساوياً لإنفاقه في دعم الأحزاب السياسية. كما تدعو إلى تخصيص جزء كبير من المقاعد في المجالس البرلمانية لتمثيل الفئات الاجتماعية الاقتصادية المهمشة والمحرومة، التي تتعرض باضطراد للاضطهاد في ظل تغول سلطة المال. وترى أن ما أصاب الأنظمة الديمقراطية من تردٍّ نتيجة تحكم المال بالحملات الانتخابية يجب أن يشكل حافزاً ودليلاً ملهما للإصلاح.

ـ 2 ـ

Mary Kaldor and Saskia Sassen (eds.).

Cities at War: Global Insecurity and Urban Resistance

New York: Columbia University Press, 2020. 264 p.

يضم هذا الكتاب مجموعة من الدراسات التي تعنى بالواقع الأمني والحضري

والعمراني للمدن التي تعرضت لاجتياحات وحروب أهلية منذ مطلع القرن الحادي والعشرين، وذلك بهدف التعرف عن كثب على المدن بوصفها مواقع الحروب المعاصرة، وتكوين رؤية جديدة حول كيفية مواجهة هذه المدن وسكانها الصراع والعنف وانعدام الأمن.

وترى محررتا الكتاب ماري كالدور، أستاذة الحوكمة العالمية ومديرة وحدة أبحاث المجتمع المدني والأمن البشري في كلية لندن للاقتصاد، وساسكيا ساسين أستاذة علم الاجتماع وعضو لجنة الفكر العالمي بجامعة كولومبيا، أن الحرب في القرن الحادي والعشرين باتت تتجاوز نماذج حروب الجيوش التقليدية والدول القومية؛ ففي عالم من الصراعات المنتشرة التي تدور عبر مدن مترامية الأطراف، أصبحت الحرب مجزّأة وغير مستوية لتتناسب مع إعداداتها، وذلك على الرغم من أن مقاربات تحليل الدول الفاشلة والحرب الأهلية وبناء الدولة نادراً ما تعتبر المدينة، وليس البلد بأكمله، أرض المعركة.

يقدم الكتاب عدداً من دراسات الحالة، فيتناول مدينة بغداد التي تعرضت للغزو الأمريكي عام 2003 وشهدت خلال فترة الاحتلال عنفاً أهلياً عام 2006. كما يتناول مدينة بوغوتا في كولومبيا والعنف الذي عاشته عام 2008. كذلك يعرض للحالة في مدينة سيوداد خواريز في المكسيك التي أطلق عليها لقب «مدينة الموت»، والتي عرفت نسباً مخيفة من الفقر والعنف والجريمة وصراعاً دامياً بين السلطة وعصابات المخدرات. ولا يغفل الحرب الأمريكية على كابول في أفغانستان عام 2001، إضافة إلى مدينة كراتشي في باكستان التي شهدت أعمال عنف ضد الأقليات وجرائم جماعية خلال العقد الأول من القرن الحادي والعشرين.

يكشف الكتاب عن التوزيع غير المتكافئ لانعدام الأمن في البلدان التي تعرضت للاجتياحات والحروب الأهلية، ويوضح أن القدرات الحضرية في المدن يمكن أن تغير طبيعة الحرب، وأن تستوعب العنف السياسي ضمن بيئة المدينة الحضرية بشكل متزايد، بحيث تظهر قدرة المدينة على تشكيل نوع مختلف من الذاتية الحضرية التي يمكن أن تكون بمثابة أساس لمستقبل أكثر سلاماً وإنصافاً.

ـ 3 ـ

Daniel Marwecki

Germany and Israel: White Washing and State Building

London: Hurst publishers 2020. 256 p.

يعيد مؤلف هذا الكتاب دانيال مارويكي ـ المدرس في كلية التاريخ بجامعة ليدز ـ النظر في العلاقة بين ألمانيا الاتحادية (الغربية) وإسرائيل، متناولاً الموقف الألماني من القضية الفلسطينية. وهو يتفحص التصور الشائع بأن ألمانيا دعمت إسرائيل لأسباب أخلاقية ـ للتكفير عن ماضيها النازي ـ لكنها لم تؤد دوراً مهماً في الصراع العربي ـ الإسرائيلي، ليخلص إلى أن السجل التاريخي للعلاقة بين الجانبين لا يدعم هذا السرد.

وعليه يفكك مارويكي «الأساطير المحيطة» بالتحالف بين إسرائيل وألمانيا (الغربية) بعد الحرب العالمية الثانية، مستنداً بذلك إلى أرشيف وزارة الخارجية الألمانية وبروتوكولات مجلس الوزراء، والمناقشات

البرلمانية ومقابلات الخبراء حول صانعي السياسة الألمان. ويبين أن التصور الشائع حول دعم ألمانيا لإسرائيل لتبيض ماضيها النازي ليس دقيقاً، بل إن المصالح المشتركة التي تعززت في الخمسينيات والستينيات هي التي حددت الدعم الاقتصادي والعسكري الألماني لإسرائيل، الذي أسهم بشكل كبير في تعزيز موقعها الإقليمي. ويرى المؤلف أن هذا التحالف الأولي بين الطرفين كان له أثره في دور ألمانيا في الصراع العربي ـ الإسرائيلي حتى يومنا هذا.

والواقع إن اتفاقية «تعويض ضحايا المحرقة النازية» التي وقعتها ألمانيا الغربية مع ممثلي ضحايا المحرقة في لوكسمبورغ في 10 أيلول/سبتمبر أيلول 1952 أسست لمرحلة جديدة من العلاقات بين ألمانيا وإسرائيل، إذ أقرت ألمانيا بمسؤوليتها الأخلاقية تجاه ما تعرض له اليهود على يد النازيين وتعهدت بدفع تعويضات مادية لهم ـ تقارب الـ 3 مليارات مارك ألماني غربي على مدى 12 عاماً ـ كما كانت ألمانيا في الفترة ما بين 1960 و1970، ثاني أكبر مصدر أسلحة لإسرائيل. في القابل أسهمت اتفاقية التعويضات بدمج ألمانيا في منظومة الدول الغربية، بعدما شكل توقيع الاتفاقية شرطاً مسبقاً للعودة إلى صفوف تلك الدول.

يبقى أن المؤلف في تقييمه لصناعة السياسة الخارجية الألمانية بعد الهولوكوست، ستكشف في الوقت ذاته الطرق العديدة التي ربطت بين المحرقة ونزع ملكية الفلسطينيين بشكل مأساوي في السياسة الدولية للشرق الأوسط.

ـ 4 ـ

Judith Butler

The Force of Nonviolence: The Ethical in the Political

New York: Verso Books, 2020. 224 p.

تتناول جوديث بتلر، أستاذة ماكسين إليوت في أقسام البلاغة والأدب المقارن في جامعة كاليفورنيا في بيركلي، في هذا الكتاب الجديد لها حول قوة اللاعنف، معنى وأخلاقيات اللاعنف وعلاقته بالعنصرية الممنهجة وغيرها من الهياكل الاجتماعية القمعية. وتعود إلى آراء العديد من المفكرين والسياسيين بهدف الوصول إلى تعريف واضح للعنف واللاعنف، في ظل تزايد الصراعات في العالم واستغلال بعض المفاهيم المتعلقة بالعنف واللاعنف من قبل السلطات الحاكمة لقمع المعارضات السياسية السلمية في غير مكان من العالم.

توضح بتلر في كتابها، كيف يجب أن ترتبط أخلاقيات اللاعنف بنضال سياسي أوسع نطاقاً من أجل المساواة الاجتماعية. علاوة على ذلك، تجادل بأن اللاعنف غالباً ما يساء فهمه على أنه ممارسة سلبية تنبثق عن منطقة هادئة في الروح، أو كعلاقة أخلاقية فردية مع أشكال السلطة الموجودة. لكن، في الواقع، اللاعنف هو موقف أخلاقي موجود في خضم المجال السياسي. وتشير إلى أن إحدى التحديات المعاصرة لسياسة اللاعنف تعود إلى وجود اختلاف في الرأي حول ما يعتبر ضمن العنف واللاعنف. ويمكن ان يتم التمييز بينهما من خلال الموافقة على احتكار الدولة للعنف.

وإذ تتناول العقبات التي تواجه النضال من أجل اللاعنف، تتوقف بتلر عند أعمال

كل من فرانز فانون وميشيل فوكو ووالتر بنجامين وسيغموند فرويد، في سياق مناقشة الأبعاد النفسية ـ الاجتماعية للعنف. وترى أن الفردية تبقى العقبة الرئيسية أمام العمل اللاعنفي، مؤكدة ضرورة نقد هذه الفردية كأساس للأخلاق والسياسة. وترى أن التناقض والعدوان جزء من الطبيعة البشرية، ولا بد لأخلاقيات اللاعنف أن تتجاوز الحالة الإنسانية التي تتميز بالتناقض بين كل من الحب والكراهية على المستوى الفردي والرغبة في عالم مسالم تسوده المساواة الاجتماعية.

ثالثاً: تقارير بحثية

ـ 1 ـ

Simon Hnderson,
«Will the OPEC Agreement Work and, If So, How Long Will It Last?,»
The Hill, 13 April 2020.

يتناول سايمون هندرسون مدير برنامج برنستاين لشؤون الخليج وسياسة الطاقة في معهد واشنطن لسياسات الشرق الأدنى في هذه المقالة حرب أسعار النفط التي كانت قد بدأتها السعودية وروسيا قبل نحو شهر وأدت إلى إغراق السوق بالنفط المنخفض السعر، ليوضح أن حرب الأسعار هذه استهدفت من بين أهداف أخرى، إنتاج الزيت الحجري في الولايات المتحدة، والقطاع النفطي ككل، إذ اعتبرت كل من روسيا والسعودية أن هذا الإنتاج يستغل مساعيهما في «أوبك بلس» («أوبك +») (كارتل «أوبك» بقيادة السعودية بالإضافة إلى روسيا والعديد من المصدّرين الآخرين من خارج «أوبك») للحفاظ على استقرار الأسعار في سوق متداعية.

وعليه، يشير هندرسون إلى تدخل الرئيس الأمريكي دونالد ترامب بصرامة لدى كل من الرئيس الروسي فلاديمير بوتين وولي العهد السعودي الأمير محمد بن سلمان، إضافة إلى مشاركة العاهل السعودي الملك سلمان بكثافة في المفاوضات التي أدت إلى التوصل إلى اتفاق إنهاء حرب الأسعار في 12 نيسان/أبريل الحالي.

وبموجب الاتفاق، من المفترض ألّا يبدأ تنفيذه قبل الأول من أيار/مايو 2020 حين يقوم تحالف «أوبك بلس» بخفض الإنتاج بنحو 10 ملايين برميل يومياً، أي نحو 10 بالمئة من الطلب العالمي. وهذا مجموع تساهم فيه، على الورق، كل من الولايات المتحدة وكندا والبرازيل. لكن هذه التخفيضات تستمر فقط حتى نهاية حزيران/يونيو المقبل، حيث سيتم تخفيضها حتى نهاية كانون الأول/ديسمبر المقبل. ثم يدعو الاتفاق إلى مزيد من التسهيلات في التخفيضات، التي من المفترض أن تستمر حتى نيسان/أبريل 2022.

لكن هندرسون يشكك في استمرارية اتفاق وقف حرب الأسعار واستقرار الأسعار بشكل عام بسبب فيروس كورونا الذي خفض الطلب العالمي على النفط. ويضيف أن التداول الأولي بالنفط في مطلع أسبوع العمل لم يكشف إلا عن ارتفاع طفيف في السعر، مما يعني أن السوق تشكك في نجاح الاتفاق. ويوضح أن العالم مليء بالنفط، والخزانات ممتلئة، وحمولة الناقلات غير المباعة راسية في مكان ما أو تدور في حلقات بانتظار من يشتريها. وفي غضون ذلك، لا تلوح في الأفق

أي بوادر بانحسار الانكماش الاقتصادي الناجم عن الفيروس، الأمر الذي يشير إلى صعوبة استقرار الأسعار في السوق في المدى القريب.

ـ 2 ـ

Peter Salisbury
«Behind the Front Lines in Yemen's Marib,»
International Crisis Group (ICG) (17 April 2020).

أعد هذا التقرير الخبير في مجموعة الأزمات الدولية بيتر سالزبوري عقب زيارة ميدانية قام بها إلى مأرب آخر معاقل الحكومة اليمنية المعترف بها دولياً قبيل تصاعد حدة المعارك في شمال اليمن وتفشي وباء كوفيد ـ 19. ووجد أن المنطقة التي زارها تتكيف بشكل جيد مع عمليات النزوح الهائلة لكنها تخشى توصل السعودية إلى تسوية تكون لصالح الحوثيين الذين يتقدمون نحو مأرب. كما رأى ضرورة معالجة الأزمة اليمنية المعقدة من الداخل لصعوبة معالجة الصراع من الخارج.

ويوضح أنه أجرى مقابلات مع أكثر من 40 شخصاً خلال فترة تجاوزت الأسبوع وقضى أياماً على الطرق في الصحاري والجبال، ورأى تحديات الحياة اليومية على الرغم من جميع الامتيازات التي حظي بها من الحراس كزائر أجنبي، وخلص في ختام مقابلاته إلى أن الرسالة الواضحة من مأرب هي الخشية من أن تتوصل السعودية إلى صفقة مع الحوثيين لا تأخذ المصالح المحلية للطرف الأضعف المعادي للحوثيين بعين الاعتبار. وأضاف أنه على قناعة أكثر من أي وقت مضى بأن أي حل دائم ينبغي أن يشمل القوى اليمنية المحلية.

ويرى سالزبوري أنه إذا انتصر الحوثيون في معركة السيطرة على مأرب، فسيكونون قد انتصروا في حرب السيطرة على الشمال، على الأقل في الوقت الراهن، ما يجعل الجهود الدولية لإنهاء الصراع أكثر صعوبة. والأسوأ من ذلك، هو أن معركة للسيطرة على مأرب يمكن أن تضيف كارثة جديدة إلى ما هو أصلاً أكثر حالات الطوارئ الإنسانية خطورة في العالم ـ حالة يمكن أن تزداد سوءاً في القريب العاجل إذا ضربت جائحة كوفيد ـ 19 اليمن بشدة؛ إذ يمكن أن تؤدي إلى نزوح أكثر من مليون شخص، والعديد منهم كانوا قد هربوا أصلاً من القتال في أنحاء أخرى من البلاد.

وعليه، يشدد سالزبوري على ضرورة وقف الحرب، لكنه يرى أن ذلك كافٍ ليحقق السلام بشكل تلقائي لليمن، إذا لم يترافق مع تواصل بين السياسيين العاملين على المستوى الوطني والمجموعات المسلحة التي تسيطر على الأمور على الأرض من جهة، وبين هاتين المجموعتين من اللاعبين والمجتمع بشكل عام من جهة ثانية. ويضيف أن أي تسوية لا يتم بناؤها بعناية يمكن أن تنشر بذور صراع مستقبلي □

للاشتراك في مجلة

المُستقبلُ العَرَبيّ

(تصدر المجلة باللغة العربية شهرياً)

- **الاشتراك السنوي (بما فيه أجور البريد):**

للأفراد	للمؤسسات
100 $ للنسخة الورقية.	150 $ للنسخة الورقية.
10 $ للنسخة الإلكترونية.	40 $ للنسخة الإلكترونية.
105 $ للنسختين الورقية والإلكترونية.	180 $ للنسختين الورقية والإلكترونية.

- **الاشتراك السنوي الشامل في إصدارات المركز من الكتب والمجلات:**

  تبلغ قيمة الاشتراك السنوي الشامل **1000 دولار أمريكي** (يتم الحصول بموجبه على إصدارات المركز كافة خلال السنة، بما فيها الكتب والمجلات مع أجور البريد).

- **الاشتراك لمدة 3 سنوات أو أكثر** يستفيد من حسم بنسبة 20% على أسعار الاشتراكات السنوية المدرجة أعلاه.

- **شراء مجموعة كاملة من كتب المركز الصادرة حتى الآن**، التي تزيد على **1000** كتاب، مقابل مبلغ مقطوع مقداره **سبعة آلاف دولار أمريكي** تشمل أجور الشحن.

يرجى تسديد المبلغ كما يلي:

(1) إمّا بشيك لأمر المركز مباشرة مسحوب على أحد المصارف الأجنبية.

(2) أو بتحويل إلى العنوان التالي: حساب مركز دراسات الوحدة العربية رقم (390-3800022-003) بنك بيبلوس ـ فرع الحمرا ـ السادات ص.ب: 5605 – 11 ـ بيروت ـ لبنان ـ تلكس Bybank 44078-41601 LE ـ تلفون: 736152 ـ 31 / 255620 .